جامعة أم درمان الإسلامية
كلية الدراسات العليا
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات النحوية واللغوية

منهج ابن السراج ومذهبه النحوي من خلال كتابه الأصول في النحو

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف

إعداد الطالبة:
ازدهار عبد الرحمن السيد إبراهيم أبو الغيث

إشراف:

أ.د مصطفى محمد الفكي

١٤٣١/١٤٣٢هـ
٢٠١٠/٢٠١١م

﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾

﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلۡحِدُونَ إِلَيۡهِ أَعۡجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾﴾ النحل: ١٠٣

الإهداء

لأضواءٍ خَبَتْ ، لكننا ما زلنا نستشعر نورها

لأرواح عزيزة رحلت ، لكننا مازلنا نُحِسُّ وجودها

فعطاؤها باقٍ ونبعها دفّاق

إلى:

أبي وأستاذي عبد الله الطيب وشيخي دشين

الشكر والتقدير

نعَمُ الإله على العباد كثيرة ،لا تُحصى ولا تُعدُّ ،وأجلُّ هذه النِّعم الأخلاء الأوفياء الذين يُصْطَفَوْن للشدائد ،فيكون عطاؤهم بحراً لاحدَّ له ويكون وفاؤهم شمساً تهب الضياء .

فالحمد لله أولاً وآخراً على ما منَّ عليَّ من توفيق حتى اكتمل هذا البحث بعونه تعالى ثم السند من هذه الثلة الكريمة من الزملاء وعلى رأسهم الدكتور الحسن المثنى عمر الفاروق والزميلات اللائي ظللن إلى جانبي الساعات الطوال.فكان حقاً علىّ أن أقضي ديناً واجباً في عنقي فالشكر الخالص العميق لهم ، على ما قاموا به من طباعة وتنسيق وتصويب ، فكان لزاماً عليّ أن أخصهم بالشكر.

والشكر ممزوجاً بالوفاء والعرفان لجامعة أم درمان الإسلامية وكلية اللغة العربية خاصّةً،والقائمين عليها وكلية الدراسات العليا لما أمدتني به من دعم مادي ذلَّل المصاعب.

أما أستاذي الدُّكنور مصطفى محمد الفكي فإن امتناني له يصحبه الدعاء بظهر الغيب بأن يكون حدبه على تلاميذه وعنايته بهم وحرصه عليهم وحسن توجيههم في ميزان عمله يوم لا ينفع مال ولا بنون.

والشكر الخالص لأستاذي الكبير محمد أحمد علي الشامي على ما غذاني من حب هذه اللغة وسار بي قدماً في مسالكها الشائكة حتى ذل منها العصي ودنا الأبي وأستأنس النافر الشرود.

وإن أنسى لا أنسى تلك الشمعة التي احترقت في صمت لتضيئ لي طريق البحث حيث تعهدتني وأسرتي بالرعاية والعناية، الأم الرؤوم آمنة نمر عبد الكريم حفظها الله .

أما بَعْدُ،فأراني عاجزة كل العجز عن إسداء الشكر اللائق لأسرتي ورُبّان سفينتها الذين ضحوا بوقتهم وجهدهم من أجل أن يرى هذا البحث النور.

وإن كان هناك فضل يذكر لمسديه ،عرفاناً للجميل واعترافاً بالفضل لذويه،فإنني أذكر شاكرة هذا السند والدعم المعنوي لعمي الأستاذ عبد الرحيم أبو الغيث والذي ما فتئ يدعمني ويقويني ويشدُّ من أزري أطال الله عمره وأبقاه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة منهج ابن السراج ومذهبه النحوي من خلال كتابه الأصول في النحو ، وقد قسمت هذه الدراسة إلى مقدمة وتمهيد وخمسة فصول:

المقدمة:

تناولت أسباب اختيار الموضوع وأهميته والدراسات السابقة في مجال البحث ، ثم المصادر والصعوبات التي واجهت البحث والمنهج المتبع في الدراسة ثم هيكل البحث وتقسيماته.

وتناول التمهيد معاني أصول النحو وهي أدلته التي تفرعت عنها فروعه وأصوله.

وقد تناولت فصول البحث ومباحثه القضايا التي تبين منهج ابن السراج ومذهبه النحوي بدءاً من بداية النحو وتطور مصطلح الأصول ، كما ذكر البحث ارتباط أصول النحو بأصول الفقه.

ثم جاء التعريف بابن السراج ونشأته وأخباره ومصنفاته.

أما عرض المعلومات ودراسة الشواهد فقد أفرد لها البحث فصلاً فصّل فيه كيفية عرض المعلومات ودراسة الشواهد.

كذلك ركزت الدراسة على المصطلح النحوي وجهود ابن السراج في هذا المجال ، أما ترتيب الأبواب وتنظيمها وتهذيبها ، فقد أفرد له البحث فصلاً كاملاً.

والكتاب يحوي مادة علمية غزيرة وينقل آراء السابقين لذلك أفرد البحث فصلاً في دراسة مصادر ابن السراج واتصاله بالسابقين وأثره فيمن جاء بعده.

ذُيِّل البحث بخاتمة اشتملت على خلاصة البحث والنتائج التي توصل إليها البحث ، وتوصيات الباحثة ، ثم الفهارس الفينة.

Abstract

This study addressed the approach of IBN ELSARRAG and his doctrine through the grammar book(The origins in the Arabic Grammar) (ELOSSOL FIL NAHO)
this study has been divided into an introduction ,preface and five chapters:
Introduction:
Addressed the reasons for selecting the topic and its importance and previous studies in the field of research, and the references and the difficulties faced by the research. and the approach of the study and the structure of the research and subdivisions.
The preface addressed the meaning of assets as the boot is evidence from which it spawned its branches and assets.

The chapters of the research dealt with issues that show the approach of IBN ELSARRG and his doctrine grammar starting from the beginning of grammar and the evolution of the term assets, also discussed the link between the origins of the Arabic grammar and the origons of jurisprudence.
Then came the profile of IBN ELSARRAG and the upbringing and his news and his works.
The presentation of information and to examine evidence of the paper is devoted a chapter in which the study outlined how to display information and to examine the evidence.

The study also focused on the grammar and the efforts of IBN ELSARRAG in this area. The arrangement of chapters and their organization was discussed in a whole chapter

AS the book contains a wealth of scientific material and convey the views of the former researches, that devotes a chapter in the study of the sources of IBN ELSARRAG and his contact with the former scientist and his impact on those who came after him.

The research was ended by a conclusion which included the research summary and the findings of the research, and recommendations of the researcher, and then indexes .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ذي العزة والجلال، أحمده حمد الشاكرين ، وأصلي وأسلم على نبينا محمد المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ،ورضي الله عن صحابته الذين هم خير القرون .

يُعدُّ كتاب الأصول لأبي بكر ابن السراج من الكتب القيمة في النحو العربي ،وهو يحتلُّ مكانة مرموقة بين مؤلفات أكابر النحاة ،إذ يُعَدُّ الكتاب الثالث من كتب أصول النحو بعد الكتاب لسيبويه والمقتضب للمبرد .وقد تفرد هذا الكتاب عما سبقه من التآليف بمنهجية محكمة ،إذ اتبع فيه مؤلِّفه منهجاً واضحاً ،ضم فيه الأشباه إلى أشباهها والنظائر إلى نظائرها.فجاء كتابه حسن التبويب جيد التقسيم حتى قيل فيه:ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله .كما امتاز هذا الكتاب بذكر الإشارات الواضحة إلى علم أصول النحو ، مما يجعله أول مؤلّفٍ وُضعت فيه بذور ذلك الفن الذي استوى على سوقه في المؤلفات التي

جاءت بعده.

وتتجلى أهمية الكتاب بما حشد فيه مؤلفه ـــ رحمه الله ـــ الكثير من آراء الكوفيين وأقوالهم ومسائل البصريين وتوجيهاتهم مما يُعَّد مصدراً موثوقاً لدراسة آراء السابقين .

وقد وُفِّق ابن السراج في اختيار اسم كتابه (الأصول)،إذ الأصل في كل شيء ما يستند وجود ذلك الشيء إليه .وقيل :الأصل ما يبنى عليه غيره .ولعل ابن السراج قد أراد هذا المعنى .فقد صرح في أكثر من موضع بأن كتابه كتاب أصول لا فروع. فقد جمع في كتابه

هذا أصول علم النحو المحكمة وقواعد أركانه الثابتة .وقد رأى أن يعتمد لتحقيق ذلك على الكثير الشائع وينأى عن القليل الشاذ وما ذلك إلا لأنه قصد طبقة المتعلمين بشكلٍ خاص ،وهؤلاء لا تعنيهم الخلافات العديدة والتأويلات البعيدة التي لا طائل منها .وإنما الذي يهمهم معرفته هو أصول هذا العلم وقواعده[1] .

أسباب اختيار الموضوع :

تختمر فكرة الموضوع في ذهني منذ سنيِّ الماجستير ،إذ كانت الدراسة تتناول استدراكات البطليوسي على الزجاجي من خلال كتابه (إصلاح الخلل الواقع في الجمل) فعملت جهدي على إبراز التجديدات التي أحدثها الزجاجي في تبويب النحو وترتيبه فأشار لي ـــ آنذاك ـــ أستاذي الفاضل عبد الله الطيب ـــ رحمه الله ـــ أن التغيير الحقيقي في النحو إنما أحدثه ابن السراج في كتابه (الأصول) فأعملت فكري وجهدي لفهم هذا الكتاب وسبر أغواره لفهم التجديدات والتغييرات التي أحدثها بعد سيبويه.فتكشفت لي بعضها وبالطبع لم أدركها كلها؛

لأن أصول ابن السراج صرح شامخ تتضاءل أمامه جهود أمثالي ،ولكنه جَهدُ المقلِّ ،فأصول ابن السراج أكبر من أن يُستقصى في دراسة واحدة .فالكتاب على أهميته وعِظمه لم يُحْظَ بالدرس والتحليل الكافيين .

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في محاور ثلاثة :

(١) دراسة كتاب الأصول في النحو ، لابن السراج ، فايزة عمر علي المؤيد ، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ع١٤ ، ٢٠٠٢م. ص٩٥.

المحور الأول :أهمية المجال الذي ينتمي إليه الموضوع وهو علم النحو فقد قيل في فضله إنه العلم المستطيل ،أي أن الكلام به يكمل والخطاب به يَجمُلُ وأن جميع العلوم مفتقرة إليه ،فلا يتثنى لأحد أن يتذوق فناً من الفنون ويسير فيه على هدي وبصيرة إلا إذا كان آخذاً من هذا العلم بطرف.بل لأهميته يعد شرطاً للاجتهاد ؛إذ لا يستقيم علم من العلوم دون فهم النحو . فقد قيل إن الأئمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أن النحو شرط في رتبة الاجتهاد. حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به .ولو لم يكن ذلك علماً معتبراً في الشرع لما كانت رتبة الاجتهاد متوقفة عليه لا يتمَّ إلا به .

المحور الثاني: قلة الدراسات حول ابن السراج ولا سيَّما سيّد تآليفه كتاب (الأصول في النحو) .حيث لم يُحْظ بالدراسات الكافية بيد أن المادة العلمية في كتابه جديرة بالدراسة والتأمل لإبراز حقائق شتى يمكن أن يفيد منها المتلقي .

المحور الثالث: أهمية العصر الذي عاش فيه ابن السراج ،وهو القرن الرابع الهجري الذي يمثل فترة الازدهار والنضج لكافة المعارف وبخاصة الدراسات النحوية حيث صنفت الموسوعات وتم اكتشاف المكنون من أصدافها وأسرارها .

الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة في هذه الدراسة تَحُفّها العقبات .فهي والصعوبات كانتا وجهان لعملة واحدة وهي الأخرى لم يكن الوصول إليها ميسوراً وبعد التطواف في المكتبات والإطلاع على المؤلفات لم أعثر على مؤلف واحد عن ابن السراج ولا عن مؤلفاته وبعد جهد وعناء تمكنت من الاتصال بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ـــ جعلهم الله حماة للعربية ـــ فأمدني بما كتب عن ابن السراج وأصوله وهما رسالتان للدكتوراه وثلاث مقالات علماً بأنني لم أُحظ بالإطلاع على هاتين الرسالتين لأنهما لم يطبعا بعد .فكانت الرسالة الأولى بعنوان :أبو بكر ابن السراج ومذهبه في النحو . وقد كانت الدراسة تحوي

تمهيداً وأربعة أبواب وخاتمة .لصاحبها العطية أحمد بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الحفيظ السطلي وكان التمهيد عن عصر ابن السراج وبيئته الحضارية ثم كان الباب الأول عن حياته وثقافته ،أما الباب الثاني فكان عن منهجه في النحو أما الباب الثالث فكان عن علاقته بأعلام المدرسة البصرية ثم كان الباب الرابع عن علاقته بالمدرسة الكوفية.

بدا لي في بادئ الأمر أن هذه الرسالة تطابق رسالتي وعملي الذي أنوي القيام به ، ولكن بعد تدبر وإمعان في فصولها وأبوابها تبين لي الآتي :

١. أغفلت الرسالة منهجه وطريقته في تأليف الكتاب وكيفية عرضه للمعلومات ودراسة المصطلح عنده ،وتبويبه لكتابه الذي قيل إنه أحسن تبويبه وترتيبه ،ودراسة الشواهد عنده.مما رد في الأمل لمواصلة ما عزمت عليه .

٢. أظهرت الدراسة مذهبه من حيث القياس والتعليل وأغفلت لونه المذهبي من حيث كونه بصري أم كوفي أم بغدادي .

كل ذلك أعاد لي الأمل في مواصلة دراستي . ثم كانت الرسالة الثانية بعنوان :الجهود اللغوية لابن السراج .رسالة دكتوراه لصاحبها مجدي إبراهيم يوسف ،إشراف الأستاذ الدكتور محمود فهمي حجازي ،والدكتور عبد الحميد السيوري .حيث تناول في صلب الرسالة مؤلفات ابن السراج والمادة اللغوية والأصوات،حيث بين الباحث في دراسته للأصوات تأثر ابن السراج بالخليل بن أحمد آخذاً عنه نظرية التقاليب ،كما بين البحث المصطلحات التي عرفها ابن السراج وقسمها إلى مصطلحات تتناول حروف العربية وأخرى تتناول أعضاء النطق والثالثة تتناول صفات الأصوات كما تناول الباحث الأبنية والتغييرات الصرفية كما عرض قضايا التركيب عند ابن السراج التي تمثلت موضوعاتها في التقديم والتأخير والإضمار والإظهار والزيادة والإلغاء بجانب موقفه من البصريين والكوفيين والبغداديين . فالصبغة اللغوية والصرفية بيّنة واضحة .

مصادر البحث:

المصادر هي المعين الذي نهل منه هذا البحث وارتوى .وقد تعددت المصادر وكثرت. وهنالك مصادر كانت بمثابة العمود الفقري للبحث إذ لا يخلو موضوع من تناولها والرجوع إليها والاستقاء منها وفي بادرتها كتاب الأصول لابن السراج المعني بالدراسة كما اعتمدت في هذا البحث على أمهات الكتب في اللغة والنحو والأدب وكتب التراجم ،أمثال الكتاب لسيبويه ،وبعض شروحه كشرح السيرافي والأعلم وغيرها من الكتب كالمقتضب للمبرد ،وشرح المفصل لابن يعيش كما وقفت بين صفحات شرح الكافية للرضي ،وحاشية الصبان، وهمع الهوامع للسيوطي،ومغني اللبيب لابن هشام ،والأصول لتمام حسان ،كما صحبت الأنباري في مؤلفاته كالإغراب في جدل الإعراب ،ولمع الأدلة ،والإنصاف في مسائل الخلاف .وللنظر في ترجمة ابن السراج ودراسة بعض جوانب حياته رجعت لبعض كتب التراجم ،كمراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ،وطبقات الزبيدي ،والفهرست لابن النديم ،والأنساب للسمعاني ،وإنباه الرواة للقفطي ،ووفيات الأعيان لابن خلّكان ،وبغية الوعاة للسيوطي وغيرها كثر.

كما رجعت لبعض الدواوين واعتمدت عليها لمعرفة الشعراء وتخريج أشعارهم كديوان الفرزدق وجرير وطرفة وقيس بن ذريح وحاتم الطائي وحسان بن ثابت وغيرها من الدواوين .كما نظرت إلى بعض المجلات والدوريات لتضمنها مواضيع ذات أهمية بالغة .

صعوبات البحث:

تعثرت خطى البحث كثيراً بسبب ندرة الكتابة حول كتاب الأصول في النحو ،وانعدام الشروح حوله ،إ ذ لم أعثر على شرح واحد من شروحه التي قام بها علماء أجلاء فقد ورد في كشف الظنون لحاجي خليفة أن هنالك علماء تصدوا لشرح كتاب الأصول في النحو ،فقد شرحه الرماني المتوفى(٣٨٤)هـــــــــــــــ كما قام بشرحه طاهر بن

أحمد ابن بابشاذ النحوي المتوفى(٤٥٤)هـــــــــــــــ وشرحه كذلك أبو الحسن على بن أحمد المعروف بابن الباذش المتوفى (٥٢٨)هـــــــــــــــ ،أيضاً شرحه الشيخ الغرناطي النحوي أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي النحوي المتوفى (٦٧٧)هـــــــــــــــ.

كل هذه الشروح لم أجد لها أثراً في المكتبات العربية ؛فعدمت الدليل الذي أهتدي به والذي يعينني على فهم كتاب ابن السراج .فأعملت جهدي في فهم النصوص وسبر أغوارها علماً بأنني لم أطلع على الرسالتين ـــ آنفتي الذكرـــ فبعد تجشمي لعناء السفر إلى مركز الملك فيصل بالرياض منعت من الإطلاع على الرسالتين بحجة منع دخول النساء إلى المركز كما أنه يمنع تصوير الرسائل إذالم تطبع وتخرج في صورة كتاب يمكن تداوله .كانت تلك أصعب العقبات التي واجهت الباحثة.

منهج البحث وهيكله :

اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي وقسمته إلى مقدمة وتمهيد وخمسة فصول وذيلت البحث بخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات.

التمهيد:وقد تناولت فيه معنى كلمة الأصول ومعاني أدلة النحو وأصوله من سماع وقياس وإجماع واستصحاب حال و بينت أهميتها. وكان الهيكل على النحو التالي:

الفصل الأول :بدايات النحو وتطور مصطلح الأصول وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: دور أبي الأسود الدؤلي والحضرمي وسيبويه والفراء .

المبحث الثاني : دور ابن السراج وابن جني والأنباري.

المبحث الثالث :ارتباط أصول النحو بأصول الفقه .

الفصل الثاني : التعريف بابن السراج وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول :تناولت فيه اسمه نشأته وأخباره.

المبحث الثاني :شيوخه وتلاميذه ومصنفاته ووفاته.

المبحث الثالث :قيمة كتابه ومذهبه فيه. وفيه مطلبان.

المطلب الأول: قيمة كتاب الأصول وأهميته.

المطلب الثاني:مذهب ابن السراج النحوي.

الفصل الثالث :عرض المعلومات ودراسة الشواهد وفيه مبحثان .

المبحث الأول :كيفية عرض المعلومات .

المبحث الثاني :دراسة الشواهد عند ابن السراج وفيه أربعة مطالب .

المطلب الأول :القرآن الكريم وقراءاته .

المطلب الثاني :الحديث النبوي الشريف .

المطلب الثالث :الشعر

المطلب الرابع :النثر .

الفصل الرابع :المصطلح النحوي والتبويب وفيه مبحثان .

المبحث الأول :دراسة المصطلح عند ابن السراج وفيه خمسة مطالب .

المطلب الأول : المصطلحات المتعددة ذات المدلول الواحد .

المطلب الثاني :مصطلح واحد ومدلولاته مختلفة .

المطلب الثالث: استعماله للمصطلح البصري منفرداً.

المطلب الرابع استعماله للمصطلح الكوفي منفرداً

المطلب الخامس :مصطلحات تفرد بها .

المبحث الثاني :التبويب والترتيب وملامح التغيير عند ابن السراج وفيه ثلاثة مطالب .

المطلب الأول :ترتيب الأبواب قبل ابن السراج.

المطلب الثاني :تنظيم الأبواب وترتيبها عند ابن السراج.

المطلب الثالث :الضرورات الشعرية.

الفصل الخامس :مصادر ابن السراج وأثره في العلماء وفيه مبحثان .

المبحث الأول :اتصاله بالسابقين وفيه مطلبان .

المطلب الأول :ابن السراج وسيبويه.

المطلب الثاني :ابن السراج والمبرد.

المبحث الثاني :أثره في من جاء بعده وفيه ثلاثة مطالب .

المطلب الأول :أثر ابن السراج في أبي علي الفارسي .

المطلب الثاني :أثره في الرماني .

المطلب الثالث:أثره في الشيخ خالد الأزهري .

وختمت البحث بخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات .

الفهارس وتحتوي على:

١/فهرس الآيات القرآنية .

٢/ فهرس الأحاديث النبوية

٣/فهرس الأشعار .

٤ /فهرس الأعلام

٤/فهرس المصادر والمراجع.

تمهيد

يقتضي التمهيد لهذه الدراسة الوقوف عند أصول النحو وأدلّته، وذِكْرِ قَوْلٍ مُوْجَزٍ عن أقسامه، ابتداء بتعريف الأصول ومعرفة أقسامه من سماعٍ وقياسٍ وإجماعٍ واستصحاب حال.

ذكرت معاجم اللغة أنّ الأصل:(أسفل كل شيء)[1].وقد تُوسِع في هذا المعنى البسيط فاستُعْمِل في معانٍ عِدّة.فقيل: (الأصل أسفل الشئ) يقال:قعد في أصل الجبل وأصل الحائط،وقلع أصل الشجرة.ثمّ كثُر استعماله حتى قيل:أصل كل شيء ما يستند وجود ذلك الشيء إليه،فالأب أصل للولد،والنهر أصل للجدول.[2] وقيل:(الأصل ما يُبنى عليه غيره)[3]

ويبدو أن التفسير الأخير هو الرائج لدى المؤلفين.

أما في الاصطلاح،فتُعنى بها القواعد والقوانين العامة لعلم النحو كما قيل إنّ أصول النحو بمعنى قواعده وأسسه العامة ومآخذها من كلام العرب[4].

كما عرّفه الأنباري[5]بقوله:((أصول النحو أدِلّته التي تفرّعت عنها فروعه وفصوله))[6]

---

(١) تهذيب اللغة،أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري،تحقيق محمد عوض مُرْعِب،دار إحياء التراث العربي،بيروت ط/١/٢٠٠١م. والقاموس المحيط،محمد يعقوب الفيروز أبادي، دار الجيل ، بيروت ولسان العرب محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري دار صادر،بيروت ط/١ ،مادة (أصل)

(٢) النحو وكتب التفسير ،د.إبراهيم عبد الله رفيدة ٥٥/١ الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان،الطبعة الثالثة١٣٩٩هـ،١٩٩٠م

(٣) تاج العروس من جواهر القاموس،للسيد مرتضى الزبيدي،مادة(أصل).

(٤) النحو وكتب التفسير ٥٨/١

(٥) عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري،كمال الدين أبو البركات الأنباري ٥٧٧هـ،من علماء اللغة والأدب وتاريخ الرجال،زاهد عفيف خشن العيش والملبس،له (نزهة الألّباء في طبقات الأدباء)،(أسرار العربية)،(الإنصاف في مسائل الخلاف.بغية الوعاة ٨٦/٢،وفيات الأعيان ١٩٣/٣،فوات الوفيات٢٩٢/٢،الأعلام٣٢٧/٣

(٦)لُمع الأدلة في أصول النحو،لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري،قدّم لها وعنى بتحقيقها سعيد الأفغاني،٨١،دار الفكر،دمشق،ط١/١٣٧٧هـ،١٩٥٧م.

فأصول النحو هي أدِّلة النحو نفسها بحثاً عن حقيقتها وأقسامها وتركيبها وطريقة الاستدلال بها ووجوه استعمالها[1]

النقل أو السماع:

النقل هو من أقدم الأصول وجوداً،لذا فقد أحاطه العلماء الأوائل بالاهتمام؛لأن المنقول هو القاعدة الأصل التي تُبنى عليها القواعد.ولذلك كانت العناية باللغة واستقرائها لمعرفة أسرارها وخصائصها منذ القرن الأول الهجري على يد أبي الأسود الدؤلي[2] والأجيال التالية له.

والنقل هو الأصل الأول من أصول النحو العربي وهو على درجة كبيرة جداً من الأهمية؛ إذ يمثّل حجر الأساس في عملية الاستدلال، بل إنّ الأصول الأخرى لابد لها من مستند للسماع حتى القياس فهو قائم على النقل.وبناء على ذلك فالنقل هو أهمّ الأصول النحوية في عملية الاستدلال؛ لأنّ المنطلق الأول للنحاة كان استقراء كلام العرب الفصيح[3].

ولقد كان سماعهم عن العرب يجري بحسب منهج محدد ذي اختيارات تاريخية واجتماعية وجغرافية معينة،فكان لهم انتقاء من الزمان(من امرئ القيس[4]إلى ابن هرمة[5])

---

(١) النحو وكتب التفسير ٨٥/١.

(٢) ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي الكناني ، أبو الأسود (٦٩هـ) واضع علم النحو بطلب من علي بن أبي طالب، هو أول من نقط المصحف ووضع الحركات والتنوين ، له شعر جيد. وفيات الأعيان ، ٢/ ٥٣٥، الشعر والشعراء ٧٣، الأعلام ٣/ ٢٣٦

(٣) أصول النحو،دراسة في فكر الأنباري،محمد سالم صالح،١٥١،دار السلام القاهرة،ط١٤٢٧/١هـ،٢٠٠٦م.

(٤) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي،من بني آكل المرّار،(١٣٠ ق.هـ)،أشهر شعراء العرب،مولده بنجد.اشتهر بلقبه امرئ القيس،وقيل إن اسمه حندج أو مليكة،أو عدي،أخذ الشعر عن خاله المهلهل،قال جملته الشهيرة:اليوم خمر وغداً أمر بعد أن ثار بنو أسد على أبيه وقتلوه.الشعر والشعراء ١١١،الأغاني ٩٣/٩،الأعلام ١١/٢.

(٥) إبراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن هرمة الكناني القرشي أبو اسحاق،(١٥٢/٩٠هـ)وهو آخر الشعراء الذين يُحتج بشعرهم.الشعر والشعراء ٧٥٧،الأغاني ٢٧٠/٥،الأعلام ٥٠/١

وانتقاء في المكان(وسط شبه الجزيرة) وانتقاء من قبائل الوسط(قيس،وتميم وأسد وطيئ وهذيل وبمن تبدّى من هذه القبائل دون من تحضّر))[1] . ولقد أصرّوا على استقراء ما وصل إلى أيديهم من النصوص مستغنين به عن غيره مما لم يصل إليهم.

هنالك مصطلحان يستخدمان أحياناً على أنهما مترادفان وهما النقل والسماع.يقول الدكتور تمّام حسّان في ذلك:((وما دمنا قد سمينا المنقول مسموعاً فإننا نستطيع أيضاً أن نسمي النقل السماع، وأن نجعل كل من هذين المصطلحين للدلالة على ما يدل عليه قرينه))[2].ولكن بعض العلماء لا يسلِّمون بما قرره تمّام حسّان؛لأنهم يرون أن هناك اختلافاً وتبايناً بين مدلول المصطلحين.وهناك عموم وخصوص بينهما ويبدو أن تمّام حسّان لاحظ ذلك ولكنه يقول:((وإنْ كان السماع أشمل في الحقيقة من النقل؛لأنّه ربما اشتمل على الرواية وهي النقل،وعلى مشافهة الأعراب وهي قد تكون بالرحلة أو الوفادة))[3].

غير أن البعض يرى العكس أي أنّ النقل أعمُّ وأشمل من السماع؛لأن المنقول يشمل ذلك المسموع مباشرة من الأعراب،وكذلك المنقول عن طريق الرواية عنهم.فالنقل عندهم أعمُّ وأشمل إذ يشمل السماع المباشر وغير المباشر.وربما فسّر هذا الفهم اختيار الأنباري مصطلح النقل دون السماع.

ويبدو أنّ السيوطي[4] وهو ممن جاءوا بعد الأنباري اختار مصطلح السماع.وأيّاً كان الأمر فالسماع بمصطلح السيوطي هو النقل بمصطلح الأنباري.

تعريفه لغة واصطلاحاً:النّقْلُ هو تحويل الشيء من موضع إلى موضع،نَقَلَهُ يَنْقُلُهُ نَقْلاً،أما النَّقَلُ بفتح القاف،فهو المناقلة في المنطق،يقال:ناقلتُ فلاناً الحديث إذا حدّثته وحدَّثك.ويقال:رجلٌ نَقِلٌ أي حاضر المنطق والجواب[1].

---

(١)الأصول،تمّام حسّان، ١٥١،دار الثقافة،الدار البيضاء المغرب،ط/١/١٤٠١هـ،١٩٨٥م

(٢)الأصول تمّام حسّان،٦٦

(٣) السابق ٦٦.

(٤) عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمدبن سابق الدين الخضيري. جلال الدين السيوطي ٩١١هـ ، إمام حافظ ومؤرخ أديب . نشأ يتيما في القاهرة، واعتزل الناس في الأربعين ، فألف أكثر كتبه ، له نحو ٦٠٠ مصنفا. من مؤلفاته (الأشباه والنظائر) و (الإتقان في علوم القرآن) و(بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة). شذرات الذهب ٨/٥١، الأعلام ٣/٣٠١.

يعرِّفه الأنباري في الاصطلاح بقوله:((النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح،الخارج عن حدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة))[٢].

نلاحظ من هذا التعريف أنَّه يشترط في الكلام العربي المنقول شروطاً ثلاثة:الفصاحة،صحة النقل، والاطّراد.ويشرح الأنباري هذا التعريف بقوله:((فخرج عنه ما جاء في كلام غير العرب من المولدين وهم الطبقة الرابعة من الشعراء[٣] حيث جاءوا في الخزانة على طبقات أربع:جاهليين،ومخضرمين،وإسلاميين متقدمين ومولدين فلا يُستشهد بهم، وقيل يصحّ الاستشهاد بمن يوثق بعربيتهم[٤].

وكذلك يخرج عنه ما شذّ من كلامهم كالجزم ب(لن)، والنصب ب(لم).قُرئ في الشواذ(ألم نشرحَ)[٥] بفتح الحاء .

وهكذا اشترط الأنباري أن يكون المنقول كلاماً عربياً فصيحاً فأخرج بذلك المولدين.

كما حدّد الأنباري مصادر النقل عند تقسيمه للمنقول إلى متواتر وآحاد ثم قال عن الكلام المتواتر – الذي هو دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم – ((فأما التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب))[٦] وأما الآحاد فالمقصود به نقل الواحد بشرط أن يكون عدلا رجلاً كان أو امرأة ، حراً كان أوعبداً[٧]ولذلك قال عنه الأنباري : ((وأما الآحاد فما تفرد عنه أهل اللغة و لم يوجد فيه شرط التواتر))[٨].

---

(١) لسان العرب مادة (نقل) .

(٢) الإغراب في جدل الإعراب،ولمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات الأنباري تحقيق سعيد الأفغاني،٤٥,٨١.

(٣) لمع الأدلة،٨١,٨٢ .

(٤)خزانة الأدب،عبد القادر البغدادي،تحقيق عبد السلام محمد هارون١/٥،مكتبة الخانجي القاهرة.

(٥) الشرح :١.وقد عزا الزمخشري هذه القراءة إلى أبي جعفر المنصور،وأردف ذلك بقوله:(لعلّه بيّن الحاء وأشبعها في مخرجها فظنّ السامع أنه فتحها)الكشاف٤/٧٧٠

(٦) لمع الأدلة ٩٢.

(٧) أصول النحو محمد سالم صالح ١٥٧.

(٨) لمع الأدلة ٨٥.

القياس

وضع أبو البركات الأنباري تعريفا دقيقا لهذا المصطلح موضحا معناه في اللغة والاصطلاح فقال: ((اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايس الشئ بالشئ مقايسة وقياسا : قدرته ، ومنه المقياس أي المقدار . وقيس رمح أي قدر رمح))[1] وهو يشبه تعريف القياس في لسان العرب[2].

وأمّا تعريفه في الاصطلاح فقد قدّم لنا الأنباري عددا من التعريفات فقال: ((وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل)) وقيل :((هو حمل فرع على أصل بعلّته ، وإجراء حكم الأصل على الفرع)) ، وقيل : (هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع) ، وقيل : ((هو اعتبار الشئ بالشئ بجامع)) ، يرى الأنباري أنّ هذه الحدود كلّها متقاربة[3]ولابدّ لكلّ قياس من أربعة أشياء :(أصل وفرع وعلة وحكم) وذلك مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول : (اسم أسند الفعل إليه مقدّم عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل)) فالأصل هو الفاعل ، والفرع هو ما لم يسم فاعله ، والعلة الجامعة هي الإسناد ، والحكم هو الرفع . والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل ، وإنّما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله ، والعلة الجامعة هي الإسناد ، وعلى هذا النحو تركيب قياس كلّ قياس من أقيسة النحو[4].

ونشأة القياس في النحو العربي نشأة في البيئة الفطريّة على عهد النبي صلّى الله عليه وسلّم وأن بعض الأحكام الشرعية كانت تقوم عليه : ((روى معاذ ابن جبل رضي الله عنه أن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم لّما بعثه إلى اليمن قال له : كيف تصنع إن عرض لك قضاء ؟ قال : أقضي بما في كتاب الله ، قال : فإن لم يكن ، قال: فبسنة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: فإن لم يكن في سنة رسول الله قال: أجتهد رأيي ولا آلو . قال معاذ :

---

(١) لمع الأدلة ، ٩٣.

(٢) انظر اللسان مادة (قيس).

(٣) لمع الأدلة ٧٣. والإغراب ٤٥- ٤٦.

(٤) الإغراب ٩٥ .

فضرب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم صدري ثمّ قال : الحمد لله الذي وفّق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله)[1] .

وفي هذا دليل على أنّ من أصول التشريع الاجتهاد بالرأي وهو القياس. ودليل آخر أنّ عمر بن الخطّاب رضي الله عنه كتب إلى قاضيه بالبصرة أبي موسى الأشعري : ((الفهم الفهم في ما تلجلج في صدرك مما ليس في كتاب ولا سنة ، اعرف الأشباه وقس الأمور عند ذلك))[2] ففي هذا دليل على أنّ القياس فطرة وطبيعة وأنّه نشأ في النحو كذلك .

وقد ظهر على يد نحاة البصرة الأُول فقد بلغت عناية القدماء بالقياس أن ألّفوا فيه كتبا مستقلة لم تصل إلينا سوى أسمائها منها:

١/ القياس في النحو[3] يونس بن حبيب[4]

٢/ المقاييس في النحو[5] للأخفش الأوسط[6]

٣/ القياس[7] لهشام الضرير[8]

٤/ القياس على أصول النحو لابن مردان[1]

---

(١)مسند الإمام أحمد بن حنبل، ٣٦/ ٣٣٣، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة ،ط٢، ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م ، رقم الحديث ٢٢٠٠٧، سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، ٣/٣٣٠، دار الكتاب العربي ـــ بيروت، وزرارة الأوقاف المصرية وأشاروا إلى جمعية المكتز الإسلامي ، باب اجْتِهَادِ الرَّأْيِ فِي الْقَضَاءِ، رقم الحديث ٣٥٩٤

(٢) إعجاز القرآن،أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم،تحقيق السيّد أحمد صقر،١٤١/١،دار المعارف القاهرة

(٣) تاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان،نقله إلى العربية رمضان عبد التوّاب.١٣٠/٢،دار المعارف القاهرة ط/٣ ، ١٩٧٤.

(٤) يونس بن حبيب الضبّي بالولاء،كان إمام نحاة البصرة،علاّمة بالأدب،أعجميّ الأصل،من مؤلفاته:(معاني القرآن)و(اللغات).وفيات الأعيان ٢٤٤/٧،الأعلام ٢٦١/٨

(٥) الفهرست ، محمد بن إسحاق ، أبو الفرج النديم ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩٨ ه / ١٩٧٨م ، ٩٥.

(٦)أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء،٢١٥هـ،نحويّ،وعالم باللغة والأدب،أخذ العربية عن سيبويه،له مؤلفات منها:(معاني القرآن).و(الاشتقاق).معجم الأدباء١/٢٢٤،إنباه الرواة ٣٦/٢،بغية الوعاة١/٥٩٠

(٧) الفهرست ٧٦

(٨) هشام بن معاوية الكوفي،أبو عبدالله،٢٠٩هـ،نحويّ ضرير،من كتبه:(الحدود)،(المختصر)و(القياس).معجم الأدباء٢/٢٧٨.بغية الوعاة ٣٢٨/٢،الأعلام ٨٨/٨

ونستدل من هذه العناوين أنّ قسما من النحاة وجد في القياس موضوعا يؤلفون فيه ويبسطون مسألة من مسائله أو يطرحون رأيا أو يثيرون قضية[٢].

أهمية القياس

اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأنّ النحو أغلبه قياس فلهذا قيل في حدّه:((النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب)[٣] فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو. ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة.

و لم تزل الأمة قاطبة منذ الصدر الأول من الصحابة والتابعين والسلف الصالح ومن بعدهم مع تكرر الأعصار في جميع الأمصار يدعون إلية ويحثون عليه ولهذا المعنى سموه أدبا. من قول العرب أدِب يأدَبُ أدَبَا فهو آدب : دعا إلى طعامه ، قال طرفة[٤]:

نَحْنُ في المشْتَاةِ نَدْعُو الجَفْلَى * لا ترَى الآدِبَ فِينا يَنْتَقِر[٥]

أي الداعي. فهذا العلم لّما كان مدعوّا إليه ومجمعا عليه سُمي أدباً .

ولّما كان المعنى اللغوي لكلمة الفقه هو الفهم جاز أن نقول إنّ أبا عمر الجرمي[٦]فهم الحديث وفقهه بعد الدربة والمعاناة في كتاب سيبويه . وبرهن على قدرته الفقهية المبنية على معرفته بالنحو بما رُوِي عنه من مناظرة للفقهاء في بعض المسائل الفقهية التي كان يخرجها على مذاهب النحاة . يقول الزجاجي : ((كان أبو عمر يوما في مجلسه وبحضرته جماعة من الفقهاء فقال لهم : سلوني عمّا شئتم من الفقه ، فإنّي أجيبكم على قياس النحو فقالوا له : ما تقول في رجل سها في الصلاة فسجد سجدتي السهو فسها ؟ فقال : لا شئ عليه ، فقالوا له : من أين قلت ذلك ؟ قال: أخذته من باب الترخيم ؛ لأنّ المرخّم لا

---

(١) ابن مردان الكوفي أبو موسى عيسى بن مردان،أخذ عن أبي طالب،وروى عنه.الفهرست٧٧

(٢) القياس في النحو العربي،سعيد جاسم الزبيدي ١٦٣،دار الشروق ط/١/١٩٩٧م

(٣) الإغراب في جدل الإعراب ٩٥

(٤) طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد،البكري الوائلي أبو عمر،شاعر جاهلي من الطبقة الأولى،له ديوان شعر تُرجم إلى الفرنسية.الشعر والشعراء ١٩١١،وطبقات فحول الشعراء١٣٧،الأعلام ٢٢٥/٣.

(٥) المشتاة:الشتاء،ندعو الجفلى:أي أن دعوتنا تعم الناس جميعهم ولا يستثنى أحد،ينتقر:من النقرة وهي عكس الجفلى.ديوان طرفة بن العبد اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي،٥١،دار المعرفة بيروت،ط/١/١٤٢٤هـ،٢٠٠٣م

(٦) صالح بن إسحاق،أبو عمر الجرمي،٢٢٥ هـ،فقيه ولغوي،أخذ اللغة عن أبي زيد وطبقته،له تصانيف كثيرة منها (التنبيه)٠و(تفسير أبيات سيبويه).إنباه الرواة٨٠/٢،معجم الأدباء١٤٤/٢

يرخّم))[1] وليس في الأمر ما يستغرب فتعلّم النحو إنّما هو تعلّم للقياس ، بل إنّ النحو كلّه قياس كما قال الكسائي[2]:

إنّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتّبعْ * وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعْ[3]

الإجماع

الإجماع قُرئ بالاشتراك على معنيين:

أحدهما:العزم قال تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾[4]،وقال صلى الله عليه وسلّم: ((لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل))[5]

وثانيهما:الاتفاق يقال:أجمع القوم على كذا أي صاروا ذوي جمع كما يقال:ألبن وأتمر إذا صار ذا لبن وذا تمر[6].

يرى السيوطي أن المراد بالإجماع إجماع نحاة البلدين:البصرة والكوفة.قيل في الخصائص وإنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص وإلاّ فلا[7].فابن جني[8]يشترط لحجته ألاّ يخالف المنقول عن العرب ولا المقيس عليه؛ لأن علم

---

(١) مجالس العلماء،لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي تحقيق عبدالسلام هارون،١٩٢،مكتبة الخانجي،ط/٣/ ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م

(٢) علي بن حمزة بن عبدالله الأسدي بالولاء أبوالحسن١٨٩هـ،أحد أئمة القراءة السبعة.أخذ عن الرؤاسي في الكوفة وعن الخليل في البصرة.من تآليفه : (معاني القرآن)،و(الحروف)،و(المصادر)،و(ما يلحن فيه العوام).معجم الأدباء١٧٣٧ ،وفيات الأعيان٣/٢٥٩ ،الأعلام ٤/٢٨٣.

(٣) مجمع الأمثال،أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني ،تحقيق محمد محي الدين،١/١،دار المعرفة،بيروت

(٤) سورة يونس:٧١.

(٥) صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق النيسابوري،تحقيق محمد الأعظمي،٣/٢١٣ ،المكتب الإسلامي بيروت،١٣٩٠ه/١٩٧٠م.

(٦) إرشاد الفحول،الشوكاني،١/١٩٣ ،دار الكتاب العربي،ط/١/١٤١٩هـ ١٩٩٩م

(٧) الخصائص، لابن جني،تحقيق محمد النجار، ١/ ١٨٩ ،دار الكتب المصرية.

(٨) عثمان بن جنّي أبو الفتح الموصلي ٣٩٢هـ،من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف.أخذ عن أبي علي الفارسي ثم حلّ محله.كان يناظر المتنبي في النحو وكان المتنبي يقول:ابن جنّي أعلم بشعر منّي،من مؤلفاته:(الخصائص)،(سر صناعة الإعراب)،(اللمع)،(شرح ديوان المتنبي).البداية والنهاية١١/٣٥٣،الأعلام ٤/٢٠٤.

العربية علم منتزع من استقراء كلام العرب فكل من استطاع أن يصل إلى علة صحيحة أو حكم مبتكر لا يخالف منصوصاً ولا مقيساً عليه فهو مصيب[1].

فابن جنّي مع وجهة نظره هذه لا يجيز مخالفة الجماعة التي طال بحثها وتقدم نظرها وتتالت أواخر على أوائل إلا بعد الإتقان وطول البحث وإنعام النظر ورسوخ المعرفة للقادرين على الاجتهاد وابتكار الرأي مع التوقير للأوائل والتأدّب بأدب العلم والعلماء.

هذا رأي ابن جني وقد نقله السيوطي وهو رأي ناضج يدل على عمق في العربية ومعرفة بأسرارها ومخالفتها بالعلوم الشرعية بفتح الباب واسعاً للنظر والرأي والابتكار المستمر للقادرين عليه المتبحرين الملتزمين بالنصوص المتأدبين بأدب العلماء.فعلم العربية ـــ بعد السماع ـــ يعتمد على الذوق والحس اللغوي وإتقان الصنعة والقياس وأحكامها لا تضيق ضيق أحكام الشريعة.

وبهذا نستطيع أن نؤكد أنّ إجماع النحاة حجة في ما لم يخالف المنصوص ولا المقيس عليه،وأن من استطاع بعد البحث والدرس والالتزام بأخلاق العلماء أن يبتكر رأياً أو يخالف هذا الإجماع فلا حرج عليه ولا تثريب ـــ هذا مذهب ابن جنّي ومن تابعه[2]إلا أن بعض العلماء يرى أن إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر وخرقه ممنوع ومن ثمّ رُدّ.

وبذلك نستطيع أن نؤكّد أن البصريين والكوفيين وإن اختلفوا في مسائل كثيرة يتفقون في مسائل أكثر تعتبر هي الأصول والمختلف فيها فروعاً عنها،فهم ـــ مثلاً ـــ وإن اختلفوا في رفع المبتدأ والخبر[3]لا يختلفون في الرفع نفسه،وكذلك لا يختلفون في نصب المفعول به وإن اختلفوا في ناصبه[4] . وما اتفقوا عليه من البلدين حجته الإجماع إلى جانب السماع.

---

(١) النحو وكتب التفسير ٨٨/١

(٢) النحو وكتب التفسير ٨٨/١

(٣)الإنصاف ،لأبي البركات الأنباري، ١/ ٤٤ ،المكتبة العصرية ،١٤١٩هـ ١٩٩٨م

(٤) السابق ٧٨/١

استصحاب الحال:

الاستصحاب مصطلح فقهي في الأساس،يقصد به إبقاء الأمر ما لم يوجد ما يغيره، أو استدامة ما كان ثابتاً ونفي ما كان منفياً[١]؛فإذا كان الأصل في شيء الإباحة كالأطعمة،فالأصل الإباحة حتى يقوم دليل التحريم،وإذا كان الأصل في أمرٍ التحريم؛ فالأصل التحريم حتى يكون الدليل المبيح[٢].

وقد عرّفه الأنباري بأنه:((إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل؛ فالأصل في الأفعال البناء، كقولك في فعل الأمر:إنما كان مبنياً لأن الأصل في الأفعال البناء، وإن ما يعرب منها لشبهه الاسم ، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل في البناء[٣].

وقال في الإنصاف:((أجمع البصريون على عدم تركيب(كم) بأن الأصل الإفراد،والتركيب فرع،ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل،ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل))[٤] .

وقال في موضع آخر:((احتج البصريون على أنه لا يجوز الجر بحرف محذوف بلا عوض،بأن قالوا:أجمعنا على أن الأصل في الحروف الجر أن لا تعمل مع الحذف،وإنما تعمل معه في بعض المواضع إذا كان لها عوض،ولم يوجد هاهنا فبقي في ما عداه على الأصل،والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال.وهو من الأدلة المعتبرة))[٥].

وعلى الرغم من أن أبا البركات يعتدّ باستصحاب الحال،ويعدّه من الأدلّة المعتبرة،فإنه يصرح بأن((استصحاب الحال من أضعف الأدلة؛ولهذا لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه،وكذلك لا يجوز

---

(١) أصول الفقه للشيخ أبو زهرة ٢٩٥,٢٦٩،دار الفكر العربي ١٩٥٨م

(٢) المرجع السابق٢٩٦

(٣) الإغراب في جدول الإعراب٤٦,١٤١

(٤) الإنصاف ، ٣٠٠/١

(٥) السابق ٣٩٦/١.

التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم،وعلى هذا قياس من جاء من هذا النحو))[1].

ومما يدل على أنه يعد استصحاب الحال من أضعف الأدلة ما جاء في مسألة نِعْمَ وبِئْسَ،حيث احتج فريق من الكوفيين على أنهما فعلان ماضيان باستصحاب الحال،فقالوا:((الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهما مبنيان على الفتح،ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه؛إذ لا علة هاهنا توجب بناءهما))[2].

فعلق الأنباري على استدلالهم باستصحاب الحال قائلاً:((وهذا تمسك باستصحاب الحال،وهو من أضعف الأدلة،والمعتمد عليه ما قدمناه))[3].يقصد بذلك استدلال البصريين على فعليتهما باتصال الضمير المرفوع بهما على حدِّ اتصاله بالفعل المتصرف،واتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقبلها أحد من العرب في الوقف))[4].

(١) لُمع الأدلة،١٤٢

(٢) الإنصاف ١/١١١

(٣) السابق١/ ١١٢.

(٤) السابق١/ ١٠٤.

الفصل الأول: بدايات النحو وتطورمصطلح الأصول

المبحث الأول: دور أبي الأسود والحضرمي وسيبويه والفراء.

المطلب الأول: أبو الأسود

المطلب الثاني: الحضرمي.

المطلب الثالث: سيبويه.

المطلب الرابع: الفراء

المبحث الثاني: دور ابن السراج وابن جني والأنباري

المطلب الأول: دور ابن السراج في وضع أصول النحو

المطلب الثاني: دور ابن جني في وضع أصول النحو

المطلب الثالث: دور الأنباري في وضع أصول النحو

المبحث الثالث: ارتباط أصول النحو بأصول الفقه.

المبحث الأول: دور أبي الأسود والحضرمي وسيبويه والفراء:

المطلب الأول: دور أبي الأسود:

كان أبو الأسود قاضياً بالبصرة من قبل سيدنا عليٍّ كرم الله وجهه ، وكان أبو الأسود من القراء يحرص أشد الحرص على سلامة النص القرآني ، ويألم كما يألم القراء جميعاً عند سماع اللحن في القراءة.

وسواء أكان الدافع الذي دفع أبا الأسود تكليفاً من سيدنا على أم من زياد[١]، أم كان دافعاً شخصياً من تلقاء نفسه أوجده عند أبي الأسود وعيه بأبعاد قضية اللحن أو سماعه هذا اللحن على لسان ابنته ، لا خلاف بين الناس على ربط القصة كلها بشخص أبي الأسود كما لا يختلفون حول نقط المصحف باعتباره الخطوة الأولى في رحلة النحو العربي[٢] .

وقصة أبي الأسود الدؤلي مع الرجل الذي جاء به من عبد القيس وأعطاه صبغا احمر وقلماً وطلب منه أن يلاحظه وهو يقرأ القرآن الكريم فإذا رآه يفتح فمه بالحرف وضع النقطة فوق الحرف المكتوب ، أما إذا رآه يكسر فمه وضع النقطة تحت الحرف أما إذا رآه يضم فمه فقد كان عليه أن يضع النقطة بين يدي الحرف[٣].

هذه القصة يسرت خلق مصطلحات ثلاثة هي (الفتحة) و(الكسرة) و(الضمة). ولعل الوصول إلى هذه المصطلحات الثلاثة يكون بالنسبة إلى أبي الأسود الدؤلي وأصحابه كشفاً هائلاً يقف من بناء صرح النحو العربي موقف اكتشاف النار من تقدم الحياة الإنسانية[٤].

ولعل الدليل القوي على ذلك أن النحو العربي بُني كله على فكرة (العامل) وما كان لذلك أن يتم لولا الكشف عن الحركات الثلاثة.

---

(١) أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض ، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ط١ ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م. ص ٣٥.

(٢) الأصول ، تمام حسان ٣٢.

(٣) الفهرست ، ابن النديم ، ٥٩ ، المحكم في نقط المصحف ، عثمان بن سعيد الداني ، أبو عمرو ، تحقيق د. عزة حسن ، دار الفكر ، دمشق ، ط٢ ١٤٠٧هـ ، ٤٣/١.

(٤) الأصول ، تمام حسان ٣٥.

إذن فالنحو العربي بُني على فكرة العامل ، وكان ذلك نتيجة حتمية لمجهود أبي الأسود الدؤلي ، ذلك المجهود الذي كان نتاجه وضع أول المصطلحات النحوية: (الفتحة والكسرة والضمة) وعلى الرغم من أن هذه الرؤية لا تخفى على ذي لب إلا أنّ هنالك من ينكر قضية العامل ويحاول هدمها. لا احد ينكر بعض الغلو في بعض التقديرات المتعلقة بالعوامل المحذوفة ، غير أن الباحثة لا ترى فيه مبرراً لهدم قضية العامل من أساسها.

ولقد شُغل النحاة بقرينة العلامة الإعرابية لارتباطها بالعامل عن القرائن النحوية الأخرى حتى لم يعودوا يذكرون هذه القرائن إلا حين يتوقف المعنى النحوي عن الإشارة إلى حداها بعينها[١] .

وهكذا فطن أبو الأسود الدؤلي وأصحابه : عنبسة الفيل[٢] ، ونصر بن عاصم[٣] ، وميمون بن قيس الأقرن[٤] ، وعبد الرحمن بن هرمز[٥] ، ويحيى بن يعمر[٦] إلى التفكير في تغيير أواخر الكلمات بحسب اختلاف المعنى ، فأصبح هذا التفكير يمثل مشكلة لديهم ، لأنه يدعوهم إلى الخروج من طابع العمل إلى طابع التفكير[٧].

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ، ص ١٩١ ــ ٢٤٠.

(٢) عنبسة بن أبي سفيان ، أمير كان أخوه معاوية بن أبي سفيان يوليه ويعتمد عليه توفي سنة (٥٥٠ه) انظر: الأعلام ٩١/٥.

(٣) نصر بن عاصم بن سعيد الليثي ، ويقال الدؤلي المقرئ النحوي البصري ، أخذ القراءة عن أبي الأسود الدؤلي ، والنحو واللغة عن يحيى بن يعمر ت ٥٩٠.

(٤) ميمون بن قيس الأقرن أخذ النحو عن عنبسة وقيل عن أبي الأسود وإن عنبسة أخذ عنه. بغية الوعاة ٨٨/٢.

(٥) عبد الرحمن بن هرمز بن أبي سعد المزيني ، كان أول من وضع العربية وكان من أعلم الناس بالنحو وأنساب قريش. بغية الوعاة ٢٢/٢.

(٦) يحيى بن يعمر الوثقي العداوني ٢١٩ه ، أول من نقط المصحف ، ولد بالأهواز وسكن البصرة وكان من علماء التابعين عارفاً بالحديث والفقه ولغة العرب. بغية الوعاة ٣٤٥/٢. وفيات الأعيان ١٧٣/٦ ، والأعلام ١٧٧/٨.

(٧) الأصول ، تمام حسان ، ص ٣٣.

ولكن أبا الأسود وأصحابه لم يتقدموا كثيراً في هذا النظر ، وإذا كان أبو الأسود قد اشتهر بنقط الإعراب ـــ فهو أول من ضبط المصحف بالشكل[١] ـــ فإنه ترك الخط العربي بحاجة إلى نوع آخر من النقط ، قام به خلفاؤه ، ذلك هو نقط الإعجام[٢] .

لم يؤثر عن أبي الأسود وأصحابه شيء من التقعيد ؛ والتأصيل للنحو ؛ ذلك أنهم كانوا من ذوي السليقة. فلم يؤثر عنهم أنهم بنوا عملاً على مشافهة الأعراب أو الرحلة إلى الصحراء ، وإذا كان لهم نظر أكثر من الكشف عن أقسام الكلم فلا بدَّ أن يكون ذلك مبنياً على الملاحظة الذاتية ، ذلك أن أبا الأسود وأصحابه كانوا إما عرباً أقحاحاً وإما موالي نشأوا في البيئة العربية الفصيحة فاكتسبوا اللغة في صباهم سليقة كما يكتسبها صبيان العرب. ولم تكتمل أداة النحو في أيدي الدؤلي وأصحابه ؛ لذا لم نسمع أنهم طعنوا على العرب أصحاب السليقة بواسطة تحكيم القواعد ، ولم يتتبعوا شاعراً ولا تأثروا بالتغليط والتصويب ، وإنما كان الطعن على العرب من نصيب أحد خلفائهم من الموالي الفصحاء وهو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي[٣]. رئيس الجيل الذي تلا جيلهم .

---

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، محمد الطنطاوي ، دار المنار ، ١٩٩١ ، ص ٤١.

(٢) ينظر المحكم في نقط المصاحف ، ١/٤٣ ، ٤٧ ، ٥٨.

(٣) أخبار النحويين البصريين ، السيرافي ، ٤٥.

المطلب الثاني: دور عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي[١]:

وإذا حاولنا الكشف أو التتبع لبداية وضع أصول النحو في مرحلته الأولى ، وجدنا أشتاتاً في كلام الأقدمين يدل دلالة قاطعة على اهتمامهم بهذا الموضوع ، والنصوص تشير إلى ذلك فها هو ابن سلام[٢] يقول: ((إنّ ابن أبي إسحاق أول من بعّج النحو ومدَّ القياس وشرح العلل))[٣].

قولهم: (أول من بعج النحو) تفيد هذه العبارة أن النحو قبله كأنه كان مستغلقاً على من تقدمه فلا يقعون فيه إلا على ظواهر لا ينفذون منها إلى حقائقه ، حتى كان هو مَنْ تسنى له أن ينفذ إلى ما وراء هذه الظواهر ، فعلى حين كان أبو عمرو[٤] أوسع معرفة من عبد الله بجزئيات كلام العرب[٥] ، كان عبد الله أقدر على أن يستخلص مما وقع إليه من كلامهم القوانين التي على هديها يتصرفون في الكلام. فمفهوم القياس عنده ـــ إذن ـــ هو القانون المطرد[٦].

---

(١) هو عبد الله بن زيد بن الحارث الحضرمي البصري ، أبو بحر بن أبي إسحاق ، أحد الأئمة في القراءات والعربية ، أخذ القرآن عن يحي بن يعمر ونصر بن عاصم ، وهو الذي مد القياس وشرح العلل ، بغية الوعاة ٤٨٦/١.

(٢) هو محمد بن سلام بن عبيد الله بن سالم الجمحي ، ذكره الزبيدي في الطبقة الخامسة من اللغويين البصريين ، ت ٢٣١ه. له غريب القرآن . بغية الوعاة ٨٠/١.

(٣) طبقات الشعراء ، محمد بن سلام الجمحي ، تحقيق وشرح الشيخ محمد سويد ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م ص ١٥.

(٤) أبو عمرو بن العلاء زيان بن عماد التميمي المازني البصري ٧٠ ـــ ١٥٤ه ، العلاء لقب أبيه هو أمام في اللغة والأدب وأحد القراء السبع كان أعلم الناس بالأدب والعربية والقرآن والشعر . وفيات الأعيان ٤٦٦/٣ ، والأعلام ٤١/٣.

(٥) مراتب النحويين ، لأبي الطيب عبد الواحد علي اللغوي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة نهضة مصر ١٩٥٥م ص ١٣ ـــ ٢٠.

(٦) القياس في النحو ، للدكتورة منى إلياس ، دار الفكر سوريا ، دمشق ، ط١ ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م. ص ١٢.

وقد ذكر ابن سلام أيضاً في معرض الموازنة بين ابن أبي إسحاق هذا وأبي عمرو بن العلاء : ((أن ابن أبي إسحاق أقدم من يُحكى عنه بعض الأحكام النحوية من الموصوفين بهذا العلم)) [١].

فالمتقدمون قبل بن أبي إسحاق كانوا يتخبطون على غير هدى وليست هنالك قوانين مقننة فجاء ابن أبي إسحاق وكان أول من هدى النحويين إلى الطريق الذي ينبغي أن يُسلك في تناول مسائل هذا العلم ؛ وذلك بأن فرَّق ما بين الظواهر التي ينتظمها قانون جامع ـــ وهو ما كان يعنيه بالقياس ، وبين ما لا يخضع لمثل هذا القانون.

وإذا أمعنا النظر في قول ابن سلام الذي كان يوازن بين أبي إسحاق وأبي عمرو بن العلاء والذي يقول فيه: ((إنَّ ابن أبي إسحاق كان أشد تجريداً للقياس ، وكان أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها))[٢] ، فإذا أمعنا النظر فيه أدركنا أن ابن أبي إسحاق كان أول من مدَّ القياس كما أسلفنا.

والذي يؤكد ذلك الحوار الذي دار بين يونس ابن حبيب والحضرمي عندما سأله يونس ابن حبيب عن معنى السويق[٣] هل ينطقها أحد من العرب بالصاد؟ فأجابه الحضرمي: نعم ، عمرو بن تميم تقولها ، ثم قال: وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد[٤] وينقاس[٥]. وبيَّن من هذا الخبر ـــ الذي هو غاية في الأهمية ـــ أنَّ ابن أبي إسحاق أوَّل من اهتدى بفطنته إلى أن ثمة ظواهر في العربية ، تحكمها قوانين جامعة تنتظم جزئياتها ، وأنَّ ثمّة ما لا يطّرد فيه ذلك ، بمعنى أن أمور اللغة منها ما لا يؤخذ إلا عن طريق السماع البحت دون أن يكون خاضعاً لقانون مطرد[٦].

---

(١) طبقات الشعراء ، ابن سلام ١٦.

(٢) السابق ، ١٦.

(٣) السويق: دقيق الحنطة ، أي ما يطحن من القمح والشعير.

(٤) أصل (طرد) في كلامهم التتابع والاستمرار ، ومن ذلك الطريدة إذا أتبعتها واستمرت بين يديك ، وفي مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً.

(٥) طبقات الشعراء ، ص١٧ ، الفهرست ، ص ٤٢.

(٦) القياس في النحو ، منى إلياس ص ١٢.

وهكذا يمكن لنا أن نلمح ـــ من استقراء النص الواحد ـــ أن أصول النحو متداخلة ، تقف جنباً إلى جنب ، فكما أنّ النص يشير إلى ظهور أصل من أصول النحو ألا وهو القياس ، فقد نلمح من عبارة أخرى ظهور أصل آخر وهو السماع ، مما يشير إلى أن هذه الأصول تضافرت وتصاهرت لتخدم لغتنا.

ومن الملاحظ أيضاً أن الحوار هنا قد دار بين اثنين ـــ هما دون شك ـــ من أصحاب السليقة ، لكنهما لم يعوِّلا على السليقة فقط ، بل نلحظ بعض الألفاظ مثل: (باب) ، و(يطرد) ، و(ينقاس) ، التي تشير إلى العناية بالنظر النحوي ، وألا يخلط بينه وبين بحوث فقه اللغة ، كما يشير إلى عناية الدارسين ـــ في ذلك الجيل ـــ بدراسة متن اللغة كما تتجه إلى النحو ، أي أنَّ العناية باختلاف لهجات القبائل واتخاذها ميداناً للدراسة قد بدأ مع بداية النحو. فعلى الرغم من أن الحضرمي وجيله كانوا أصحاب سليقة ، فلم يعولوا على سلائقهم ـــ كما أسلفت ـــ و إنما بدأوا يعتمدون على ما يسمعونه من أبناء القبائل الوافدين إلى الحواضر.

وهنالك نص آخر يشهد للحضرمي أنه جلس للتعليم وتقعيد النحو وتفريعه ، تشهد بذلك مقالة صاحب مراتب النحويين [1] أنه فرع النحو قام وتكلم في الهمز حتى عمل فيه كتاباً مما أملاه.

فعندما اكتملت القواعد في أيدي النحاة أصبحت في نظرهم معياراً للصواب والخطأ ، وجعل النحاة من القراء يستعملون القواعد في اختيار القراءات ، ولقد كان عبد الله قارئاً [2] كما كان نحوياً ، وكانت القواعد التي توصّل إليها تأبى على خبر المبتدأ أن يكون جملة طلبية ، فلما نظر في قراءة النصب في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾[3] اختارها على قراءة الرفع التي لا تتفق مع قاعدته المذكورة ، وذلك على الرغم من شيوع قراءة الرفع عند جمهور القراء[4].

---

(١) مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي

(٢) ينظر المحكم في نقط المصاحف ٦/١.

(٣) سورة المائدة:٣٨.

(٤) البرهان في علوم القرآن ، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعرفة بيروت ـــ ١٣٩١هـ، ١٣٩/٣.انظر إعراب القرآن ، درويش ٢٢٤/٢.

ويظهر أن حقيقة الدور الذي اضطلع به ابن أبي إسحاق إنما هو تنبيه إلى هذا المبدأ الأساس من مبادئ التفكير العلمي وإن كان لم يتوصل إلى كبير شيء في باب تقنين القوانين النحوية[١] ، وهذا ما يفيده خبر حكاه ابن سلام أيضاً قال: ((سمعت أبي يسأل عن ابن أبي إسحاق وعلمه ، فقال: هو والنحو سواء أي: هو الغاية. قال: فأين علمه من علم الناس اليوم؟ قال: لو كان في الناس اليوم من لا يعلم إلا علمه يومئذٍ لضحك به ، ولو كان فيهم من له ذهنه ونفاذه ونظر نظرهم كان أعلم الناس)) [٢] .

ويبدو أن غاية الحضرمي كانت الوصول إلى إنشاء آلة نحوية لها من الاطراد والبعد عن التوسع والشذوذ ما يعصم الألسنة من الخطأ واللحن. فجاء بهذا الهيكل البنيوي الرائع ، وكان شديد الشغف بهذا الاطراد حتى أنه لا يطيق أن يسمع كلاماً لا تصدق عليه قواعده التي توصل إليها ، بل يراه تحدياً لهذا الهيكل الذي صنعه ، بل تهديداً لطابع الصناعة والضبط الذي يتسم به هذا البناء. لهذا كان يطعن على العرب الفصحاء وله مع الفرزدق[٣] قصص مشهورة سنعرض لنماذج منها.

من المعلوم أن عبارات الإطراء والثناء ذكرت كثيراً مع الفرزدق ، وما هذا إلا دليل على قوة ومكانة وجودة شعره ، فهو الذي قيل عنه: ((لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب ، ولولا شعره لذهب نصف أخبار الناس))[٤] .وعلى الرغم من ذلك نجد أن ابن أبي إسحاق يكثر الطعن عليه ، مما يدل على قوة وتمكن ابن أبي إسحاق ، وامتلاكه آلة الكلام واللغة حتى يكثر الطعن على شاعر كالفرزدق.

---

(١) القياس في النحو متى إلياس ١٣.

(٢) طبقات الشعراء ، ص ١٦ ، وانظر: أخبار النحويين ، السيرافي ، ص ٤٤. وقد ذكر المحقق تعليق الأستاذ محمود محمد شاكر على هذا الخبر حيث قال: النظر في الأصل التأمل ، ثم اصطلحوا على أنه: ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدي إلى معرفة ما ليس بمعلوم ، أو هو البحث ، وجعلوه أعمَّ من القياس ، يقول: لو كان فيهم من جمع إلى ذكائه وذهنه ونفاذه بحث المتأخرين كان أعلم الناس.

(٣) همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي أبو فراس الشهير بالفرزدق ١١٠ه ، كان لا ينشد بين يدي الخلفاء والأمراء إلا قاعداً ، وفيات الأعيان ٨٦/٦ ، والأعلام ٩٣/٨.

(٤) الأعلام لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ط١، ١٩٧٦م ، ٩٦/٩.

وقد ذكر الزجاجي في مجالسه ((أن الفرزدق حضر مجلس ابن أبي إسحاق ، فقال: كيف تنشد هذا البيت:

وَعَيْنانِ قَالَ اللهُ كُونَا فَكَانَتَا فُعُولانِ بالأَلْبابِ مَا تَفْعَلُ الخَمْرُ[1]

فقال الفرزدق:كذا أنشده. فقال: ابن أبي إسحاق الحضرمي: ما كان عليك لو قلت: فعولين ؟ فقال الفرزدق: لو شئتَ أن أسبِّح لسبّحتْ. ونهض فلم يفهم أحدٌ في المجلس قوله: (لو شئت أن أسبح لسبحت) فقال ابن أبي إسحاق: لو قال: فعولين لأخبر أنَّ الله خلقهما وأمرهما ، ولكنه أراد: هما يفعلان بالألباب ما تفعل الخمر.))[2] .

فعبارة الفرزدق كان يشوبها بعض الغموض في المعنى ، مما أدى بالجالسين إلى عدم فهم مراده ، ولكن ابن أبي إسحاق ـــ لتمكنه من اللغة وفهم معانيها ـــ أدرك ما يرمي إليه الفرزدق عندما قال عبارته ، فقام بتوضيحها للجالسين ليُفهم مراده.

وعلى هذا فإن ابن أبي إسحاق عندما وجه النقد للفرزدق كان يعلم يقيناً أنه يمتلك الآلة والجرأة والتمكن الذي يسعفه في الرد على الفرزدق ، وهو شاعر لا يُستهان به كما علمنا .

وقد ذكر لنا ابن سلام خبراً آخر مفاده أن ابن أبي إسحاق قال للفرزدق ((في مديحه يزيد بن عبد الملك بن مروان:

مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُهُمْ بِحَاصِبٍ كَنَدِيفِ القُطْنِ مَنْثُورِ
عَلَى عَمَائِمِنَا تُلْقَى وَرَاحِلَتِنَا عَلَى زَوَاحِفَ تُزْجَى مُخُّها رِيرِ[3]

---

(١) الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، تحقيق: سمير جابر ، دار الفكر بيروت ، ط٢ ، ٣٩/١٨.

(٢) مجالس العلماء ، للزجاجي ، ٦٦.

(٣) الحاصب: الريح الشديدة التي تحمل الغبار والحصباء ، السحاب الذي يرمي بالبرد. أرحنا: مركب للبعير والناقة ، جمعها أرحل ورحال. زواحف: يعني الإبل التي تسير الواحدة زاحفة. تزجى: زجل زجواً ، وأزجى إزجاء: ساق ورفع برفق أي: ساق الإبل برق. ومخها رير أي: ذائب فاسد من الهزال. فرير: نعت للمخ ولا يصح أن تكون نعتاً للزواحف وهي على ذلك بالرفع (إقواء) أما كلمة (محاسير) التي لجأ إليها الشاعر بعد ذلك فهي وصف للزواحف.

قال ابن أبي إسحاق: أسأت. وإنما هي: رِيرُ ، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع. وقال يونس: والذي قاله جائز حسن فلما ألحوا على الفرزدق قال: زواحفَ تزجيها محاسيرُ.)) [1].

وهنا أحسب أن الحق والقياس كانا مع ابن أبي إسحاق لذلك عاب عليه قوله هذا ، ومما يشير إلى صحة رأي ابن أبي إسحاق أنه لّما ألحوا على الفرزدق قال: زواحف تزجيها محاسير.

وكان ابن أبي إسحاق يكثر الرد على الفرزدق حتى قال فيه:

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلَىً هَجَوْتُهُ وَلَكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا[2]

وواضح مما تقدم أن ابن أبي إسحاق يؤسس صرحاً عظيماً يدافع عنه ، بعد أن أعدَّ له إعداداً كاملاً. ولولا جهود السابقين الأوفياء ، لما وصلتنا اللغة صحيحة منقاة ، فورثنا بعد جهودهم ـــ أرثاً عظيماً وتراثاً قوياً.

وبعد هذا العرض المتقدم نخلص إلى أن معرفة تاريخ وفاة الحضرمي (١١٧هـــ) تمثل لنا نقطة مهمة وبل ندرك من ذلك أن معظم جهوده كانت في القرن الأول الهجري. فإذا رجعنا إلى العبارة التي سقناها عن ابن أبي سلام تبين أن القرن الأول بدأ يحدد لنفسه منهجاً ويجرد أصولاً ويجند جنوداً متخصصين يفرقون بين طابع عملهم النحوي وطابع عمل اللغويين[3].

إذن فالنصوص جميعها تشير إلى الدور الفعال الذي قام به ابن أبي إسحاق ، والمبادئ الأساسية التي وضعها في هذا العلم. فقد كان بمثابة اللافتة التي تهدي إلى هذا الطريق ، بل

---

(١) طبقات الشعراء لابن سلام ص١٧، نشأة النحو ٤٤ ، ديوانه ٢٣١/١ ، خزانة الأدب ١١٦/١.

(٢) ردَّ الياء إلى الأصل ، وهي أبيات. لو كان هذا البيت وحده تركه ساكناً. انظر المقتضب ، للمبرد ، تحقيق: عبد الخالق عضيمة ، ط٣ ، ١٤١٥ه ٣١/١، حاشية الصبان على الأشموني ومعه شرح شواهد العيني ، إحياء الكتب العربية ، ٣٣٠/١ .

(٣) الأصول ، تمام حسان ، ص ٣٥.

هو الذي وضعهم على المحجة ، فما لبث الذين جاءوا من بعده إلا قليلاً حتى توصلوا إلى قوانين هذا العلم ، ووضعوا أسسه وقوانينه كاملة. وهكذا بدأ بزوغ فجر الأصول عند الأقدمين وبعد أن شهدنا معاً ميلاد أصول النحو ، جاء الدور الآن لنتدارس معنى كلمة الأصول عند الأقدمين ، نستفهم معناها ونستجلي غامضها ما أمكننا ذلك.

فالذي يتتبع ويستقرئ النصوص القديمة والسابقة في الدرس النحوي يجد أن كلمة الأصول كانت مستعملة آنذاك. فقد وردت في أوائل النصوص التي أشارت إلى نشأة النحو منذ ولادته ، فها هي تأتي على الترتيب التالي:

لاشك أن أكثر الروايات تلتف حول المقولة التي تسند وضع النحو إلى أبي الأسود الدؤلي بإيعاز من سيدنا علي رضي الله عنه حيث أورد صاحب طبقات النحويين نصاً يقول فيه: ((ألقى إليَّ أصولاً احتذيت عليها)) [1] . يعني بذلك نسبة العبارة إلى أبي الأسود الدؤلي.

وهنالك ما ورد في بعض الرويات منسوباً إلى الإمام علي وهو قوله: ((سمعت ببلدكم لحناً فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربية))[2] .

(١) طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، ١٣.

(٢) إنباه الرواة على أنباه النحاة ، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر القاهرة ، مؤسسة الثقافة ، بيروت ص ٤/١.

كما أورد في الفهرست نصاً عن ثعلب[1] ووصف كتاب سيبويه[2] قال: ((والأصول والمسائل للخليل[3]))[4] . وما ورد في وصفه أيضاً ((جامع لأصول النحو وفروعه)) [5].

فهذا يدل على ورود هذه الكلمة على ألسنة القدامى ، مما يدعم ورودها منذ الأيام الأولى لنشأة النحو قبل أن ترتب أبوابه ونقنّن قوانينه وتنظم مسائله كما استمر ورودها على هذا النحو مع اختلاف طفيف بين المراحل المختلفة . غير أننا لا ننكر حقيقة أنها كانت تعني ـــ منذ النشأة الأولى ـــ القواعد والقوانين العامة لعلم النحو ، إذ كانت لا تعني أكثر من الضوابط العامة للنطق الصحيح[6].

والذي يثبِّت هذا القول ما أورده صاحب المراتب عن محمد بن يزيد المبرِّد قال: ((قرأت أوراقاً من أحد كتابي عيسى بن عمر فكان كالإشارة إلى الأصول))[7] .

فتبين لنا مما أورده أن المقصود بها ، ما أسلفنا ذكره من أنها تعني الضوابط العامة. ولكنها أخذت تنمو وترسخ وتتضح معالمها حتى أصبحت علماً راسخاً معللاً جامعاً لجهود

---

(١) أحمد بن يحيى يسار أو سيار الشيباني أبو العباس ٢٠٠ ـــ ٢٩١ ه ، نحوي ولغوي ، وهو إمام الكوفيين في النحو واللغة والفقه ، أصيب بالصمم في آخر حياته من مؤلفاته معاني القرآن واختلاف النحويين وما ينصرف وما لا ينصرف ، وقواعد الشعر. إنباه الرواة ، ١٧٣/١ ، بغية الوعاة ٣٩٦/١ ، شذرات الذهب ٢٠٦/٢.

(٢) عمرو بن عثمان بن قنبر ، أبو بشر الحارثي بالولاء ١٤٨ ـــ١٨٠ه اشتهر بلقبه سيبويه أمام النحاة أول من بسط علم النحو ، تعلم على الخليل بن أحمد الفراهيدي فبرع في النحو كتب الكتاب . الأعلام ٨١/٥ ، بغية الوعاة ١٢٩/٢.

(٣) الخليل بن أحمد الفراهيدي ، عمرو بن تميم الفراهيدي ١٠٠ ـــ ١٧٠ه ، من أئمة اللغة والأدب وواضع علم العروض وأول معجم لغوي هو العين ، كان أستاذاً لسيبويه ، بغية الوعاة ٥٥٧/١ ، إنباه الرواة ٣٧٦/١.

(٤) الفهرست ، لابن النديم ٧٦/١.

(٥) نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات كمال الدين الأنباري ، تحقيق: إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار ، الأردن ط٣ ، ١٩٨٥م ،ص ٩٤.

(٦) النحو وكتب التفسير إبراهيم رفيدة ، ٥٨/١.

(٧) مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ، ٢٣.

السابقين من علماء النحو في الكتاب. ويوافق الدكتور رفيدة[1] الدكتور شوقي ضيف في ما ذهب إليه ، حيث يقول الثاني: ((فإن النحو وأصوله وقواعده الأساسية تكونت نهائياً على يد سيبويه وأستاذه الخليل ، وكأنهما لم يتركا للأجيال التالية سوى خلافات فرعية تتسع وتضيق حسب المدارس وحسب النحاة))[2] .

والباحثة إذ تذكر هذا ، إنما تذكره لتوافقهما الرأي لأنه لا احد يخفى عليه المجهود العظيم الذي خلّفه سيبويه وشيخه الجليل ، وإنه لمن الحيف أن ننكر صنيع هذين العالمين الجليلين كما صنع صاحب كتاب (أبو زكريا الفراء) إذ أنكر أن يكون للخليل وتلميذه الجليل دور في وضع أصول النحو بل أسنده إلى أبي زكريا الفراء[3] ، وقال إنه واضع أصول النحو وقوانينه لا الخليل وتلميذه[4].

(١) النحو وكتب التفسير ، إبراهيم رفيدة ٥٨/١.

(٢) المدارس النحوية ، للدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف القاهرة ، ط٧ ، (د.ت) ص ٩٥.

(٣) يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي أبو زكريا ١٤٠ ــ ٢٠٧ه ، أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب ، أخذ النحو عن الكسائي أشهر كتبه الحدود ، المعاني ، الجمع والتثنية في القرآن . إنباه الرواة ٥/٤ ، وفيات الأعيان ١٧٦/٦.

(٤) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، للدكتور أحمد مكي الأنصاري ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ١٣٨٤ هـ/١٩٦٤م ص ٣٦٦.

المطلب الثالث: دور سيبويه:

الذي يتأمل الكتاب يجد أشتاتاً تشير إلى بعض التقنين وذكر الضوابط والقواعد الأصولية. وقد أحسن محقق كتاب الاقتراح [١] عندما عرض بعض النماذج التي تشير إلى القواعد الأصولية في كتاب سيبويه ويمكن للباحثة أن تذكر نماذج لهذه القواعد في كتاب سيبويه:

١. ((وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً)) [٢].

٢. ((فقد يشذ الشيء من كلامهم عن نظائره ويستخفون الشيء في موضع لا يستخفونه في غيره))[٣] .

٣. ((وما يشبّه بالشيء في كلامهم وليس مثله في جميع أحواله كثير)) [٤].

٤. ((فاستعمِلْ من هذا ما استعملت العرب ، وأجز منه ما أجازوا))[٥] .

٥. ((فأجرِ الأشياء كما أجروها)) [٦]

٦. ((وكان عيسى بن عمر[٧] يقول: يا مطراً ، يشبهه بقوله: يا رجلاً ، يجعله إذا نوّن وطال كالنكرة. ولم تسمع عربياً يقوله ، وله وجه من القياس إذ نوّن وطال كالنكرة)) [١].

---

(١) الاقتراح في أصول النحو وجدله ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، دراسة وتحقيق د. محمود فجال ط١ ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م ، انظر المقدمة.

(٢) الكتاب ، لسيبويه ، طبعة بولاق ، مصر ، ط١، ١٣١٧ه، ٣٢/١.

(٣) السابق ٢١٠/١.

(٤) السابق ٣٩٧/١.

(٥) السابق ٤١٤/١.

(٦) السابق ٤١٩/١.

(٧) عيسى بن عمر الثقفي بالولاء ، من أئمة اللغة وهو شيخ الخليل وسيبويه وهو أول من هذب النحو ورتبه ، ت ١٤٩ه . الأعلام ١٠٦/٥ ، بغية الوعاة ٢٣٧/٢ وفيات الأعيان ٤٨٦/٣.

٧. ((وليس كل شيء يكثر في كلامهم يغير عن الأصل ؛ لأنه ليس بالقياس عندهم ، فكرهوا ترك الأصل)) [٢].

٨. ((ولا ينبغي أن نقيس على الشاذ المنكر في القياس))[٣] .

٩. ((وقالوا: بَدَا له يبدو له بَدَاً ، ونظيره: حَلَب يحْلُب حَلَباً. وهذا يُسمع ولا يُجر عليه ، ولكن يُجاء بنظائره بعد السمع)) [٤].

١٠. ((والقياس في (فُعْل) ما ذكرنا أما ما سوى ذلك فلا يُعلم إلا بالسمع ثم تطلب النظائر)) [٥] .

١١. ((وقد جاء على (فُعلان) نحو الشُكران ، والغفران ، وقالوا: الشُكُور ، كما قالوا: الجُحُود ، فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ، ولا يقاس عليها)) [٦].

١٢. ((هذا باب ما تقول العرب فيه: ما أفعله ، وليس له فِعْل ، وإنما يحفظ هذا حفظاً ولا يقاس))[٧] .

وغير ذلك مما يطول شرحه من القواعد الأصولية التي انتشرت في الكتاب.

وخلاصة القول: إن كتاب سيبويه يبعث على النظر وحسن الاستنتاج وتصحيح القياس.

وعندما أذكر ذلك لا أنكر جهود العالم الجليل الفراء بل أقرُّ بدوره وبصماته في هذا الصرح العظيم ، صرح النحو العربي.

---

(١) السابق ٢٠٣/٢.
(٢) الكتاب لسيبويه ، ٢١٣/٢.
(٣) السابق ٤٠٢/٢.
(٤) السابق ٥٣٩/٣.
(٥) السابق ٥٦٨/٣.
(٦) السابق ٨/٤
(٧) السابق ١٠٠/٤.

المطلب الرابع: دور الفراء:

ولا أحد يجهل مدى الفائدة التي استقاها الفراء من كتاب سيبويه ، وكم نهل من معينه ، فقد أفادت النصوص بأنه عندما مات الفراء وُجِد الكتاب تحت وسادته[١]. مما يشير إلى أن الكتاب لا غنى عنه مهما اختلفت المذاهب والمدارس ، ومهما تباينت وجهات النظر. فالفراء من أجلِّ نحاة الكوفة ومن الأعلام الذين أنشأوا هذه المدرسة وله الفضل في توضيح النحو وتحديد المفاهيم وتقريب القواعد وتبسيط المسائل وتمييز الفروع من الأصول ، لا وضع الأصول التي لم تكن موجودة من قبل و لم يقصها سيبويه.

الفراء جهوده عظيمة وفوائده جمة فهو الذي قيل عنه: ((ولولا الفراء لسقطت العربية ؛ لأنها كانت تُتنازع ويدعها كل من أراد ويتكلم الناس فيها على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب))[٢] .

وكان له فضل تقريب النحو إلى الأذهان حتى ليستطيع أن يفهمه الصبيان ، على عكس ما كان عليه سيبويه من العمق والصعوبة[٣] .

والذي يؤكد هذا المعنى ما أورده صاحب الفهرست نصاً عن ثعلب قال: ((كان السبب في إملاء كتاب الفراء في المعاني أن عمر بن بكير[٤] كان من أصحابه وكان منقطعاً إلى الحسن بن سهل[٥] فكتب إلى الفراء أن الأمير الحسن بن سهل ربما سألني عن الشيء بعد الشيء من القرآن فلا يحضرني منه جواب ، فإنْ رأيت أن تجمع لي أصولاً أو تحصل في ذلك

---

(١) مراتب النحويين ص ٨٧.

(٢) تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، أبو بكر أحمد به علي الخطيب البغدادي ، دارسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط١ ، ١٤١٧هـ ، ١٤٩/١٤. وانظر النحو وكتب التفسير ، لإبراهيم رفيدة ، ٦٠/١.

(٣) ضحى الإسلام ، أحمد أمين ، ط١٠ ، بيروت ، ١٣٥١ه/١٩٣٣م ، ٣٠٨/٢.

(٤) عمر بن بكير صاحب الحسن بن سهل كان نحوياً أخبارياً راوية ناسباً ، عمل له الفراء معاني القرآن وصنف كتاب الأيام في الغزوات. بغية الوعاة ١٢٠/٢.

(٥) الأمير حسن بن سهل ، وزير المأمون ، كشف الظنون ٥٧٧/١.

كتاباً أرجع إليه فعلت ، فقال الفراء لأصحابه: اجتمعوا حتى أملي عليكم كتاباً في القرآن)) [1].

فوضع كتابه العظيم حتى أن أبا العباس قال: لم يعمل أحدٌ قبله مثله ، ولا أحسب أن أحداً يزيد عليه.

أما كتابه الحدود فذكر أبو العباس أن السبب في إملائه أن جماعة من أصحاب الكسائي صاروا إليه سألوه أن يملي عليهم أبيات النحو ففعل فلما كان المجلس الثالث قال بعضهم لبعض: إن دام هذا على هذا علم النحو الصبيان))[2].

وقيل إنّ أول ما كان من الكتاب حد الإعراب في أصول العربية.

فالنصوص الواردة تشير إلى أهمية الفراء ودوره في التأصيل والتقعيد ، وفي الوقت نفسه لا ينفي سبق سيبويه في هذا المجال. ولكن علينا أن نتبين مدى صدق زعمه ، كون الفراء هو واضع الأصول وإبعاد سيبويه عن هذا المضمار وكل هذا لا يتأتى الرد عليه إلا بعد عرض نماذج من أصول الفراء كما يرى صاحبه.

فقد أورد صاحب كتاب النحو وكتب التفسير ما يكفي للرد على صاحب (أبو زكريا الفراء) حيث أورد نماذج من أصول الفراء يدعِّم بها دعواه والنصوص التي سنعرضها من كتاب معاني القرآن للفراء ..... ولأنه أهم كتب الفراء : ((اجتمع القراء على رفع : ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾[3] أما أهل البدو فمنهم من يقول: (الحمدَ لله) أي: بالنصب ، ومنهم من يقول: (الحمدِ لله) أي: بكسر الدال ، ومنهم من يقول: (الحمدُ لُله) فيرفع الدال واللام فأما من نصب فإنه يقول: الحمد ليس باسم إنما هو مصدر يجوز لقائله أن يقول: حمداً الله فإذا صلح مكان المصدر (فعل أو يفعل) جاز قياس النصب ، من ذلك قول الله تبارك

(١) الفهرست ، ابن النديم ، ٩٩/١.

(٢) السابق ٩٩/١.

(٣) سورة الفاتحة:٢.

وتعالى: ﴿فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾[1] يصلح مكانها في مثله من الكلام ن يقول: فاضربوا الرقاب ، ومن ذلك قول العرب: (سقياً لك ورعياً لك) يجوز مكانه سقاك الله ورعاك الله)) [2]. هذا ما يتعلق بالنصب على المصدر في (الحمد لله) وهو دليل على ما يريده من الأصول.

وبالرجوع إلى الكتاب نجد سيبويه قد خدم المصادر وما ينصب بفعل محذوف جوازاً أو وجوباً بما لا مزيد عليه ، وإن المتأخرين كانوا عالة عليه ، وكل عملهم فيها إنما هو الشرح والتوضيح وتنسيق العناوين والشروط كما يتضح ذلك بالرجوع للمفصل وشرحه عليه والألفية وشروحها[3] ـــ على سبيل المثال ـــ وإذا أردنا ما ذكره الفراء فلننظر ذلك في قوله: ((هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء))[4] . يقول فيه: ((من ذلك قولك: حمداً وشكراً.. فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل كأنك قلت: أحمد الله حمداً ، وأشكر الله شكراً ، وإنما اختزل الفعل ؛ لأنهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل كما فعلوا ذلك في باب الدعاء ، كأن قولهم: حمداً في موضع أحمد الله .....))[5]. ويقول: ((وأما ترك التنوين في (سبحان) فإنما ترك حرفه لأنه صار عندهم معرفة وانتصابه كنصب (الحمد لله)))[6] وفي .((هذا باب ما يختار فيه أن تكون المصادر مبتدآت مبنياً عليها ما بعدها. وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات، وذلك قولك: الحمد لله والعجب لك والويل لك والتراب لك والخيبة لك وإنما استحبوا الرفع فيه لأنه صار معرفة وهو خبر فقوي في الابتداء بمنزلة عبد الله والرجل)) [7]

. ومن أمثلته للمصادر المنصوبة بفعل متروك إظهاره ولا تتصرف أي تلزم النصب على المصدر ولا تدخلها الألف واللام قوله: (وذلك سبحان الله ومعاذ الله ....))[8] ويقول:

---

(١) سورة محمد:٤.

(٢) معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٠م ، ١٠٩/١ ، ١٢٦.

(٣) حاشية الصبان، ١٠٩/٢.

(٤) معاني القرآن ١٢٦/١.

(٥) السابق ١٦٠/١

(٦) السابق ١٦٣/١.

(٧) السابق ١٦٥/١

(٨) الكتاب ١٦٢/١

((وحدثنا من لا نتهم أنه سمع من العرب من يقول: (رويد نفسه) جعله مصدراً كقوله: (فضرب الرقاب)[1] .ويقول: ((هذا باب ما ينتصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره وذلك قولك: سقياً ورعياً ... وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له أو عليه على إضمار الفعل كأنك قلت: سقاك الله سقياً ورعاك الله رعياً وخيبك الله خيبة فكل هذا وما أشبهه على هذا ينتصب ، وإنما اختُزل الفعل ههنا ؛ لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل كما جعل الحذر بدلاً من احذر وكذلك هذا كأنه بدل من سقاك الله ورعاك الله..))[2].

أرأيت كيف أن سيبويه خدم المصادر وما يتعلق بها مما يبين تبعية الفراء إلى سيبويه وإن اختلف عنه في الأسلوب.

وأما ما ذكر الفراء من كسر (ال) الحمد لله ، و(ضم لام لله) فهما قراءتان شاذتان[3].

ولقد حدد صاحب الفراء صفحات أخرى لتأييد دعواه حيث نجد الفراء يذكر ضم همزة (أُمَّ) وجواز كسرها إذا سبقتها ياء أو كسرة مثل جواز كسر هاء عليهم ، والضم هو الأصل فيهما ، ونجد سيبويه يقول: ((وقالوا أيضاً لأمك ، وقالوا: (أضرب الساقين أمك هابل) فكسرهما جميعاً كما ضم في ذلك))[4] وذلك بمناسبة حديثه عن همزة الوصل في قواعد محكمة.

ويعقد باباً لكسر الهاء ، فيقول: ((هذا باب تكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار)) يقول فيه : ((اعلم أن أصلها الضم وبعدها الواو لأنها في الكلام كله هكذا إلى أن تدركها هذه العلة التي أذكرها لك ، وليس بمنعهم ما أذكره لك أيضاً من أن يخرجوها على الأصل ،

---

(١) الكتاب ١/١٢٥.

(٢) السابق ١/١٥٧.

(٣) النحو وكتب التفسير ، رفيدة ١/٢٩٩ ، ، ١/٤٧٠ .

(٤) الكتاب ٢/٢٧٢ ، وانظر الخصائص ، لابن جني ٢/١٤٥ ، ٣/١٤١ وما بين القوسين سيق على أنه شطر بيت وقد قال عنها البغدادي ، وهذا المصراع لم أقف على تتمته ولا على قائله.

فالهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة لأنها خفية كما أنّ الياء خفية وهي من حروف الزيادة...))[1] .

ثم أخذ يطبق هذه القاعدة التي أصلها في المفرد والجمع ويخرج ما لا تنطبق عليه ويستبعد بعض اللغات الرديئة التي تكسر الهاء وقبلها ساكن ، وهو ما يثبت سبق سيبويه ويؤكد إمامته[2].

وكذلك نجد الفراء يتحدث عن التقريب وهو قاعدة كوفية ، وما التقريب عنده إلا إعمال (أسماء الإشارة) عمل (كان وأخواتها) فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب بعدها ، مثل: هذا القمرُ نوراً[3] وعلامته أن يصح في الكلام إبقاء الإشارة وحذفها [4] ويشترط فيما بعد اسم الإشارة إذا كان معرفاً بالألف واللام أن يكون اسم جنس أو يكون واحداً لا نظير له[5] مثل الشمس والقمر.

على أنَّ الفراء والكوفيين جميعاً لا يعربون المنصوب خبراً وإنما يعربونه حالاً[6].

فها هو الفراء تحدث عن المسألة بمصطلح كوفي ولا ينتظر من سيبويه أن يتحدث عنه بمفهومه الكوفي ، وذلك (هذا الحمار فاره) و(هذا الأسد مخوفاً) من جعل (مخوفاً) خبراً لهذا بمعنى كان ، والبصريون يعربونه حالاً كما يقول سيبويه: ((فقولك: هذا عبد الله منطلقاً ، وهؤلاء قومك منطلقين ، وذلك عبد الله ذاهباً وهذا عبد الله معروفاً ، فهذا اسم مبتدأ ليبنى

---

(١) الكتاب ٢٩٢/١ ، ٢٩٤.

(٢) النحو وكتب التفسير ، إبراهيم عبد الله رفيدة ٩٥/١.

(٣) معاني القرآن ، الفراء ، ١٣.

(٤) مجالس ثعلب ، لأحمد بن يحيى ثعلب ، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر ط٥ ، ١٩٨١م ص ٤٢٧.

(٥) معاني القرآن ، الفراء ص١٢.

(٦) أبو زكريا الفراء ، الأنصاري ، ص ٤٢٠.

عليه ما بعده ، و لم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يبنى على ما قبله.... فكأنك قلت: انظر إليه منطلقاً فمنطلق حال)) [1].

فها هو سيبويه قد عالج المسألة وعرضها عرضاً وافياً ، أما الفراء فلم يأت في هذه المسألة بجديد ـــ إن هو إلا اختلاف في المسميات ـــ فالجديد عنده هو المصطلح الكوفي (التقريب) وليس المسميات تنقص من قدر الشموليات فتجعل المسألة قصوراً.

فالفراء لم يخلق المسألة من عدم ، ربما أحدث فيها أو ابتدع مصطلحاً لم يكن لسيبويه ـــ البصري ـــ أن يتقيد به ، لأنه مصطلح كوفي.

بل يؤخذ على الأنصاري نقله رأي الكوفيين حيث أورد في كتابه ـــ أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ـــ قوله : ((على أنَّ الفراء والكوفيين جميعاً لا يعربون المنصوب خبراً ، وإنما يعربونه حالاً))[2] .

هذا الرأي الذي نقله لم يكن برأي الكوفيين وإنما هو رأي البصريين ؛ لأن الكوفيين لا يعربون المنصوب حالاً ، إنما يعربونه خبراً. يؤكد صدق ما ذهبنا إليه ما نقله صاحب الإنصاف [3]. في معرض حديثه عن المسألة الخلافية : هل تأتي ألفاظ الإشارة أسماء موصول؟ فقد تعرض البصريون ـــ في معرض ردهم على الكوفيين ـــ إلى مسألة التقريب حيث قالوا: هذا لا يستقيم على أصلكم ، فإن (تقتلون)[4] عندكم في موضع نصب ؛ لأنه خبر التقريب ، وخبر التقريب عندكم منصوب ، كقوله: (هذا زيد القائمَ) بالنصب ، و(هذا زيدٌ قائماً) ولو كان صلة لما كان له موضع من الإعراب ، وعندنا أنه: يحتمل أن يكون في موضع نصب على الحال.فواضح من قولهم: (خبر التقريب عندكم منصوب) على أنهم ينصبونه خبراً وليس بحال.

---

(١) الكتاب ٢٥٦/١ ، ٢٦٢ ، وانظر الأصول في النحو ١٥٢/١.

(٢) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو ، الأنصاري٤٢٠.

(٣) الإنصاف ، للأنباري ، ٧٢٠/٢.

(٤) من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ سورة البقرة: ٨٥.

ومما يدل على تمسكه برأيه ـــ وأنَّ ما نقله هو رأي الكوفيين ـــ أنه يرى أن السيوطي قد وهم حين قال في الهمع عن الكوفيين أنهم يعربون (المنصوب خبر التقريب)[1]. بل وأردف الأنصاري بقوله: ((فلفق ـــ يعني السيوطي ـــ بين مذهب البصريين القائلين بالخبرية وبين مذهب الكوفيين القائلين بالتقريب))[2] .

وأحسب أن الأنصاري قد خلط بين المذهبين البصري والكوفي في عبارته الأخيرة في معرض حديثه عن وهم السيوطي حيث قال الأنصاري: مذهب البصريين القائلين بالخبرية ، فالبصريون رأيهم واضح وثابت لم يتغير ، وهو كون المنصوب حالاً و لم يميلوا إلى كونه خبراً قط.

وبالحديث عن الفراء وذكر بعض اللمحات عن الأصول عنده نختم المرحلة الأولى من ميلاد الأصول حيث ذكرنا أن الأصول شأنها شأن كل علم يبدأ بسيطاً في شكل إشارات وعبارات ساذجة ، ثم يقنن بعد ذلك وتوضع له الضوابط. وتتبعنا ذلك منذ عهد الحضرمي مروراً بسيبويه والفراء حيث أشرنا إلى أنَّ الأصول لا تتعدى كونها القواعد والقوانين العامة للظواهر اللغوية الأساسية.

وقد أسلفنا أن استعمالها بهذا المعنى بدأ مبكراً وأنَّ معناها ظلَّ يتضح بمرور الزمن ونمو النحو ولكن استعمال الأصول بمعنى علم أدلة النحو وأقسامها وكيفية استعمالها ، هذا العلم بدأ إشارات على يد ابن السراج. وأول من فكر فيه وفي تنظيمه على شكل أصول الفقه أبو الفتح ابن جني. ولكنه لم يأخذ شكله النهائي إلا على يد أبي البركات الأنباري[3] .

وبالحديث عن الفراء وبعض اللمحات عن الأصول عنده نختم المرحلة الأولى من ميلاد الأصول ؛ إذ خلصنا مما سبق أن الأصول لها مرحلتان: مرحلة المبادئ والقواعد العامة. ومرحلة تعني علم الأدلة والنحو وأقسامها وكيفية استعمالها وقد أسلفنا أنها تبدأ بابن السراج مروراً بابن جني وانتهاء عند الأنباري.

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين عبد الرحمن محمد أبي بكر السيوطي ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٨ه/١٩٩٨م ، ١١٣/١.

(٢) أبو زكريا الفراء ، الأنصاري ٣٢٠.

(٣) النحو وكتب التفسير ، رفيدة ، ٦١/١.

المبحث الثاني: دور ابن السراج وابن جني والأنباري:

المطلب الأول: دور ابن السراج في وضع أصول النحو:

أشار إبراهيم رفيدة في كتابه بإسناد التهيئة والنشأة لعلم الأصول لابن السراج. وإني لأظنها بداية ناضجة تنم عن تدقيق وتحصيل لقواعد اللغة بيد أنَّ ابن جني سلب ابن السراج أحقية بداية أصول النحو ونفى أن يكون كتابه قد حوى الكثير من هذه الأصول حيث قال: ((فأما كتاب أصول أبي بكر فم يلم فيه بما نحن عليه إلا بحرف أو حرفين في أوله ، وقد تُعُلِّق عليه وسنقول في معناه))[1] .

ثم أردف رفيدة قائلاً:((لا يجاوز جملة أو جملتين))[2] .

إنه لحكم جائر على صاحب الأصول ؛ لأن الباحثة وجدت ـــ بعد البحث والاستقصاء ـــ أنه استخدم الأصول بمعناها الواسع ، فإذا كنا نعني بها القوانين العامة المستنبطة والمبادئ المستوحاة من اللغة فقد حققها ، وإن كنا نعني علم الأصول بمصطلحاته وقوانينه وأدلته وأقسامها فقد حقق ذلك أيضاً. فلنحتكم إلى ما قال ابن جني ولنرَ إلى أي مدى يصدق حكمه على أصول ابن السراج. فالذي يطالع أصول ابن السراج منذ البداية يتبين غرضه ، ويعرف سبيله ويصل إلى غايته وهي الوصول إلى قواعد وأصول العرب وطريقتها في كلامها فعباراته تدل على ذلك في وضوح وتسلسل وترابط تام. فهو يشير منذ البدء إلى وضع الأصول والشموليات والكليات التي تنتظم لغتنا ، وهي كليات تنطبق على الجزئيات وتعدُّ بمثابة القانون العام الذي ينتظم جزئيات اللغة ((فالفاعل رفع والمفعول به نصب ، وأنّ! (فَعَل) مما عينه ياء أو واو تقلب عينه من قولهم: قام وباع)) [3] .

وهكذا بدأ كتابه بخطى واضحة تسير وفق التأصيل والتقنين والتوضيح. فأول ما يتبادر إلى أذهاننا اهتمامه بالأصول التي إذا طبقناها وصلنا إلى فهمها كما ينبغي أن تكون ، لأنه اتخذ سبيلاً واضحاً وهو الشرح والتعليل والتبسيط وتقريب المعنى. وقد صرَّح ابن السراج بالغرض من كتابه وجنّد نفسه لإخراج حِكَم العرب في طريقة كلامها وبيَّن الهدف من

---

(١) الخصائص ، ابن جني ١٦١/١ ، ١٦٢.

(٢) النحو وكتب التفسير ، رفيدة ٧٧/١.

(٣) الأصول ، ابن السراج ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ط٤ ، ١٤٢٠ه /١٩٩٩م ، ٣٥/١.

الأصول التي وضعها قائلاً: ((وإنما نستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها ، وتبيّن بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات ، وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع)) [1] .

فهذا يعدُّ تحديداً للعلة النحوية ووظيفتها والضروري منها ، كما يجعله ـــ هذا القول ـــ المشير الأول لـــ(علم أصول النحو) واضعاً يده على بداياته ولكنه لم يشأ الإيغال فيه وتناول غير الظاهر من العلل التي تلتمس في اتباع سمت كلام العرب والتي إذا اطردت كان قياس الكلام عليه صحيحاً ومع هذه العلة يذكر الأصول التي بنى عليها الكلام والأدلة السمعية ، من الشائع غير الشاذ من الكلام الفصيح[2] .

فما يهتم به من العلل هو ما يسمى بالعلل الأولى ، وقد يذكر بعض العلل الثواني التي لها صلة بغرضه حيث يقول: ((وهذه العلل التي ذكرناها هي العلل الأُول وها هنا علل ثوانٍ أقرب منها يصحبها ،كل نوع من هذه الجمل إن شاء الله))[3].

فابن السراج لم يدع خلقه الأصول أو ابتداعها إنما نبه إلى أنه إنما أراد إثبات حكمتهم في وضع أصولهم. وهذه أخلاق النبلاء وتواضع العلماء وأردف قائلاً: ((وغرضي في هذا الباب ذكر العلة التي إذا اطردت وُصل بها إلى كلامهم فقط. وذكر الأصول والشائع)) [4] .

إذ فهدفه التوضيح والشرح والتحليل والتبيين ، غايته في ذلك فهم طريقة العرب في كلامهم والتبسيط لذلك إذ قال: ((ولما كنت لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلم ، احتجت إلى أن أذكر ما يقرب على المتعلم)) [5] .

وبذلك يكون سابقاً للفراء في تيسير النحو وتبسيطه ويمكن للباحثة أن تعتقد أنه أول من بدأ هذا العلم حقاً. فقد قدّم النحاة قبل ابن السراج جهوداً طيبة مستخلصة من استقراء

---

(١) الأصول لابن السراج ، ٣٥/١.

(٢) السابق ٧٢/١.

(٣) السابق ٥٨/١ ، ٧٢/١.

(٤) السابق ٣٦/١.

(٥) السابق ٣٦/١.

المسائل والجزئيات والآراء التي كانت لعلماء النحو الذين سبقوهم وعاصروهم فكانت تلك الأصول نتيجة لهذا الاستقراء.

فليس معنى وجود أوَّل مؤلف مشهور عن الموضوع في القرن الثالث الهجري (أصول ابن السراج) أن تلك الأفكار لم تكن موجودة من قبل ، بل كانت موجودة في صورتها العملية في دراسات النحاة وآرائهم ، لكن لم توضع للبحث بطريقة مباشرة إلا بعد فترة كافية من بداية النحو ونموّه ، وذا طبعيٌّ ؛ لأن الجزئيات والممارسات أولاً ، ثم استخلاص الأفكار العامة من تلك الجزئيات ثانياً[1].

فالمرحلة الثانية هي تلك التي حققها ابن السراج كما أنه لم يهمل المرحلة الأولى.

فإذا كانت الأصول تعني القواعد والقوانين وتطبيقها فقد بسط هذا المعنى ، وإذا كانت تعني الأسس التي يُبنى عليها هذا النحو في مسائله وتطبيقاته مثل القياس والسماع والتعليل والشذوذ فقد حقق ذلك أيضاً. وسنحاول توضيح ذلك بما سنذكره لك من أدلة تبيِّن صدق ما ادعينا .

فقد بدأ كتابه بما هو أساس في دارسة النحو في كل اللغات ، إذا يبدأ المبتدئ دائماً بأقسام الكلام الذي يعد من أهم النصوص النحوية لأن قضاياه الأساسية ظلت مسيطرة على النحو العربي منذ سيبويه حتى الآن وتشير هذه البداية إلى إدراك الأقدمين موضع أقسام الكلام من القواعد.

فالكلام عنده يأتلف من ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف كما هو معروف عند سيبويه وتابعيه. ولكن براعة ابن السراج تظهر عند عرضه للمسألة ، فهو لم يتبع سيبويه في كل ما قاله بل ابتدع وأبدع ؛ حيث صاغ المسألة بتفسير أكثر وشرح أعمق . فعندما ذكر أن الاسم: ((ما دلَّ على معنى مفرد .... وإنما قلت: ما دل على معنى مفرد ؛ لأفرق بينه

(١) أصول النحو العربي في نظرة النحاة إلى ابن مضاء القرطبي وضوء علم اللغة الحديث ، محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٨م ، المقدمة.

وبين الفعل ، لأنه يدل على معنى وزمان ، وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل))[1] .

ولن تقف على براعة ابن السراج وإضافته الثرة إلا عندما تقرأ قوله: ((فإن قلت: إنَّ في الأسماء مثل اليوم والليلة والساعة ، وهذه أزمنة فما الفرق بينها وبين الفعل؟ قلنا: الفرق أن الفعل ليس هو زماناً فقط كما أنَّ اليوم زمان فقط ، فاليوم معنى مفرد للزمان و لم يوضع مع ذلك لمعنى آخر ، ومع ذلك فإن الفعل قد قُسّم بأقسام الزمان الثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل ، فإذا كانت اللفظة تدل على زمان فقط فهي اسم ، وإذا دلت على معنى وزمان محصل فهي فعل))[2] .

فمن قبل ابن السراج وضّح لنا هذا ، وكيف أنه ضمَّ المتشابهات حيث أدخل ظروف الزمان تحت بند الأسماء ، وهي كذلك ولا أحد يربط بينهما فيجعلهما تحت سقف واحد .

ألم يكن هذا تأصيل للغة وتعليل لاستعمالها على هذا الوجه؟!! بل نلحظ أنه تعرض لظروف الزمان فقط دون المكان؛ لأن المقام مقام الحديث عن الزمان وليس المكان.

فقد واصل ابن السراج حديثه عن الأسماء وشرحها ووضع الأصول لها والقواعد لفهمها. أرأيت كيف أنه شرح العلة من عدم إعمال (ال) التي للتعريف ، ما بالها لا تعمل في الأسماء على الرغم من أنها تختص بها ولا تدخل على غيرها ؟

وإليك نصُّه وتعليله: ((فإن قال قائل: ما بال لام المعرفة لم تعمل في الاسم وهي لا تدخل إلا على الاسم ولا يجوز أن تدخل هذه اللام على الفعل ، قيل: هذه اللام قد صارت من نفس الاسم ، ألا ترى قولك: الرجل ، يدلك على غير ما كان يدلك عليه رجل ، بمنزلة المضاف الذي يصير مع المضاف إليه اسماً واحداً نحو قولك: عبد الملك ، ولو أفردت عبداً من الملك لم تدل على ما كان عليه عبد الملك))[3] .

---

(١) الأصول ، لابن السراج ٣٦/١.

(٢) السابق ، ٣٦/١ ، ٣٧.

(٣) السابق ٥٦/١.

بل نجده ضمَّ الشبيه إلى الشبيه حيث ذكر لنا العلة من عدم إعمال السين وسوف في الفعل على الرغم من أنهما لا تدخلان إلا على الفعل حيث قال: ((فقصتهما قصة الألف واللام في الاسم ؛ وذلك أنها إنما هي بعض أجزاء الفعل فتفهم هذه الأصول والفصول))[1] ، ولأن العلة واحدة في (ال) ، و(سوف) جمعهما حتى يكفينا تكرار العلة نفسها وإن كانت ــ أي: (ال ، والسين و، سوف) ــ لا تدخل كلها على الاسم فمنها ما يدخل على الاسم ، ومنها ما يدخل على الفعل ، ولكنها تجتمع في كونها حروفاً لا تعمل فيما دخلت عليه.

ومن ذكره للأقسام وضبطه لقواعدها وجمعه للمبعثر منها وعقله لها ، قوله في ذكر الأسماء المرتفعة : ((الأسماء التي ترتفع خمسة أصناف: الأول: مبتدأ له خبر ، والثاني خبر لمبتدأ بنيته عليه ، والثالث فاعل بني على فَعَل ، وذلك الفعل حديث عنه والرابع مفعول به بُني على فُعل فهو حديث عنه و لم يذكر من فعل به فقام مقام الفاعل ، والخامس مشبه بالفاعل في اللفظ)) ثم يأخذ في شرح هذه الأقسام : ((المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه ، واسم كان وخبر إن وأخواتهما)) فيطيل فيها القول ويذكر كثيراً من الأقسام والأحكام والقواعد والمسائل التطبيقية إذ هو كثيراً ما يذكر مسائل من هذا الباب للتطبيق . وسنعرض لهذه القضايا في دراسة منهجه[2] .

ويذكرنا مرة أخرى بأصول النحو ومسمياته من قياس وغيره قائلاً: ((واعلم أنه ربما شذّ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم أنّ القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه ، فلا يطرد في نظائره وهذا يستعمل في كثير من العلوم ،ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم ، فمتى وجدت حرفاً مخالفاً للقياس لا شك في خلافه لهذه الأصول ، فاعلم أنه شاذ ، فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلا بدَّ من أن يكون قد حاول به مذهباً ونحا نحواً من الوجوه أو استهواه أمر غلطه))[3] .

---

(١) الأصول لابن السراج، ٥٦/١.

(٢) النحو وكتب التفسير ، رفيدة ٦٨/١.

(٣) الأصول ، لابن السراج ، ٥٧/١.

فما فتئ ابن السراج يذكرنا بالأصول ومصطلحاتها ويكرر ذكرها في كتابه ليتضح هدفه من وراء تأليفه لكتابه.

ففي هذا النص إشارات إلى أنه يترسم خطى السابقين كأمثال الحضرمي ـــ الذي ارتبط اسمه بالنواة الأولى للأصول ـــ وتلاميذه الأجلاء. فترسيم ابن السراج لمفهوم القياس والاطراد والتعليل والشاذ ما هو إلا اتباع خطى الأوائل ، لأننا ذكرنا فيما مضى أن أبا إسحاق هو أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل[1] .

كما تحمد الباحثة له منهجه في السماحة بالأخذ بالشاذ والتماس العذر لمن خالف نهج العرب وسننها. بل نجده قسّم الشاذ إلى ثلاثة أضرب ذكر منها: ما شذ عن بابه وقياسه و لم يشذ في استعمال العرب .

مما يعني هذا أن الشاذ ـــ أيضاً ـــ قد يكون له وجه يكون به داخلاً في سنن العرب وسماعها. وهذا إن دلّ على شيء إنما يدل على منهجية الشمول التي اتخذها ابن السراج في أصوله . وتبرير وجهات النظر ، لا ميل التعسف أو الغلو. وهذا دأب العلماء القدامى.

فابن السراج ، إذن ، يترسم خطى السابقين ويهتدي ببعض الضوابط التي أنشأوها ليتعرفوا بها القواعد كالذي يبدو في طريقة ذَوْق الحروف عند الخليل بأن تأتي بالحرف ساكناً بعد همزة مكسورة. وبهذه العملية البسيطة تتعرف مخرج الحرف الذي تريده . وكقول ابن السراج: ((وتعتبر خبر المبتدأ بأنك متى سألت عن الخبر جاز أن يُجاب بالمبتدأ ، لأنه يرجع إلى أنه هو هو في المعنى. ألا ترى أن القائل إذا قال: عمرو منطلق ، فقلت: من المنطلق؟ قال: عمرو))[2] .

هكذا ضبط الخليل الحرف نطقاً وضبط ابن السراج المبتدأ بصياغة السؤال والجواب[3] .

---

(١) بغية الوعاة ٤٨٦/١.

(٢) الأصول ، لابن السراج ، ٦٩/١.

(٣) الأصول ، لتمام حسان ص ٦٤.

وينتهج ابن السراج منهج المعلم الذي يدرب تلاميذه على وضع الضوابط ومعرفة الأصول إذ أورد نصاً آخر ، يقول فيه: ((وجميع ما ذكرت من المسائل فينبغي أن تعرضه على الأصول التي قدمتها فما صحَّ في القياس فأجزه ، وما لم يصح فلا تجزه ، وإنما أذكر لك قول القائلين كيلا تكون غريباً فيمن خالفك ، فإن الحيرة تقارب الغربة)) [1].

لعمري أنه لمعلم يعد الأجيال ، ويعلمها أسلوب الحوار مع الغير منبهاً للإحاطة بقول من خالفك حتى يتسنى لك الإلمام بجميع جوانب القضايا اللغوية حتى يعد جيلاً شمولياً ذا نهج علمي صحيح.

ومما يبين تدقيق ابن السراج وإحكام الأصول وذكر الضوابط العامة والأحكام النحوية ما أورده في قضية أفعل التفضيل وردّه الحاد على من أجاز خلاف ذلك ـــ وهم الكوفيون ـــ متبنياً رأي شيخه أبي العباس حيث قال ابن السراج: ((إن الأفعال التي لا يجوز اشتقاق فعل التعجب منها ضربان: الأفعال المشتقة من الألوان والعيوب وما زاد من فعل على ثلاثة أحرف ، ثم ذكر أن أفعل التفضيل مثل أفعل التعجب فيما يشتقان منه))[2]

وذكر البيت الذي يستدل به الكوفيون على جواز اشتقاقه من البياض ، وعقب عليه شيخه أبو العباس بما يعد رفضاً لهذا الاستشهاد بعينه وقاعدة عامة فيما يستشهد به ، قال: ((واعلم أن كل ما قلت فيه: ما أفعله قلت فيه : أفْعل به ، وهذا أفعل من هذا وما لم تقل فيه : ما أفعله ، لم تقل فيه : هذا أفعل من هذا ، ولا أفعل به ، تقول: زيد أفضل من عمرو وأفضل بزيد ، كما تقول: ما أفضله ، وتقول ما أشد حمرته وما أحسن بياضه وتقول على هذا: أشدد ببياض زيد وزيد أشد بياضاً من فلان هذا كله مجراه واحد لأن معناه المبالغة والتفضيل وقد أنشد بعض الناس:

تقطع الحديث بالإيمـــــاض * أبيض من أخت بين أباض
يا ليتني مثلك في البياض * مثل الغزال زين بالخضاض[3]

---

(١) الأصول ، ابن السراج ، ٣٧٨/١.

(٢) السابق ١٢١/١ .

(٣) السابق،١٢٢/١،انظر مغنى اللبيب،٨٧،شرح المفصل٩٣/٦،خزانة الأدب٤٣١/٣،النحو وكتب

قال أبو العباس: هذا محمول على فساد وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه ، وإنما يركن إلى هذا ضعفه أهل النحو ومن لا حجة معه ، وتأويل هذا وما أشبهه في الإعراب كتأويل ضعفه منطق الحديث واتباع القصاص في الفقه))[1] وهذا النص على الرغم من أنه يحمل طابع أبي العباس المبرد في شدة لسانه وموقفه من الرواية والشاذ ـــ فإنه يدل على منهج ابن السراج في التقعيد وإحكام المقاييس وعلى الطابع البصري في القياس على الكثير الشائع وبناء القواعد عليه ، مما يجعله مبدأ من مبادئ (علم أصول الفقه).[2]

ومن نماذج التعليل والقياس قول ابن السراج: ((وأما الفعل المعرب فقد بينا أنه الذي يكون في أوله الحروف الزوائد التي تسمى حروف المضارعة وهذا الفعل إنما أعرب لمضارعته الأسماء وشبهه بها ، والإعراب في الأصل للأسماء وما أشبهها من الأفعال أعرب كما أنه إنما أعمل من أسماء الفاعلين ما جرى على الأفعال المضارعة وأشباهها ألا ترى أنك إنما تعمل (ضارباً زيداً) إذا كان بمعنى (يفعل) فتقول: هذا ضارب زيداً ، فإن كان بمعنى ضرب لم تعمله فمنعت هذا العمل كما منعت ذلك الإعراب)).[3] وهذا التعليل مذهب البصريين ويرى الكوفيون أنه أعرب لصلاحيته للمعاني المختلفة والأوقات الطويلة .[4]

التفسير١/٧٣،والبيت لرؤية بن العجاج

[1] الأصول،لابن السراج،١/١٢١,١٢٢،

[2] النحو وكتب التفسير١/٧٤

[3] الأصول،لابن السراج،٢/١٥١.

[4] الإنصاف٢/٥٤٩.

ومن هذه النماذج أيضاً قوله: ((اعلم أن حق الأسماء أن تضاف إلى الأسماء وأن الأصل والقياس ألا يضاف اسم إلى فعل ولا فعل إلى اسم ، ولكن العرب اتسعت في بعض ذلك فخصت أسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال ؛ لأن الزمان مضارع للفعل لأنّ الفعل بني عليهما فصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلى مصدره لما فيه من الدليل عليها)).[1]

أرأيت كيف أن ابن السراج حقق معنى أصول النحو إحكاماً وتدقيقاً وتطبيقاً ، وهذا غيض من فيض وسنعرض لكثير من النماذج في معرض الحديث عن منهجه ونسبر أغوارها لنتبين مدى استخدامه للأصول وأدلتها . وعلى الرغم من ذلك فابن جني يرى أنها لا تغني شيئاً كما أسلفت.

---

[1] الأصول،لابن السراج،٢/٩.

المطلب الثاني:دور ابن جني في وضع أصول النحو:

وبعد أن ذكرنا بعض اللمحات عن تأصيل ابن السراج ننتقل إلى ابن جني ؛ لأننا أسلفنا أن المرحلة الثانية لعلم أصول النحو بدايتها بابن السراج وواستطتها ابن جني وخاتمتها ابن الأنباري. فها نحن نستعرض جهود ابن جني ودوره الفعال في علم الأصول.

والحقيقة التي لا جدال فيها هي أن علم الأصول لم يكن قد ظهر فجأة بهذا الشكل المتكامل في الخصائص وإنما كان حصيلة لتطور سابق ولمحات وإشارات ومواقف ومحاولات ظهرت في مؤلفات النحاة السابقين [١] ؛ لذلك استوقفني قول القائل [٢] : وراقني إذ فسر قول ابن جني على الوجه الذي رمى له صاحبه إذ قال: وأما قول ابن جني : وذلك أنا لم نر أحداً .. تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه[٣].

فهو قول لا يعني أكثر من إيضاح الشيء بذكر نظيره ، فهو بعد أن رأى أن السماع دليل من أدلة النحو وكذلك القياس والإجماع وغيرها ، ودرسها من جميع الجوانب واستوعب جميع الجزئيات ، عقد العزم وبدأ التأليف فيها [٤].

أما قول ابن جني : ((فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمّ بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوله)) [٥] ففيه دليل قاطع على سبق الإشارة إلى علم الأصول في مؤلفات من قبله ـــ بدليل وجود حرف أو حرفين ـــ على أن مفهوم الأصول كان يعني القواعد ويطلق في

---

(١) خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري ، الدكتور سعود بن غازي أبو تاكي ، دار غريب ، القاهرة ص ١٩٨.

(٢) السابق ١٩٨.

(٣) الخصائص ، ١/١٢٥ ، ١٢٦ ، ٢٥٩ ،

(٤) نجد في كتاب الأصول إشارات ـــ وإن كانت قليلة ـــ للفقه مما يشير إلى أن ابن السراج يدرك العلاقة بين أصول النحو وأصول الفقه. انظر الأصول ١/١٠٥ ، ١/١٧٢.

(٥) الخصائص ١/٢

الخصائص عليها ؛ لأن مرد القواعد هو الأصول فليس هناك حكم نحوي إلا وله مستند من السماع أو القياس[1] .

فإذا عدنا إلى موضوعات ومسائل الخصائص وجدنا أن ابن جني قد جمع شعاع أصول النحو العربي الذي كان مبثوثاً في مؤلفات السابقين في هذا الكتاب كما ذكر ذلك فقال: ((... واعتقادي فيه أنه من أشرف ما صُنف في علم العرب ، وأذهبه في طريق القياس والنظر ... وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة ونيطت به من علائق الإتقان والصنعة))[2] .

وستجد أثر الفارسي في تلميذه بارزاً في هذا الكتاب وأن هذا التلميذ الذي لقن هذا المذهب عن أستاذه قد مضى به بعيداً وتقدم به إلى الأمام مسافات شاسعة ، ولعل الحافز على تأليفه سمو همته إلى جعل أصول النحو كأصول الدين ، كما جاء في مطلع كتابه[3].

وابن جني كثير الأنس بالتجربة اللغوية يقلبها على وجوهها المختلفة ويكثر فيها التفكير ثم يقابل بين اللغات التي يعرفها ليكون حكمه الشامل في اللغة العربية فقد حذا حذو أستاذه في تعميم القياس وتوسيع طرق الاشتقاق وكان يقول: ((مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس)) [4].

ومن اللغات التي يعرفها الفارسية ، فقد عرض لها في حديثه عن اجتماع الساكنين قال:((ومن طريق حديث اجتماع السواكن شيء وإن كان في لغة العجم فإن طريق الحس موضع تتلاقي عليه طبائع البشر ويتحاكم إليه الأسود والأحمر ...))[5] وهذا ما ذكره صاحب كتاب في أصول النحو من كونه يقابل بين اللغات التي يعرفها ويرده إلى طبيعة

---

(١) خصائص التأليف النحوي ص ١٩٨.

(٢) الخصائص ١/١.

(٣) السابق ١/١٢٥.

(٤) الخصائص ٢/٨٨.

(٥) السابق ١/٩٠.

الحس[1] صحيحاً إلى حد بعيد ، وإني لأحسبه توسع في باب القياس حيث يعقد الشبه بين اللغات ليجمع بينها.

وعرض لأمر هام دقيق وهو ما يفيدنا إياه رؤية وجه العربي وجملة حاله حين يتكلم وأن رواية كلامه مجرداً قد يفوت علينا من مقصوده شيئاً ذا بال: ((فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي إسحاق ويونس وعيسى بن عمر والخليل والأصمعي ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين ، وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها وتقصد له من أغراضها ، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما ما لا تؤديه الحكايات ولا تضبطه الروايات)) [2].

فها هو ابن جني يهتم بقضية السماع من العربي بل ويقرنها بالاستصحاب الحال ، علنا نستقي من تلك الصحبة الشيء الكثير الذي تعجز عنه الروايات.

وينوّه الأفغاني إلى أهمية هذا الأمر إذ يقول:((ونحن نعرف بركة هذا الغوص في كثير من النصوص التي يختلف فيها العلماء لورودها مجردة عن الإشارة إلى لهجة المتكلم أو حاله . ترد الجملة عن العرب فيجعلها بعضهم تقريرا وبعضهم استفهاماً أريد به الإنكار والتهكم ولو ورد مع النص حال المتكلم لانقطع الخلاف)) [3] .

والذي يعجب حقاً في ابن جني مزية الشمول في نظراته ، فإن غوصه إلى السر أداه إلى أن يجمع في حكم واحد ما يجمعه النحاة عادة لعدم انتباههم إليه ، فقد جمع نصب جمع المؤنث السالم وجمع المذكر السالم والمثنى في علة واحدة ، فقال: ((واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا لو تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا

---

(١) في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ، (د.ط د.ت) ، ص ٩٢.

(٢) الخصائص ٢٤٨/١.

(٣) كما حصل في بيت عمر بن أبي ربيعة:

ثُـمَّ قَـالُوا :(تُحِبُّهـا) ، قُلْـتُ: بَهْـرَاً عَـدَدَ الرَّمْـلِ والحَصَـى وَالتُّـرابِ

فذهب قوم إلى أن (تحبها) استفهام حذفت منه الأداة ، وقال آخرون: بل هي خبر ، ولو سجلت نبرة الشاعر حين الإنشاد لم يقع الخلاف. ، انظر: في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ص ٩٤.

الشأن وأنه منها على أقوى بال ، ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حده ، فأعطوا الرفع في التثنية الألف والرفع في الجمع الواو ، والجر فيهما الياء ، وبقي النصب لا حرف له فيماز به ، جذبوه إل الجر فحملوه عليه دون الرفع ... ثم لما صاروا إلى جمع التأنيث حملوا النصب أيضاً على الجر ، فقالوا: ضربت الهندات ، كما قالوا: مررت بالهندات . فدل دخولهم تحت هذا ـــ مع أن الحال لا تضطرهم إليه ـــ على إيثارهم واستحبابهم حمل الفرع على الأصل وإن عري من ضرورة الأصل ، ومن ذلك حملهم حروف المضارعة بعضها على حكم بعض في نحو حذفهم الهمزة في نكرم وتكرم ويكرم لحذفهم إياها في أكرم لما كان يكون هناك من الاشتقاق لاجتماع الهمزتين في نحو أؤكرم...))[1] .

وأما القياس عند ابن جني فقد تبوأ ذروته وفلسفته ولم يتخذ ابن جني القياس مذهباً لنفسه فحسب بل كان يغري به ويدعو إليه ويحض عليه ويبيح فيه الارتجال فيقول: ((للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يلو بنص أو ينتهك حرمة شرع)) [2]. ((حتى إذا ما أداك القياس إلى ما لم تنطق به العرب قط فليس لك أن ترمي به بل تعده لشاعر مولد أو لساجع أو لضرورة لأنه قياس على كلامهم)) [3] .

ولعل ابن جني يمهد بذلك للاستشهاد بكلام المولدين شعراً ونثراً[4] ، فهو لم يغلق الباب أمام الفصيح بعد عصر الاستشهاد كما أن قبول الكلام ورفضه عنده هو القواعد الموضوعة من ذي قبل ، ونحن نعلم أن وضع القواعد تم على أساس المطرد [5] وواضح أن احتمال تطرق اللحن إلى المطرد معدوم ، خصوصاً وأن النحاة لم يستغنوا عن عملية التوثيق ، وعليه فالقواعد الموضوعية تمثل اللغة الفصيحة ؛ لذلك كانت معياراً للفصاحة[6].

---

(١) الخصائص ١١١/١ ، في أصول النحو ، الأفغاني ص ٩٦.

(٢) السابق ١٨٩/١.

(٣) السابق ١٢٦/١.

(٤) السابق ٤٠٢/٢ ، ٤٠٣ ، ٢٥٥/٣ ، ٢٧٧.

(٥) السابق ٤٢/٢.

(٦) خصائص التأليف النحوي ، د. سعود ص ٢٠١.

والأساس عنده في القياس الاعتبار المعنوي فهو يرجح القياس المعنوي على القياس اللفظي ، بل يذهب إلى أن القياس المعنوي على القياس اللفظي إذا تأملته لم تجده عارياً من اشتمال المعنى عليه ، ألاترى أنك إذا سئلت عن (إن) من قوله:

وَرَجِّ الفَتَى للخَيْرِ مَا إِنْ عَلَى السِّنَ خَيْرَاً لا يَزَالُ يَزِيدُ[1]

فـــ(إن) دخلت على (ما) وإن كانت (ما) ههنا مصدية لشبهها لفظاً بما النافية ... وشبه اللفظ بينهما يصير (ما) المصدرية إلى أنها كأنها (ما) التي معناها النفي. أفلا ترى أنك لو لم تجذب إحداهما إلى أنها كأنها بمعنى الأخرى لم يجز لك إلحاق (إن) بها . فالمعنى إذاً أشيع وأيسر حكماً من اللفظ ؛ لأنك في اللفظي متصور لحال المعنوي ، ولست في المعنوي بمحتاج إلى تصور حكم اللفظي))[2].

وابن جني كان يتثبت في الأخذ بالسماع إذ كان يختبر معاصريه من الفصحاء بغية التثبت من فصاحتهم ، يقول: ((... وسألته يوماً (يعني أبا عبد الله الشجري) ، فقلت له: كيف تجمع (دكاناً)؟ فقال: (دكاكين) ، فقلت: فـــ(سرحاناً) ؟ قال: سراحين ، فقلت: : (فقرطاناً) ؟ قال قراطين ، قلت: قلت: فعثمان: ؟ قال: عثمانون ، فقلت: له هلا قلت أيضاً: عثامين؟ قال: إيش عثامين! أرأيت إنساناً يتكلم بما ليس من لغته ، والله لا أقولها أبداً))[3].

ونجد أن ابن جني يورد بعد كلامه هذا أمثلة كثيرة وينتهي من هذا الباب إلى الإبراه إلى أن العرض أرادت من العلل والأغراض ما يذكره النحاة تماماً ، يقول: ((إن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وما حملناه عليها))[4] .

نخلص مما سبق إلى أننا إذا ما وصلنا إلى ابن جني فقد تبوأنا ذروة القياس وفلسفته ـــ كما أسلفت ـــ فكتابه الخصائص يعج بمظاهر القياس والسماع والعلل وأدلة النحو المتشبعة

---

(١) البيت للمَعْلُوط الفريعي ، انظر الأصول ، وأصول النحو للأفغاني ص ٩٧ ، ٩٩.

(٢) الخصائص ١/١١٠.

(٣) السابق ١/٢٤٢ ، خصائص التأليف النحوي د. سعود ص ٢٠١.

(٤) الخصائص ١/٢٥٠ ، في أصول النحو ، الأفغاني ص ٩٥.

، بيد أن المكان لا يتسع لإيراد المزيد من جهوده ، وإنما أردت إبراز بعض النقاط لنتبين دوره في أصول النحو.

المطلب الثالث: دور الأنباري:

تضافرت الجهود واكتمل البدر تماً ، وها هي بذور علم أصول النحو تنمو وتتطور الى أن وصلت طور العلم المقنن بتقسيماتها وتعريفاتها وأبوابها فجاء الأنباري في (لمع الأدلة) محددا هذا العلم ومسائله تحديداً واضحاً في أسلوب بياني جميل وسوق مركز مختصر تتجلى فيه الأقسام والأركان والحدود [١] وقد تحدث عنه مولفه فقال: «وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما وهما علم الجدل [٢] في النحو وعلم أصول النحو ،فيعرف به القياس و تركيبه وأقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد ،الى غير ذلك على حد أصول الفقه ،فإنّ بينهما من المناسبة مالا يخفى ؛لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول ،ويعلم هذا حقيقة أرباب المعرفة بهما»[٣]

يبدو من قول الأنباري :(وضعهناهما)أنه هو واضع هذا العلم ـــ وهو حق ـــ إذا ما أردنا من الوضع الصيغة النهائية و التشكل الكامل،أما اذا أردنا من الوضع الابتكار والإعلان عنه والمحاولة الأولى غير الناضجة فان ابن جني هو صاحبها ولكن عمل ابن جني يكمله الفضل الأكبر الذي حق للأنباري لتشكل هذا العلم على يديه وتحدد أقسامه وفروعه .

لايذكر الأنباري في معرض الحديث عن الأصول الا وأردف في الذكر بالسيوطي الذي لمع نجمه في سماء الأصول بكتابه الاقتراح في أصول النحو.

---

(١) النحو وكتب التفسير ، إبراهيم رفيده ٨٣/١.

(٢) وهو الإغراب في جدل الإ عراب

(٣) نزهة الألباء ، لأبي البركات الأنباري ، ٤٦.

وهو القائل في مقدمته : « هذا كتاب غريب الوضع عجيب الصنع لطيف المعنى لم تسمع قريحة بمثاله و لم ينسج ناسج على منواله. لم أسبق الى ترتيبه ؛و لم أتقدم الى تهذيبه وهو أصول النحو »[١]

كما هو القائل في مقدمته أيضاً: «واعلم أني قد استمددت في هذا الكتاب كثيراً من كتاب (لخصائص) لابن جني فانه وضحه في هذا المعنى وسماه ((أصول النحو))لكن أكثرها خارج عن هذا المعنى وليس مرتباً وفيه الغث والسمين والاستطرادات»[٢] .

أما لمحتم التناقض البَيِّن بين القولين ،إذ يدعى أنه لم يسبق في صنيعه ، وسرعان ما يصرح أنه استمده من كتاب الخصائص الموضوع في هذا المعنى .

إنها لدعوى غريبة على حد قول صاحب النحو وكتب التفسير[٣] يردفها بالقول :« إنه عثر بعد تمامه على كتابي الأنباري [٤]فتطلب هذين الكتابين حتى وقفت عليهما،فاذا هما لطيفان جدا ،واذا في كتابي من القواعد المهمة والفوئد ما لم يسبق اليه أحد و لم يعرج في واحد منهما عليه»[٥].

ومما يدل على اضطراب هذا القول ويدعو إلى الارتياب في صحته ما يلي :

١/السيوطي عرف أصول النحو وشرح التعريف قائلاً: «وأدلة النحو الغالبة أربعة ..... .»

ثم قال : وقال ابن الانباري في أصوله : «أدلة النحو ثلاثة :نقل وقياس واستصحاب حال »[٦].

---

(١) الاقتراح ص٢.

(٢) الاقتراح ص٢.

(٣) النحو وكتب التفسير ، إبراهيم عبد الله رفيدة ٨٤/١.

(٤) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة.

(٥) الاقتراح ٣٠.

(٦) لمع الأدلة في أصول النحو ، للأنباري ، ٨١.

فنراه ينقل عن الأنباري في المسألة الأولى من كتابه ثم يقول عقبها مباشرة : «وبعد أن حررت هذا الحد بفكري وشرحته وجدت ابن الأنباري قال :أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله»[١].

فَلم لم يعترف السيوطي بفضل الأنباري ، والفضل للمتقدم. فالسيوطي نقل بل أكثر النقل عن (لمع الأدلة) ونقل منه فصولاً كاملة كما أورد الأفغاني محقق (لمع الأدلة) حيث قال : «ثم لاحت لي بارقة أمل ، من ذكرياتي المختزنة من حين قرأت كتاب الاقتراح للسيوطي منذ عشرين سنة ،وذكرت أن فيه نقلاً عن ابن الأنباري ولكن أين هذا النقل »[٢].

فأطال الأفغاني الجلوس وجلس جانباً مع ورقة بيضاء يقرأ بروية الكتاب من أوله الى آخره ويسجل على هامشه فوجد السيوطي يذكر (لمع الأدلة) في مقدمته قائلاً: «فأما الذي في أصول النحو فانه في كراستين صغيرتين سماه (لمع الأدلة) ورتبه على ثلاثين فصلاً »[٣] ثم قال : «وقد أخذت من الكتاب الأول اللباب وأدخلته معزورا اليه في خلل هذا الكتاب»[٤].

وأردف الأفغاني قائلا ً: «وانتقلت الى تصفح كتابه الثاني (المزهر) فوجدت أن السيوطي نقل من فصول لمع الأدلة أكثر من نصف الكتاب نحواً من ثمانية عشرة فصلاً عازياً إلى ابن الأنباري كما أشار في مقدمته مع تصرف يسير آونة ، واختصار خفيف أخرى ، ومحافظة على الأصل مرات كثيرة»[٥].ومع هذا الاضطراب والنقل الكامل الواضح[٦] لايسقط السيوطي دعواه ولا يعدل مقدمته .

---

(١) الاقتراح ، ٣١.

(٢) لمع الأدلة ، المقدمة ص ٧٣.

(٣) الاقتراح ٣١.

(٤) السابق ٣١.

(٥) لمع الأدلة ، المقدمة ٧٤.

(٦) عرض الأفغاني الفصول المنقولة انظر لمع الأدلة ، ص ٧٥.

عرضنا هذا ـــ فقط ـــ لوضع الأمور في نصابها وتوضيح بعض ما عمي علينا . ولكن هذا لا ينبغي أن يفهم منه أنه ليس للإمام السيوطي فضل يذكر في هذا العلم بل يعد إضافة حقيقية لعمل الأنباري وشرحاً لبعض المسائل ويتمثل ذلك فيما يلي :

١. الإيضاح والشرح لكثير من المسائل مثل ما ترى في شرحه لحد (أصول في النحو)[١]

٢. ذكره بعض ما أغفله الأنباري مثل إجماع أهل البلدين أو العرب الذي نقله عن ابن جني في أدلة النحو[٢].

٣. إيغاله في تقريب (أصول النحو) من (أصول الفقه) مثل ما ترى في المسألة السادسة [٣]

من تقسيم الحكم النحوي الى واجب وممنوع وحسن وقبيح وخلاف الأولى ومباح ومثل عناوينه (مسالك العلة)[٤] و(القوادح في العلة)[٥] وشرط المستنبط[٦] قياساً على شروط المجتهد في (أصول الفقه)[٧].

وببلوغنا للسيوطي واقتراحه تكون قد اتضحت نشأة (علم أصول النحو) ومعناه وتطوره ،وبقي الحديث عنه كعلم كامل النشأة والتكوين.

أصول النحو وفائدته:

---

(١) الاقتراح ٤.

(٢) الاقتراح ٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، الخصائص ١/١٢٦ ، ١٨٩ ، ١٩٤.

(٣) السابق ١٢.

(٤) السابق ١٢.

(٥) السابق ٦٣.

(٦) السابق ٨٥.

(٧) النحو وكتب التفسير ، إبراهيم رفيدة ١/٨٥.

يعرف الأنباري علم أصول النحو بقوله: «أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله ،كما أن ـــ صول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله»[١].

وفائدته: «التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى إيفاع الإطلاع على الدليل ؛فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ،ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب»[٢] .

الواضح من هذا التعريف أن موضوع (أصول النحو) هو أدلة النحو نفسها بحثاً عن حقيقتها وأقسامها وترتيبها وطريقة الاستدلال بها ووجوه استعمالها.

أما السيوطي فقال : « أصول النحو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال وحال المستدل»[٣].

ونلمح من تعريف السيوطي أن علم أصول النحو إنما هو أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلة وليس البحث عن مسائل النحو التفصيلية .

ولا تعارض بين تعريفي الأنباري والسيوطي فكلاهما يصب في نهر واحد .وبذلك يكون الفرق بين الأصول في بدئها حيث كانت تعني استنباط القواعد العامة وبينها عندما ينع ثمرها فأصبحت تعني القوانين الكلية التي تطبق على المسألة الجزئية.

فأدلة النحو التي هي موضوع (علم أصول النحو) جعلها الأنباري ثلاثة هي النقل والقياس واستصحاب الحال مرتبة في الإعتبار هذا الترتيب جاء السيوطي فجمع بين ابن جني والأنباري فجعلها أربعة قائلاً: «وأدلة النحو الغالبة أربعة ،قال ابن جني أن الخصائص :السماع والإجماع والقياس ،وقال ابن الأنباري في أصوله :أدلة النحو ثلاثة نقل

---

(١) لمع الأدلة ، لابن الأنباري ٨٠.

(٢) السابق ٨٠.

(٣) الاقتراح ٤.

وقياس واستصحاب حال ،فزاد الاستصحاب و لم يذكر الإجماع فكأنه لم ير الإحتجاج في العربية كما هو رأى قوم وقد تحصل من ذكراه أربعة»[1] .

فعلى هذه الدلائل الأربعة تفقد مباحث هذا العلم الذي يحصل المتمكن منه يستند في إثبات أحكامه على الحجة والتعليل ويرتفع عن حضيض التقليد إلى مراتب الإطلاع على الدليل .فأصول النحو يفيد المتمرس بها فائدة جليلة حيث يضع يده على هذه الأدلة وطرق إستعمالها ومبلغ قوة كل منها وأقسامه وضوابطه وأركانه .ولا ريب أن تطبيق ذلك في المسائل الجزئية يجعل النحوي قادراً على التمييز بين الأقوال آخذاً بأقواها سنداً ومعتمداً ـــ في أن يقبل أو يرفض ـــ على البرهان والحجة .وبهذا يكون الفكر النحوي في نمو وحيوية مستمرين[2] .

وعليه فإن ترتيب أدلة النحو على نحو ما تقدم كالآن:

١. النقل أوالسماع .

٢. القياس .

٣. الإجماع

٤. استصحاب الحال.

(١) السابق ، ٤.

(٢) النحو وكتب التفسير ، إبراهيم رفيدة ، ٨٦/١ ، ٨٧.

المبحث الثالث:ارتباط أصول النحو بأصول الفقه:

أصول الفقه وأصول النحو عبارتان متلازمتان في كثير من الكتب ، مما يشير إلى وجود علاقة علمية بينهما ، فإلى أي مدى تصدق مقالة أن النحاة قصدوا وضع أصول النحو على غرار أصول الفقه؟ وأيهما أسبق ، أصول النحو أم أصول الفقه؟ فإذا ثبت أن أصول الفقه هي الأسبق عندها يجوز الربط بينهما ؛ ذلك أن جل علمائنا يرجحون ذلك بل يرون أن النحو قد اختلط اختلاطاً واضحاً بالعلوم الإسلامية منذ استقام عوده ، فتأثر بها بخاصة الفقه وأصوله فكان أن اتكأ عليها يقترض منهما مصطلحاً أو تعريفاً ، أو منهجاً ، أو عنواناً لمبحث أو كتاب[١]

وقد وردت نصوص كثيرة تشير إلى ارتباط النحو بالفقه ، فقد أورد صاحب الطبقات نصاً عن الجرمي ، يقول:((قال الجرمي: أنا منذ ثلاثين عاماً أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه ، فقيل ذلك للمبرد على وجه التعجب والإنكار. فقال: أنا سمعت الجرمي يقول هذا))[٢] .

ورد في مجالس العلماء: ((قال الجرمي لجماعة من الفقهاء سلوني عما شئتم من الفقه فإني أجيبكم على قياس النحو ، فقالوا له: ما تقول في رجل سها في الصلاة فسجد سجدتي السهو فسها أيضاً ؟ فقال: لا شيء عليه ، فقالوا له: من أين قلت ذلك؟ قال أخذته من باب الترخيم ، لأن المرخم لا يرخم)) [٣].

وورد في (الموافقات) أن الفراء قال: ((من برع في علم واحد سهل عليه كل علم. قال له القاضي محمد بن الحسن ـــ وكان ابن خالته ـــ: أنت قد برعت في علمك فخذ مسألة أسألك عنها من غير علمك. ما تقول فيمن سها في صلاته ثم سجد لسهوه فسها في سجوده أيضاً ؟ فقال الفراء: لا شيء عليه. قال: وكيف؟ قال: لأن التصغير لا يصغر ، فكذلك السهو في سجود السهو لا يسجد له ؛ لأنه بمنزلة تصغير التصغير فالسجود للسهو هو جبر

---

(١) القياس في النحو ،لسعيد جاسم الزبيدي ١١.

(٢) طبقات النحويين واللغويين ، لأبي الطيب اللغوي ، ٧٧.

(٣) مجالس العلماء ، للزجاجي ، ١٩٢.

للصلاة ، والجبر لا يجبر ، كما أن التصغير لا يصغر . قال القاضي: ما حسبت أن النساء يلدن مثلك))[1] .

وهذا من قبيل حمل بعض العلوم على بعض قواعده حتى تحصل الفُتْيا في أحدها بقاعدة الآخر من غير أن تجتمع القاعدتان في أصل واحد حقيقي ، وهذا هو القياس والنحو مبني عليه[2]

أرأيت كيف أن العلمين بينهما تناسب وتواصل لا يخفى. وقد يسأل سائل: لم زعمت أن الفقه وأصوله هما اللذان أثرا في النحو وأصوله ، ولم لا يكون العكس هو الصحيح ، فالإجابة على ذلك تستدعي أن نتتبع بإيجاز نشأتهما وجوانب التأثر والتأثير ليصح ما زعمناه[3].

إن الفقه بدأ في عهد الصحابة[4]واتسع في عهد التابعين ؛ لكثرة الحوادث التي واجهتهم والتي لم تواجههم مثلها في عهد الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ، فاجتهد فيها أهل الاجتهاد منهم ،وأضافوا على ما ورثوه عدة أحكام استنبطوها باجتهادهم ، وقد تميزت مناهج الفقه في عصر الأئمة المجتهدين الذين اتجهوا به اتجاهاً عقلياً ، وبدأ الناس يثيرون مسائل وقضايا ما كانت تخطر لأسلافهم ببال . ولم يعد الفقهاء يكتفون بالشاهد القرآني ، أو الحديث النبوي ، بل أخذوا يستخدمون الأدلة الذهنية في تأييد مذاهبهم والرد على خصومهم. وكان في مقدمة هؤلاء علقمة بن قيس بن النخعي (ت ٦٢هـ) وشريح بن الحارث الكندي (ت ٧٨هـ) ، والشعبي (ت ١٠٤) وحماد بن أبي سليمان (ت١٢٠هـ) ثم كللت هذه السلسلة من الفقهاء بأبي حنيفة النعمان بن ثابت (ت١٥٠هـ) ، حتى إذا جاء الأمام محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه:(١٥٠ ـ ٢٠٤هـ) ووجد أمامه تلك الثروة الفقهية الكبيرة التي خلفها صحابة رسول الله ـ صلى

(١) الموافقات ، للشاطبي إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي ، تحقيق عبد الله دراز ، دار المعرفة ، بيروت ٨٤/١ ٨٤/١.

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطي ، ١١.

(٣) القياس في النحو ، لسعيد جاسم الزبيدي ، ص ١١.

(٤) علم أصول الفقه وخلاصة تاريخ التشريع الإسلامي ، عبد الوهاب خلاف ، ص ٢١١.

الله عليه وسلم ـــ وأكابر التابعين ومن سبقه منهم، لم يستطع أمام هذه الثروة الضخمة إلا أن يقوم بتدوين تلك القواعد التي ارتكزت عليها ، فكانت هذه القواعد هي أصول الفقه[١].

وقد تضاربت الأخبار والنصوص في أولية القياس الفقهي ، فمنها ما رفعه إلى عصر النبي صلى الله عليه وسلم[٢].ومنها ما وقف به عند عصر الصحابة واعتمد على الرسالة المنسوبة إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه التي بعثها إلى أبي موسى الأشعري[٣] ومنها ما انتهى به إلى عصر الفقهاء أصحاب المذاهب الأربعة ومنها ما نفاه نفياً قاطعاً [٤].

وخلاصة القول: ((إن عصر النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن مجالاً للاختلاف الفقهي بين الصحابة ؛ ذلك لأن الأحكام تتلقى بما يوحى إليه من قرآن وبينه بقوله وفعله بخطاب شفاهي لا يحتاج إلى نظر وقياس))[٥] .

وفي هذه العبارة ما يوضح كيف كان التشريع في عصره صلى الله عليه وسلم ، فلا يجوز بنا أن نحمله ما لا يحتمل ، لأن كل ما صدر عنه داخل في سنته. ولعل اختلاط (الرأي) و(القياس) و(الاجتهاد) بعضها ببعض أفضى إلى هذا الاختلاف في أولية القياس الذي تحدد معناه وبقية المصطلحات الأصولية عند الإمام الشافعي.

أما النحو الذي كان في بدئه وليد التفكير في ضبط القرآن الكريم ، وسبب شيوع اللحن على ألسنة الناس فقد نشأ على آخر عهد الخلفاء الراشدين على ما نقلته بعض الأخبار ، و لم يكن يومئذ إلا خطرات جزئية وأبواباً معينة معدودة حتى جاء الخليل بن

---

(١) ضحى الإسلام ، أحمد أمين ، ص ٢٧٦ ، القياس في النحو ، سعيد جاسم ١٢.

(٢) أعلام الموقعين عن رب العالمين ، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ابن القيم الجوزية ، تحقيق طه عبد الرءوف سعد ، دار الجيل ، بيروت ١٩٧٣ ، ١/٢٠٥.

(٣) مقدمة ابن خلدون ١/٢٧٢. انظر فجر الإسلام ، أحمد أمين ، ٢٧٦.

(٤) القياس في النحو ١٢.

(٥) السابق ١٦

أحمد (١٠٠ ــ ١٧٠هـ) فقامت للنحو ((مجموعة من الأصول العامة كل أصل منها يضم جملة من المسائل والجزئيات التي تشترك في الخصائص والصفات))[١] .

وكان النحو خلال ذلك ينمو ويتطور ، مستعيناً باستقراء النصوص المروية ، ومستعيناً أيضاً ببعض المناهج الفقهية. ولم يكن النحاة في هذه الحقبة بعيدين عن هذه العلوم الدينية فجلهم ملم بها ، يجمعون بين القراءة وعلم الحديث ، والفقه ، والنحو ، والرواية ، وأيام العرب ، وأشعارها ، كأبي الأسود الدؤلي ، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، ،أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي ، والخليل ، والكسائي وسيبويه والفراء وغيرهم.

ثم كان (الكتاب) ثمرة للجهود والدارسات النحوية التي سبقت سيبويه ، فأدركها ممثلة بالخليل بن أحمد وما أضاف إليها سيبويه نفسه . ولم يكتب لهذا النحو النماء الذي نراه الآن ، والتفرع في البحث ، والاحتجاج القوي ، والقياس الدقيق ، والتعليل البارع إلا في القرن الرابع للهجرة وما تلاه من قرون[٢].

والناظر في أصول النحو يرى النحاة منذ أول الدهر قد ربطوا أصولهم بأصول الفقه ، بل حملوها عليها ، فهذا ابن الأنباري ــ حين يعد علوم الأدب ــ يذكر أنه ألحق بها علم أصول النحو ؛ فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه من قياس العلة وقياس الشبه ، وقياس الطرد ، إلى غير ذلك على حد أصول الفقه ، فإن بينهما من المناسبة ما لا يخفى ؛ لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول ، ويعلم هذا حقيقة أرباب المعرفة بهما[٣].

ثم هذا الجلال السيوطي بعده ــ في القرن العاشر الهجري ــ إذ يزعم أن صنيعه في كتابه الاقتراح في أصول النحو صنيع مخترع وتأصيله وتبويبه مبتدع[٤] ــ لا يلبث أن يقول

---

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه ، ص ٢٥١. أخذاً عن القياس في النحو ، لسعيد جاسم ، ١٣.

(٢) القياس في النحو ، ص ١٣.

(٣) نزهة الألباء ، للأنباري ١١٧.

(٤) الاقتراح ، للسيوطي ، ٢ ، وانظر أيضاً: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير ، أمين الخولي ، دار المعرفة ، مصر ، ١٩٦١م ، ٢١.

هو بنفسه عن هذا الاختراع أنه رتبه على نحو ترتيب أصول الفقه ، في الأبواب والفصول والتراجم ، كما يقول في ثنايا كتاب الاقتراح :((هذا معلوم من أصول الشريعة ، وأصول اللغة محمولة على أصول الشريعة)) [١].

وليست المسألة بنت القرن العاشر أو السادس بل هي أسبق من ذلك وأقدم. فابن جني في القرن الرابع قد زاول أصول النحو كما يقول السيوطي: ((إن ابن جني وضع كتابه الخصائص في هذا المعنى وسماه أصول النحو)) [٢].

وقول ابن جني هذا ، في النحو وأصوله الفقه وأصوله أكثر مما روينا وأوضح. إذ ينقل عنه أنه قال في الخصائص: ((اعلم أن أصحابنا انتزعوا العلل من كتب محمد بن الحسن ، جمعوها منها بالملاطفة والرفق))[٣] .

ويرى صاحب مناهج التجديد [٤] أن هذا المعنى الذي ذكره ابن جني ، من أخذ النحاة عللهم من كتب محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة وجهاً لما اشار به صاحب المفصل في مقدمته [٥] إلى هذا الأمام الفقيه بخاصة إذ يذكر أن الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبني على علم الإعراب ، ويبين أهمية هذا العلم للعلوم الإسلامية المختلفة ، وتدخله في مباحثها حتى يشير إلى صنيع محمد بن الحسن الشيبيانى[٦] من بين الفقهاء ، ويقول: ((هلا رأى محمد بن الحسن الشيباني ـــ رحمه الله ـــ فيما أودع كتاب الإيمان)) [٧].

فلعل تعيينه هذا الاسم وإيثاره بالذكر دون غيره يشير إلى صلة عمل هذا الفقيه بعمل النحاة ، على نحو ما ذكره ابن جني من انتزاعهم علل النحاة من كتبه بالملاطفة والرفق.

---

(١) السابق ٤ ، وانظر ٣٨.

(٢) السابق ، ٢.

(٣) الخصائص ، ابن جني ، ١٦٣/١.

(٤) في كتابه مناهج تجديد ، ٢٢. انظر الهامش.

(٥) المفصل في علم العربية ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار الجيل ، بيروت ، ط٢ ، د.ت ، ص ٤.

(٦) هو صاحب أبي حنيفة ، ومؤلف الكتب الفقهية ، مات سنة ١٩٨هـ ، في اليوم الذي مات فيه الكسائي . وفيات الأعيان ١٨٤/٤ ـــ ١٨٥.

(٧) المفصل للزمخشري ، ٤

ومن المظاهر التي ترسم فيها النحو خطى الفقه وأصوله ، النسخ ، والتعليق ، والتعدية ، والابتداء ، والمندوب والظاهر ، والشرط ، واللغو ، والحال[١]. هذا كله بجانب العلل التي ذكرناها . بل وذهب التأثر على أبعد من ذلك حتى وصل إلى مستوى التأليف في أصول النحو كما هو الحال في أصول الفقه. فيؤلف ابن جني كتابه الرائع (الخصائص) لأنه لم ير((أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه)) [٢].

ويؤلف أبو البركات الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) ؛ لأن : ((جماعة من الفقهاء المتأدبين ، والأدباء المتفقهين المشتغلين على ..... سألوني أن ألخص لهم كتاباً لطيفاً يشتمل على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ليكون أول كتاب صنف في علم العربية))[٣] .

ويؤلف السيوطي الأشباه والنظائر ، فيقول: ((إني قصدت أن أسلك بالعربي سبيل الفقه))[٤] .

وعلى كل فإن الصلة بين الأصلين وحمل أصول النحو على أصول الفقه ، مما استقر أمره في نظر الأقدمين على ما نقلناه. وإن زاد ابن جني على ذلك أصول المتكلمين ، وضمها إلى أصول الفقه[٥] ورأى أن علل النحاة أقرب إلى علل المتكلمين ، منها إلى علل المتفقهين[٦] وجعل عللهم في منزلة بين التعليلين الكلام والفقهي.

---

(١) القياس في النحو العربي ، لمنى إلياس ١٤.

(٢) الخصائص ، ٢/١.

(٣) الإنصاف ، للأنباري ، ٥/١.

(٤) الأشباه والنظائر ، ٤/١.

(٥) الخصائص انظر لمقدمة ٣.

(٦) السابق ٤٦ ، الاقتراح ٤٦.

الفصل الثاني: التعريف بابن السراج

المبحث الأول: اسمه ونشأته وأخباره

المبحث الثاني: شيوخه وتلاميذه ومصنفاته ووفاته

المبحث الثالث: قيمة كتاب الأصول ومذهبه فيه.

المطلب الأول: قيمة كتاب الأصول وأهميته

المطلب الثاني: مذهب ابن السراج النحوي

المبحث الأول: اسمه ونشأته وأخباره :

اسمه:

هو أبو بكر محمد بن السَّري[١] بن سَهْل النحوي المعروف بابن السّراج [٢]كان يلثغ بالراء فيجعلها غيناً[٣] فأملى يوماً كلاماً فيه لفظة الراء فكتبوها عنه بالغين،فقال لا بالغاء يريد الراء وجعل يكررها على هذه الصورة.

أما لقبه (ابن السراج) فقد ضبطه صاحب الوفيات[٤] بفتح السين المهملة والراء المشددة ، وبعد الألف جيم وقال: ((هذه النسبة إلى عمل السروج. كما ضبطها كذلك صاحب الأنساب بقوله: هذا منسوب إلى عمل السرج وهو الذي يوضع على الفرس ، والمشهور بهذه النسبة كثر)) [٥].

أما بالنسبة إلى كنيته (أبو بكر) فقد أجمعت جميع المصادر التي ترجمت له على كنيته و لم يخالف في ذلك أحد. فاسمه ولقبه وكنيته مكان اتفاق عند من ترجم له.

نشأته وأخباره:

نشأ ببغداد وسمع من المبرِّد وقرأ عليه كتاب سيبويه ، يقول صاحب الفهرست[٦] : ((إنه كان من أحدث غلمان المبرد سناً مع ذكائه وفطنته ، وكان المبرد يميل إليه ويقربه ويشرح له ، ويجتمع معه في الخلوات والدعوات وتأنّس به. قال[٧]: ورأيت ابن السَّراج يوماً وقد حضر عند الزجاج مسلماً عليه بعد موت المبرِّد ، فسأل رجل الزجاج عن مسألة فقال

---

(١) ذكره الخطيب البغدادي بفتح السين المشددة ، أما الذهبي فقد ضبط السين المشددة بالكسر ، والبقية كالقفطي و ياقوت الحموي وعمر رضا كحالة فقد ذكروه دون ضبط.

(٢) تاريخ بغداد ، ٣١٢/٣.

(٣) الأنساب ، للسمعاني ، تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي ٢٤١/٣ . إنباه الرواة ، للقفطي ١٤٥/٣ . معجم الأدباء ، لياقوت، ١٩٧/١٨. سير أعلام النبلاء ، شمس الدين الذهبي ، تحقيق أكرم البوشي ٤٨٣/١٤. معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، ٣١٢/٣.

(٤) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ، تحقيق إحسان عبكي ، دار صادر ، بيروت ط٧ ، ١٩٩٤م ، ٤٦٢/٣ .

(٥) الأنساب ، للسمعاني ٢١٤/٣.

(٦) الفهرست ، لابن النديم ، ٩٢.

(٧) روى هذا الخبر أبو محمد بن درستويه ، ذكره الفهرست ٩٣.

لابن السَّراج أجبه يا أبا بكر فأجابه ، فأخطأ ، فانتهره الزجاج وقال: والله لو كنت في مترلي لضربتك و لكن المجلس لا يحتمل هذا ، وقد كنا نشهد بالذكاء والفطنة لأبي الحسن بن رجاء[1] وأنت تخطئ في مثل هذا ، فقال: قد ضربتني يا أبا إسحاق وأدبتني ، وأنا تارك ما درست منذ قرأت هذا الكتاب ـــ يعني كتاب سيبويه ـــ لأني تشاغلت عنه بالمنطق والموسيقى[2] . والآن أنا أعاود فعاود وصنف وانتهت إليه الرياسة بعد موت الزجاج)) [3] .

ذكرت أكثر الكتب التي ترجمت له هذه الحادثة فقد وردت في معجم الأدباء [4] ، كما ذُكرت حكايته مع أبي بكر بن مجاهد وإسماعيل القاضي عندما اجتمعوا في بستان وكان فيه دولاب[5] فعنَّ لهم أن يعبثوا بإدارتها فلم يقدروا على ذلك فالتفت أحدهم وقال: أما تستحيون ، مقرئ البلد ، ونحويه ، وقاضيه لا يجئ منهم ثور؟!.

وذكرت الروايات له قصة ثالثة مع أم ولده التي كان يحبها فأنفق عليها ماله فجفته فاتفق وصول الإمام المكتفي في تلك الأيام فاجتمع الناس لرؤيته فلما شاهد أبوبكر جمال المكتفي تذكر جمال معشوقته وجفاءها له فأنشد:

مِيـــزتُ بَـيْـــنَ جَمَـــــــالِهَـــا ... فَـــإذَا المَـــــلاحَـــــةُ
وَفِـــــعَـــــالِـــهَا ... بالخِيَانَـــــــةِ لا تَفِي

حَلَفَتْ لَنَا ألاّ تَخُون عُهُودَهَا ... فَكَأنّمَا حَلَفَتْ لَنا ألّا تَفِي

واللهُ لا كَلَّمْتُهَا وَلَوْ أنّهَا ... كَالبَدْرِ أوْ كَالشّمْسِ أوْ كَالمكْتَفِي

وله قصة طريفة مع بُني له صغير[6] ، حضر في يوم من الأيام فأظهر إليه ميلاً ومحبة ،

---

(١) الحسن بن رجاء يضرب به المثل في الذكاء والفطنة ، الفهرست ٦٨.

(٢) نستشف من هذا الخبر رائحة المنطق عند ابن السّراج ، وقد أورد القفطي خبراً عن أبي عبد الله المرزباني يقول فيه: ((صنف كتاباً في النحو سماه الأصول ... وجعل أصنافه بالتقاسيم على لفظ المنطقيين ، فأعجب بهذا اللفظ الفلسفيون)) انظر: إنباه الرواة ، ١٤٥/٣.

(٣) الفهرست ٩٣.

(٤) معجم الأدباء ١٩٧/١٨ــ ٢٠١.

(٥) الدولاب: المنجنون تديره الدابة يستقي منه الماء ، كما يطلق على كل آلة تدور على محور من خشب أو غيره مثل الساقية ، الخشب والحديد والتابوت وغير ذلك . انظر معجم الأدباء ١٩٧/١٨ــ٢٠١.

(٦) إنباه الرواة ١٤٥/٣ ، معجم الأدباء ١٩٧/١٨.

فقال بعض الحاضرين: أتحبه أيها الشيخ؟ فقال متمثلاً:

أُحِبُّهُ حُبَّ الشَّحِيحِ مَالَهُ قَدْ كَانَ ذَاقَ الفَقْرَ ثُمَّ نَالَهُ

وقد ذكر أبو علي الفارسي [1] خبراً يعكس العلاقة الحميمة بينه وبين شيخه قال: ((جئت لأسمع من كتاب سيبويه وحملت إليه ما حملت ، فلما انتصف الكتاب عَسُر علي إتمامه فانقطعت عنه لتمكُني من مسائله ، فقلت في نفسي بعد مدة: إذا عدت إلى فارس وسئلت عن إتمامه ، فإن قلت: نعم ، كذبت وإن قلت: لا ، بطلتِ الرواية ، فدعتني الضرورة أن حملتُ إليه رزمة ، وأقبلت إليه. فلما أبصرني من بعيد أنشد:

كَمْ قَدْ تَجرَّعْتُ مِنْ غَيْظٍ وَمِنْ حَنَقٍ لكِنْ تَجَدُّدُ وَجْدِي هَوّنَ الماضِي

وكَمْ غَضِبْتُ وَلَمْ يَلْوُوا[2] عَلَى فَعُدْتُ طَوْعَاً بِقَلْبٍ سَاخِطٍ رَاضِي)) [3]

هذا ما تناقلته المصادر من أخباره ، وهي لا تخلو من الطرفة والظرف بجانب ما استقيناه منها من العلم والشعر ولطف المعاملة.

مكانته وعلمه:

قيل أنه:((كان أحد العلماء المذكورين بالأدب وعلم العربية ، صحب أبا العباس المبرِّد وأخذ عنه العلم ... وكان ثقة)) [4]. وقد وافقه في ذلك آخرون [5] وصاحب الإنباه[6] ثم أضاف الثاني: ((وكان ابن السراج أديباً شاعراً عالماً)) .وقال آخر:((وكان أحد العلماء المذكورين و أئمة النحو المشهورين ، وإليه انتهت الرياسة في النحو بعد المبرِّد))[7] .

أما صاحب السير فأورد عبارته: ((إمام النحو .. . صاحب المبرد ، انتهى إليه علم اللسان)) [8] .

---

(١) انظر ترجمته في تلاميذه

(٢) لم يقفوا ونظروا.

(٣) إنباه الرواة ، للقفطي ، ١٤٥/٣ ، معجم الأدباء ١٩٧/١٨.

(٤) تاريخ بغداد ، ٣٦٥/٢.

(٥) الأنساب ٢٤١/٣.

(٦) إنباه الرواة ١٤٥/٣.

(٧) معجم الأدباء ١٩٧/١٨.

(٨) سير أعلام النبلاء ، للذهبي ٤٨٣/١٤.

ونجد صاحب معجم المؤلفين يصفه فيقول: ((أديب نحوي ، لغوي ، صاحب المبرِّد ، وقرأ عليه كتاب سيبويه في النحو ، ثم اشتغل بالموسيقى ثم رجع على مسائل الأخفش والكوفيين ، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة)) [١].

ومهما اختلفت العبارات ، وتباينت الكلمات ، إلا أنها تجمع على حقيقة لا جدال فيها وهي أن ابن السّراج كان أحد الأئمة المُجْمَع على فضله ونبله وجلالة قدرة[٢] ثقة أديباً شاعراً ، إماماً في النحو بليغاً في الرأي متيناً . ولم يعرف عنه أنه كان يبخس حق أستاذه له ، بل كثيراً ما يثني على من يأخذ عنه كما ورد ذكره في أخباره[٣].

وكان اجتماعياً يحب الناس. له صلة صداقة مع كبار علماء عصره [٤] .

وشهد على ما كان عليه ابن السّراج من الذكاء والفطنة ما تركه من مصنفات أثنى عليها العلماء في أغلب الفنون المختلفة من القراءات والنحو واللغة والأدب والخط[٥] . وكان مع علمه أديباً شاعراً رُويت له أبيات أجلّ من شعر النحاة يغلب عليها طابع التفكير ، وهي وإن لم تدل على شاعرية وموهبة تدل على قدرة وتمكن من التصرف بصيغ الكلام واللغة وثقافة عامة.

وقد ذكر أبو علي الفارسي تلميذ ابن السراج أنه قرأ على أبي بكر بن السّراج ديوان النابغة من رواية الأصمعي ، ولم يقتصر نشاطه الأدبي على الشعر فحسب ، بل تعداه إلى النثر والمنطق ، والعلوم الأخرى [٦].

أما اهتمامه بالمنطق فكان أمراً أساسياً في أعمال النحاة ما دامت في النحو أحكام تستنتج وقياس يتبع ، فلا عجب إذا كان ابن السّراج قد درس المنطق لأنه من أصحاب ذلك العلم ، وقد جاء: ((وفي التاريخ أن الفارابي كان يجتمع بأبي بكر بن السراج فيقرأ عليه

---

(١) معجم المؤلفين ، ٣١٢/٣.

(٢) وفيات الأعيان ، ٤٦٢/٣.

(٣) انظر: الكتب التي ترجمت له

(٤) معجم الأدباء ١٩٨/١٨.

(٥) السابق ١٩٨/١٨.

(٦) مقدمة المحقق الأصول ١٠/١

صناعة النحو وابن السّراج يقرأ عليه المنطق))[1] .

والذي يؤكد اهتمامه بالمنطق ، ما صرح به هو نفسه عندما أخطأ في المسألة التي وجهها إليه الزجاج فقال: ((لأني تشاغلت عنه بالمنطق والموسيقى)) [2].

وهنالك شاهد آخر على اهتمامه بالمنطق ، النص الذي أورده صاحب الإنباه حيث قال: ((صنّف كتاباً في النحو سماه (الأصول) انتزعه من أبواب كتاب سيبويه ، وجعل أصنافه بالتقاسيم على لفظ المنطقيين انتزعه من أبواب كتاب سيبويه ، فأعجب بهذا اللفظ الفلسفيون))[3] .

أما اشتغاله بالموسيقى ، فقد فهم منه عبد الحسين الفتلي انصرافه للشعر والتصنيف فيه ، فقد صنّف كتاباً في العروض والقافية[4] ، وإني لا أحسبه كذلك ؛ لأن صاحب كتاب الشذرات[5] ذكر أنه كان مغري بالطرب والموسيقى وذكر في أخباره حبه الغناء[6].

فالدلالات والقرائن كثيرة تثبت أن انصرافه للموسيقى لا يعني موسيقى الشعر ، لأن موسيقى الشعر وعروضه لا تبعد عن النحو وعلوم العربية ، فكيف يكون انشغاله بها أبعده عن النحو ومسائله ، فها هو صاحب الإنباه يعزي مخالفة ابن السّراج لأصول البصريين إلى تركه النظر في النحو وإقباله على الموسيقى[7] . وها هو شيخ العروض ومبتدعه رأس العلم في طبقته ، وفضله لا يخفى على أحد ، فلا أظن أن الموسيقى تكون سبباً في جهله ـــ أي ابن السرّاج ـــ أصول النحويين ومخالفته لهم.

---

(١) عيون الأنباء في طبقات الأطباء ١٣٦/٢.

(٢) الفهرست لابن النديم ، ٩٢/١.

(٣) إنباه الرواة ١٤٥/٣.

(٤) له كتاب في العروض والقافية تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي مجلة كلية الآداب سنة ١٩٧٢ ، انظر الأصول لابن السراج ، ١١/١ الهامش رقم (١).

(٥) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، أبو الفتح عبد الحي بن العماد الحنبلي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٧٣.

(٦) سير أعلام النبلاء ، الذهبي ٤٨٣/١٤ ، النص الذي أورده ياقوت ١٥٧/١٨ أنه اشتغل بالموسيقى مما أدى به إلى الخطأ ، ولو كانت الموسيقى تعني الشعر والعروض لما صرفته عنه العلم لما في العروض من علم كثير.

(٧) إنباه الرواة ، ١٤٥/٣.

المبحث الثاني: شيوخه وتلاميذه ومصنفاته ووفاته:

أولاً:شيوخه:

إذا طالعنا الكتب التي ترجمت سيرة ابن السّراج نجد هنالك عبارة كثر دورانها وترددت في تراجمهم ألا وهي قولهم: برز في النحو وخلف المبرِّد في بغداد، صحب المبرِّد ، كان أحدث أصحاب أبي العباس المبرِّد ، صحب أبا العباس المبرِّد وأخذ عنه العلم. مما يشير إلى إجماعهم على شخصية واحدة هي أبو العباس المبرِّد.

التعريف بالمبرِّد[1]:

هو أبو العباس محمد بن يزيد ، عربي الأصل من بين ثَمَالة بطن من أَزْدِ شَنُوءة ، وُلِد بالبصرة وأخذ العلم عن المازني والجرمي وأبي حاتم السجستاني ، إلا أن أغلب تلقيه عن المازني ، ثم نبه قدره في البصرة وانتهت إليه رياسة النحو فيها ، وأصبح شيخ أهلها في العربية.

لقبه المازني[2] بالمبرِّد بكسر الراء المشددة أي المثبِّت للحق ، وذلك لحسن تأتِّيه في العلل ، فقد سأله المازني لّما صنّف كتابه الألف واللام عن دقيقة وعويصة فأجابه بأحسن جواب ، فقال له المازني: قمْ فأنت المبرِّد. وقد حرَّف الكوفيون اللقب فيما بعد سخرية وفتحوا الراء [3].

وقد رُوى في الوفيات أنّ المبرِّد سُئل عن سبب هذا اللقب بفتح الراء فقال: ((كان سبب ذلك أنّ صاحب الشرطة قد طلبني للمنادمة والمذاكرة ، فكرهت الذهاب إليه ، فدخلت إلى أبي حاتم السجستاني وجاء رسول صاحب الشرطة يطلبني ، فقال لي أبو حاتم:

---

(١) انظر في ترجمته طبقات اللغويين ، أبو الطيب اللغوي ٨٣ ، أخبار النحويين البصريين ، للسيرافي ٩٦ ، إنباه الرواة ، ٢٤١/٣ ، الفهرست لابن النديم ٩٣ ، معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ١١١/١٩ ، بغية الوعاة ، للسيوطي ، ٢٦٩/١ ، وفيات الأعيان ،لابن خلكان ١١٣/٤ ، الوسيط في تاريخ النحو العربي ، لعبد الكريم محمد الأسعد ، دار الشواف ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٣ه/ـ ١٩٩٢ م ،ص ٨٣.

(٢) بكر بن محمد بن حبيب بن بقية ، أبو عثمان ، من مازن شيبان ، أحد الأئمة في النحو له تصانيف منها كتاب تلحن فيه العامة ، (ت ٢٤٩ه) . معجم الأدباء ٢٨٠/٢.

(٣) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت، ٢٦٩/١.

ادخل في هذا يعني غلاف مزمَّلَة[1] فارغاً فدخلت فيه وغطى أبو حاتم رأس الغلاف ثم خرج إلى الرسول وقال له: هو ليس عندي ، فقال: أُخبرت أنه دخل إليك ، فقال: ادخل الدار وفتشها إن شئت ، فدخل فطاف في كل موضع منها و لم يفطن لغلاف المُزْمّلة ، ولما خرج جعل أبو حاتم يصفق و ينادي : المبرّد ، المبرَّد بفتح الراء وتسامع الناس بذلك فلهجوا به))[2].

ورُوي أن مرد فتح الراء هو حسن وجهه إذ يقال رجل مُبرَّد ومقسَّم ومحسَّن إذا كان حسن الوجه ، وقيل: إنه المبرَّد بفتح الراء فقط ؛ لأنه حين وضع كتاب (الروضة) وقصد فيه إلى إخبار الشعراء المحدثين ، لم يختر لكل شاعر إلا أبرد ما وجد له ، قد اختار لأبي نواس مثلاً أبياتاً مجهولة لا يعرفها أحد ، من أبرد شعره[3] .

وهنالك من حقق هذا اللقب واقتنع أنه بكسر الراء فقط ، وكان يتبرم بمن يفتحونها ويقول:

وَالكُسْرُ في رَاءِ المبرِّد وَاجِبٌ * وَبِغَيرِ هَذَا يَنْطَقُ الجُهَلَاءُ

وذلك على الرغم مما روي عن المبرِّد نفسه أنه كان كثيراً ما ينشد دفاعاً عن فتح الراء قوله[4]:

لا تَكْرَهَنْ لَقَبَـاً شُـهِرتَ بِـهِ فَلَرُبَّ مَحْظُـوظٍ مِـن اللَّقَـبِ
قَدْ كَـانَ لُقِّـبَ مَـرةً رجـلٌ بِـالوائليِّ فَعُـدَّ في العَـرَبِ

وآراء المبرِّد مستفيضة في الكتب ، وكان لا يتقيّد بآراء قومه البصريين حين يبدو له رأي آخر ، كما كان يخطِّئ بعض الأساليب لسعة أفقه في الاطلاع ، وقد اشتهر بتعقبه لسيبويه على الرغم من أنه بصري مثله ، ويُعَدُّ المبرِّد آخر الكبار في المدرسة البصرية ، سافر إلى بغداد وأقام فيها معاصراً لفريق كبير من علماء البصرة والكوفة الذين أقاموا هناك ، وقد اتصل في بغداد بالخلفاء والأمراء منافساً ثعلب إمام الكوفيين ذا المكانة هناك ، فوقعت بينهما

---

(١) المزمَّلة: وعاء لتبريد الماء يشبه ما نسميه الآن الزير ، انظر القاموس المحيط الفيروز آبادي مادة: ...زمل.

(٢) وفيات الأعيان ، ١١٣/٤.

(٣) الوسيط في تاريخ النحو العربي ، لعبد الكريم الأسعد، ص ٨٤.

(٤) نشأة النحو ، ٦٩

العداوة والبغضاء[1] ، وجرت بينهما مناظرات ومجادلات. وقال الزجاج:((لما قدم المبرِّد بغداد جئت لأناظره وكنت قرأت على أبي العباس ثعلب فعزمت على إعناته ، فلما باحثته ألجمني بالحجة وطالبني بالعلة وأزلمني إلزامات لم أهتد إليها فاستيقنت فضله واسترجحت عقله وأخذت في ملازمته)) [2] .

بلغ المبرِّد يوماً أن ثعلباً نال منه فقال في ذلك[3]:

رُبَّ مَـــنْ يَعْنِيـــهِ حَـــالِي وَهْـــوَ لا يَجْـــرِي بِبَـــالِي
قَلْبُـــهُ مَلْـــآنُ مِنِّـــي وَفُـــؤَادِي مِنْـــهُ خَـــالِي

فلما بلغ ذلك ثعلباً لم يسمع منه بعد ذلك في حق المبرِّد كلمة قبيحة. وقد دام النفور بينهما حتى توفي المبرِّد فرثاه ثعلب.

للمبرِّد تآليف كثيرة نافعة منها في النحو كتاب (المقتضب) المشهور ، و(المدخل في كتاب سيبويه) ، و(معنى كتاب سيبويه) ، و(شرح كتاب شواهد سيبويه) و(كتاب الرد على سيبويه) و(كتاب الزيادة المنتزعة على كتاب سيبويه) ، و(كتاب الاشتقاق) ، و(كتاب المذكر والمؤنث) ، و(معاني القرآن) ويُعرف بالكتاب التام ، و(كتاب احتجاج القراء) ، و(إعراب القرآن) ، وغيرها. وله في الأدب كتابه المشهور (الكامل).

توفي في بغداد سنة (٢٨٥هـ) [4]يقول محقق الأصول: ((ولا يعرف لابن السّراج أستاذ آخر مسمى في كتب التراجم ، إلا أن صاحب الوفيات [5] ذكر أنه أخذ عن المبرِّد وغيره ، وليس من المستبعد أن يكون قد تأثر ـ على الأقل ـ بالزجاج الذي آلت إليه رئاسة المدرسة البصرية بعد موت المبرِّد سنة(٢٨٥هـ)))[6] .

وقد رددت كتب التراجم قصة خطأ ابن السرّاج في مسألة بحضرة الزجّاج بعد موت

---

(١) السابق ،٦٩.

(٢) الوسيط في تاريخ النحو ص ٨٤.

(٣) نشأة النحو ، ص ٦٩.

(٤) انظر الوسيط في تاريخ النحو العربي ، ص ٨٥.

(٥) وفيات الأعيان ، ٤٦١/٣.

(٦) الأصول ، لابن السراج ، ١٢/١.

المبرِّد [1]. كما أن ابن جني قد أورد بعض المسائل التي كانت مدار الخلاف فيما بينهما[2].

وقد وجدت نصاً يشير إلى ما ذهب إليه المحقق . أورده شوقي ضيف في مدارسه أنه تلقى العلم عن الزجاج[3]. وكذلك أفادتنا أخبار المبرِّد بأن الزجاج لزم المبرِّد بعد أن استيقن فضله واسترجح عقله .

وكل هذه النصوص يمكن أن نعدها إشارات تفيدنا أن ابن السّراج استقى من معين الزجاج. كما وجدت نصاً في الفهرست عن إخبار ابن السَّراج أنه آلت إليه رئاسة النحو بعد موت الزجاج[4]. فكيف لأستاذ أن يسلِّم الراية لغير المقربين منه الآخذين منه ثمار العلم . تلك هي الإشارات التي تشير إلى أن الزجاج قد يكون أحد شيوخ ابن السراج.

ثانياً: تلاميذه:

تلاميذ ابن السراج وغيره من العلماء القدامى الخالدين بعلمهم وأعمالهم لا يُحصون عدداً ، إذ ما زلنا إلى عصرنا الحاضر ننهل من معين هؤلاء إلا أن التراجم ذكرت لابن السّراج تلاميذ أشهرهم: الزجاجي ، والسيرافي ، وأبو علي الفارسي والرماني وغيرهم.

١/ الزجاجي[5]:

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، من نهاوند قدم بغداد وسمع من ابن السرّاج والأخفش الأصغر ولازم الزجاج ، وقرأ عليه النحو فنسب إليه ، رحل إلى بلاد الشام فأقام بحلب مدة ، ثم تركها إلى دمشق وأقام فيها فانتفع الناس بعلمه ، وأكبّ فيها على تصانيفه ، وعلى إملاءاته للطلاب ، ثم خرج إلى طبرية بفلسطين ومات فيها سنة (٣٣٧هـ) ، وقيل في سنة (٣٣٩هـ) وقيل (٣٤٠هـ).

يُعَدُّ من النحاة البغداديين الذين غلبت عليهم النزعة البصرية ، وهو من طبقة السيرافي والفارسي ، وله مؤلفات متعددة منها في النحو (الجمل) وهو مختصر في قواعد هذا العلم نال

---

(١) الفهرست ، ٩٢/١.

(٢) الخصائص ٦٢/١ ، ٦٦ ، ٢٤٨ . ٣١/٢.

(٣) المدارس النحوية ، ١٤٠.

(٤) الفهرست ٩٢/١. ذكر الخبر كذلك القفطي في الإنباه ١٤٥/٣.

(٥) انظر في ترجمته:نزهة الألباء ، ٣٠٦ ، طبقات النحويين ١١٩ ، إنباه الرواة ١٦١/٢ ، الفهرست ٨٠ ، بغية الوعاة ٧٧/٢ ، الوسيط في النحو ١٢٢.

شهرة مدوية ولهذا الكتاب حظوة عند المغاربة تداني شهرة كتاب سيبويه عند المشارقة ، وقد تصدى الكثير منهم لشرحه وشرح شواهده ، حتى قيل إن شروحه زادت عن مائة وعشرين شرحاً . وله في النحو ــ أيضاً ــ كتاب (الكافي) ، وفي علل النحو (الإيضاح) وله من المصنفات الأخرى (أمالي الزجاجي) ، و(مجالس العلماء) وقد اقتفى في الإيضاح علل النحو البصري والكوفي ، وكان كلامه فيها مطبوعاً بالفلسفة والمنطق وعلم الكلام والفقه والأصول.

٢/السيرافي [١]:

أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزُبان ، كان أبوه مجوسياً اسمه بهزاد ثم أسلم ، نشأ بسيراف من بلاد فارس على الخليج ثم رحل إلى عمان في سبيل العلم ثم عاد إلى سيراف وفي النهاية توطّن بغداد وولي القضاء فيها. تلقى عن ابن السّراج ومبرمَان وابن دريد وغيرهم ، كان مفتناً في القراءات ، والنحو ، واللغة ، والفقه ، والكلام ، والشعر ، والعروض ، والقوافي ، ورُوي أنه كان يدرِّس هذه الفنون وكذلك القرآن وعلومه ، والحساب. وكان بصري النزعة وأعلم الناس بنحو البصريين . عاش زاهداً يأكل من كسب نفسه ولا يخرج إلى مجلس القضاء إلا بعد أن ينسخ عشر ورقات يأخذ أجرتها عشرة دراهم تكون بقدر مؤونته ، ثم يخرج إلى مجلسه.

ألف الكتب القيمة فشرح كتاب سيبويه بما لم يسبق إليه ، وله كتاب أخبار النحويين البصريين ، توفي ببغداد في سنة (٣٦٨هـ) .

٣/ أبو علي الفارس[٢]:

هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفَسَوِي ، الفارسي أباً ، أما أمه فعربية ، وُلِد بفسا[٣] من بلاد فارس ، ونشأ بها ثم رحل إلى بغداد سنة (٣٠٧هـ) وعمره حوالي عشرين سنة ، وعكف على حلقات النحاة البغداديين الأولين كالزجاج وابن السّراج وخاصة حلقة

---

(١) نزهة الألباء ، ص٣٠٧ ، طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي ، ص١١٩ ، إنباه الرواة للقفطي ٣١٢/١ ، الفهرست ، ابن النديم ص ٦٢ ، معجم الأدباء ١٤٥/٧ ، بغية الوعاة ٥٠٧/١

(٢) نزهة الألباء ، ص ٣٠٧ ، طبقات النحويين للزبيدي ص ١١٩ ، إنباه الرواة ، ٣١٢/١ ، الفهرست ص ٦٢ ، معجم الأدباء ١٤٥/٨ ، بغية الوعاة ٥٠٧/١ ، الوسيط في تاريخ النحو ، ١٢٥.

(٣) تبعد بلدة فسا عن شيراز مقدار سبعة فراسخ.

ابن الخياط[1]. وأخذ أيضاً عن مبرمان[2] ، كان يُعنى إلى جانب النحو واللغة بالمنطق والفلسفة ، قعد للتدريس والإملاء في مساجد بغداد مبكراً ، علت منزلته في النحو حتى عُدَّ واحد زمانه ، فقد قيل: ((ما كان بين سيبويه وأبي علي أفضل منه)) .

أتقن مذهب البصريين ودرس عليهم كثيرون برع منه عدد كبير كابن جني ، دخل حلب سنة (٣٤١هـ) ومعه تلميذه ابن جني وأقام مدة فيها. وقد جرت بين أبي علي والمتنبئ[3] مجالس ومناظرات. ثم عاد أبو علي إلى بغداد سنة (٣٤٦هـ). وتوفي فيها سنة (٣٧٧هـ).

صنّف أبو علي لعضد الدولة[4] كتاب الإيضاح ولما أتاه به استصغره وقال له: ((ما زدت على ما أعرف شيئاً وهذا الذي صنفته إنما يصلح للصبيان)). فأردفه أبو علي مغيظاً بكتاب التكملة ، فقال عضد الدولة: ((غضب الشيخ فجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو)) .

ومن مصنفات أبي علي: (العوامل المائة) ، (المقصور والممدود) ، (التذكرة) ، ومن أهمها كتاب (الحجة) في علل القراءات السبع ، وقد اتبع عادة خاصة هي أن ينسب إملاءاته في كل بلدة إليها ، من ذلك مثلاً: (المسائل الحلبية) ، و(المسائل البغدادية) ، و(المسائل الشيرازية) .

٤/ الرماني:

هو الحسن بن علي بن عيسى بن عبد الله الرماني ، نسبة إلى قصر لارمان ، وهو قصر معروف بمدينة واسط ، وفد من هناك حيث نشأ ببغداد فأخذ عن الزجاج وابن دريد وابن السراج وغيرهم ، ونبغ في العربية مؤيداً البصريين مع ميل شديد إلى الفلسفة والمنطق لأنه

---

(١) محمد بن أحمد بن منصور أبو بكر بن الخياط النحوي ، كان يخلط نحو البصريين بالكوفيين ، ناظر الزجاج وأخذ عنه الزجاجي والفارسي له: (معاني القرآن) (النحو الكبير) (الموجز) (ت ٣٢٠ه). بغية الوعاة ١/٣٠.

(٢) مبرمان: محمد بن علي بن إسماعيل ، أبو بكر العسكري المعروف بمبرمان ، أخذ عن المبرد والزجاج (ت٣٤٥ه) .الأعلام ٦/٢٧٣.

(٣) أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي ، أبو الطيب المتنبئ ، أحد مفاخر الأدب العربي ، ديوانه كبير مطبوع (ت ٣٥٤ه) . وفيات الأعيان ١/١٢٠ ، الأعلام ١/١١٥.

(٤) فنا خسرو بن الحسن بن بويه ، عضد الدولة ، أبو شجاع بن ركن الدولة ساسان الأكبر ، أول من لقب في الإسلام بـ(شاهنشاه) وله صنف أبو علي الفارسي (الإيضاح) و(التكملة) ، وهو الذي أظهر علي بن أبي طالب بالكوفة وبنى عليه المشهد . بغية الوعاة ٢/١٤٢.

معتزلي ، ظهر ذلك الميل واضحاً بقوة في دراساته النحوية وتآليفه حتى قال الفارسي: ((إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شئ ، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شئ)) ، حتى قال بعض أهل الأدب:((كنا نحضر عند ثلاثة مشائخ من النحويين ، فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئاً ، ومنهم من فنهم بعض كلامه دون البعض ، ومنهم من نفهم جميع كلامه ، أما الأول فالرماني ، وأما الثاني فالفارسي ، وأما الثالث فالسيرافي)) .

ومن مؤلفات الرماني النحوية: (شرح كتاب سيبويه) ، و(شرح مقتضب المبرِّد) ، و(شرح أصول ابن السّراج) . وله أيضاً: (كتاب الممدود الأصغر) ، و(كتاب الممدود الأكبر) ، و(كتاب معاني الحروف). توفي في بغداد سنة (٣٨٤هـ) .

٥/ أبو علي القالي:

وهو إسماعيل بن القاسم بن عيدون بن عيسى بن محمد بن سليمان مولى الخليفة عبد الملك بن مروان ، أبو علي البغدادي المعروف بالقالي نسبة إلى قالي قلى بلد من أعالي أرمينية . ومن مصنفاته (الأمالي). توفي سنة (٣٥٦هـ).

٦/ الأزهري اللغوي:

هو محمد بن أحمد بن الأزهري بن طلحة اللغوي الأديب الهروي الشافعي ، أخذ عن الربيع بن سليمان ونفطوية وابن السراج وكان رأساً في اللغة العربية توفي سنة (٣٧٠هـ).[١]

٧/ أبو القاسم الآمدي:

هو الحسن بن بشر الآمدي الذي وُلد بالبصرة وانتقل إلى بغداد فتلقى النحو واللغة عن الأخفش الصغير والزجاج وابن دريد وابن السّراج توفي سنة (٣٧١هـ)[٢].

ثالثاً: وفاته:

أجمعت معظم المراجع[٣] التي ترجمت لابن السراج أنه مات يوم الأحد لثلاث ليال بقين من ذي الحجة سنة (٣١٦هـ) ببغداد [٤]. يقول محقق الأصول:إن هناك روايتين

---

(١) معجم الأدباء ١٧/١٥٦ ، بغية الوعاة ١٩/٢.

(٢) بغية الوعاة ٢٠/١.

(٣) تاريخ بغداد ٣٦٥/٢ ، معجم الأدباء ١٩٨/١٨ ، نزهة الألباء ص ٣١٢.

(٤) نزهة الألباء ، ٣١٢.

إحداهما ، ذكرها العيني في عقد الجمان في ثنايا الحديث عن ابن السراج وهي لا تختلف عن الروايات المتداولة بين المترجمين ، يقول: إن ابن السّراج توفي في ذي الحجة سنة (٣٦٠هـ) ثم قال: قيل كانت وفاته سنة خمس عشرة وثلاثمائة .

والثانية: ما نقله صاحب كشف الظنون وهي: إن أبا بكر بن السراج توفي سنة إحدى وستين وثلاثمائة هجرية[١] في النص العربي والإنجليزي ، وهذا ـ ما يبدو ـ تحريف ، لأن سنة (٣١٦) قابلة للتقديم والتأخير ، فتصبح (٣٦١هـ ، وقد عمّر ابن السراج طويلاً ، ولم يمت في سن مبكرة ، ولم يمت شاباً كما ذكر السيوطي في البغية[٢] فقد ذكر المترجمون له إنه مات كهلا[٣] والواقع يؤيد ذلك. فهو قد صحب أبا العباس المبرد المتوفى(٢٨٥هـ) . فإذا افترضنا أن سِنّه كانت خمساً وعشرين سنة آنذاك يضاف إليها إحدى وثلاثين سنة عاشها بعد موت المبرد ، فيكون عمره ستاً وخمسين سنة تقريباً [٤] .

رابعاً: مصنفاته:

ألف ابن السراج صنوفاً مختلفة من الكتب الجليلة في شتى فنون اللغة من نحو وصرف وعروض وخط وهجاء وقراءات وغيرها. ومما يشير إلى عمق ثقافته وتنوع مشاربه وغزارة علمه فقد استوعب معظم ثقافات وعلوم عصره وصنّف فيها ، وكان نتاجه يقارب العشرين مؤلفاً. وله مؤلفات ذاع صيتها ، نشرها وتعهدها العلماء بالشرح والتفسير والتحليل والدراسة.

إن ما أمكن التعرف عليه من كتب ابن السراج يمكن تقسيمها على الشكل الآتي:

١. كتب في اللغة والنحو والصرف: مثل الأصول في النحو ، وجمل الأصول ، والموجز ، وشرح كتاب سيبويه ، والاشتقاق ، وكتاب علل النحو ، وكتاب الهمز.
٢. دراسة في القرآن الكريم: مثل كتاب الاحتجاج في القراءة .
٣. كتب في النقد الشعر ، مثل كتاب الشعر والشعراء.

---

(١) كشف الظنون ، حاجي خلفية ، ٣٣٤.

(٢) بغية الوعاة ، ص٤٤ ، الأعلام للزركلي ، ٦/٧.

(٣) تاريخ الإسلام ، للذهبي ٤٤/٢.

(٤) الأصول لابن السراج ، ١٥/١ ، وانظر عقد الجمان ، ١٨ ، القسم الثاني ، أخذ عن مقدمة الأصول ١٥/١.

٤. كتب في الخط والهجاء والعروض.

٥.كتب أخرى لم يُعْرَف شيءٌ عن مضامينها ، لأنه لم يعثر على نص يشير إلى ما تحتوي عليه هذه الكتب من فنون العلوم المختلفة[١] ، مثل كتاب الرياح، والهواء ، والنار ، والمواصلات ، والمذكرات ، والأخبار. وهذا وصف موجز لبعض هذه المصنفات:

١.كتاب الأصول في النحو: وهو موضوع الدراسة يشمل النحو والصرف.

٢. كتاب جمل الأصول أو مجمل الأصول ، أو الأصول الصغيرة :وهو كتاب في النحو أيضاً ، يعتقد أنه مختصر لكتاب الأصول الكبير[٢].

٣. كتاب الجمل: وهو في النحو أيضاً أشار إليه ابن السراج نفسه في كتابه الأصول عندما كان يتحدث عن الموضع الذي يتساوى فيه الجمل والأصول[٣].

٤. الموجز: كتاب في النحو والصرف شرحه الرماني[٤] وأبو الحسن الأهوازي[٥] وقد ذكر أن ابن السّراج لم يتم هذا الكتاب وأنه كلف أبا علي الفارسي بإتمامه ، لكن أبا العلاء المعري[٦]يقول: ((وهذا لا يُقال أنه من إنشاء أبي علي لأن الموضوع من الموجز وهو من منقول من كلام ابن السراج في الأصول والجمل)) [٧].

فكأن أبا علي جاء به على سبيل النسخ لا أنه ابتدع شيئاً من عنده. وقد طُبِع هذا الكتاب في بيروت عام ١٩٦٥م بتحقيق مصطفى الشويمي وابن سالم دامرجي تحت إشراف رجس بلاشير من جامعة باريس ، كذلك عثر المحقق[٨]على مخطوط لهذا الكتاب في الخزانة العامة بمدينة الرباط تحت رقم (١٠٠ق) في آخرها: كتبت من نسخة مقروءة على الشيخ أبي علي النحوي صاحب أبي بكر ابن السراج.

---

(١) انظر مقدمة المحقق للأصول ، ١٧/١.

(٢) معجم الأدباء ١٨/ ١٩٨ ، وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٢ ، إنباه الرواة ٣/ ١٤٥ .

(٣) انظر الأصول ٢٦١/٢ .

(٤) بغية الوعاة ١٧٣/١.

(٥) إنباه الرواة ٢٩٥/٣.

(٦) أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان التنوخي ، أبو العلاء المعري ، وفيات الأعيان ١١٣/١.

(٧) رسالة الغفران ، لأبي العلاء المعري ، ص ٣٥٧.

(٨) عبد الحسين الفتلي ، انظر الأصول ١٨/١.

٥. شرح كتاب سيبويه[١]: وهذا بطبيعة الحال يشمل النحو والصرف معاً ، وقد أشار كل من السيرافي والرماني [٢] إلى اختلاف نسخ الكتاب التي كانت بين يدي ابن السّراج.

٦. الشكل والنقط: ذكر القفطي[٣] أن الرماني شرح هذا الكتاب ولكن لم تُعرف مادته ومضمونه لأنه لم يصل إلينا.

٧. كتاب الهجاء أو الخط: يقول المحقق[٤] : إنه عثر على هذا الكتاب في الخزانة العامة في الرباط بالمغرب ضمن مجموعة تحت رقم (١٠٠ق) وقد طُبع في مجلة المورد.

٨.كتاب الشعر والشعراء[٥]: ذكره من ترجم له من العلماء ، وتوصلوا إلى أنهم لم يعرفوا عنه شيئاً لا عن مادته ولا عن طريقة عرضه وتأليفه ، وليس له ذكر في أية فهرسة من فهارس الكتب المصورة أو المخطوطة.

٩.احتجاج القراء: وهذا الكتاب في التفسير والقراءات وتجد صدى هذا الكتاب في القسم الأول من كتاب (الحجة)[٦] لأبي علي الفارسي.

١٠.كتاب الاشتقاق[٧]: وهو في علم التصريف وقد حققه محمد صالح وذكر صاحب البغية أنه لم يتم[٨].

١١.كتاب المواصلات والمذكرات في الأخبار[٩]:لا يُعْرف شيء عن محتوياته ومادته.

١٢.كتاب الهوى والنار والرياح[١٠].

---

(١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مصطفى بن عبد الله المشهور بحاجي خليفة ، مكتبة المثنى بغداد ، ٤٢٨/٢

(٢) انظر شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي ، تحقيق أحمد حسن مهدلي ، علي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٩ه/٢٠٠٨م . ٥٩/٥ .

(٣) إنباه الرواة ١٤٥/٣ .

(٤) عبد الحسين الفتلي ، الأصول ١٨/١.

(٥) انظر وفيات الأعيان ٣٦٣/٣ ، معجم الأدباء ١٩٨/١٨ ، إنباه الرواة ١٤٥/٣.

(٦) انظر الحجة للقراء السبعة لأبي على الحسن بن عبد الغفار الفارسي ، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي ، دار المأمون للتراث ، ٦/١

(٧) معجم الأدباء ، ١٩٧/١٨ ، وفيات الأعيان ٤٦٢/٣ ، إنباه الرواة ١٤٥/٣ .

(٨) بغية الوعاة ، للسيوطي ، ١٠٩/١.

(٩) معجم الأدباء ١٩٧/١٨ ، وفيات الأعيان ٤٦٢.

(١٠) بغية الوعاة ١٠٩/١.

١٣. كتاب علل النحو[١].

١٤. كتاب الهمز: أشار إليه ابن السراج نفسه في كتابه الأصول[٢].

١٥. كتاب العروض: ذكر محقق كتاب الأصول أنه لم يجد أحداً أشار إلى هذا الكتاب من قريب أو بعيد ولكنه عثر على نسخة له في المغرب في مكتبة الخزانة العامة بالرباط تحت رقم (١٢٧) ولقد نشره في مجلة كلية الآداب لعام ١٩٧٢.[٣].

١٦. كتاب القلم: وجدت هذا الكتاب منشوراً في مجلة عالم الكتب[٤] عثر على هذا الكتاب عبد العزيز الساوري[٥] وهو يقول: ((لم أجد أحداً من الذين ترجموا له قد ذكر أنّ لابن السّراج كتاباً في القلم ، ثم إنّ الفهارس العربية لم تذكر نسخة أخرى لهذا الكتاب ، لكن أسلوب ابن السراج واضح فيها كل الوضوح))[٦] . والكتاب خاص بكيفية إمساك القلم عند الكتابة ووضعه على الورق بالعرض والطرف والأعلى والأسفل تارة أو تدوير الهلال والعطف والاختلاس تارة أخرى. وهذا موجود في بعض كتب الخط والقلم .

---

(١) السابق ١٠٩/١.

(٢) الأصول ٣١٤/٣.

(٣) العدد الخامس عشر ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ٤١١.

(٤) المجلد الخامس عشر ، العدد الأول ، رجب شعبان ١٤١٤هـ ، ص ٧٢.

(٥) بالديوان ـ وزارة الشؤون الثقافية ، الرباط.

(٦) مجلة عالم الكتب ، ص ٧٢.

المبحث الثالث: قيمة كتاب الأصول ومذهبه فيه:

المطلب الأول: قيمة كتاب الأصول:

يُعدُّ كتاب الأصول لأبي بكر بن السّراج من أمهات كتب الفن ، ولعله أخطر مصنّف نحوي بعد كتاب سيبويه[١]. وقد عُني فيه عناية بالغة بسيبويه والمبرد والأخفش ، بحيث صار لزاماً على من أراد أن يعرف نحو هؤلاء الأئمة أن يرجع إلى كتاب ابن السراج هذا.

وقد اختلف المترجمون لابن السراج وأوردوا مسميات مختلفة ، كلها لا تبعد عن اسم الكتاب ولا عن موضوعاته . فبعضهم سماه (الأصول الكبير)[٢] ، وآخر أطلق عليه (أصول العربية)[٣] ، وثالث أطلق عليه (أصول النحو)[٤] ، وآخرون أطلقوا فقالوا: (الأصول)[٥].

والكتاب في وصف الأوائل: ((جمع فيه ابن السراج أصول العربية ، وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب في كتاب أصبح المرجع إليه عند اضطراب النقل واختلافه ، وقد اختصر فيه أصول العربية وجمع مقاييسها ، ونظر في دقائق سيبويه ، وعوّل على مسائل الأخفش والكوفيين ، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة[٦]، حتى قيل: مازال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله))[٧] .

فالكتاب غاية في الشرف والفائدة [٨] والقصة المشهورة التي طالما ذكرت معه ن تشير على أن من سبقنا شهد بفائدة (الأصول) ونفعه ، مما دعا بعض الحاضرين إلى إظهار الاستحسان والإشادة به عندما كان أبو بكر ابن السراج يقرأ على عيسى بن علي ـــ النحوي ـــ كتاب الأصول بعد تصنيفه ، فمرَّ باب استحسنه بعض الحاضرين ، فقال: هذا

---

(١) فهارس كتاب الأصول في النحو ، الدكتور محمود محمد الطناحي ، ص ٣ ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م.

(٢) بغية الوعاة ، ١٠٩/١.

(٣) سير أعلام النبلاء ، ٤٨٣/١٤.

(٤) إنباه الرواة ، ١٤٥/٣.

(٥) معجم الأدباء ١٩٧/١.

(٦) السابق ، ١٩٧/١٨ ـــ ٢٠١.

(٧) بغية الوعاة ١٠٩/١ ، أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم ، صديق بن حسن القنوجي ، تحقيق عبد الجبار زكار ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٧٨م ، ٤٣/٣.

(٨) إنباه الرواة ، ١٤٥/٣.

والله أحسن من كتاب المقتضب ، فأبت نبل أخلاقه إلا أن يُثبت الفضل لمن تقدمه فأنكر عليه قوله هذا وأنشد[1]:

وَلَكِنْ بَكَتْ قَبْلِي فَهَيَّجَ لي البُكَا * بُكَاها فَقُلْتُ: الفَضْلُ للمُتَقَدِّمِ

فالكتاب ـــ كما ترى ـــ وُصِف بحسن التأليف وجمال الترتيب وإشادة الأوائل به . وفيما وراء هذا الوصف الضافي نقف عند نقطتين جديرتين بالتأمل في تلك المرحلة المتقدمة في التصنيف النحوي[2].

أولاهما: الفصل الواضح بين لونين من الدرس النحوي ، يعمد أولهما إلى معرفة الطرق التي يُتوصل بها إلى معرفة كلام العرب والجري على سننها في التعبير ، إفراداً وتركيباً ، مما يجوز أن نطلق عليه: النحو الوظيفي. ويخلص اللون الثاني إلى الكشف عن القواعد الكلية التي تُردُّ إليها مسائل النحو والصرف ، طلباً لمعرفة أصول هذه اللغة وفضلها على سائر اللغات . وهذا ما أدار عليه أبو الفتح بن جني أبواب كتابه العظيم (الخصائص).

وقد صرّح ابن السراج بذلك في أول ما يلقاك من كتابه حيث يقول: ((واعتلالات النحويين على ضربين: ضربٌ منها هو المؤدي إلى كلام العرب ، كقولنا: كل فاعل مرفوع ، وضرب آخر يسمى علة العلة ، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً ، والمفعول به منصوباً ؟ ولِمَ إذا تحركت الياء والواو ، وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفاً؟ وهذا ليس يُكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب ، وإنما نستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها ، وبُيِّن بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات ، وقد وفّر الله تعالى من الحكمة بحفظها ، وجعل فضلها غير مدفوع))[3] .

النقطة الثانية: أنَّ هذا الكتاب يحمل سمات واضحة للتيسير ، ويكشف عن نوازع مبكرة عند النحاة الأوائل ، للفصل أيضاً في الدرس النحوي بين ما هو ضروري للشادي المبتدئ ، وبين ما يُطيقه العالم المتمرس المتمكن الذي سار في درس النحو خُطوات ، وارتقى فيه درجات. يقول ابن السراج: ((ولما كنت لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلم ،

---

(١) انظر معجم الأدباء ، ١٩٧/١٨ . البيت ليزيد بن معاوية ، أو نصيب بن رباح

(٢) فهارس كتاب الأصول في النحو ، محمود محمد الطناحي ص ٤.

(٣) الأصول ، لابن السراج ، ٣٥/١.

احتجت إلى أن أذكر ما يُقرِّب على المتعلم))[1] .

وواضح أن المراد بالمتعلم : المبتدئ ، والمراد بالعالم: من فرغ من المبادئ والمقدمات ، وخاض لجج العلم[2].

ويقول في موضع آخر:((قد فرغنا من ذكر المرفوعات والمنصوبات ، وذكرنا في كل باب من المسائل قدراً كافياً فيه دربة للمتعلم ودرس للعالم))[3] .

وأوضح من كل ذلك دلالة على الغاية التي تغياها ابن السراج من وضع هذا الكتاب قوله في آخر (باب النفي بلا): ((وفي جميع هذه الأقوال نظر ، إنما تضمنا في هذا الكتاب الأصول ، والوصول إلى الإعراب ، فأما ما عدا ذلك من النظر بين المخالفين ، فإن الكلام يطول فيه ، ولا يصلح في هذا الكتاب ، على أنا ربما ذكرنا من ذلك الشئ القليل))[4] .

ويدير محمود الطناحي [5] أنظار المهاجمين للنحاة الأوائل والذي يرمونهم بالتعقيد والعسر ، والاشتغال بالخلافيات يدعوهم لأن يراجعوا أحكامهم في ضوء هذا الكتاب ، وفي غيره من النصوص النحوية الأولى التي لم تحظ بالتأمل والدرس إذ يرى أن كثيراً من الدراسات النحوية الحديثة أنها تنتقل مباشرة من سيبويه إلى ابن هشام وشرّاح ابن مالك تاركة وراءها تراثاً نحوياً سهلاً رهْواً .

وتكمن أهمية كتاب الأصول في كونه يمثل نقطة مهمة في النحو التعليمي ويعدُّ دليلاً على أن النحو التعليمي بدأ مبكراً ، وأن التصنيف شغل بال العلماء الأوائل ، وآية ذلك أنهم كانوا يضعون بجانب المطوّلات كتباً صغيرة ، مثل الموجز لابن السّراج [6] .والجمل للزجاجي ، بل إن نظم النحو ـــ وهو من أبرز أمارات الغايات التعليمية ـــ قد بدأ مبكراً أيضاً ، وكان أقدم ما عُرف منه منظومة أحمد بن منصور اليشكري المتوفى سنة ٣٧٠هـــ[7].

---

(١) السابق ٣٧/١.

(٢) فهارس كتاب الأصول ، ص ٥.

(٣) الأصول ٣٢٨/١.

(٤) السابق ٣٨١/١.

(٥) صانع فهارس الأصول ، ص ٦.

(٦) سبق ذكره في مصنفاته ، ص ٨ من هذا البحث

(٧) فهارس كتاب الأصول ، ص ٦.

ومما تقدم نخلص إلى أنّ لكتاب الأصول منزلة خاصة في نفوس النحاة وفي تاريخ النحو العربي ، ولآرائه أهمية كبرى كتب لها الذيوع والانتشار بين الدارسين ما يكتب إلا لقلة نادرة من المصنفات النحوية مثل كتاب سيبويه ، والمقتضب لأبي العباس المبرد ، والتصريف لأبي عثمان المازني . وهذا الصنيع البارع من ابن السراج قد لقي إقبالاً وإعجاباً من معظم دارسي العربية ، وسنبين أسراره ، ونسبر أغواره عند دراستنا لمنهجه وطريقته في كتابه.

المطلب الثاني: مذهب ابن السراج النحوي:

درج العلماء في كتبهم التي درسوا من خلالها تاريخ النحو وتطوره على تقسيم النحو إلى عدة أطوار[١].

١/ طور الوضع والتكوين: وهذا بصري خالص ، ويُعدُّ هذا الطور من عصر واضع النحو أبي الأسود الدؤلي إلى أول عصر الخليل بن أحمد .

٢/ طور النشوء والنموء: وهذا بصري كوفي ويبدأ من عصر الخليل بن أحمد وأبو جعفر الرؤاسي إلى أول عصر المازني البصري وابن السكيت الكوفي .

٣/ طور النضج والكمال: وهذا ـــ أيضاً ـــ بصري كوفي ، بدايته من عهد أبي عثمان المازني البصري ويعقوب ابن السكيت الكوفي إلى آخر عصر المبرد وثعلب الكوفي.

٤/ طور الترجيح والبسط: في التصنيف وهذا بغدادي أندلس ، مصري ، شامي. والذي يطالع الفهرس يجد أنَّ ابن النديم قسّم مقالته الثانية إلى فنون ثلاثة ، فالفن الأول: في البصريين ، والفن الثاني: في الكوفيين ، والفن الثالث: في الخالطين بين المذهبين[٢] وابن النديم هو مؤرخ هذا العهد[٣].

وإذا استرجعت أطوار النحو ، وجدت أن طور النضج والكمال ختم بالمبرد البصري[٤] وثعلب الكوفي ، وإذا كان المبرد هو شيخ ابن السراج إذن فابن السراج ـــ دون شك ـــ هو ممن أظلته سماء بغداد تحت راية الخالطين بين المذهبين. وهذا لا يمنع أنه مع خلطه بين المذهبين تغلب عليه النزعة البصرية[٥] . وقولنا: تغلب عليه ، هذا يعني أنّ هنالك شيئاً يخالط الآخر وتكون الغلبة لأحدهما. فما أدري لم أنكر محقق الأصول كون ابن السراج بغدادي المذهب ، بل يرى أن مذهبه بصري أو هكذا ارتضى لنفسه أن يكون من البصريين[٦] بل نجده ينفي وجود مدرسة بغدادية بهذا المعنى . ولعل محقق الأصول يشير بحديثه هذا أو يتبنى رأياً ذهب

---

(١) نشأة النحو ، طنطاوي ، ١٩.

(٢) الفهرست ، ١ـــ ٣.

(٣) نشأة النحو ١ـــ٤.

(٤) انظر المدارس النحوية ، ١٢٤.

(٥) نشأة النحو ، ١٠٥.

(٦) الأصول لابن السراج ١/٢٠.

إليه مازن المبارك حيث يقول:((فلسنا نعني أن هذه الطائفة الثالثة تشكل مدرسة بغدادية جديدة ذات منهج نحوي مستقل ، وإنما نعني أنَّ علماء بسطوا المذهبين واختاروا منهما ، وإذا كان لبعض هؤلاء العلماء البغداديين أقوال تفردوا بها دون المذهبين ، فإن ذلك لا يعني قيام مذهب جديد ، ولا يعني نشوء مدرسة بغدادية))[1] . إلا أن بعض الباحثين يرى أن مدرستي البصرة والكوفة ظلتا حتى منتصف القرن الرابع ، وأنهما اندمجتا بعد ذلك في مدرسة جديدة هي مدرسة بغداد . وهذا ما ذهب إليه(Howell): ((إنّ مدرستي البصرة والكوفة ظلتا منفصلتين حتى نهاية القرن الثالث أو منتصف القرن الرابع حيث اندمجتا في مدرسة بغداد الجديدة))[2] .

إذن فالاختلاف جارٍ بشأن نشوء مدرسة جديدة أو قل مذهباً جديداً.

ولكن ماذا عسانا أن نقول إذا أثبتت الكتب والمصادر أن العلماء الذين عاشوا في تلك الحقبة كانوا يمثلون تياراً جديداً ونزعة متطورة ، نزعة نبذت العصبية والتعصب الذين كانا سائرين آنذاك بين مدرستي البصرة والكوفة.

فعندما نصف عالماً في القرن الرابع الهجري بأنه بصري أو كوفي لا تعني أنه كان المبرد أو كثعلب تعصباً لمدينته ونصرة لمذهبه ، وإنما نعني انتسابه في منهجه النحوي إلى أحد هذين المذهبين وذهابه مذهبه في آرائه النحوية[3].

هذا الرأي لمازن المبارك ، حيث نستشف منه نبذ العصبية التي كانت سائدة ، فإذا تغيرت حدة العصبية التي كانت سائدة آنذاك فهذا يكفي أن نشير إلى وجود تيار جديد سمته الترجيح والبسط والتوازن.

ولا أدري كيف لنا أن ننكر وجود مدرسة جديدة ما دامت لها أعلامها ، ولها آراؤها الخاصة[4] ولها منهجها في الأخذ من المدرستين وترجيح ما يرونه صواباً ، والغلبة عندئذٍ إنما

---

(١) الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، تأليف الدكتور مازن المبارك ، مطبعة جامعة دمشق ، ط١ ، ١٣٨٣هـ/١٩٨٣م ، ٣٤

(٢) السابق ، ٣٥

(٣) السابق ٣٠٨.

(٤) انظر الوسيط في تاريخ النحو ١١٣ ـ١٢١.

هي غلبة الحق لا غلبة التعصب والهوى.

والذي يثبت أن صاحبنا أدرك المذهب البغدادي أنه جرى ذكر البغداديين وأهل بغداد في كتابه[1]. كما صرّح ببغدادية ـــ ابن السراج ـــ السيرافي في أخباره في معرض حديثه عن المبرد الذي كان أشد لزوماً لمذهب البصريين وكان ابن كيسان يخلط المذهبين ، قال: ((وكان بعدهما أبو بكر محمد السري المعروف بابن السراج ، وأبو بكر محمد بن علي المعروف بمبرمان ، وعنهما أخذت أكثر النحو وعليهما قرأت كتاب سيبويه ، وفي طبقتهما ممن يخلط علم البصريين بعلم الكوفيين أبو بكر بن شقير ، وأبو بكر بن الخياط)) [2].

استوقفني هذا النص والفرحة كانت أتم من سابقتها ، لأنه صرّح بخلط ابن السراج ،كما يُعَدُّ كلامه توثيقاً لأخبار شيخه وأستاذه الذي لازمه وأخذ عنه العلم.

والذي أراه أن لا طائل من وراء التفتيش عما إذا كانت هناك مدرسة تدعى البغدادية أم لا . والذي يهمني معرفة مذاهب العلماء في تلك الحقبة التي تلت التعصب الذي كان سائداً في عصر المدرسة البصرية والكوفية. فإذا ثبت لون جديد فبالطبع يتبعه مذهب جديد.

وما مسمى المدرسة إلا مجازاً لجماعة من العلماء لزموا طريقة معينة صارت لهم سمة وعلامة مميزة ووجهة اتجهوها في التعبير عن آرائهم النحوية . إذ كان البصري المتمزمت والمتعصب لا يقبل رأي الكوفي ، إذ يراه متساهلاً في الأخذ عن العرب وأنه يأخذ الشاذ ليبني عليه قاعدة . فتلك هي وجهات نظر تميِّز أصحابها وتبيِّن اتجاهاتهم ومذاهبهم. وعندما أشرقت شمس القرن الرابع قلَّت حِدة العصبية والتأم عقد الفريقين البصري والكوفي في بغداد فنشأ مذهب جديد[3] أو تيار جديد وإن شئت قل مدرسة جديدة ، سمِّها ما شئت أن تسمها ولكن لا أحد ينكر اللون الفكري الجديد الذي ظهر في سماء بغداد.

ولقد ظهر في القرن الرابع الهجري عدد من نوابغ النحاة في بغداد ، وقد تفاوتت ثقافتهم عمقاً ونضجاً وتنوعاً وشمولاً فكان من النحاة من يتقن إلى جانب العربية علوم القرآن والفقه ، وكان منهم من يتقن علم الكلام والمنطق ، ومنهم من غلبت عليه العربية

---

(١) انظر الأصول: ١/٢٨٥ ، ٢٧٩ ، ٢٨٩ ، ٣٠٠.

(٢) أخبار النحويين ، للسيرافي ، ٤١١.

(٣) انظر السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، دارسة وتحقيق الدكتور عبد المنعم فائز ، دار الفكر ، دمشق ١٤٠٣هـ/١٩٨٣، ١٣

وحدها[1] وهذا التنوع بدوره يؤدي إلى طرق خاصة لكل عالم في معالجة البحث النحوي . كما ظهرت أساليب ومناهج متباينة . سماها جل الباحثين بالمذهب البغدادي.

وهنالك نص ورد في إيضاح الزجاجي[2] حيث صرّح بوجود المذهب البغدادي قائلاً:((وكان هناك نحاة آخرون مزجوا بين المذهبين كابن كيسان وابن الخياط .... فهؤلاء قدوة أعلام في علم الكوفيين ، وكان أول اعتمادهم عليه ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا العلمين)) [3] .

فالنص واضح وصريح في وجود مذهب جديد على خلاف من زعم عدم وجوده.

وكتاب ابن السراج عِقْدٌ التأمتْ حبّاته آخذاً من كل فريق درره ، منتقياً أجودها ذاكراً أصوبها وأقيسها. فقد عرض في كتابه آراء البصريين والكوفيين والبغداديين وسنعرض بعض النماذج التي تشير للأخذ منهم. وبعد استقراء كتابه وجدته يحقق المذهب البغدادي ويمارسه من حيث الآتي:

١/ الأسس التي يعتمدها في البحث والمصطلحات التي يستعملها فنجده سمحاً متساهلاً عندما يعرض لنا مصطلحاً بصرياً بجانب المصطلح الكوفي يعرضها في سماحة ويُسر.

٢/ المسائل الخلافية التي كان يعرضها ، فيناصر من كان معه الحق دون تعصّب لجهة أو تحيّز لفريق ، ثم يتبع عرضه بالعلل ليكتمل وجه الإقناع بالنسبة للمتلقي.

٣/وأحياناً يبسط آراء الفريقين في انسجام وتناغم تامين ، فيجعل رأي البصري مكمِّلاً لرأي الكوفي أو العكس ، فتتسع حيثيات المسألة وتكون أعمّ فائدة وأتم معنى. وإليك نماذج تثبت ما ذهبت الباحثة إليه:

عندما يتحدث ابن السراج[4] عن الهاء التي تحذف في نحو (إنه قام زيد) ويضع الأسس والقوانين والشروط لحذفها ، فيقول: ((ويجوز أن تحذف الهاء وأنت تريدها ، فتقول: (إنّ زيداً منطلقٌ) تريد إنّه ، وإنْ حذفت الهاء فقبيح أن يلي (إنّ) فعل ، يقبح أن تقول: (إنّ قام

---

(١) السيرافي النحوي ، لعبد المنعم فائز ، ١٥.

(٢) الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط٤ ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م ، ٧٩.

(٣) السابق ٧٩.

(٤) الأصول ، ٢٣٢/١.

زيد) و(إنَّ يقومُ عمرو) تريد: إنّه فإن فصلت بينهما وبين الفعل بظرف ، جاز ذلك فقلت: (إنّ خلفك قام زيد) .

فوضع ابن السراج ــ لإيلاء الفعل (إنّ) بعد حذف الهاء منها ــ شرطاً وهو الفصل بالظرف.

إذن فالذي منعه ابن السراج كونك تحذف الهاء وتأتي بفعل بعدها. أما إذا جئت بفعل مع الهاء فهذا غير ممتنع عنده ، فهو عندئذٍ يوافق الكوفيين لأنهم يقولون: (إنه قام عمرو) فقد أولوا (إنَّ) الفعلَ ولكن مع توفر الشرط وهو وجود الهاء ، بل اعتمد مصطلح الكوفيين المسمى عندهم (المجهول)[1].

ثم عرض رأي البصريين في المسألة نفسها ولكن هذه المرة في كيفية إعراب الاسم المرفوع بعد منصوب (إنَّ) في نحو قولك: (إنَّ قائماً زيدٌ) فالبصريون يجيزون رفع (زيد) بقائم على أنه فاعل سد مسد الخبر ، و(قائماً) اسم (إنَّ) ، و لم يمنع ابن السراج هذا الوجه.

وإنِّي لأحسبه صائباً ؛ لأن (إنَّ) من نواسخ المبتدأ أو الخبر ، والمبتدأ إن كان وصفاً فما بعده يأتي فاعلاً يسد مسد الخبر ، فكأنما راعوا الأصل[2].

أرأيت كيف أنه عرض المسألة في ظل التسامح الكوفي البصري من غير تعصبٍ للهوى ولا الجهة ، بل معتمداً ما هو أحق.

وفي موضع آخر نجد ابن السراج يعرض مصطلحاً كوفياً بجانب مصطلح بصري. وذلك في معرض حديثه عن الفصل بين (كان) وبين ما علمت فيه ، فيقول: ((فإنْ أضمرت في (كان) الأمر أو الحديث أو القصة وما أشبه ذلك وهو الذي يقال له المجهول وكان ذلك المضمر اسم كان....)) [3].

وقد مرَّ علينا أن البصريين يسمونه ضمير الشأن والقصة والحديث ، أما الكوفيون

---

(١) ويسميه البصريون ، ضمير الشأن والقصة والحديث ، انظر شرح المفصل ، لموفق الدين بن يعيش ، إدارة الطباعة المنيرية ، القاهرة ، ١١٤/٣.

(٢) فقد صرح بذلك في معرض الحديث عن (كان) والفصل بينها وبين ما عملت فيه حيث قال: ((فما أجزته في المبتدأ والخبر من التقديم والتأخير فأجزه فيها)) انظر الأصول ٨٦/١.

(٣) الأصول ٨٦/١.

فيسمون الهاء عماداً كما يسمونها المجهول[1] ، فها هو يجمع ما قيل في المسألة على اختلافها ويحيط له علماً بكل ما قيل فيها ، ويكفيك عناء البحث ويرشدك إلى أن كل ما ذكره صواب وهو مرضيٌّ عنده.

كما نجده يرتضي المصطلح الكوفي المسمى (التقريب) فالكوفيون أضافوا إلى (كان) وأخواتها (هذا ، وهذه) في أنها تحتاج إلى مرفوع ومنصوب وذلك إذا قُصِد بها التقريب. قال الفراء: ((أن يكون ما بعد (هذا) واحداً لا نظير له)) [2] فالفعل حينئذ أيضاً منصوب: وإنما نصبت الفعل لأن (هذا) ليس صفة للأسد[3] ، إنما دخلت تقريباً.

فابن السراج بعد أن عرض المسألة وأوجهها المختلفة قال: ((وهذا الوجه يسميه الكوفيون التقريب))[4] . ثم ذكر بعده رأي البصريين في إعراب مثل هذه الكلمات حيث قال: ((فأما البصريون فلا ينصبون إلا الحال)) [5].

فابن السراج يعرض رأي الكوفيين بجانب رأي البصريين ، ولا يخطئ أحدهما ؛ لأنه لمح أنَّ هنالك نقطة التقاء ، وهي أن كلاً منهما قد نصب ولكن اختلفت المسميات بعد النصب ، فالكوفيون يسمونه خبراً تشبيهاً له بكان وأخواتها ، أما البصريون فينصبونه حالاً.

وفي موضع آخر نجد ابن السراج يبسط المذهبين دون تعصب لفريق في نحو قولك: (هذا عبد الله أفضل رجلٍ وأي رجل).

فالكوفيون يستحسنون رفع ما كان فيه مدح أو ذم ، ورفعه عندهم على الاستئناف ، وعلى ذلك يتأولون قول الشاعر[6]:

مَنْ يـــكُ ذَا بـــتٍّ فَهَـــذَا بَتِّـــي مُقَـــــيِّظٌ مُصَـــــيِّفٌ مُشَـــــتِّي

((وهذا عند البصريين من باب حلو حامض ، أي: قد جمع أنه مقيظ وأنه مصيف مشتي

---

(١) شرح المفصل ، ١١٢/٣ ، الأصول لابن السراج ، ٢٣٢/١.

(٢) وذلك نحو: هذا القمر منيراً) انظر الأصول ١٥٢/١..

(٣) وذلك نحو: هذا الأسد مهيباً) انظر السابق

(٤) الأصول ١٥٢/١.

(٥) السابق ١٥٢/١.

(٦) من شواهد سيبويه ١٥٨/١ ، شرح السيرافي ٤/١ .

ففيه هذه الخلال))[1].

كما نجد ابن السراج يورد مسألة في باب النداء يتحدث فيها عن المنادى المنعوت في نحو: (يا زيد الظريفَ) حيث نصب (الظريف). وكان نصبها على أصل النداء عند البصريين ، كما أورد تأويل الكوفيين بأنهم أرادوا بها يا أيها الظريف ، فلما لم تأت (بيا أيها) نصبوا ، وربما نصبوا المنعوت بغير تنوين فأتبعوه نعته[2]. وينشدون:

فَمَا كَعْبُ ابْنُ مَامَةَ وَابْنُ سُــعْدَى * بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمُــرُ الجَــوَادا[3]

والنصب عند الكوفيين في العطف على (أيها) كما كان في النعت ، فلما لم يأت (يا أيها) نصب.

ثم أورد ابن السراج أوجهاً أخرى أجازها الكوفيون نحو: يا عبد الله وزيداً ، ويقولون: يا أبا محمد زيدٌ أقبل ، وهو عند البصريين بدل ، وهو عند الكوفيين من نداء ابن. وإذا قلت: (زيداً) فهو عند الكوفيين نداء واحد ويسميه البصريون عطف البيان ، ويجيز الكوفيون: يا أيها الرجلُ العاقلَ ، على تجديد النداء ، ويجيز البصريون: يا رجلاً ، ولا يجيز الكوفيون ذاك ، إلا فيما كان نعتاً نحو قوله:

فَيَا رَاكِبَاً إِمّــا عَرَضْــتَ فَــبَلِّغَنْ * نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَلّا تَلاقِيَــا[4]

نلمح مما تقدم أن ابن السّراج قد اعتمد تأويل البصريين بجانب تأويل الكوفيين على الرغم من أن المسألة قد منعها البعض ، أي: منعوا نعت المنادى منصوباً بغير ابن ، كما ورد في بيت جرير ، والذين منعوا أوّلوا النصب بالقطع ، أي: أنه مفعول لفعل محذوف.

فعلى الرغم من الاختلاف الذي ورد حول المسألة إلا أن ابن السراج لم يرَ ما رأى

---

(١) الأصول ، لابن السراج ١٥٤/١.

(٢) السابق ٣٦٩/١، ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ، تحقيق نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف مصر ط٣، ١٣٤.

(٣) الشاهد من قصيدة لجرير ، انظر المقتضب ٢٠٨/٤ ، أمالي ابن الشجري ، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي ، تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي القاهرة ، ٣٠٧/١ ، العيني ٢٥٤/٤. التصريح ١٦٩/٢.

(٤) من شواهد سيبويه ٣١٢/١ ، ، على نصب (راكب) لأنه منادى منكور إذ لم يُقصد به راكباً بعينه ، وإنما التمس راكباً من الركبان يبلِّغ قومه ، ولو أراد راكباً بعينه لبناه على الضم. انظر المقتضب ٢٠٤/٤ ، شرح السيرافي ٤٤/٣ ، الخصائص ٤٤٨/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش ١٢٧/١.

المانعون للمسألة ونلمح من ذلك أن المذهب البصري مُرتضىً عنده كما كان عند الكوفي كذلك.

وإذا طالعنا المسألة التي يتحدث فيها ابن السراج عن ضمير الفصل ، لاتضح لنا مذهبه السمح في عرض المصطلحات ، متنوعاً في استعماله للمصطلح الكوفي تارة والمصطلح البصري تارة أخرى. حيث قال: ((واعلم أنّ أنت ، وأنا ، ونحن ، وأخواتهن يكنّ فصلاً ، ومعنى الفصل أنهنّ يدخلن زوائداً على المبتدأ المعرفة وخبره ... ولا يكون الفصل إلا ما يصلح أن يكون كناية عن الاسم المذكور))[1] .

ثم اشترط في الضمير عندما يكون فصلاً أن يكون الاسم فيها معرفة والخبر معرفة فنحو قولك: زيد هو العاقل ، وأما الخبر فيه يقرب من المعرفة إذا أردت المعرفة ، وكان على لفظه فنحو قولك: حسبت زيداً هو خيراً منك وكان زيد هو خيراً منك وتقول: إنّ زيداً هو الظريف ، فيكون فصلاً[2].

وعلى هذا الشرط الذي وضعه ابن السراج لا يكون (هو) ـــ في مثل قولنا: (ما أظن أحداً هو خير منك) ـــ فصلاً لأن واحداً نكرة ، وعلى هذا النحو يكون (هو) مبتدأ أما خيراً منك فهو خبره.

هكذا عرض ابن السراج المسألة في ظل المصطلح البصري ، ولو أنه أغفل المصطلح الكوفي ، لوصفناه بالبصري الخالص ولكن سرعان ما كمّل المسألة بذكر الرأي الكوفي ، بل وأورد تفسيراً لمصطلحهم متمثلاً رأي شيخهم الفراء ، فقال: ((وهذا الباب يسميه الكوفيون العماد ، وقال الفراء: أدخلوا العماد ليفرقوا بين الفصل والنعت، لأنك لو قلت: زيد العاقل ، لأشبه النعت ، فإذا قلت: زيد هو العاقل قطعت (هو) عن توهم النعت ، فهذا الذي يسميه البصريون فصلاً ، ويسميه الكوفيون عماداً))[3] .

فها هو يعرض المصلح الكوفي بجانب المصطلح البصري ولم يتوقف ابن السراج عند عرضه آراء البصريين والكوفيين فحسب ، بل نجده يعرض آراء البغداديين كذلك.

---

(١) الأصول ، لابن السراج ، ١٢٥/٢.

(٢) السابق ١٢٥/٢.

(٣) السابق ١٠٨/١.

فعندما شرح ابن السراج التعجب[1] ، أورد حديثاً عن الذي يجوز ، والذي لا يجوز في باب التعجب ، حيث نقل من خلاله رأي البغداديين في نحو قولك: (ما أحسن في الدار زيداً) ، و(ما أقبح عندك زيداً) فقال: إنَّ هذا لا يجوز ، لأن فعل التعجب لا يتصرف ، كما أورد ـــ أيضاً ـــ أنه لا يجوز (ما أحسن ما ليس زيداً) ولا (ما أحسن ما زال زيداً).

وأحسب أنّ وجه المعنى واضح ، لأن زيداً هنا لم يعمل فيها التعجب ، وإنما جوّز: (ما أحسن ما ليس يذكرك زيدٌ) و(ما أحسن ما لا يزال يذكرنا زيدٌ) وهذا مذهب البغداديين[2].

ويبدو لي أن الذي جوّز هذا أنّ (زيد) عملت فيه (ليس) فهي إذن ليس من معمول التعجب.

وكذلك أورد ابن السراج رأي البغداديين في معرض الحديث عن هاء العماد ، حيث نقل رأي الفراء وهو عدم إجازته لقولهم: (إنه قام) ثم أورد حجة الفراء في منعه ، فهو يرى أنّ هاء العماد إنما دخلت لشيئين ، لاسم وخبر ، بينما كان يجيزهما فيما لم يُسمَّ فاعله: إنه ضُرِب ، وقال: لأن الضمة تدل على الآخر[3].

ثم أورد رأي الكسائي بإجازة ما تقدم منعه عند الفراء. إذن فالكسائي يجيز: (إنه قام).

وعندما أراد ابن السراج التفصيل في المسألة أورد رأي البغداديين ، حيث ذكر أنهم يُضمرون الهاء إذا وليت (إنّ) النكرات وإن جاءوا بعدها بأفعال [4] أتبعوها إذا كانت نكرة ، ورفعوها إذا كانت معرفة ، كقولهم: إنَّ رجلاً قائماً ، وإنَّ رجلاً أخوك[5] ، وإذا أضمروا الخبر لم ينسقوا عليها بالمعرفة ، فلا يقولون: إنَّ رجلاً وزيداً ، لأنَّ خبر المعرفة عندهم لا يُضمر.

ويقولون: كل أداة ناصبة أو جازمة لا تدخل عليها اللام مع إنّ فإن كانت الأداة لا تعمل شيئاً دخلت اللام عليها.

---

(١) السابق ١٠٨/١

(٢) الأصول ٢٥٨/١.

(٣) السابق ١٠٨/١.

(٤) السابق ٢٥٨/١.

(٥) فعندما كانت قائماً نكرة أتبعوها رجلاً ونصبوها مثلها ، وعندما كانت أخوك معرفة رفعوها.

هذه المسألة كسابقاتها تعكس مذهب ابن السراج المتنوع في الأخذ ، فهو يأخذ من الفراء بطرف ومن الكسائي بطرف آخر ثم البغداديين كذلك ليعكس لنا مذهبه الخالط بين هذه الأطراف.

وإليك مسألة أخرى يدمج فيها رأي الفريقين الكوفي والبغدادي حيث يقول: يذهب الكوفيون والبغداديون في (إن) التي تجاب باللام ، يقول: هي بمنزلة (ما) و(إلا) ، وقد قال القراء إنها بمنزلة (قد). قال: ((قال أبو العباس ـــ رحمه الله : والبغداديون يقولون: والله أنَّ زيداً منطلقٌ ، فيفتحون (إنَّ) وهو عندي القياس لأنه قسم ، فكأنه قال: أحلف بالله على ذاك ، أشهد أنك منطلق قال: والقول عندي في قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾[1] ـــ والله أعلم ـــ : جَرَم أنّ لهم النار ، وزيادة (لا) في هذا الموضع كزيادتها في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ﴾[2] وإنما تقول: لا يستوي عبد الله وزيد ، وكقوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾[3] ونحوه من الفواتح)) [4].

فهدف ابن السراج ومذهبه أن تكتمل خيوط المسألة لتحصل الفائدة العلمية المرجوة وفي سبيل تحقيقه هذه الغاية لا فرق عنده بين بصري وكوفي ولا بغدادي[5].

وبعد استقراء النماذج التي قدمناها تتبين السمة البارزة التي تميّز مذهب ابن السراج الآخذ من جميع الأطراف باختلاف وجهاتهم النحوية. وأياً كان الأمر فالحكم على مذهب عالم ما ، قد يختلف باختلاف وجهات المصنفين ، فقد تجد عالماً يَعِدّه البعض كوفياً ويأتي آخر فيصنفه بغدادياً [6] ، وما هذا إلا اختلاف في وجهات النظر وهذا ديدن العلم. والرؤى كثيراً ما تكون مختلفة حيال العلم ورجاله. فمثلاً نجد أنّ ابن جنّي يطلق اسم البغداديين على الكوفيين أحياناً ؛ وذلك لأن الجيل الأول من البغداديين كانت تغلب عليه النزعة الكوفية

---

(١) سورة النحل:٦٢.

(٢) سورة فُصِّلَت:٣٤.

(٣) سورة البلد:١.

(٤) الأصول ٢٧٩/١.

(٥) انظر الأصول ٢٨٩/١ ، ٣٧٢ ، ٢٤٩/٢ .

(٦) كما سنرى عند ابن جني.

فسماهم الكوفيين تارة وتارة سماهم البغداديين[1].

كما نجد الزجاجي قد صرّح بمن خلطوا بين المذهبين كما أدمج فيهم سابقيهم من أمثال الكسائي والفراء[2].

ولكن بعض هؤلاء الأجيال كان شديد الميل للمدرسة الكوفية كابن كيسان وابن شقير وابن الخياط[3].

وهنالك من كانت نزعته بصرية قوية مثل الزجاجي وأبو علي الفارسي وابن جني وهذا الميل لأحد المدرستين جعل الأمر يختلط على بعض المعاصرين فيضيفهم إلى البصريين [4].

أما ابن السراج فهو يقف مع البصريين تارة ومع الكوفيين تارة أخرى حسب ما يقتضي اجتهاده ، وقد يخالفهما جميعاً حسب ما صحَّ عنده من رأي صائب. وتلك هي المنازع العامة للمدرسة البغدادية . كما لم أجده مخالفاً للبغداديين في أيٍّ من المسائل التي أجده نقلها عنهم في كتابه.

---

(١) المدارس النحوية ص ٢٤٦.

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٧٩.

(٣) المدارس النحوية ص ٢٤٧.

(٤) انظر مقدمة الشيخ محمد على النجار لكتاب الخصائص ٤٤/١ .

الفصل الثالث : عرض المعلومات ودراسة الشواهد

المبحث الأول: كيفية عرض المعلومات

المبحث الثاني: دراسة الشواهد عند ابن السراج

المطلب الأول: القرآن الكريم وقراءاته.

المطلب الثاني: الحديث النبوي الشريف.

المطلب الثالث: الشعر.

المطلب الرابع النثر.

المبحث الأول: كيفية عرض المعلومات:

افتتح ابن السراج كتابه بتعريف النحو حيث قال: ((النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب ، وهو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة ... ــ)) (١).

ثم جاء بعد تعريفه للنحو ، بذكر علل النحويين حيث قسمها إلى ضربين :ضرب هو المؤدي إلى كلام العرب وضرب آخر يسمى علة العلة .

ومن الملاحظ أنه لم يسم الضرب الأول بل دخل في التمثيل له كقولنا: كل فاعل مرفوع (٢) . ثم سمى الضرب الثاني بعلة العلة. ثم ذكر بعد ذلك غرضه من تأليف الكتاب وهو :

أ/ ذكر العلة التي إذا اطردت وُصل بها إلى كلامهم .

ب/ ذكر الأصول والشائع(٣).

ثم بدأ كعادة سابقيه بتقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف ، ولم يضع مقدمات في بداية الأبواب بل يتبع سبيل ذكر الحد للشيء الذي يريد شرحه ، يمثل لما يقول . ويقوم ــ بعد ذلك ــ بذكر العلة لما قال ؛ لأن ذلك هو غرضه من تأليف الكتاب ، كما أسلفت ، ثم يذكر غرضه من ذكر العلة والشرح والتحليل لأجل التقريب على المتعلم (٤) وإذا ما أردنا أن نستكشف طريقة ابن السراج في عرضه للمعلومة وجدناه يعتمد بعض الأساسيات التي لا تخلو منها المعلومة حين يعرضها ، فهو يضع الحد ثم يجنح للتفسير والتحليل وقد يعرض بعض المقارنات التي

---

(١) الأصول ، لابن السراج ، ٣٥/١

(٢) السابق ٣٥/١

(٣) السابق ٣٦/١.

(٤) السابق ٣٧/١.

تقرب المعنى وتبسطه ثم يجنح للتعليل إذا ما دعاه الأمر لذلك.

فها هو يقول: ((والفعل ما كان خبراً ولا يجوز أن يخبر عنه ــ))[1] .

فهذا أصل عام ينطبق على الفعل بمختلف أنواعه ماضياً كان أو حاضراً أو مستقبلاً.

ونسبة لرغبته في تعميم أصل معين ، يكون دقيقاً في وضع الحد بحيث يستوعب كل ما يجوز أن يدخل تحت حده ، فهو مثلاً لم يذكر لنا فعل الأمر عند تقسيمه زمان الفعل ، فقال: ((الفعل ما دل على معنى وزمان ، وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل)) [2]

وليس هذا بإغفال منه ذلك لأنه يرى أن فعل الأمر يدخل تحت زمان الحاضر ، لأنه لا يجوز لك أن تأمر غائباً . بل لأنه راعى في تعريفه تقسيم الأزمنة ، والأمر ليس زماناً ، إنما هو طلب يحدث في زمان الحاضر.

وعندما انتقل للحديث عن الحروف وضع لها حداً جامعاً مانعاً حيث قال: ((الحروف ما لايجوز أن يخبر عنها ولا يجوز أن تكون خبراً نحو: من وإلى ــ))[3] فمنهجه ــ إذن ــ : أن يضع الحد العام للشيء الذي يريد تعريفه ، فهنا مثلاً: وضع حد الاسم : ((ما دل على معنى مفرد...ــ)) [4] ثم أتبعه الفعل . ما كان خبراً ولا يجوز أن يخبر عنه ثم ختم بالحروف . ما لا يجوز أن يخبر عنها ولا يجوز أن تكون خبراً .

ثم استأنف حديثه يشرح ما سبق أن وضع له حداً أو أصلاً ، ملتزماً الترتيب الذي ذكر به الحدود.

---

(١) الأصول ، لابن السراج ٣٧/١.

(٢) السابق ، ٣٨/١.

(٣) السابق ٣٧/١.

(٤) السابق ٣٦/١.

هذا هو الإطار العام للباب ، أما ما بداخل هذا الباب ، فهو شرح وتفصيل وتفسير ، وعقد مقارنات فهو عندما يتحدث عن العلامات التي تميز الاسم يذكر لك الألف واللام ويقيدها بقوله: (اللتين للتعريف) ويمثل لهما بالرجل والحمار والضرب ، حتى لا يتبادر للذهن نوع آخر من الألف واللام ، بل ويقيدها أيضاً بقوله: ((فهذا لا يكون في الفعل)) [1] احترازاً من (ال) الموصولة التي دخلت على الفعل شذوذاً في قوله:

مَا أَنْتَ بَالحَكَمِ التُّرْضَــى حُكُومَتُــهُ وَلا الأَصِيلِ وَلا ذِي الــرَّأْيِ وَالجَــدَلِ[2]

وانظر إلى تدقيقه في الشرح والتفصيل حيث يقول : ((ويعرف أيضاً ــ أي الاسم ــ بامتناع قد وسوف من الدخول عليه ، ألا ترى أنك لا تقول قد الرجل ولا سوف الغلام ــ)) [3] فهو هنا لم يجعل الامتناع مطلقاً لأنه إذا ما قال يمتنع دخول (سوف) و(قد) على الاسم ، فهم منه أنه قد يدخل على الحروف ولكي يرفع الإبهام عنك قال: ((إلا أن هذا ليس خاصاً بالاسم فقط ــ أي الامتناع ــ ولكن قد يمتنع سوف وقد من الدخول على الحروف ، من الدخول على فعل الأمر والنهي إذا كان بغير لام نحو، : اضرب واقتل ، ولا يجوز أن تقول: قد اضربْ الرجل ، ولا سوف اقتلْ الأسد))[4]

فها هو ابن السراج يعرض المعلومة كاملة متكاملة ، ويسد كل الثغرات التي يمكن أن يدخل من خلالها لبس ، فنحن قد لا نحس أهمية بالغة عندما صرح بأن قد وسوف تمتنع من الدخول على الحروف ؛ فهذا متاح ومعروف ولكن تكمن أهمية تدقيقه عندما ذكر أنها تمتنع من الدخول على فعل الأمر والنهي إذا كان بغير لام

---

(١) الأصول ، لابن السراج ٣٧/١.

(٢) هذا البيت للفرزدق ، ينظر الديوان وشرح ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني ، تحقيق محمد محي الدين ، دار الفكر ، دمشق ، ط٢ ، ١٩٨٥م ، ١٥٧/١.

(٣) الأصول في النحو ، لابن السراج ٣٧/١.

(٤) السابق ٣٨/١

لأننا لا نهتم كثيراً بمثل هذا التفصيل ، بل أراه أنه هو الأهم ، لأننا لا نلقي انتباهاً إلى أن نفصّل لنعرف هل كل الأفعال تلحقها قد وسوف ، أم أننا نجعل الكلام عاماً ما دام أن (قد وسوف) هما من علامات الأفعال ولا سيما الفعل المضارع المنهي ، فنحن نعلم أن سوف من معينات الفعل المضارع للاستقبال ، ولكن لا أحد يفصّل ليحترز عن دخولها على المضارع المنهي في هذا الحد ، فهذا تفصيل غير معهود في كثير من الكتب.

وإذا ما استوقفنا أنفسنا عند كل باب وجدنا تلك الأساسيات التي سبق أن ذكرناها ، ففي حديثه عن الأفعال المضارعة نجد أنه بين حدها بأنها الأفعال التي يسميها النحويون المضارعة هي التي في أوائلها الزوائد الأربع (الألف والتاء والنون والياء ، ثم بيّن أنها هي التي تصلح لما أنت فيه من الزمان ولما يستقبل [1]

ثم طفق يفسر أنك إذا ما أردت أن تصرفها للمستقبل عليك بإضافة أحد الحروف التي تعين على ذلك كالسين وسوف ، أما إذا ما أردت الحاضر تركتها على حالها.

ثم انتقل للتعليل: لم ترك الفعل على حالة إذا ما أردنا الحاضر؟ فقال: ((لأنه أولى به ، إذا كانت الحقيقة إنما هي للحاضر الموجود ، لا لما يتوقع أو قد مضى ــ)) [2]

أرأيت كيف أنه أعطى الأولوية للحاضر الموجود وليس لما هو آت أو مضى . ولأجل ذلك شابه عندهم الأسماء أي من ناحية أنه يعم شيئين المستقبل والحاضر والأسماء كذلك.

ثم انتقل لتوضيح مشابهة الفعل المضارع للأسماء قائلاً: ((ومعنى ضارع الأسماء شابهها ولما وجدوا هذا الفعل الذي في أوائله الزوائد الأربع يعم شيئين المستقبل

---

(١) الأصول ، لابن السراج ، ٣٩/١.

(٢) السابق ، ٣٩/١.

والحاضر كما يعم قولك: (رجل) (زيداً وعمراً) فإذا قلت: سيفعل أو سوف يفعل خص المستقبل دون حذف الحاضر فأشبه الرجل إذا أدخلت الألف واللام عليه ، فخصصت به واحداً ممن له هذا الاسم ، فحينئذ يعلم المخاطب من تريد لأنك لا تقول: (الرجل) إلا وقد عُلم من تريد منهم. أو كما أن الأسماء قد خصت بالخفض فلا يكون في غيرها كذلك خصت الأفعال بالجزم فلا يكون غيرها))[1] .

هكذا يعقد المقارنات ليقرب المعنى وليوضح المغزى ، وبذلك اتضح للمتلقي سر تسمية الأفعال المضارعة.

ثم يأتي ليبين لنا أصل اشتقاق الأسماء ، فذكر أنها مشتقة من المصادر وهذا رأي البصريين [2] ، فذكر رأيهم ـــ هنا ـــ دون الإشارة إليهم ، ثم ذكر السبب والعلة من تسمية هذه الأحداث مصادر وذلك لأن الأفعال صدرت عنها[3] .

إذن فهناك تناسب بين لفظ المصادر وبين معناه.

ثم نراه يفصل شرح الحد الذي وضعه للحرف ويفسره ويمكن ذكره في النقاط التالية:

١. لا يجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الاسم ، فلا تقول: (إلى منطلق) كما تقول: (الرجل منطلق).

٢. ولا يجوز أن يكون خبراً فلا تقول: (عمرو إلى) ولا (بكر عن).

ثم جاءت بزيادة لا يمكن الاستغناء عنها فقال:

*((والحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام ، لو قلت: (أمن) تريد ألف الاستفهام و(من) التي يجر بها لم يكن كلاماً ـــ)) [4]

---

(١) الأصول ، لابن السراج ، ١/٤٠

(٢) الإنصاف ١/٢٣٨.

(٣) الأصول ، لابن السراج ، ١/٤٠

(٤) السابق ، ١/٤٠

*ويأتلف من الحروف مع الفعل كلام لو قلت: أيقوم....

٣. ولا يأتلف منه مع الاسم كلام ، لو قلت: (أزيد) كان كلاماً غير تام.

وحتى لا يظن ظان أن هذا الحكم ينطبق على جميع الحروف ــ أي أنها لا يأتلف منها كلام ــ استثنى لنا حروفاً يأتلف منها كلام إذا اجتمعت مع الاسم ، وهي حروف النداء ، في نحو قولك: يا زيد ، وجميع حروف النداء تبيّن استغناء المنادى بحرف النداء ، وذلك لأن النحويين يرون أن ثَمَّ فعل يراد[١].

أما التفصيل في النداء والفعل الذي يكمن وراءه فستراه في بابه إن شاء الله.

يا له من حسن تنظيم وجمال تقسيم ، فهنا قد أشار إلى جزء من المعنى حتى يرفع عنك الإبهام ، أما التفصيل فيتركه في محله.

وبعد أن أنهى الكلام عن الحروف عرج لتلخيص التغييرات التي لحقت الاسم والفعل دون الحرف ، ثم يبين العلم من عدم تغيير الحرف حيث ذكر أنها أدوات تغير ولا تتغير. فقسم التغيير الذي لحق الاسم والفعل إلى قسمين:

١. تغيير في ذات الاسم والفعل وبنائهما فيلحقهما من التصاريف ما يزيل الاسم والفعل وتغير حروف الهجاء التي فيهما عن حالها وذلك كالتصغير وجمع التكسير.

٢. والضرب الثاني من التغيير هو الذي يسمى الإعراب وهو ما يلحق الاسم والفعل بعد تسليم بنائهما وهذا قسم ثان من التغيير هو الذي يقع لفروق ومعان تحدث إعراباً[٢].

وكان هذا التقسيم بمثابة التمهيد للباب التالي وهو باب الإعراب والمعرب والبناء والمبني. فهو ينتقل من باب إلى آخر بلطف يبرز التناسب الذي يمكن أن

---

(١) الأصول ، لابن السراج ، ٣١/١.

(٢) السابق ٤٤/١.

نلمحه بين الأبواب.

وإذا ما استطلعت باب الإعراب والمعرب والبناء والمبني وجدته يقتفي ذلك الأثر ، وضع الحد والتحليل والتفسير.

وللباحثة أن تتساءل عن نظرته للإعراب ويمكن أن نطرح السؤال التالي: ما الإعراب عنده؟ يقول: ((الإعراب الذي يلحق الاسم المفرد السالم المتمكن ... ويكون بحركات ثلاث: ضم وفتح وكسر))[1] .

((فإذا كانت الضمة إعراباً تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها سميت رفعاً ، فإذا كانت الفتحة كذلك سميت نصباً ، وإذا كانت الكسرة كذلك سميت خفضاً وجراً ، هذا إذا كن بهذه الصفة نحو قولك: هذا زيد يا رجل ، ورأيت زيداً يا هذا ومررت بزيد فاعلم ـــ))[2]

ألا ترى أن تغيير الدال واختلاف الحركات التي تلحقها أرأيت كيف أنه وضع حداً عاماً شاملاً جامعاً مانعاً ممثلاً لما قال ، مفرقاً بين حركات الإعراب والبناء في قوله التالي: ((فإن كانت الحركات ملازمة سمي الاسم مبنياً ، فإن كان مضموماً نحو (منذ) قيل مضموم و لم يقل مرفوع ليفرق بينه وبين المعرب ـــ))[3].

ووضع الحدود والتعريفات عنده ليس مقتصراً على الأبواب ، فإذا ما تناول المعرب والمبني يعرفه ويعرف كل ما يعرض إليه من خلال حديثه وذلك كالمصطلحات التي تطرأ من خلال الشرح فها هو يعرف المتمكن قائلاً: ((وأعني بالمتمكن ما لم يشبه الحرف قبل التثنية والجمع الذي على حد التثنيةـــ))[4].

كما عرف التنوين: ((والتنوين نون صحيحة ساكنة وإنما خصها النحويون

---

(١) الأصول ، لابن السراج ، ١/٤٥.

(٢) السابق ١/٤٥.

(٣) السابق ١/٤٥.

(٤) السابق ١/٤٥.

بهذا اللقب وسموها تنويناً ليفرقوا بينها وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع ــ))[1]

كما وضع حداً لجمع السلامة قائلاً: ((فجمع السلامة هو الذي يسلم فيه بناء الواحد وتزيد عليه واواً ونوناً أو ياء ونوناً ، نحو مسلمين ومسلمون ألا ترى أنك سلّمت فيه بناء مسلم فلم تغير شيئاً من نضده ، وألحقته واواً ونوناً وياء أو ياء ونوناً كما فعلت في التثنية))[2].

فلا بد أن تلمح المقارنة عنده إذ يقرّب الأشباه ويجمعها ، فكما أن الجمع تلحقه الزيادة في آخره ، ذكر معه المثنى ، لأنه هو الآخر تلحقه الزيادة نفسها ــ أعني الألف والنون والياء والنون.

كما عرّف مقابل جمع السلامة وهو جمع التكسير ، فقال: ((وهو الذي يُغير فيه بناء الواحد ، مثل جمل وأجمال ودرهم ودراهم))[3].

وكذا الشأن في شرح المبتدأ حيث ابتدأ بوضع حدّ جامع مانع قائلاً: ((المبتدأ ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف ، وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثان مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه. فهما مرفوعان أبداً فالمبتدأ رفع بالابتداء والخبر رفع بهما نحو قولك: الله ربنا ، ومحمد نبينا ، والمبتدأ لا يكون كلاماً تاماً إلا بخبره ، وهو معرض لما يعمل في الأسماء نحو كان وأخواتها ، وما أشبه ذلك من العوامل تقول عمرو أخونا ، وإن زيداً أخونا ــ))[4].

أرأيت الدقة في هذا الحد ، ما وجد شيء يدخل تحت هذا الحد إلا وأدخله ،

---

(١) السابق ، ١/٤٥.

(٢) الأصول في النحو ، لابن السراج ، ١/٤٦.

(٣) السابق ، ١/٤٥.

(٤) السابق ١/٤٧.

ولا يوجد شيء يبعد عن هذا الحد إلا وقد احترز عنه ، فبدأ به معرفاً إياه مبيناً حكمه الأعرابي حيث إنهما دوماً مرفوعان ، وذكر العامل في الرفع ، ثم ذكر التغيير الذي يعتريه إذا ما اتصلت به العوامل التي هي (كان) وما شابهها.

و لم يكتف بذلك بل جاء مقارناً بينه وبين الفاعل ، مبيناً الفرق بينهما قائلاً: ((والمبتدأ يبتدأ فيه بالاسم المحدث عنه قبل الحديث ، وكذلك حكم كل مخبر ، والفرق بينه وبين الفاعل ، أن الفاعل مبتدأ بالحديث قبله ألا ترى أنك إذا قلت: زيد منطلق فإنما بدأت بزيد ، وهو الذي حدثت عنه بالانطلاق ، والحديث عنه بعده وإذا قلت: ينطلق زيد فقد بدأت بالحديث وهو انطلاقه ، ثم ذكر زيد المحدث عنه بالانطلاق ، بعد أن ذكرت الحديث ، فالفاعل مضارع للمبتدأ من أجل أنهما جميعاً محدث عنهما ، وأنهما لا يستغني عنهما في الجملة))[1] .

فثمة وجه جديد هنا هو مقارنة المبتدأ بالفاعل ، فكثيراً ما يقارن الفاعل بالخبر عندما يقال: الخبر الجزء المتم الفائدة وقد اعترض عليه بأن الفاعل أيضاً هو الجزء المتم الفائدة[2]

ولكن أن يقارن المبتدأ مع الفاعل فهذا ما أحدثه ابن السراج ، فهو لا ينفك عن مقارنتهما أي الفعل والفاعل مع المبتدأ والخبر حيث قال: ((فالاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو والفعل جملة يستغني عليها السكوت وتمت بها الفائدة للمخاطب ويتم الكلام به دون مفعول ، والمفعول فضلة في الكلام ... فأما الفعل فلا بد له من فاعل وما يقوم مقام الفاعل بمنزلة الابتداء والخبر إلا ترى أنك إذا قلت: قام زيد، هو بمنزلة قولك القائم زيد ـــ))[3]

---

(١) الأصول ، لابن السراج ، ٥٨/١.

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ، دار الجيل ، بيروت ، ط٥ ، ١٩٧٩م ١٩٤/١.

(٣) الأصول في النحو ، لابن السراج ٧٥/١.

ها هو يشرح ويقارن ويعلل في تفسيره للاسم وعمله حيث قال: ((الضرب الثاني: أن يعمل الاسم بمعنى الفعل ، والأسماء التي تعمل عمل الفعل أسماء الفاعلين وما يشبه بها ، والمصادر وأسماء سموا الأفعال بها ، وإنما أعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل وصار الفعل سبباً له وشاركه في المعنى وإن افترقا في الزمان كما أعربوا الفعل لما ضارع الاسم فكما أعربوا هذا أعملوا ذاك))[1]

فهو يعلل لإعمال اسم الفاعل عمل الفعل كما يقارن بين إعماله وإعراب الفعل عندما ضارع الاسم. ثم ذكر بقية الأسماء التي تعمل عمل الفعل ذاكراً المصدر ومبيناً الفرق بينه وبين اسم الفاعل ، فقال: ((والمصدر حكمه حكم اسم الفاعل ، أعمل كما أعمل))[2]

ولعله يرد السبب إلى أن الفعل مشتق من المصدر إلا أن هنالك فرق بينهما ، وأحسب أن بيان الفرق هنا من الأهمية بمكان ، إذ لو لم يكن ثمة فرق بينهما لكان مثله وليس مشبهاً به ، والفرق بينه وبين اسم الفاعل أن المصدر يجوز أن يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول لأنه غيرهما تقول: عجبت من ضرب زيد عمراً فيكون زيد هو الفاعل في المعنى ، وعجبت من ضرب زيد عمرو فيكون زيد هو المفعول في المعنى ولا يجوز هذا في اسم الفاعل ولا يجوز أن نقول: عجبت من ضارب زيدٍ ، وزيد هو فاعل ، لأنك تضيف الشيء إلى نفسه ، وذلك غير جائز.

غير أننا نجده يجوّز الإضافة إلى الفاعل فيما يشبه اسم الفاعل كالصفة المشبهة معللاً لذلك أن الإضافة فيه غير حقيقة وذلك في قوله ((فأما ما شبه باسم الفاعل نحو حسن وشديد فتجوز إضافته إلى الفاعل ، وإن كان إياه لأنها إضافة غير حقيقية نحو قولك: الحسن الوجه والشديد اليد ، والحسن للوجه ، والشدة لليد))[3] .

---

(١) الأصول ، لابن السراج ، ٥٢/١.

(٢) السابق ٥٢/١.

(٣) السابق ٥٢/١

أرأيت كيف أن الإضافة ـــ حقاً ـــ غير حقيقية فهنا لم نقصد أن الحسن للفاعل أو الشدة له ، وإنما الحسن للوجه والشدة لليد[١].

ثم أردف معللاً لدخول الألف واللام ، لأننا نعلم أن الألف واللام مع الإضافة لا يجتمعان ، وإنما الذي جوّز ذلك كون الإضافة غير حقيقية لأن حسن الوجه معناه حسنٌ وجهه ، فها هي الإضافة قد انفكت عنه[٢].

فابن السراج في نصه هذا إنما أوضح أشياء قد توهمنا بغير المراد فعلل وقارن ووضح الفروق ، ثم أفرد باباً للأسماء التي تعمل عمل الفعل بعد ذكر الأسماء المرتفعة . وهذا كما أسلفنا من حسن تنظيم معلوماته وحسن تقسيمها تقسيماً ييسط المعلومة ويجعلها مفهومة.

والسر في جمال عبارته ووضوحها أنه يجمع المتشابهات ويلملم شملها . ففي ذكره للعوامل ذكر ـــ أولاً ـــ الاسم العامل[٣] وأضرب عمله ، ثم تلاه بـــــــــــــــــــــإعمال الفعل[٤] ثم انتقل إلى تفسير العامل من الحروف[٥]. والحرف العامل قسمه إلى نوعين : نوع يدخل على الأسماء ، ونوع يدخل على الأفعال فقط[٦] وقسم ثالث يدخل على الأسماء والأفعال ثم جاء بعلل دامغة لدقائق لم نلق لها بالاً. فكلنا يعلم أن لام المعرفة تختص بالاسم وهي لا تدخل إلا عليه ، ولا يجوز أن تدخل هذه اللام على الفعل وعلى الرغم من اختصاصها بالاسم إلا أنها غير عاملة فيه ، علماً بأنها لا تختص بغيره البتة ! والسبب نجده عند ابن السراج حيث قال: ((فـــــإن قال قائل ما بال لام المعرفة لم تعمل في الاسم وهي لا

---

(١) السابق ، ٥٣/١.

(٢) الأصول في النحو لابن السراج ، ٥٣/١.

(٣) السابق ٥٢/١.

(٤) السابق ٥٤/١.

(٥) السابق ٥٤/١

(٦) السابق ٥٥/١

تدخل إلا على الاسم ، ولا يجوز أن تدخل هذه اللام على الفعل قيل: هذه اللام قد صارت من نفس الاسم ، ألا ترى قولك: الرجل يدل على غير ما كان يدل عليه (رجل) وهي بمنزلة المضاف إليه الذي يصير مع المضاف بمنزلة اسم واحد نحو قولـــك: عبد الملك ، ولو أفردت (عبداً) من (الملك) ، لم يدل على ما كان عليه عبد الملك))[1].

فابن السراج إذا ما علل لا ينفك عن المقارنات وضم المتشابهات ، فهو يوضح علة عدم إعمال (ال) في الاسم ثم أورد حروفاً تختص بالفعل شأنها شأن (ال) في الاسم ، وذلك (كالسين وسوف) حيث قال: ((وإن سأل سائل فقال: لِمَ لَمْ يعملوها في الأفعال إذا كانتا لا تدخلان إلا عليها ، وقصتهما قصة الألف واللام في الاسم ، وذلك أنها إنما هي بعض أجزاء الفعل فتفهم هذه الأصول والفصول))[2]

أرأيت أنه لما كانت العلة واحدة في (ال) وسوف والسين جمعها حتى يكفيك تكرار العلة نفسها وأحسب أنه لترتيب جميل يغني عن التكرار الذي يمل.

وباب الإعراب والبناء من أوسع أبواب النحو ، لذلك تجلت ـــ بوضوح وجلاء ـــ مهارات ابن السراج في نهجه لعرض المعلومات ، وما يتمتع به من شرح وتفصيل وترتيب. فهو يلخص لك ما سبق عرضه في نسق جميل رائع وذلك في شرح الفاعل.

فالمشهور أن الفاعل رفع إذا أخبرت أنه (فَعَلَ) ولكن هل يظل رفعاً إن استفهمت أو جازيت ، أو كان في الحال ، أو في النفي ؟ انظر لابن السراج كيف عرضها لنا حين قال: ((فالفاعل رفع إذا أخبرت عنه أنه فَعَلَ وسيفْعل أو هو في حال الفعل أو استفهمت عنه هل يكون فاعلاً ؟ أو نفيت أن يكون فاعلاً ، نحو: قام عبد الله ويقوم وسيقوم عبد الله. وفي الاستفهام: أيقوم عبد الله؟ وفي الجزاء إنْ

---

(١) الأصول لابن السراج ٥٦/١.

(٢) السابق ٥٦/١

يذهب زيد أذهب ، وفي النفي ، ما ذهب زيد و لم يقم عمرو ، فالعامل هو الفعل على عمله أين نقلته لا يغيره عن عمله شيء ، أدخلت عليه ما يعمل فيه أو لم يعمل ، فسواء كان الفعل مجزوماً أو منصوباً ، أو مرفوعاً ، أو موجباً ، أو منفياً أو خبراً أو استخباراً هو في جميع هذه الأحول لابد أن يرفع به الاسم الذي بني له))[1].

وملخص ما مضى على لسان ابن السراج : ((وتأملت جميع ذلك فوجدت الأشياء التي ترتفع بها الأسماء ارتفاع الفاعل ستة أشياء ، فعل متصرف وفعل غير متصرف ، واسم فاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل ، والمصدر والأسماء التي سموا فيها الفعل في الأمر والنهي))[2].

وملخصه هذا كان تمهيداً ليدخل لك في شرح الأسماء التي يرتفع الفاعل بها ، واستخلاصه هنا يشبه استخلاصه لقاعدة الإعراب والبناء[3].

ومن مهاراته أن يجمع بين النقلين المختلفين ليستخلص لنا قاعدة تؤصل المعنى وتقويه ، ولذلك في حديثه عن المفعول الذي لم يسم فاعله فالبناء فيه يتحول من (فَعَل) إلى (فُعِل) إلا أنه تعرض للحديث عن بناء (فَعَلْتَ) إلى (أَفْعَلْتَ) ليربط لنا بين زيادة المفعولات وبين نقصانها ظناً منه أن الأشياء تتضح بضمها إلى أضدادها.

وقد ابتدر حديثه بعلة لطيفة تبين لنا أن الأفعال التي لا تتعدى لا يبنى منها فعل للمفعول حيث قال: ((واعلم أن الأفعال التي لا تتعدى لا يبنى منها فعل للمفعول ؛ لأن ذلك محال ، نحو: قام وجلس لا يجوز أن نقول: قيم زيد ، ولا جُلس عمرو ، إذ كنت إنما تبني الفعل للمفعول ، فإذا كان الفعل لا يتعدى إلى

---

(١) السابق ، ١/٧٥.

(٢) يعني الأسماء التي يسمى الفعل بها في الأمر والنهي نحو: تراكها ومناعها ... الأصول في النحو ، لابن السراج ١/٧٦.

(٣) الأصول ، لابن السراج ١/٤٤.

مفعول فمن أين لك مفعول تبنيه له ـــ))[1].

ثم جاء ليبين لنا كيف أن المفاعيل تنقص عند بنائها للمجهول قائلاً: ((فإذا كان الفعل يتعدى إلى مفعول واحد نحو ضربت زيداً ، أزلت الفاعل وقلت: ضُرب زيد ، فصار المفعول يقوم مقام الفاعل وبقي الكلام بغير اسم منصوب ؛ لأن الذي كان منصوباً قد ارتفع. وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين نحو أعطيت زيداً درهماً فرددته إلى ما لم يسم فاعله قلت: أُعْطى زيدٌ درهماً ، فقام أحد المفعولين مقام الفاعل ، وبقي منصوب واحد في الكلام ... فعلى هذا فقس متى نقلت (فَعَلَ) الذي هو للفاعل مبني إلى (فُعل) الذي هو مبني للمفعول فانقص من المفعولات واحداً ـــ))[2].

هكذا تبين الكلام واتضح إلا أنه خطرت له فكرة زيادة المفعولات فعرضها قائلاً: ((وإذا نقلت (فعَلْتَ) إلى (أفْعَلْت) فإن كان الفعل لا يتعدى من (فَعَلْت) فعده إلى واحد إذا نقلته إلى (أفعلت) تقول: قمت لا يتعدى إلى مفعول ، فإن قلت: (أفعلت) منه قلت: أقمت زيداً...ـــ))[3]. وهكذا إلى نقل جميع المفعولات وبين زيادتها وجاء معقباً ، قال: ((فهذان النقلان مختلفان ، إذ نقلت (فَعَلّتُ) إلى (فَعلْتُ) نقصت من المفعولات واحداً أبداً وإذا نقلت (فَعَلتُ) إلى (أفعلتُ) زدت في المفعولات واحداً أبداً ، فتبين ذلك ، فإني إنما ذكرت (فَعّلتُ) وإن لم تكن من هذا الباب ؛ لأن الأشياء تتضح بضمها إلى أضدادها .

ولا نزال نستقرئ نصوص ابن السراج فنجده لا يحيد عن أبجدياته من وضع الحدود والشرح والتعليل والمقارنات .

والحد عنده قد يطول الكلام فيه كباب الإعراب والبناء ، وقد يكون مقتضباً

---

(١) السابق ٧٧/١.

(٢) الأصول لابن السراج ، ٧٨/١.

(٣) السابق ، ٧٨/١.

كباب رُبَّ. وهذا نتاج طبعي حيث تتفاوت الأبواب بين الطول والقصر ، فالحديث عن أداة من الأدوات يقصر بالمقارنة مع حديث عن من أبواب العمد في اللغة كالمبتدأ والفاعل وأسماء الفاعلين. وقد قال في باب رب: ((رب حرف جر))[1] ولكن عندما نتأمل المقارنات التي يجريها نستقي منها فوائد جمة. فأحدنا قد يجهل العلاقات بين أدوات اللغة ومفرداتها فإذا طالعنا مقارنات ابن السراج فهمنا من ورائها الشيء الكثير فالعلاقة بين (رب) و(الباء) و(من) أنها جميعها أحرف للخفض ، ولكن قد لا نلتفت إلى مواضعها الإعرابية أو ما الذي يربط بين هذه المواضع كما نبهنا ابن السراج حيث قال: ((فموضع رب وما عملت فيه نصب كما أن موضع (الباء) و(من) وما عملتا فيه نصب إذا قلت: مررت بزيد وأخذت من ماله ـــ))[2].

ثم طفق يفرق بين (رُبّ) وأخواتها في العمل حيث يقول: كان حقه أن يكون بعد الفعل موصلاً له إلى المجرور كأخواته ولكنه لما كان معناه التقليل وكان لا يعمل إلا في نكرة فصار مقابلاً لـــ(كم) إذا كانت خبراً ، فجعل له صدر الكلام كما جعل لـــ(كم).

فمن منا يلتفت إلى مثل هذه المقارنات ، فالمتأمل في اللغة يجد أن أدوات الجر تلي الفعل عدا ربَّ ، فجاء ابن السراج وصرّح بسرّ صدارتها ، وذلك لأنها تفيد التقليل والفعل لا يوصف بالقلة ، وأنها تعمل في النكرات والنكرات من قبيل الأسماء. فسيبويه لم ينص صراحة على أن رب تفيد الكثير أو القليل وإنما ذكر أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رب[3].

فما يحتاجه طلاب العلم اليوم ليست النصوص المطلقة بل التي تفيد بمثل هذه

---

(١) السابق ٤١٦/١.

(٢) الأصول ، لابن السراج ٤١٦/١.

(٣) الكتاب ٢٩٣/١.

التنبيهات حتى يقرب المعنى إلى أذهاننا.

وما زال يوضح ويفسر القرب بين (رب) و(كم) فهما يفترقان في أوجه منها:

١.أنّ (كم) يبنى عليها و(رب) لا يجوز ذلك فيها وذلك قولهم: كم رجلَ أفضل منك ، فجعلوه خبراً لكم ولا يجوز أن نقول رب رجل أفضل منك ، فلا يجوز أن نجعله خبراً لـــ(رب) كما جعلته خبراً لـــ(كم).

٢. وجه آخر للاختلاف أن (رب) حرف أما (كم) فهي اسم والدليل على اسميتها أنها يدخل عليها حرف الجر ولا يدخل على رب فتقول بكم رجل مررت.

٣. والوجه الثالث أنك تولي (كم) الأفعال ولا توليها رب . وهكذا استشفينا من مقارناته أوجه الشبه وأوجه الخلاف التي بين رب وبين كم[١] .

وحتى لا يدعي أنه أول من أشار إلى معنى رب تجلت أمانته العلمية فعرض لنا رأي المبرد الذي أشار إلى شيء مما ذهب إليه حتى نتبين الفرق بين حديثه وحديث ابن السراج فقال نقلاً عن المبرد: (رب) تنبئ عما وقعت عليه أنه قد كان وليس بكثير فلذلك لا تقع إلا على نكرة وقال في موضع آخر: رب معناها الشيء يقع قليلاً ولا يكون ذلك الشيء إلا منكوراً ؛ لأنه واحد يدل على أكثر منه ، ولا تكون رب إلا في أول الكلام لدخول هذا المعنى فيها[٢]

أرأيت كيف أن ابن السراج كان يستحضر ما قيل بشأن (رب) فجاء بمقارناته ليكمل وجه المسألة ويظهر معناها ، والذي راقني حقاً وجه الشبه الذي عقده بينها وبين حرف النفي يليه الواحد المنكور وهو يراد به الجماعة ، فهذا سبب آخر يجعلها في الصدارة ، وهو في قوله هذا يحقق أصلاً من أصول النحو ومقاييسه وهو إجماع النحاة حيث يقول: ((والنحويون كالمجتمعين على أن (ربّ) جواب ، إنما نقول: رب رجل عالم ، لمن قال: رأيت رجلاً عالماً ، أو قدرت ذلك فتقول:

---

(١) الأصول ، لابن السراج ٤١٦/١.

(٢) السابق ٤١٦/١.

رب رجل عالم تريد: رجل عالم قد رأيت ، فضارعت أيضاً حرف النفي إذا كان حرف النفي يليه الواحد المنكور ، وهو يراد به الجماعة . فهذا أيضاً مما جعلت له صدراً))[1]

وإليك معنى آخر يفيد اختصاصها بالتقليل ولكن هذه المرة من الناحية الإعرابية وهو أن ما بعد النكرة يعرب صفة لها ، وذلك مثل قولك: رب رجل قائم قد أتيت فقائم هنا صفة للرجل. فإن قال قائل لم لزم الصفة ؟ قيل لأنه أبلغ في باب التقليل ، لأن رجلاً قائماً أقل من رجل وحده أما رأيت أنك لو قلت: رجل جاز أن يوصف بأشياء كثيرة قد تكون قائم ، أو ضاحك ، وعالم وغيرها من الصفات ، فإذا قلت: رب رجل قائم قصدت صفة واحدة ، فقللت من الصفات الكثيرة التي كان يمكن أن يوصف بها هذا الرجل[2].

هنالك أدوات وحروف أفرد لها ابن السراج أبواباً منفصلة عن قريناتها ، وما ذاك إلا لأنها أدوات أمهات وفيها قضايا شائكة وطويلة ومتنوعة في استعمالاتها وذلك نحو (لا)[3] و(رب)[4] و(حتى)[5].

وطريقته في الحديث عن مثل هذه الأدوات كطريقته التي يناقش بها أبواباً تتناول كبرى قضايا النحو العربي كباب البناء والإعراب ، وباب المعرفة والنكرة ، وباب الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل وغيرها. ونهجه كما أسلفنا يبدأ بوضع الحد ثم يفسر ويحلل ويعلل.

وما أروع الحد الذي حد به (لا) وما أجمل ما ختم به بابها من خلاصة شاملة عامة تمثل الأوجه المختلفة لاستعمالاتها ، جامعاً شتاتها ، عاقلاً شاردها ، وما بين

---

(١) السابق ٤١٧/١.

(٢) الأصول ، لابن السراج ٤١٧/١.

(٣) السابق ٣٧٩/١.

(٤) السابق ٤١٦/١.

(٥) السابق ٤٢٤/١.

البدء والختام شرح وتفصيل ومقارنات وتعليل ، فابتدر حديثه قائلاً: ((الفتح الذي يشبه النصب هو ما جاء مطرداً في الأسماء النكرات المفردة ، ولا تخص اسماً بعينه من النكرات إذا نفيتها بـــ(لا) وذلك قولـــك: لا رجلَ في الدار ولا جارية . فأي اسم نكرة ولي (لا) وكان جواباً لمن قال: هل من غلام ، فهو مفتوح ـــ))[1]

فإذا ما اختلطت على المتلقي طرق استعمالاتها مع مثيلاتها النافيات فكيف له التفرقة بين نفيها ونفي غيرها؟

فقد ملكنا ابن السراج مفتاحاً لهذا بقوله: ما كان جواباً لمن قال: هل من غلام فأنت تجيب بقولك: لا غلام ، إذن فلا لبس بعد هذا . فكما أن الحال كان إجابة لكيف ؟ فجواب هل من غلام كان حداً لها.

وهو يفصل في الحد تفصيلات تسد الثغرات ليكون الحد جامعاً مانعاً ، قائلاً: ((فأما إذا دخلت على كلام قد أوجبه موجب فإنها لا تعمل شيئاً وإنما خولف بها ـــ في استعمالها ـــ إذا كانت تنفي ما لم يوجب ، وكل منفي فإنما ينفى بعد أن كان موجباً.))

ومن ثم جاء ليبين لنا خصائص (لا) وكيف أنها أفردت بمميزات لم تعط لشبيهاتها وهي أنك إذا ما فتحت ما بعدها فقد يجئ الخبر محذوفاً كثيراً ونقول: لا رجل ولا شيء تريد في مكان أو زمان ، وربما لم يحذف.

خصت (لا) بهذه الخاصية ، مع العلم أن هنالك ما يشابهها في النفي وهما (ما وليس) خصتا بدخولهما على المعارف و(لا) ليس كذلك. ثم استفاض في الحديث عن خبرها المحذوف ، وأورد اختلاف العلماء فيه[2] .

وإذا ما أحصينا الأسماء المنفية التي تعمل فيها (لا) وجدناها أربعة أقسام:

الأول: نكرة مفردة غير موصوفة : لا رجل في الدار ، وذلك كقوله تعالى:

---

(١) السابق ٣٧٩/١.

(٢) الأصول لابن السراج، ٣٧٩/١ ـــ ٣٨٠ والكتاب ٣٤٥/١ ،

﴿لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾[1] .

الثاني: نكرة موصوفة نحو: لا رجلَ ظريفاً في الدار[2].

الثالث: نكرة مضافة نحو: لا غلامَ رجل لك ، ونحو: لا أبالك.

فالنكرة المضافة عندهم قسمان :مضاف مطلق نحو: لا غلامَ رجل لك ، والقسم الآخر: المنفي بلام الإضافة نحو: لا أبالك .

الرابع: المضارع للمضاف ، نحو: لا خيراً منه ولا حسناً وجهاً.

فإذا ما استوقفناك في القسم الثالث النكرة المضافة فلك أن تقول: فمن أين جاز هذا التقدير ، والمضاف إلى كاف المخاطب معرفة ، والمعارف لا تعمل فيها (لا)[3].

فجاء ابن السراج بالرد معللاً لذلك حتى يرفع عنا اللبس في مثل هذه المسائل .

((فقولهم: لا أبالك ، يريدون به لا أباً لك ، فتنون لطول الاسم ، وجعلت (لك) من تمامه ، وأضمرت الخبر ثم حذفت التنوين استخفافاً ، وأضافوا ، وألزموا اللام لتدل على هذا المعنى فهو منفصل بدخول اللام وهو متصل بالإضافة... ، وإنما يجوز في اللام وحدها أن تقحم بين المضاف والمضاف إليه لأن معنى الإضافة معنى اللام ، ألا ترى أنك إذا قلتَ: غلام زيد ، فمعناه غلام لزيد))[4] .

فإذا علل لجواز دخول (لا) على النكرة المضافة ، فجواز دخولها على الشبيه بالمضاف أيضاً مقبول.

وجاء ابن السراج فختم الباب بالمواضع المتنوعة والاستعمالات المختلفة

---

(١) سورة التوبة:١١٨.

(٢) التفصيل في أوجه إعراب الصفة هنا انظر: الأصول في النحو ، لابن السراج ٣٨٤/١.

(٣) الأصول ، لابن السراج ٣٨٩/١.

(٤) السابق ٣٨٩/١.

لـــ(لا) حيث ذكر أن جملة هذه المواضع النفي ، ومواضعها تختلف فتقع على الأسماء نحو: ضربت زيداً لا عمراً ، وتقع على الأفعال فتقول: لا يخرج زيد ، ولا ينطلق عبد الله ، وتجزم بها الفعل فيكون بحذاء قولك في الأمر: ليخرج عبد الله ، .... ويقع بعدها في القسم الفعل الماضي في معنى المستقبل ، وذلك قولك: والله لا فعلت ، إنما المعنى ، لا أفعل[1]

(١) السابق ١/٤٠٠ وسنناقش مواضع تصرفها في مبحث كيف عقل ابن السراج النحو؟ إن شاء الله.

المبحث الثاني: دراسة الشواهد عند ابن السراج

المطلب الأول: القرآن الكريم وقراءاته:

لقد انفردت أكثر القراءات القرآنية بإثبات قاعدة أو تقرير أصل.

ومن نماذج استشهاده بالقرآن ما ورد في باب الإعراب والمعرب والبناء والمبني في معرض الحديث عن الضرب الثاني من فعل التعجب ، حيث قال: «الضرب الثاني من التعجب : يا زيد أكرم بعمرو ، ... قال تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[1] وإنما المعنى: ما أسمعهم وما أبصرهم ، وما أكرمهم ، ولست تأمرهم أن يصنعوا به شيئاً»[2].

وكذلك في موضع دخول الألف واللام على الأسماء النكرات ، فهي على ضربين: إما إشارة إلى واحد معهود بعينه ، أو إشارة إلى الجنس ...وأما دخولها للجنس فأن تقول: أهلك الناس الدينار والدرهم ، لا تريد ديناراً بعينه ولا درهماً بعينه ولكنه كقوله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[3] يدلك الاستثناء على أن الإنسان في معنى الناس[4].

وورد أيضاً في باب التمييز قول ابن السراج: «واعلم أن الأسماء التي تنصب على التمييز لا تكون إلا نكرات تدل على الأجناس ، وأن العوامل فيها إذا كن أفعالاً ، أو في معاني الأفعال كنت بالخيار في الاسم المميز إن شئت جمعته وإن شئت وحّدته ، تقول: طبتم بذلك نفساً ، وإن شئت أنفساً ، قال تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾[5] ، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾[6] ، فتقول على هذا: هو أفره الناس عبيداً وأجود الناس

---

(١) سورة مريم:٣٨.

(٢) الأصول في النحو ، لابن السراج ١٠١/١.

(٣) سورة العصر:٢ ، ٣.

(٤) الأصول في النحو ، لابن السراج ١٥/١.

(٥) سورة النساء:٤.

(٦) سورة الكهف:١٠٣.

دوراً »[1].

وهكذا استشهد بالآيات في مواضع عدة يقرر بها القاعدة ويؤكدها[2].

ابن السراج والقراءات:

إن تعدد القراءات واختلافها تيسير للناس في قراءة القرآن الكريم ، فقد روي عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قوله: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه»[3] ، وعلى هذا تكون دراسة القراءات ووجوهها المختلفة منطلقاً إلى تيسير النحو وإعادة النظر في أصوله وقواعده على وفق ما ورد فيها من وجوه[4] ، وأن القرآن أعرب وأقوى في الحجة من الشعر[5].

وبعد استقراء النماذج التي سنعرضها لأوجه مختلفة من القراءات ، يتبين لك أن ابن السراج يخرّج القراءة على مدى اتفاقها أو اختلافها مع الأساليب والتراكيب العربية.

ولمعرفة نهجه وأخذه بالقراءات لابد من عرض بعض النماذج التي أوردها في كتابه ، فقد أورد قوله تعالى: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[6] شاهداً على جواز الفتح والضم في السين. وبالضم قرأ نافع وحده من السبعة .

ولم يشر ابن السراج إلى أنها قراءة بل جاء بها في معرض حديثه عن المشتق من ذوات الثلاثة على مثال المضارع مما أوله ميم[7].

---

(١) الأصول في النحو ، لابن السراج ٢٢٣/١.

(٢) انظر الأصول في النحو ، لابن السراج ٢٢٧/١ ، ٢٣٨ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥، ٢٩١ ، ٣٢٣ ، ٤١٠ ، ٤٢٠ ، ٤٣٥، ٤٣٨، ٢١٧، ٢١٨، ٣٩٤.

(٣) صحيح البخاري ١٨٥.

(٤) القياس في النحو ، سعيد جاسم ٨١.

(٥) معاني القرآن ، الفراء ١٤١/١.

(٦) سورة البقرة:٢٨٠.

(٧) الأصول في النحو ، لابن السراج ١٤٠/٣.

كما أورد قوله تعالى: ﴿وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي﴾[1] .جاء بالآية مستشهداً على قلب الذال تاء إذا كانت لاماً في (فَعَلْتُ) وهذا على غير الأصل ولكنه كثير مطرد ، ومن يجريها على الأصل يقول أخذت ، فيظهر الذال والتاء وهي قليلة فالأكثر يقلب الذال تاء فيقول: (أختُ) إلا أنه هنا أشار إلى أنها قراءة ، فقال: «وقرأوا: (وأختّم على ذلكم أصري) »[2] .

وتجده في موضع آخر يقول: وقد قرأ بعض القراء: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[3] وقرأ (زُين) بالبناء للمفعول ورفع (قتل) ورفع (شركاؤهم) من الشواذ[4].

وفي قراءة أخرى:(زُين) مبنياً للمفعول (وقتلُ) مرفوعاً مضافاً إلى (أولادهم) و(شركاؤهم) مرفوعاً على إضمار فعل. أي: زينه شركاؤهم ، هكذا خرجه سيبويه[5] ، وتبعه في ذلك ابن السراج قائلاً: «لما استغني الكلام بقوله: (قتلُ أولادهم) ، حمل الثاني على المعنى أي: زينه شركاؤهم) »[6] .

وهنالك قراءة لابن عامر يفصل فيها بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف ، أي: بالمفعول ، وذلك قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[7] ، وقد لحن جمهور النحاة هذه القراءة ، وقالوا: لا نعرف لها وجهاً في العربية»[8] .

---

(١) سورة آل عمران:٨١.

(٢) الأصول في النحو ، لابن السراج ٣/٢٧٠.

(٣) سورة الأنعام:١٣٧.

(٤) البحر المحيط ٤/٢٣١.

(٥) الكتاب ١/١٤٦.

(٦) الأصول في النحو ، لابن السراج ٣/٤٧٣.

(٧) سورة الأنعام:١٣٧.

(٨) من أعلام البصرة ، سيبويه ، هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه ، صاحب أبو جناح ، من الأبحاث المقدمة لمهرجان المربد الثالث ١٩٧٤.

ولكن قوماً من متأخري النحاة أجازوا ذلك استناداً إلى هذه القراءة ، منهم ابن مالك وابن هشام وغيرهم ، نسب ذلك للكوفيين أيضاً[١].

فعلى الرغم من الجدل المثار حول هذه القراءة إلا أن ابن السراج لم يشر إلى درجة القراءة من حيث الصحة والشذوذ ، وإنما فهم ضمناً أنه لا يجوز الفصل بين والمضاف والمضاف إليه بالظرف أو نحوه ، كما لم يجوز سيبويه ذلك إلا في الشعر كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور[٢].

وذكر في موضع آخر من كتابه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٢٥﴾﴾[٣] استشهد ابن السراج بالآية في معرض الحديث عن كسر ألف إنّ وفتحها[٤] . ولم يشر إلى أنها قراءة ، لأن العلماء ذكروا أن ابن كثير وأبا عمرو والكسائي قرأوا بالفتح (أني لكم نذير) وقرأ الباقون بالكسر[٥].

هل نفهم من ذلك أنّ القراءة المشهورة لا يعلق عليها؟ قطعاً لا ، لأنه مرّ قبل ذلك أن هنالك قراءة شاذة ولم يشر لها ، كما آية (زين لكثير).

وفي الحديث عن إذن وإعمالها[٦] أورد قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[٧] كما أورد الآية نفسها في معرض الحديث عن إبدال الألف من النون[٨] .

لقد أورد الآية بقراءتين مختلفتين ، ففي الموضع الأول قال: «إذا وقعت إذن

---

(١) التسهيل ، لابن مالك ٤٧، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي القاهرة ، ط١ ، ١٩٧٨م الإنصاف مسألة ٦٠ .

(٢) الكتاب ٨٩/١.

(٣) سورة هود:٢٥.

(٤) الأصول ، لابن السراج ٢٦٧/١.

(٥) حجة القراءات ، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، ط٥ ، ١٤٢٨ه/١٩٧٧م ، ٣٣٧.

(٦) الأصول ، لابن السراج ١٤٩/٢.

(٧) سورة الإسراء:٧٦.

(٨) الأصول ، لابن السراج ٢٥٥/١.

بين الفاء والواو وبين الفعل المستقبل ، فإنك فيها بالخيار: إن شئت أعملتها ... وإن شئت ألغيت ، فأما الإعمال فقولك: فإذن آتيك ، فإذن أكرمك . قال سيبويه: وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف: (وإذن لا يلبثوا خلفك إلا قليلا)[1]» .

فها هو لم يعلق على القراءة و لم يسندها ، بل نجده قد اكتفى بقول سيبويه ، مع العلم بأن قراءة (يلبثوا) بحذف النون شاذة[2].

وأما قراءة (خلفك) فهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو ، وأبي بكر ، وقرأ الباقون (خلافك) بالألف[3].

فالآية كما رأيت بها موضعان للخلاف إلا أنه لم يشر إليهما ، ولكننا فهمنا ـــ ضمناً ـــ من نص سيبويه أنها قراءة ، لأنه قال: بلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف...

وفي الموضع نفسه ـــ أي الحديث عن إذن ـــ استشهد على إلغاء إذن وعدم إعمالها ، بقوله تعالى: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴿٥٣﴾﴾[4] .

هذه هي القراءة المشهورة أي: برفع (يؤتون) ، لأن النصب في (يؤتون) قراءة شاذة ، فقد قرئ (فـــإذن لا يأتوا الناس)[5] .

وفي موضع آخر من كتابه استشهد ابن السراج بالآية: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[6] . عندما كان يتحدث عن إبدال الألف من النون[7] حيث ذكر أن الألف تبدل من النون الخفيفة في ثلاثة موضع ، أحد هذه المواضع هي (إذن) إذا ما وقفتَ عليها ، فتصير (إذا) ، ثم

---

(١) سورة الإسراء ٧٦.

(٢) الكشاف ، ٤٦٢/٢ ، النشر ٣٠٨/٢ ، البحر المحيط ٦٦/٦

(٣) حجة القراءات ٤٠٨.

(٤) سورة النساء:٥٣.

(٥) البحر المحيط ٦٧٣/٣.

(٦) سورة الإسراء:٧٦.

(٧) الأصول في النحو ، لابن السراج ٢٥٥/٣

اسشهد بالآية السالفة الذكر ، ولكن هذه المرة برفع (يلبثون) وهي قراءة سبعية وفي المرة الأولى جاءوا بها (يلبثوا) و قراءة النصب شاذة كما أسلفنا.

إذن فابن السراج كان جامعاً في احتجاجه بين القراءة السبعية والقراءات الشاذة على السواء ، ومن القراءات الشاذة التي استشهد بها قوله تعالى: ﴿نُقَٰتِلُوكُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَ﴾[1] (أو يسلموا) جاء بهذه الآية في باب إعراب الأفعال وبنائها قائلاً: «اعلم أن الفعل ينتصب بعدها إذا كان المعنى إلا أن تفعل.... وفي مصحف أبي(تقاتلونهم أو يسلموا) على معنى إلا أن يسلموا أو حتى يسلموا»[2] .

والقراءة المشهورة برفع يسلمون ، أما (أو يسلموا) فمن الشواذ[3] .

فتناوله للقراءات سبعية كانت أو شاذة على السواء. فكما أسلفت أنه تناول القراءات الشاذة في مواضع ، هاهو يعرض لنا قراءة الإدغام في ﴿هَلۡ ثُوِّبَ ٱلۡكُفَّارُ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ﴾[4] ، وكذلك في قوله تعالى: ﴿بَلۡ تُؤۡثِرُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا ١٦﴾[5] وهما قراءتان سبعيتان.

فقد ذكر لنا أن أبا عمرو قرأ: (هثُّوبَ الكفار)[6] ، ، وقُرِي: (بتُّؤثرون الحياة الدنيا)[7] فأدغم اللام في التاء.

فالقراءتان سبعيتان ، ففي المرة الأولى ذكر أنها قراءة أبي عمرو ، فاهتم بالسند ، وفي المرة الثانية لم يهتم بسندها. إذن فالقراءات عنده يسخرها لتوجيه الأساليب العربية ، ولا يهتم بسندها ، ولا درجتها من حيث الصحة والشذوذ.

---

(١) الفتح:١٦.

(٢) الأصول في النحو ، لابن السراج ١٥٥/٢.

(٣) البحر المحيط ٩٤/٨ ، الكشاف ٥٤٦/٣.

(٤) سورة المطفِّفين:٣٦.

(٥) سورة الأعلى:١٦.

(٦) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، المسمى : منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات ، أحمد بن محمد البنا ، حققه وقدم له الدكتور شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ط١ ١٤٠٧ه/١٩٨٧م، ٤٣٥.

(٧) الإتحاف ٤٣٥.

والحق أن النحاة في هذه المرحلة لم يكونوا يفرقون بين شاذ القراءة ومتواترها ؛ لأن القراءات لم تصنف هذا التصنيف إلا على يد أبي بكر بن مجاهد في بداية القرن الرابع الهجري[1].

فها نحن نرى أن ابن السراج إنما يخرج القراءات تخريجاً نحوياً ، على مدى اتفاقها ، أو اختلافها مع الأساليب العربية. فليست الرواية هي ضالته ، ولا السند هو ما ينشده ، إنما التوجيه الصحيح هو ما يصبوا إليه.

(١) الشاهد وأصول النحو ، خديجة الحديثي ٦٠ ، نقلاً عن القياس في النحو العربي سعيد جاسم ، ٩٤.

المطلب الثاني: الحديث النبوي الشريف:

كان للنحاة المتقدمين موقف من الحديث النبوي الشريف ، تميز بالإعراض عنه ، وعدم الاحتجاج به إلا في مواضع قليلة ، مما جعل حقيقة موقفهم منه مضطربة[١].

وابن السراج كسابقيه قل استشهاده بالحديث ، فقد وردت ثلاثة مواضع للاستدلال بالحديث ، ولكن بعد إمعان النظر والرجوع إلى كتب الحديث اضطرب الأمر واختلط الحديث بالأثر في موضع من المواضع الثلاثة ، واختلفت الرواية في آخر الموضع الأول:((لبيك إن الحمد والنعمة لك))[٢] .

فقد أورده ابن السراج في درج الحديث عن فتح همزة إن وكسرها ، حيث جوز فيه الوجهين ، وإنما ورد في متن كلامه دون الإشارة إلى أنه حيث قال:((وتقول لبيك إن الحمد والنعمة لك ، إن شئت قلت: أنّ الحمد))[٣].

الموضع الثاني: ((ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة))[٤] .

ورد هذا النص عند ابن السراج في باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل و لم يقرنه ابن السراج بأي لفظ يشير فيه إلى أنه حديث ، إلا أن الأشموني في شرحه على الألفية جعله حديثاً فقال: ومثله قوله عليه الصلاة والسلام: ((ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة)) .

أما الرواية في كتب الحديث ليس فيها (أحب) رافعاً للاسم الظاهر. فقد وردت الرواية كالآتي: ((ما العمل في أيام أفضل منه في عشر ذي الحجة))[٥].

---

(١) القياس في النحو العربي ٩٧.

(٢) صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري أبو عبد الله ، باب التلبية ١٠٧/٦.

(٣) الأصول في النحو ، لابن السراج ٢٧٢/١.

(٤) السابق ٢٧٢/١.

(٥) السنن الصغرى ، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى ، أبو بكر البيهقي ٤٣٣/١ ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي ١٣/١٢. ط٢ ٤٠٤هـ ، ١٩٨٣م

فموضع الاستشهاد عند ابن السراج في كلمة (أحب) وهي التي لم يرد ذكرها عند تخريج الحديث ، ولعل ابن السراج استند على معنى الحديث وليس روايته ، أو أنه عده من الأثر أو أنه اعتمد على رواية أخرى لم نحصل عليها.

الموضع الثالث: «أرأيت من لا أكل ولا شرب ولا صاح فاستهل» ، ورد هذا النص عند ابن السراج[1] على أنه من قول النبي (صلى الله عيه وسلم) حيث أورده في باب تصرف (لا) ، وقد نص ابن السراج على أنه قول النبي (صلى الله عيه وسلم) ، بينما ورد في صحيح مسلم[2] ، وصحيح البخاري[3] والمعجم الكبير[4] على أنه أثر من كلام حمل بن مالك بن النابغة[5] ، وذلك ما رواه مسلم من حديث أبي هريرة (رضي لله عنه) قال: «اقتتلت امرأتان من هذيل ، فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها ، فاختصموا إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فقضى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن دية جنينها غرة عبد أو وليدة ، وقضى بدية المرأة على عاقلتها وورثها ولدها ومن معهم. فقال حمل بن مالك بن النابغة الهذلي: يا رسول الله كيف أغرم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل؟ فمثل ذلك يطلّ ! فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إنما هذا من إخوان الكهان من أجل سجعه الذي سجع»[6].

أرأيت أن ما نص عليه ابن السراج أنه من قول النبي (صلى الله عليه وسلم)

---

(١) الأصول لابن السراج ، ٤٠١/١

(٢) الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم ، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري ، دار الجيل بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، باب دية الجنين ٢٧٩/١١

(٣) صحيح البخاري ١٠٧/٦

(٤) المعجم الكبير ، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني تحقيق أحمد عبد المجيد السلفي مكتبة دار العلوم والحكم ، الموصل ، ط٢ ١٤٠٤ه/١٩٧٣م ، ٤٩١/٣.

(٥) الإصابة في تمييز الصحابة ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي ، تحقيق: محمد علي البجاوي ، ١٢٣/٨ ط/١ ١٤١٢هـ ـ دار الجيل ، بيروت .

(٦) صحيح مسلم ١١١/٥.

نصت كتب الحديث أنه من كلام حمل إنما جاء بعده كان نصاً من حديثه عليه الصلاة والسلام ، وقد اختلفت كتب الحديث ، في روايتها فقد روي في صحيح البخاري «ومثل ذلك بَطَلْ» ، أما في صحيح مسلم فقد ورد: «ومثل ذلك يُطلّ» .

ولكن ليس هنالك اختلاف كبير بين اللفظتين فكلاهما يؤدي المعنى المطلوب.

الطلّ: هدر الدم ، وقيل: هو الإيثار به وتقبل ديته وقيل طله وأطله أي أهدره[1] ، ويقال ذهب دمه بُطْلاً ، أي: هدراً[2] ، فأياً كانت الرواية (يُطَلّ) أو(بُطْلاً) ، فإن المعنى يوافق الغرض.

إذن فبعد الاستقراء السابق نخلص إلى أن ابن السراج كان ممن يتهيبون الاستشهاد بالحديث ، وهو في ذا كسابقيه في ندرة الاستشهاد بالحديث لأسباب طال ذكرها في كتب النحاة[3].

(١) لسان العرب ، ابن منظور ، (مادة طلل).

(٢) السابق ، مادة (بطل).

(٣) انظر هذا في القياس في النحو ، سعيد جاسم الزبيدي ٩٧.

المطلب الثالث: الشعر

استأثر الشعر باهتمام النحاة واللغويين لأسباب معروفة ـــ على الرغم ـــ من أنهم «لم يحاولوا الفصل بين الشعر والنثر في تقعيدهم القواعد»[1] . والاستدلال على صحتها ، فقد قيل: «من فضل النظم أن الشواهد لا توجد إلا فيه، والحجج لا تؤخذ إلا منه أقصد أن العلماء ، والحكماء ، والفقهاء ، والنحويين ، واللغويين ، يقولون: قال الشاعر..»[2] ؛ لذلك نجد أن الشواهد الشعرية في كتب النحو المتقدمة والمـــتأخرة تفوق الشواهد الأخرى ، بل إنه في كثير من الأحيان نجد العلماء يبنون قواعدهم على الشعر وحده ، ولا يمنع ذلك من أن تبنى القواعد على ما جاء في القرآن الكريم وحده كما سبق عند ابن السراج في استشهاده بالقرآن، والشاهد الشعري عن ابن السراج جاء بأنماط مختلفة لخصتها في الآتي:

أ/ يقف دليلاً وشاهداً على ما جاء في القرآن الكريم من ظواهر نحوية ولغوية.

ب/ يقرر به قاعدة ويؤكدها

جـــ/ يأتي بالشاهد الشعري ليبين ضرورة من الضرائر.

د/ يساق الشاهد الشعري لتقوية السماع.

وهأنذا أتناول بعض النماذج التي تبين ما قررناه:

أولاً:ما ورد ليؤكد ما جاء به القرآن ، فقد نقل في معرض الحديث عن الحال وتقديمها قول أبي العباس[3] وقول الله تعالى عندنا على تقدير الحال ، والله أعلم ، وذلك قوله:﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾[4] وكذلك هذا البيت:

مُزبدًا يَخْطُـــرُ مـــا لَمْ يَـــرَنِي وإذَا يَخْلُو لَهُ لَحْمي رَتَـــعْ[5]

---

(١) من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، ٣٢٥.

(٢) الإمتاع والمؤانسة ، أبو حيان التوحيدي ١٣٦/٢.

(٣) انظر: المقتضب ، ١٦٨/٤. الأصول في النحو ، لابن السراج ، ٢١٧/١.

(٤) سورة القمر:٧.

(٥) البيت لسويد ابن أبي كاهل اليشكري ، مزيدا: من أزيد الخيل إذا ظهر الزبد على مشافره وقت هياجه . يخطر

فابن السراج يجوز تقديم الحال ، فيقول: راكباً جاء زيد كما تقول: عمراً ضرب زيد[1] ، فاستعار رأي شيخه فأورد الآية شاهداً على ذلك ثم جاء بالشعر مؤكداً لما جاء به القرآن الكريم ، فقد ورد في البحر المحيط[2] ، انتصب (خشعاً) على الحال من ضمير (يخرجون) لأنه فعل متصرف ، وفي هذا دليل على بطلان مذهب الجرمي ، لأنه لا يجيز تقديم الحال على الفعل وإن كان متصرفاً ، وقد قالت العرب: شتى تؤوب الحلبة . وقيل: هو حال من الضمير المجرور في (عنهم) من قوله: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ ۝٦﴾[3] ، وقيل: مفعول (يدع) وفيه بُعد[4] .

وقد أورد ابن السراج شاهداً شعرياً آخراً يؤكد به صحة ما جاء في القرآن وذلك في باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تغيره عن حاله[5] ،حيث قال: ((هذا الباب ينقسم إلى ثلاثة أقسام: ((اسم معرفة ، واسم منفي بلا بعده اسم منفي بلا، وهما جواب مستفهم قد ثبت عنده أحد الشيئين ، واسم قد عمل فيه فعل أو هو في معنى ذلك))[6].

وقد استشهد للقسم الثاني بقوله تعالى: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[7] ثم جاء بقول الشاعر ليؤكد صحة ما جاءت به الآية ، قال الشاعر:

من الخطْر بسكون الطاء ، وهو ضرب الفحل بذنبه إذا هاج ، المقتضب ١٧٠/٤. الأصول في النحو ، لابن السراج ٢١٧.

(١) الأصول ، لابن السراج ، ٢١٧/١.

(٢) البحر المحيط ١٧٥/٨.

(٣) سورة القمر:٦.

(٤) انظر: الهمع ٢٤١/١.

(٥) الأصول ، لابن السراج ، ٣٩٢/١.

(٦) السابق ٣٩٤/١

(٧) سورة البقرة:٣٨.

وَمَا صَـــرَمْتُك حَتَـــى قُلْـــتِ لا نَاقَةٌ لي في هَذا وَلا جَمَلُ[1]
مُعْلنَةً

ولك شاهد آخر ذكره ابن السراج في باب الأسماء التي أُعملت عمل الفعل[2] حيث قال: ((واعلم أنه لا يجوز لك أن تحذف التنوين والنون من أسماء الفاعلين التي تجري مجرى الفعل ، وتضيف استخفافاً ، ولكن لا يكون الاسم الذي تضيفه إلا نكرة وإن كان مضافاً معرفة لأنك إنما حذفت النون ، استخفافاً ، فلما ذهبت النون عاقبتها الإضافة ؛ لأن الإضافة والنون لا يجتمعان ، والمعنى معنى ثبات النون. وهذا يشير إلى قولهم: إن الإضافة هنا لفظية جاءت لتخفيف اللفظ ، فهي ـــ إذن ـــ إضافة غير محضة لا تؤثر على المعنى وإنما تخفف اللفظ. فمن ذلك قول الله تعالى: ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾[3] فلو لم يرد به التنوين لم يكن صفة (لهدي) فهو نكرة ومثله: ﴿عَارِضٞ مُّمۡطِرُنَاۚ﴾[4] و﴿إِنَّا مُرۡسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ فِتۡنَةٗ لَّهُمۡ﴾[5]))

وبعد عرضه هذه الآيات جاء بالشاهد الشعري ليؤكد صحة ما جاء به القرآن ، فقال وأنشدوا:

هَلْ أَنْتَ باعثُ دينارٍ لحَاجَتنا * أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أَخَا عَوْن بن مِخْرَاقِ[6]

أراد بباعث التنوين ، ونصب الثاني لأنه أعمل فيه الأول مُقدِّراً تنوينه ، كأنه قال: أو باعثٌ عبد رب ، ولو جره على ما قبله لكان عربياً جيداً.

وذكر النماذج هنا على سبيل المثال لا الحصر ونكتفي بالإشارة إلى مواضع

---

(١) الأصول ، لابن السراج ، ٣٩٤/١ ، الكتاب ، ٣٥٤/١ ، البيت للراعي النميري.

(٢) الأصول ، لابن السراج ، ١٢٦/١

(٣) سورة المائدة:٩٥

(٤) سورة الأحقاف:٢٤.

(٥) سورة القمر:٢٧.

(٦) من شواهد الكتاب ٨٧٨ ، انظر: المقتضب ١٥١/٤. الخزانة ٤٧٦/٣.

النماذج الأخرى للاستزادة [1].

ثانياً: ما جاء لتقرير قاعدة وتأكيدها:

وهذا هو الصنف الأكثر دوراناً في الكتاب ، حيث يستنبط القاعدة ثم يأتي بالشاهد مؤكداً لها ، ومن ذلك يفرق لنا بين لام المستغاث به ، ولام المدعو له ، قال الشاعر:

يا لَلرجال ليوم الأربعاء أما * يَنْفَكُّ يُحْدثُ لي بعْد النُّهَى طَرَبا[2]

وقال آخر:

تَكَنّفَني الوُشاةُ فَأَزْعَجُوني * فَيَا للنّاسِ للوَاشِي الـــمُطَاعِ[3]

فالذي دخلت عليه اللام المفتوحة هو المدعو ، والمستغاث به ، والذي دخلت عليه اللام المكسورة هو الذي دعي له ومن أجله[4] .

ومن شواهده لذا الغرض ـــ -أعني توكيد القاعدة -ـــ ما ورد في باب النفي بلا ، حيث ذكر أنك إذا وصفت النكرة في هذا الباب ، فلك فيها ثلاثة أوجه: الوجه الثالث منها: أن تجعل النعت على الموضع فترفع ؛ لأن (لا) وما عملت فيه في موضع اسم مبتدأ ، فتقول: لا رجلَ ظريفُ ، فتجري (ظريف) على الموضع فيكون موضع اسم مبتدأ والخبر محذوف وإن شئت جئت بخبر فقلت: (لك) أو (عندك)[5]. قال الشاعر:

---

(١) انظر الأصول في النحو ، لابن السراج ٢٩٥/١ ، ٢٧٧ ، ٢٥٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٥٣ ، ٤٣٠ ، ٣٠١.

(٢) البيت من قصيدة لعبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي ، لما ولي الحسن بن زيد المدينة منع عبد الله بن مسلم بن جند أن يؤم الناس في مسجد الأحزاب فقال له: أصلح الله الأمير ، لم منعتني مقامي ومقام آبائي وأجدادي قبل؟ قال: ما منعك إلا يوم الأربعاء ، ثم ذكر القصيدة ، معجم البلدان ١١١/١ ، الإنصاف ٢٦٥ ، العيني ٩٦/٤ .

(٣) البيت لقيس بن ذريح المحاربي ، تكنفني الوشاة: أحاطوا بي ، انظر شرح المفصل ١٣١/١ ، شرح السيرافي ٥١/٣ ، العيني ٢٥٩/٤. ، ديوان قيس بن ذريح ، اعتنى به وشرحه ، عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٢٥ه

(٤) الأصول في النحو ، لابن السراج ٣٥٢/١.

(٥) السابق ٣٨٥/١.

وَرَدَّ جَـــــازرُهُم حرفـــــاً وَلا كَريمَ مَعَ الوِلْدانِ مَصْبُوحُ[1]
مُصَرَّمَةً

أورد سيبويه هذا الشاهد على رفع (مصبوح) على أنه خبر (لا) ؛ لأنها وما عملت فيه في موضع اسم مبتدأ ويجوز أن يكون مصبوح نعتاً لاسمها محمولاً على الموضع ويكون الخبر محذوفاً لعلم السامع تقديره موجود[2]. وهذا الأخير هو ما ذهب إليه ابن السراج ، ولأجله جاء بالشاهد.

وقد أورد شاهداً آخراً في معرض حديثه عن (ليت) عندما تدخل عليها (ما) فتلغي عملها ، حيث أورد ابن السراج قول سيبويه ، وأما ليتما زيداً منطلق ، فإن الإلغاء فيه حسن ، وقد كان رؤبة ينشد هذا البيت رفعاً[3].

قَالَتْ أَلا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامَ لَنَا * إِلى حَمَامَتِـــــــــــــــــــــنَا وَنِصْفَهُ فقدِ[4]

ويروى هذا البيت بالرفع والنصب ، فمن رفع جعل (ما) بمعنى الذي وهي منصوبة (بليت) و(هذا) خبر مبتدأ مضمر تقديره: الذي هو هذا ، ويجوز أن تكون (ما) كافة فترفع (هذا) بالابتداء ، ويكون (الحمام) بدلاً منه. فإن جعلت (ما) زائدة نصبت وهي في البيت أحسن وفي (أنّ) قبيح[5] .

وأيضاً في باب (حتى) عندما بيّن لنا الأوجه الإعرابية المختلفة التي تلحق

---

(١) الشاهد كما نسبه الأعلم والعيني لرجل جاهلي من بني النّبيت ، ونسبه الزمخشري لحاتم الطائي وهو موجود في ديوانه ، الجازر: الذي ينحر الذبائح ، الحرف: الناقة الضامر ، المصرّمة المقطوعة اللبن لعدم الرعي ، المصبوح: المسقي صباحاً ، وهو شرب الغداة ، يقول: هم في جدب فاللبن عندهم متعذر لا يسقاه الولد الكريم النسب فضلاً عن غيره لعدمه ، فجازرهم يرد عليها من المرعى ما ينحرون للضيف . انظر المقتضب ٣٧٠/٤ ، وشرح السيرافي ٩٣/٣ ، العيني ٣٩٦/٢ ، المفصّل ٢٩.

(٢) الكتاب ٣٦٥/١.

(٣) السابق ٢٨٢/١ ، الأصول في النحو ، لابن السراج ٢٣٣/١.

(٤) البيت للنابغة الذبياني في وصف ما كان من زرقاء اليمامة حتى نظرت إلى القطا طائرة فأحصت عددها. انظر: الخزانة ٢٩٧/٤ ، العيني ٢٥٤/٢ ، المغنى: ٦٩/١ ، تحقيق مازن المبارك ، شرح المفصل ، ٥٨/٨ ، ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق وشرح كرم البستاني ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٣ه/١٩٦٣م ، ص٣٠ .

(٥) الكتاب ٢٨٢/١.

الاسم الذي يأتي بعد حتى وذلك كقول الشاعر:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفّفَ رَحْلَهُ * وَالـــــــــــــــــــــــزَّادَ

حَـــــــــــــــــــــــتّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا[(١)]

فلك فيه الخفض والرفع والنصب. فالخفض: على ما خبرتك به أي: لأنك انتهيت بحتى[(٢)] ـــ والنصب فيه وجهان: فوجه أن يكون منصوباً (بألقى) ومعطوفاً على ما عمل فيه (ألقى) ، ويكون ألقاها توكيداً . والوجه الثاني: أن تنصبه بفعل مضمر يفسره (ألقاها) ، والرفع على أن يستأنف بعدها ، والمعنى ألقى ما في رحله حتى نعله هذه حالها.

وكما أسلفت فهذه من أكثر الشواهد دوراناً في الكتاب أي: الذي يجاء بها لأجل التأكيد على القاعدة[(٣)].

ما جاء لبيان الضرائر:

أما ما جاء لبيان الرخص التي سميت بالضرائر ، فكثير أيضاً ، ومما جاء من هذا النوع ما أورد ابن السراج حيث ذكر أن المبتدأ والخبر من جهة معرفتهما أو نكرهما أربعة أقسام:

القسم الرابع منها: أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة ، وهذا قلب ما وضع عليه الكلام ، وإنما جاء مع الأشياء التي تدخل على المبتدأ والخبر فتعمل لضرورة الشاعر[(٤)] ، نحو قوله:

كَأَنّ سُلافةً مِنْ بَيْتِ رَأسٍ * يَكُونُ مِزاجَها عَسْلٌ وَمَاءُ[(٥)]

---

(١) البيت ينسب للمتلمس وفيه إشارة إلى قصة المتلمس وطرفة حين كتب لهما عمرو بن هند كتابين ، انظر: معجم الأدباء ١٤٦/١٩ ، ابن يعيش ١٩/٨. ديوان المتلمس ، تحقيق حسن كامل الصيرفي ، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.

(٢) الأصول في النحو ، لابن السراج ٤٢٤/١.

(٣) انظر السابق ، ٣٥٣/١ ، ١٦٧ ، ٤٣١ ، ١٥٣ ، ٢٨٩ ، ٤٠٤ ، ٣٩٦ ، ٣١٩ ، ٣٥٢ ، ٤٣٧ .

(٤) السابق ، ٦٧/١.

(٥) السلافة: الخمر ، قيل: خلاصة الخمر ، وبيت رأس: في معجم البلدان اسم لقريتين في كل واحدة منهما كروم

فجعل اسم كان (عسل) ، وهو نكرة ، وجعل (مزاجها) الخبر وهو معرفة بالإضافة إلى ضمير .

فسيبويه استشهد بالبيت على وقوع اسم (يكون) نكرة محضة وخبرها معرفة للضرورة وابن السراج أيضاً عده من قبيل الضرورة إلا أنه أضاف معنى جديداً وسماه (قلب ما وضع عليه الكلام)[1].

ثم جاء ابن السراج بعلة طريفة لاضطرار الشاعر حيث قال: «والشعراء قد يضطرون فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة ؛ لعلمهم أن المعنى يؤول إلى شيء واحد »[2] ، ثم جاء ببيت حسان : (كأن سلافة من بيت رأس...

وشفعه ببيت القطامي:

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضِبَاعَا * وَلا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْك الوَدَاعَا[3]

استشهد بالشطر الأول سيبويه على ترقيم ضباعة والوقف على الألف بدلاً من الهاء[4]. واستشهد ابن هشام بالشطر الثاني في كتابه المغني على جعل اسم كان نكرة ، وخبره معرفة للضرورة[5] موافقاً في ذلك ابن السراج .

وأحسب أن هنالك علة سوغت للضرورة هنا ، وهي أنّ المبتدأ لم يكن على أصله بل نسخه ناسخ ، وذلك في البيتين (يكون مزاجها) ، و(لا يك موقف منك

ينسب إليه الخمر إحداهما بالبيت المقدس ، وقيل بيت كورة بالأردن. والبيت لحسان بن ثابت ، انظر: شرح السيرافي ٣١٢/١ ، شرح المفصّل ٩٣/٧ ، شرح ديوان حسان ، وضعه وضبطه : عبد الرحمن المرقوقي ، المطبعة الرحمانية ، مصر ، ١٣٤٧ه/١٩٢٩م ، ٩.

(١) الأصول ، لابن السراج ٦٧/١.

(٢) السابق ٦٧/١.

(٣) أراد بضباعة ، ضباعة بنت زفر بن الحارث ، وكان بنو أسد أحاطوا بالقطامي وأسروه في يوم الخابور ، وأرادوا قتله ، فحال زفر بينه وبينهم ، وحماه وحمله ، وكساه وأعطاه مائة ناقة ، فمدحه بهذه القصيدة ، انظر المقتضب ٩٣/٤ ، شرح المفصل ٩١/٧ ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق رجب عثمان محمد ، مراجعة رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٨ه/١٩٩٨م ، ٣٥٦

(٤) الكتاب ٣٣١/١.

(٥) المغني ، تحقيق: مازن المبارك ، ٤٢٧ الأصول في النحو ، لابن السراج ٨٣/١.

الوداعا) ، فالموضوعان يتحدثان عن (كان) وليس مبتدأ على أصله.

ومن شواهد الضرورة التي في الشعر ما أورده ابن السراج في باب تمييز الأعداد حيث ذكر أن نحو: عشرون ، وثلاثون إلى تسعين ، بنيته بواحد نكرة فنقول: عشرون ثوباً ، وتسعون غلاماً ، فإذا بلغت المائة تركت التنوين وأضفت المائة إلى واحد مفسّر[1]

إلا أن هذا الموضع قد يخالفه شاعر إذا اضطر حيث قال: «وقد جاء بعض هذا ـــ يعني المائة ـــ منوناً منصوباً ما بعده في الشعر ، قال الربيع:

إِذَا عَاشَ الفَتَى مِئَتَينِ عَامَاً فَقَدَ ذَهَبَ البَشَاشَةُ والفَتَاءُ[2]

فالشاهد فيه إثبات النون في (مائتين) ضرورة ، ونصب ما بعدها بها. والذي سوغ لها ذلك ، شبهها بعشرة ، وعشرين ، أما شبهها بعشرة ، لأن عشر عشرات فوجب لها من هذه الجهة الإضافة ، وأما شبهها بعشرين وتسعين فلأنها العقد الذي يلي تسعين ، فوجب أن يكون مميزها واحداً» [3].

فهذه مقارنة لطيفة وعلة طريفة أفادنا بها ابن السراج . أرأيت أنه لا ينفك عن منهجه في المقارنة والتحليل ، حتى من خلال شواهده واستشهاده.

وقد أورد ابن السراج شاهداً آخراً يبين أن الشعراء يرخمون في غير النداء اضطراراً ومن ذلك قول الأسود بن يعفر:

أَوَدَى ابنُ جلْهمَ عَبّادَ بِصِرْمَتِهِ إنّ ابنَ جلْهَمَ أَمْسَى حيّه الوَادِي[4]

---

(١) الأصول في النحو ، لابن السراج ٣١٢/١.

(٢) البيت نسب إلى الربيع بن ضبع الفزازي ، وصف الشاعر هرمه ، وذهاب مسرته ولذته وكان عمّر نيفاً على المئتين فيما يروى. ومعنى ذهب: أودى وانقطع ، الفتاء: المصدر من الشباب ممدود ، انظر: المقتضب ١٦٩/٢ ، شرح السيرافي ٣٥/٢ ، الكتاب ٣٥/١ ، ٢٩٣/١ ، الخزانة ٣٠٦/٣ ، اللسان (فتا) ، الأصول في النحو ، لابن السراج ٣١٢/١.

(٣) الأصول في النحو ، لابن السراج ٣١٢/١.

(٤) الصرمة: القطعة من الإبل ما بين الثلاثين إلى الأربعين أودى بها: ذهب بها ، أمسى حية الوادي: يحمي ناحيته ويتقى منه كما يتقى من الحية الحامية لواديها المانعة ، الوادي: المطمئن من الأرض ، انظر شرح السيرافي ،

أراد (جلهمة) ، والعرب يسمون الرجل جلهمة والمرأة جلهم ، فسيبويه قد احترز في استشهاده ، أنه إذا أراد أم جلهم فلا ترخيم فيه على هذا[1] ، إلا أن ابن السراج قد نص على أنه ضرورة دون احتراز لعله علم أن الشاعر إنما عنى أباه فلذلك ، قال: «الشعراء يرخمون في غير النداء اضطراراً» ولم يُبْد لنا احترازاً من خلال نصه .

ما جاء تقوية للسماع:

كان اهتمام ابن السراج بالسماع بيّن ، حيث اقترض من شواهده صنفاً سخره لخدمة السماع ، فهو سيد الأدلة وأهم أصل من أصول النحو المستخدمة لاستنباط القواعد وتأصيل القوانين ، ومما جاء لهذا الغرض من الشواهد ما أورده ابن السراج في باب الاستثناء ، حيث قال: «تقول: ما مررت بأحد يقول ذاك إلا زيد. وما رأيت أحداً يقول ذاك إلا زيداً ، هذا وجه الكلام ، وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل ، أعني المضمر في (يقول) فقلت: ما رأيت أحداً يقول ذاك إلا زيد فعربي»[2] . فعبارة (عربي) تشير إلى اهتمامه بما نقل عن العرب ، ثم يأتي بشاهد يدعّم صحة ما ذهبوا إليه ـــ أقصد العرب ـــ قال عدي بن زيد:

في لَيْلَةٍ لا تَرَى بِهَا أَحَدَاً يَحْكِي عَلَيْنَا إِلا كَوَاكِبُهَا[3]

فقد استشهد به سيبويه[4] ـــ أيضاً ـــ على إبدال (كواكبها) من الضمير المستتر في (يحكي) ، ولو نُصب على البدل من (أحد) لأنّ أحداً منفي في اللفظ

٨٠/٣ ، الإنصاف ١٩٥ ، خزانة الأدب ٣٧٤/١ ، اللسان (جلهم) الأصول في النحو ، لابن السراج ٢٦٦/١ .

(١) الكتاب ٣٤٤/١.

(٢) الأصول لابن السراج ، ٢٩٥/١.

(٣) نسب البيت لغير عدي بن زيد على ما روى لنا الشجري والبغدادي والأصبهاني ، انظر المقتضب ٤٠٢/٤ ، أمالي ابن الشجري ٧٣/٢ ، المغني ١٥٣/١ ، الخزانة ١٨/٢ ، الأصول في النحو ، لابن السراج١/ ٢٩٥.

(٤) الكتاب ٣٦١/١.

والمعنى[1] .

ومما جاء في ذا الشأن ما ذكره ابن السراج ليوضح كيف كانت تتسع العرب في حروف الجر فتقيم بعضها مقام بعض . والذي سوغ ذلك تقارب المعاني . فهو يرى أنه إذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب يصلح للمعاقبة وإذا تباين معناهما لم يجز ، وقال في قول طرفة:

وَإِنْ يَلْتَقِ الحَيُّ الجَمِيعُ إلى ذرْوَةِ البَيْـــــتِ الكَـــــرِيمِ

تُلاقِنِي المصْمَدِ[2]

إنّ (إلى) بمعنى (في)[3].

فها نحن نرى أن ابن السراج يستحضر في ذهنه نهجاً لا ينفك عنه ولا يحيد ، وهو استحضاره للتعليل والربط بين الأشياء . فمن ذلك تقول: فلان بمكة ، وفي مكة ، وإنما جازا معاً لأنك إذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا ، فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع ، وإذا قلت: في موضع كذا فقد خبرت (بفي) عن احتوائه إياه وإحاطته به[4].

ومن الشواهد التي أوردها ابن السراج لنصرة السماع ما جاء في باب النداء وذاك عند نداء الاسم المكرر ، وهو لغة جيدة عند العرب ، تترك الاسم المنادى المكرر على حاله ـــ أي تتركه منصوباً ، وعلى لغتهم هذه جاء قول الشاعر:

يا تيمَ تيمَ عديّ لا أَبَا لَكُمُ لا يُلْفيَنّكمْ في سَوْأَة عُمَرُ[5]

---

(١) السابق ٣٦١/١.

(٢) الصمد: القصد ، يقول: إذا اجتمع الحي للافتخار تلاقني أنتمي وأعتزز إلى ذروة البيت الشريف أي: أعلى الشرف. يريد أنه أوفاهم حظاً من لحسب وأعلاهم سهماً من النسب ، انظر: أمالي ابن الشجري ٢٦٨/٢. الخزانة ٥٩٤/٧ ، المعلقات السبع للزوزني ، دار إحياء التراث العربي ط١/١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م ، ٦٧.

(٣) الأصول ، لابن السراج ، ٤١٥/١.

(٤) السابق ٤١٤/١.

(٥) البيت لجرير في هجاء عمر بن لجأ ، لا أبا لكم: الغلظة في الخطاب ، وأصله أن ينسب الخطاب إلى غير أب معلوم شتماً واحتقاراً ، أي: امنعوه من هجائي لئلا يوقعكم في بلية ومكروه لأجل تعرضه ، انظر: المقتضب

«وإن شئت قلت: يا تيمُ تيمَ عديّ ؛ لأنه لا ضرورة فيه ولا حذف ولا إزالة شيء عن موضعه ــ فكل اسمين لفظهما واحد والآخر مضاف والجيد الضم في الأول والثاني منهما منصوب ؛ لأنه مضاف ، فإن شئت كان بدلاً من الأول ، وإن شئت كان عطفاً عليه عطف بيان. والوجه الآخر: نصب الأول بغير تنوين لأنك أردت الأول يا زيد عمرو ، فإما أقحمت الثاني توكيداً للأول ، وإما حذفت من الأول المضاف استغناء بإضافة الثاني ، فكأنه في التقدير: يا زيد عمر ، زيد عمرو ، ويا تيم عدي تيم عدي» [1].

ومما جاء مقوّياً به السماع ما جاء في باب(كم) ، ونحن نعلم أن (كم) التي تكون خبراً هي بمنزلة اسم لعدد غير منون نحو مائتي درهم فهي مضافة[2] . جعلوها في الاستفهام بمنزلة عشرين ، وفي الخبر بمنزلة ثلاثة تجر ما بعدها ، ولا تعمل (كم) في الخبر إلا فيما تعمل فيه (رُبّ) في اسم نكرة ، .... فأما التي في الاستفهام فلا يجوز فيها إلا ما جاز في العشرين ، أي أن القياس فيها النصب.

«وناس من العرب يعملونها في الخبر كعملها في الاستفهام فينصبون كأنهم يقدّرون التنوين ، ومعناها منونة وغير منونة سواء»[3] .ثم جاء ابن السراج ليقوي ما ذهب إليه ناس من العرب وأنشد:

كَمْ عَمَّةً لَــكَ يَــا جَرِيــرُ فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيّ عِشَارِي[4]

وَخَالَةٍ

٢٢٩/٤ ، الخصائص ٣٤٥/١ ، شرح المفصل ١٠/٢ ، ١٠٥ ، الديوان ٢٨٥.

(١) الأصول في النحو ، لابن السراج ٣٤٣/١ ، انظر الكتاب ، ٢٦/١ ، ٢١٤/٢.

(٢) الأصول ، لابن السراج ٣١٧/١ــ ٣١٨.

(٣) السابق ٣١٨.

(٤) البيت للفرزدق في هجاء جرير ، الفدع: أي اعوجاج في رسغ اليد من كثرة الحلب ، أو في رسغ الرجل من كثرة الرعي، العشار: جمع عشراء وهي الناقة الحامل في شهرها العاشر. انظر: شرح السيرافي ١٩/٣ ، شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين الاستراباذي ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، منشورات قاريونس ، بنغازي ، ط٢ ، ١٩٦٦م ، ٩٣/٢ ، الديوان ٤٥١.

وحتى يقوّي ابن السراج ما قاله ناس من العرب علّق قائلاً: «وهم كثير منهم الفرزدق»[1].

«وهذا البيت ينشد على ثلاثة أوجه: رفع ، ونصب ، وخفض ، فإن قلت: (كم عمةٍ) فعلى معنى (رب) فإن قلت: (كم عمةً) فعلى وجهين على ما قاله سيبويه في لغة من ينصب في الخبر ، وعلى الاستفهام[2] . فإن قلت: (كم عمةٌ) فرفعت أوقعت (كم) على الزمان. فقلت: كم يوماً عمة لك وخالة قد حلبت عليّ عشاري ، وكم مرة ونحو ذلك» [3].

أما المبرد فيرى أن (كم) استفهامية في البيت ، وتوجيه ذلك بأن الاستفهام ليس على معناه الحقيقي ، ولكنه على سبيل التهكم والسخرية ، فكأنه يقول لجرير: أخبرني عن عدد عماتك وخالاتك اللائي حلبن عليّ عشاري. فقد ذهب عني عددها ، وكم مبتدأ ، خبرها جملة (قد حلبت) وأفرد الضمير مراعاة للفظ (كم)[4].

ولعلك لاحظت نهج ابن السراج في المقارنات ، وذلك قوله: «أما (كم) التي تكون خبراً فهي في الكثير نظيرة (رب) في التقليل ، إلا أن (كم) اسم ، و(رب) حرف»[5] فالمقارنات ديدنه والتعليل ضالته ، فينشدها دوماً.

هكذا عرضنا بعض النماذج التي تشير إلى استخدام الشاهد الشعري لتقوية السماع[6] ، ولا غرو أن ينصر السماع ، فالعرب هم أهل اللغة ومنهم أخذت.

---

(١) الأصول ، لابن السراج ، ٣١٩/١.

(٢) انظر: الكتاب ٢٩٥/١.

(٣) الأصول ، لابن السراج ، ٣١٩/٢.

(٤) المقتضب ٥٨/٣.

(٥) الأصول ، لابن السراج ، ٣١٧/١.

(٦) انظر للمزيد: الأصول في النحو ، لابن السراج ، ٤٠٣/١ ، ٣١٩ ، ١٨٠ ، ١٣٥ ، ٢٥٢ ، ٤٠٤ ، ٢٥٧/٣ ، ٤٧٧

المطلب الرابع: النثر

عندما تذكر كلمة النثر يتحتم علينا الوقوف عندها لما في الكلمة من شمول وعموم ، ولنا أن نقرر ما قصدناه بهذه الكلمة الشاملة ، وما قررناه هنا أنها:

أ/ لغة الحديث المستعلمة في التخاطب ، وهي اللغة الدارجة المستعملة في البوادي أو في المدن طوال عصور الفصاحة[١].

ب/ لغة الأمثال.

لقد انصرف النحاة عن النثر ؛ لأنهم وجدوا «في بيوت الشعر الأمثال والأوابد ، ومنها الشواهد ومنها الشوارد»[٢] .فلم يعتمدوا عليه إلا قليلاً ، «فقد اجتمع الناس على أن المنثور في كلامهم أكثر »[٣].

ولأجل هذه الكثرة ، نجد ابن السراج كان مهتماً بإيراد منثورهم كثيراً . فقد أكثر في كتابه من ذكر كلامهم وتراكيبهم في الحياة اليومية ، كما اهتم بإيراد أمثالهم أيضاً ، فجعل من كلامهم دليلاً اعتمد عليه في بناء أصوله وصحتها.

أ/ لغة الحديث اليومي:

ومما جاء به ابن السراج مستشهداً بكلامهم ما نقله عن الخليل لو أن رجلاً قال: إياك نفسَك ، لم أعنفْه ، يريد أن (الكاف) اسم موضعها خفض ، قال سيبويه:«وحدثني ـــ من لا اتهم ـــ عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: إذا بلغ الستين فإياه وإيا الشواب»[٤]. وإنما فعلوا ذلك فراراً من العطف على الضمير المخفوض [٥] . فها هو يعتد بكلامهم المنثور ؛ لأنه موثوق به ، شأنه في ذلك شأن المنظوم المروي عنهم.

---

(١) انظر القياس في النحو العربي ١١٥.

(٢) البيان والتبيين ، للجاحظ ، تحقيق فوزي عطوي ، دار صعب ، بيروت ، ط١ ، ١٩٦٨م ، ٩/٢.

(٣) انظر القياس في النحو العربي ١١٥.

(٤) ٢٥١/٢ ، انظر الكتاب ١٤١/١ ، والشواب: جمع شابه.

(٥) الأصول في النحو ، لابن السراج ٢٥١/٢.

إذن فالمنثور يقف شامخاً بجانب المنظوم في تقرير القواعد وبناء الأصول.

وقد استشهد بكلامهم في جواز حذف حرف الجر قال: «وزعم الخليل أنهم يقولون: مطرنا الزرع والضرع»[1] .

ومما جاء به ابن السراج مستشهداً في باب ما جاء المصدر فيه من غير الفعل لأنّ المعنى واحد ، قولهم: «تدعه تركاً ؛ لأن المعنى واحد »[2] .

وكذلك استشهد بقولهم: «خذ ميسورة ودع معسورة»[3] لجواز أن يؤتى بمفعوله مصدراً ، ومما استشهد به في حمل اللفظ على المعنى قولهم: ذهبت بعض أصابعه ؛ لأن بعض الأصابع إصبع فحمله على المعنى[4].

ومن أطرف ما استشهد بهم من كلامهم ، قوله: عن أشياء ، أشاوي ، حيث استند على رواية رواها راو فصيح ثقة ثبت حيث قال: «وأخبرني الأصمعي ، قال: سمعت رجلاً من أفصح العرب يقول لخلف الأحمر[5] إن عندك لأشاوي ، قال ولو جاءت الهمزة في (أشياء) في موضع مؤخرة بعد الياء كنت تقول شيئاء »[6] .

عبارة ابن السراج الأخيرة استوقفتني لأفهم من حديثه أن الهمزة لو جاءت في موضعها مؤخراً بعد الياء لما جاز لنا أن نقلب فنقول: (أشاوي) . إذن فالذي سوغ القلب في أشاوي كونها مقلوبة عن وجهها. لأننا نعلم أن (شيئاء)

---

(١) الأصول ، لابن السراج ، ٥٤/٢ ، انظر الكتاب ٧٩/١ .

(٢) السابق ١٥٣/٣.

(٣) السابق ٢٨٤/٣.

(٤)السابق ٤٧٧/٣ .

(٥) هو خلف بن حسان ، ويكنى أبا محمد وأبا محرز ، كان أعلم الناس بالشعر وكان شاعراً أخذ عنه عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء مات (١٨٠هـ) انظر: مراتب النحويين ٢٦ ــ ٤٧ ، أخبار النحويين ٤٠ .

(٦) الأصول ، لابن السراج ٣٢٧/٢.

هي الأصل ، أما (أشياء) التي على وزن لَفْعَاء فهي مقلوبة.

ولأجل ذلك سمع منهم (أشاوي) أما جبيت الخراج جباوة ، فلم يرد عنهم ؛ لأن قلب الياء إلى واو وهي على وجهها غير جائز عندهم ، وإنما قلبوا الياء واواً في أشاوي ؛ لأنها مقلوبة. فأناس يراعون مثل هذه الدقائق حريّ بعلمائنا أن يعتمدوا كلامهم ، منثوراً ومنظوماً.

وابن السراج يقف حامياً للمسموع ، متلمساً له التعليل حيث قال: «وإنما احتلنا لأشاوي حيث جاءت هكذا لتعلمَ أنها مقلوبة من وجهها»[1] .

أرأيت أن ابن السراج كان يعتمد لغة الحديث اليومي منفردة ويبني عليها قواعده وأصوله[2].

وأجمل بحديث الزبيدي[3] حينما قال: فقد كان من المتوقع أن يكون النثر الدليل الأول عند النحاة في استنباطهم ؛ لخلوه من الضرائر ولأن العرب حين تتكلم ، تتكلم على سجيتها بلا تكلف ، فيكون كلامها العفوي منطلقاً لتأصيل قاعدة ، واحتذاء أسلوب ، ورصد تطور ، ولكن هذا لم يحصل ، فجاء هذا الدليل من حيث المرتبة والكمية متخلفاً عن دليل الشعر والقرآن الكريم.

---

(١) الأصول ، لابن السراج ، ٣٣٧/٣.

(٢) للمزيد انظر الأصول في النحو ، لابن السراج ٢٢٤٨/١ ، ٢٦٠ ، ٢٠٠ ، ١٢٤ ، ٩٩ ، ١٥٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧١ ، ٥٩/٢ ، ١٨٠ ، ١٧٩ ، ١٥٤، ٢٥٣ ، ١٨٤ ، ٢٥٥ ، ٢١٣ ، ٢٤٧. ٦٣/٣ ، ٥٧ ، ١٥٥، ١٤١، ٢٥٩ ، ١٤٩ ، ٢٠٠، ٣٦٤ ، ١٦٠.

(٣) أعني: سعيد جاسم الزبيدي ، صاحب القياس في النحو العربي ، ١٢٠

ب/لغة الأمثال:

قد تساق الأمثال منفردة في دعم الأصل الذي يستنبطه العالم ، وذلك لأن الأمثال مصدر مهم من مصادر الاستدلال اللغوي ، والنحوي وهي مسموعة من الأعراب رواية ، وقد رأى فيها النحاة مرتكزاً حياً يعتمدون عليه في استنباط قواعد نحوية[١] .

ومن استدلال ابن السراج بالأمثال أنه يقيس تركيب (ذا) و(حب) وصيرورتهما اسماً واحداً واستعماله مع المذكر والمؤنث والمفرد والجمع استعمالاً واحداً على الأمثال نحو: «أطري فإنك ناعلة» [٢]. فأنت تقول: ذلك للرجل والمرأة ؛ لأنك تريد إذا خاطبت رجلاً : أنت عندي بمنزلة التي قيل لها ذلك ، وكذلك جميع الأمثال أنها تحكي ألفاظها كما جرت وقت جرت[٣].

ولعله في ذا تابع شيخه أي ذهب إلى ما ذهب إليه في تركيب (حبذا)[٤].

ومما استشهد به من الأمثال قولهم: «لو ذات سوار لطمتني »[٥] ، وذلك عندما كان يتحدث عن الأسماء التي تلي (لو) إشارة إلى أن الحروف لا تلي لو[٦].

---

(١) القياس في النحو العربي ١٢٩.

(٢) هذا المثل يقال في جلادة الرجل ومعناه ، أي: اركب الأمر الشديد فإنك قوي عليه ، وأصل هذا أن قال لراعية له كانت ترعى في السهولة وتترك الحزونة فقال له: أطري أي: خذي في أطرار الوادي ، وهي نواحيه ، فإنك ناعلة ، أي: فأن عليك نعلين ، مجمع الأمثال ، الميداني ٤٣٠/١.

(٣) الأصول في النحو ، لابن السراج ١١٥/١.

(٤) المقتضب ١٤٥/٢.

(٥) معناه: لو ظلمني من كان كفؤاً لهان عليّ ، ولكن ظلمني من هو دوني ، وقيل: أراد لو لطمتني حرة ، فجعل السوار علامة للحرة ؛ لأن العرب قلما تلبس الإماء السوار . انظر مجمع الأمثال ١٧٤/٢ ، الكامل ١٨٥ ، والمبرد أورده برواية أخرى : لو غير ذات سوار لطمتني ، انظر المقتضب ٧٧/٣.

(٦) الأصول في النحو ، لابن السراج ٢٦٨/١.

ومما استشهد به ، ما قاله سيبويه : إنما جمع (كَرَوَان) على (كَرَى)[1]. وقالوا: «أطرق كرا إن النعام في القرى» [2].

وهكذا استشهد ابن السراج بالأمثال المروية عن العرب ، إلا أن نسبتها أقل بكثير مما استشهد به من نماذج أخرى[3].

(١) السابق ١/٣ ، وانظر الكتاب ١٩٩/٢.

(٢) معناه: أن النعام الذي هو أكبر منك قد اصطيد وحمل إلى القرى. ويقال: إن الكروان يقال له: أطرق كرى إنك ترى ، فإذا سمعها لبد بالأرض فيلقى عليه ثوب فيصطاد . انظر مجمع الأمثال للميداني ٤٤٥/١.

(٣) انظر: الأصول في النحو ، لابن السراج ٩٩/١ ، ٢٠٧/٢ ، ٢٣٩ ، ٢٤٨ . ١١٨/٣ ، ١٢٨ ، ٣٠ ، ٢٣٠ ، ٢٤٨.

الفصل الرابع: المصطلح النحوي والتبويب

المبحث الأول: المصطلح النحوي عند ابن السراج

المطلب الأول: المصطلحات المتعددة ذات المدلول الواحد.

المطلب الثاني: مصطلح واحد ومدلولاته مختلفة.

المطلب الثالث: استعماله للمصطلح البصري منفرداً

المطلب الرابع: استعماله للمصطلح الكوفي منفرداً.

المطلب الخامس: مصطلحات تفرد بها ابن السراج.

المبحث الثاني: التبويب والترتيب وملامح التغيير

المطلب الأول: ترتيب الأبواب قبل ابن السراج.

المطلب الثاني: تنظيم الأبواب وترتيبها عند ابن السراج.

المطلب الثالث: الضرورات الشعرية.

المبحث الأول: المصطلح النحوي عند ابن السراج:

المطلب الأول: المصطلحات المتعددة ذات المدلول الواحد:

المكنى ــ الكناية ــ الضمير ــ المضمر:

من أهم السمات البارزة عند ابن السراج في مصطلحاته أنه قد تتعدد المصطلحات وتتنوع للدلالة على مفهوم واحد . وذلك كاستعماله لمصطلح الضمير أو المضمر بجانب المكنى أو الكناية . وكلها تشير إلى المفهوم ذاته. فالمكنى اسم مفعول من الكناية. والكوفيون يريدون به الضمير ، قال الفراء: ((وأما من قال عليهم فإنه استثقل الضمة في الهاء وقبلها ياء ساكنة ، فقال عليهم لكثرة دور المكنى في الكلام أو كذلك يفعلون بها إذا اتصلت بحرف مكسور مثل بهم. وبهم يجوز فيه الوجهان مع الكسرة والياء الساكنة))[1].

ومن استعمال ابن السراج للضمير أو المضمر قوله: ((وأما القسم الثاني من خبر المبتدأ: وهو الذي يكون غير الأول ويظهر فيه ضميره ولا يخلو من أن يكون الخبر فعلاً فيه ضمير المبتدأ نحو: زيد يقوم ، والزيدان يقومان ، فهذا الضمير وإن كان لا يظهر في فعل الواحد لدلالة المبتدأ عليه يظهر في التثنية والجمع ، وذلك ضرورة خوف اللبس ومضمره كظاهره)) [2].

وورد في شرح الصفة المشبهة استعماله لمصطلح الضمير حيث قال:((الصفات المشبهات بأسماء الفاعلين هي أسماء ينعت بها كما ينعت بأسماء الفاعلين ، وتذكر وتؤنث ويدخلها الألف واللام ، وتجمع بالواو والنون كاسم الفاعل وأفعل التفضيل كما يجمع الضمير في الفعل. فإذا اجتمع في النعت هذه الأشياء التي ذكرت أو بعضها شبهوها بأسماء الفاعلين وذلك نحو: حسن وشديد وما أشبه))[3] . وقال: ((واعلم أن سائر الصفات مما ليس باسم فاعل ولا يشبهه فهي ترفع الفاعل إذا كان مضمراً فيها ،

---

(١) معاني القرآن ١/٥.

(٢) الأصول ، لابن السراج ، ١/٦٤ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١.

(٣) السابق ١/١٣٠.

وكان ضمير الأول الموصوف ، وترفع الظاهر أيضاً إذا كان في المعنى هو الأول ، أما المضمر فقد بينته لك وهو نحو: مررت برجل خير منك وشر منك، ففي خير منك ضمير رجل ، وهو رفع بأنه فاعل))[1] .

فواضح استعماله للمترادفين الضمير والمضمر ، ولا يفوتنا أن نشير إلى أن مصطلح الضمير مصطلح بصري أما مصطلحا المكنى والكناية فهما كوفيان.

وقد بدا استعمال الضمير البارز ظاهراً في قول الأعشى:

وكَمْ دُونَ بَيْتِكَ مِنْ صَفْصَفٍ وَدَكْدَاكِ رَمْلٍ وَأَعْقَادِهَا[2]

وَوَضْعِ سِقَاءٍ وَأَحْقَابِهِ وكُلِّ حَلُوسٍ وأَغْمَادِهَا

حيث جاء ابن السراج بهذا الشاهد رداً على سيبويه الذي قبّح:(ربّ رجل وأخيه منطلقين)، حتى تقول: وأخ له ، فيقول ابن السراج: فجميع هذا حجة لرب رجل وأخيه وهذا المضاف إلى الضمير لا يكون وحده منفرداً نكرة. فالشاهد هنا: إضافة أعقادها وأحقابه وأغمادها وجعلوها كلها هي مضافة إلى الضمائر على الأسماء المجرورة (بمن) وهي أسماء منكورة لوقوعها موقع المنصوب على التمييز [3] .وورد في باب مسائل العطف قول ابن السراج : ((واعلم أنه لا يجوز عطف الظاهر على المكنى المتصل المرفوع حتى نؤكده ، نحو: قمت أنا وزيدٌ. وقام هو وعمروٌ . قال الله عز وجل﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ ﴾[4] فإن فصلت بين الضمير وبين المعطوف بشيء حسُن ، نحو: ما قمت ولا عمرو ، ويجوز أن نعطف بغير تأكيد ولا يجوز عطف الظاهر على المكنى المخفوض نحو: مررت به وعمرو إلا أن يضطر الشاعر))[5] .

---

(١) الأصول ، لابن السراج ١/١٣١.

(٢) وصف بعد المسافة بينه وبين الممدوح الذي قصده ليستوجب بذلك جائزته . الصفصف: المستوي من الأرض الذي لا ينبت. الأعقاد: جمع عقد ، وهو المنعقد من الرمل المتراكم ، ووضع السقاء: حطه على الراحلة . وأغمادها شدها تحت الرجل. من شواهد سيبويه ١/٢٤٥. ديوان الأعشى.

(٣) الأصول ، لابن السراج ، ٢/٤٠.

(٤) سورة المائدة:٢٤.

(٥) الأصول ، لابن السراج ٢/٧٩.

نستشف من هذه النصوص التعايش السلمي بين المصطلح الكوفي والبصري. فها هو يبتدر النص باستعمال مصطلح المكنى ثم يستطرد فيستعمل مصطلح الضمير ثم يعود فيختم مصطلح المكنى ، وكلا المصطلحين دلالتهما واحدة ، بيد أن أحدهما كوفي والآخر بصري.

ومما يؤكد استعماله لمصطلح الكناية بمعنى الضمير أي مرادفاً له قوله: ((باب الكنايات وهي علامات المضمرين[1] حيث قال: الكنايات على ضربين: متصل بالفعل ومنفصل منه ، فالمتصل غير مفارق للفعل ، والفعل غير خال منه، وعلامة المرفوع فيه خلاف علامة المنصوب والمخفوض ، فالتاء للفاعل المتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً ، فعلتُ ، وضعتُ ، وعلامة المخاطب المذكر فعلتَ والمؤنث فعلت ، وعلامة المضمر النائب في النية ، تقول: فعل وصنع ، فاستغني عن إظهاره. والعلامة فيه بأن كل واحد من المتكلمين والمخاطبين له علامة فصار علامة الغائب أن لا علامة له. هذا في الفعل الماضي ، فأما الفعل المضارع فليس يظهر في فعل الواحد ضمير البتة ، متكلماً كان أو مخاطباً ، إلا في فعل المؤنث المخاطب ؛ وذلك أنه استغني بحروف المضارعة عن إظهار الضمير))[2] .

فالنص يعج بالتعليل والترتيب والتعايش بين المصطلح الكوفي والبصري . فقد تنوعت فيه استعمال المصطلحات ذات المدلول الواحد في تناغم بديع حيث ورد استعمال الكنايات والمضمر والضمير . ولعل هدفه واضح وهو استعمال المصطلح الكوفي بجانب البصري.

وفي نص آخر يستعمل ابن السراج الضمير المكنى والكناية في انسجام تام بين هذه المصطلحات حيث قال: ((وحق الفاعل أن يكون غير المفعول إلا في الظن وأخواته ، فإذا أردت هذا المعنى قلت: ضرب زيداً نفسُه وضرب زيدٌ نفسَه ، وقالوا: فإن لم يجئ بالنفس فلابد من إظهار المكنى ليقوم مقام ما هو منفصل من الفعل ، لأن الضمير المنفصل بمنزلة

---

(١) الأصول ، لابن السراج ١/١١٥.

(٢) السابق ١/١١٥.

الأجنبي ، فتقول: ضرب زيد هو ، وضرب زيد إياه ، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾.[1] كأنه في التقدير وما يعلم جنود ربك إلا ربُّك ، ولو جاز أن تقول: ضربتني وضربتك فأوقعت فعلك على نفسك ومن تخاطبه ألزمك أن تقول: ضربه للغائب فتوقع فعل الغائب على نفسه بالكناية فلا تعلم لمن الهاء فإذا قلت: ضرب نفسَه بان لك ذلك ، وأما الذي يجوز فيه تعدي فعل الفاعل إلى نفسه ، فقولك: ظننتني قائماً ، وخلتني جالساً ، فإن هذا وما أشبهه يتعدى فيه فعل المضمر إلى المضمر ولا يتعدى فعل المضمر إلى الظاهر لأنه يصير فيه المفعول الذي هو فضلة لابد منه ، وإلا بطل الكلام))[2] .

هذا النص يعد نموذجاً رائعاً للمصطلحات المتعددة ذات المدلول الواحد عند ابن السراج ، فقد ورد فيه اصطلاح المكنى ، والضمير ، والكناية ، والمضمر. وهي كما أسلفت تشير إلى مدلول واحد وإن دل هذا إنما يدل على سماحة مذهب ابن السراج الخالط بين المذهبين مما يشير إلى بغدادية مذهبه[3] .

المفسر ـــ التفسير ـــ التمييز:

يأتي التفسير والمفسر في اصطلاحات الكوفيين للدلالة على التمييز ، فالمفسر في أكثر الكلام نكرة كقولك ضقت به ذرعاً ، وقوله: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾[4] ، فالفعل للذرع لأنك تقول: ضاق ذرعي به ، فلما جعلت الضيق مسنداً إليك ، فقلت: ضقت ، جاء الذرع مفسراً ؛ لأن الضيق فيه ، كما نقول هو أوسعكم داراً[5]. وكقول صاحب الإصلاح: ((المفسر منصوب فإذا صرت إلى العشرين وسائر العقود استوى المذكر والمؤنث ، فقلت: عشرون رجلاً ، وعشرون امرأة والمفسر منصوب في ذلك

---

(١) سورة المدَّثر:٣١.

(٢) الأصول ، لابن السراج ٢/٢٤١.

(٣) السابق ٢/٢٤١ ، انظر كذلك ١/١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٩٣ ، ٣٣٣، ٢/١٧ ، ٧٨ ،٧٩ ، ١١٥ ، ٢٣٢ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٦٦ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٨ ، ٢٨٦ ، ٢٩٣ ، ٣٠٦ ، ٣١١ ، ٣٢١ ، ٣٤٢ ، ٣٧٨.

(٤) سورة النساء:٤.

(٥) معاني القرآن ، الفراء ١/٧٩.

كله ، فإذا بلغت المائة كان المفسر مخفوضاً ، فقلت: مائة رجل ، ومائة امرأة فيستوي في ذلك المذكر والمؤنث وكذلك في الألف))[1].

ومصطلح التمييز البصري هو أحد المصطلحات التي استعملها ابن السراج كما استعمل مرادفها الكوفي وهو مصطلح المفسر. حيث قال: ((فأما الحال والتمييز فلا يجوز أن يُجْعَل واحداً منهما في محل الفاعل ، إذا قلت: سير بزيد قائماً أو تصبب بدن عمرو عرقاً ، ولا يجوز أن تقيم (قائماً وعرقاً) مقام الفاعل لأنهما لا يكونان إلا نكرة فالفاعل وما قام مقامه يضمر كما يظهر، والمضمر لا يكون إلا معرفة))[2] .

فها هو يعلل لعدم وقوع التمييز والحال موقع الفاعل لأنهما لا يكونان إلا نكرة. وقد جاء في باب التمييز قوله: ((والأسماء التي تنتصب بالتمييز والعامل فيها فعل أو معنى فعل ، والمفعول هو فاعل في المعنى ، وذلك قولك: قد تفقأ زيد شحماً ، وتصبب عرقاً ، وطبت بذلك نفساً ، وامتلأ الإناء ماء ، وضقت به ذرعاً ، فالماء هو الذي ملأ الإناء ماءً ، والنفس هي التي طابت ، والعرق هو الذي تصبب فلفظه لفظ المفعول ، وهو في المعنى فاعل. وكذلك ما جاء في معنى الفعل ، وقام مقامه ، نحو قولك: زيد أفرههم عبداً وهو أحسنهم وجهاً ، فالفاره ـــ في الحقيقة ـــ هو العبد ، والحسن هو الوجه))[3].

وقال: ((اعلم أن الأسماء التي تنتصب على التمييز لا تكون إلا نكرات تدل على الأجناس وأن العوامل فيها إذا كن أفعالاً أو في معاني الأفعال كنت بالخيار في الاسم المييز.إن شئت جمعته ، وإن شئت وجدته ، تقول: طبتم لذلك نفساً وإن شئت أنفساً. قال تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيـًٔا﴾[4] وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَـٰلًا﴾[5] وقال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾[1] وقوله: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ

(١) إصلاح المنطق ٢٩٩.

(٢) الأصول ، لابن السراج ٨١/١ ، ١٣٤ ، ٢٠ ، ٢٠٩.

(٣) السابق ٢٢٢/١.

(٤) سورة النساء:٤.

(٥) سورة الكهف:١٠٣. انظر الكتاب ١٠٣/١.

نَفْسًا﴾[٢] أن التمييز إذا لم يسم عدداً معلوماً كالعشرين والثلاثين جاز تبيينه بالواحد للدلالة على الجنس أو بالجميع. إذا وقع الإلباس في هذا الموقع))[٣] .

فابن السراج يرى أن التمييز إذا لم يسم عدداً معلوماً جاز تبيينه بالواحد ، وإن خيف اللبس تبيينه بالجميع . وقيل إنه من وضع المفرد موضع الجمع[٤] .

وقد يقع الطفل على الجميع[٥] ، وقيل: إنه يوصف بالطفل المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ، ويقال أيضاً طفل ، وطفلان وأطفال.

فابن السراج ذكر تعليقاً على هاتين الآيتين ، في حين أن المبرد لم يشرحهما في مقتضبه[٦].

وهنالك مصطلح آخر يرادف التمييز ذكره ابن السراج وهو مصطلح التبيين ، ولعله اقتفى ـــ في ذلك ـــ أثر أستاذه المبرد. إذ لم يرد مصطلح التمييز في معاني القرآن للفراء ولا معاني القرآن للأخفش وإنما ورد مرة واحدة بالمعنى المعجمي في معاني القرآن للفراء [٧] ، وقد ورد مصطلح التمييز بعد سيبويه بنحو قرن من الزمان في باب (التبيين والتمييز) في المقتضب للمبرد[٨] .

فلعل ابن السراج أقرّ مصطلح شيخه فقال: ((إن غيرها إبلاً وشاء ، كأنه قال: إن لنا غيرها إبلاً وشاءً، وإن عندنا غيرها إبلاً وشاء ، فالذي يضمر هذا النحو وما أشبهه ونصبت إبلاً وشاء على التمييز والتبيين ، كانتصاب الفارس إذا قلت:ما مثله من الناس فارساً ، ومثل ذلك قول الشاعر: يا ليت أيامَ الصبا رواجعا[٩] كأنه قال: يا ليت أيام

---

(١) سورة غافر:٦٧.

(٢) سورة النساء:٤.

(٣) الأصول ، لابن السراج ٢٧٧/١.

(٤) السابق ٢١٩

(٥) المخصص ، لابن سيدة ١٩/١ ، ٢٠ .

(٦) الأصول ، لابن السراج ١٧٣/٢.

(٧) السابق ٣٨٩/١.

(٨) السابق ١٣٢/٣.

(٩) من شواهد سيبويه ٢٨٤/١ ، ولم ينسب هذا الرجز لقائل معين ، وقد نسب في حاشية المغني ، تحقيق: الدكتور

الصبا لنا رواجعاً ، أو أقبلت رواجعاً . وسيبويه يرى نصب (رواجعاً) على الحال ، وحذف الخبر ، ويستدل به الكوفيون ــ الفراء خاصة ــ على نصب المبتدأ والخبر بليت)) [1].

فالنصب عند ابن السراج كما رأيت في كلمتي (إبلاً وشاء) جاء على التمييز والتبيين كالمصطلح الذي استعمله أستاذه.

إلا أننا إذا طالعنا نصاً آخراً وجدنا مصطلح التبيين يعني به عطف البيان ، فما الجامع بين التمييز وعطف البيان حتى يشير إليهما بمصطلح واحد؟ قال ابن السراج:((وهذا البيت ينشد على ضروب:

إِنّي وَأَسْطَارٍ سُــطِرْنَ سَــطْرَا لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْــراً نَصْــراً[2]

فمن قال: يا نصرُ نصراً ، فإنه جعل المنصوبين تبييناً للمضموم ، وهو الذي يسميه النحويون عطف البيان ... ومجرى العطف للبيان مجرى الصفة ، فأجريا على قولك: زيدٌ الظريفَ ، وتقديره: يا رجلُ زيداً أقبل على قول من نصب الصفة وينشد: يا نصرُ نصراً[3].

جعلهما تبييناً وأجرى أحدهما على اللفظ والآخر على الموضع كما تقول: يا زيدُ الظريفُ العاقلُ ، ولو نصبت العاقلَ على أعني كان جيداً. ومنهم من ينشده:يا نصرُ نصرُ نصراً[4] تجعل الثاني بدلاً من الأول وتنصب الثالث على التبيين.

مازن المبارك إلى العجاج ، ولم يوجد في ديوانه . انظر: شرح السيرافي ٩/٣ ، شرح المفصل ٨٤/٨ ، المغني ٣١٦/١ ، الخزانة ٢٩٠/٤ ، الأصول ، لابن السراج ٢٤٨/١.

(١) الأصول ، لابن السراج ٢٤٨/١.

(٢) من شواهد سيبويه ٣٠٤/١ ، على نصبه (نصراً) حملاً على موضع الأول ؛ لأنه موقع نصب ، ولو رفع حملاً لفظ الأولى لجاز كما تقول: يا زيدُ العاقلُ والعاقلَ. الأسطار: جمع سطر ، وهو الخط ونصر: هو نصر بن سيار عامل بين أمية في آخر دولتهم على خراسان. انظر المقتضب ٢٨٠/٤ ، شرح السيرافي ٣٣/٣ ، المغني ٤٣٤/٢ ، شرح المفصل ٧٢/٣ ، الأصول ، لابن السراج ٣٣٥/١.

(٣) نصر الأول روي فيه وجهان: ضمه ونصبه.

(٤) نصر الثالث روي فيه وجه واحد: وهو النصب وتوجيه هذه الروايات :

أ. ضم الأول مع رفع الثاني على أن يكون الثاني عطف بيان على اللفظ عند سيبويه ٣٠٥/١. وعند الرضي هو

ففي ذا النص ورد مصطلح (التبيين) أكثر من مرة وهو إنما يعني به عطف البيان[1].

فلعل ابن السراج استعمل المصطلح بمعناه المعجمي من حيث التوضيح والإبانة ورفع الإبهام ؛ لأن كلاً من التمييز و عطف البيان يفيدان الإبانة ، ورفع الإبهام وتوضيح المعنى . فقد سمى سيبويه عطف البيان (بدلاً)[2]. لأن عطف البيان يشبه البدل من وجه ويشبه الوصف من وجه[3] ، إذن فلا حرج على ابن السراج في تسميته عطف البيان تبييناً.

هكذا استوضحنا استعماله لمصطلح التمييز ، ولنقف قليلاً لاستيضاح معنى (المفسر) أو (التفسير) ـــ قد ورد في باب (كم) قول ابن السراج: ((فأما رب إذا قلت: رب رجل أفضل منك فلا يكون لها خبر لأنها حرف جر و(كم) لا تكون اسماً وتقول: كم امراةَ قد قامت ، ولا يجوز أن نقول: كم امرأة قد قمت ؛ لأن المعنى كم من مرة امرأة قد قامت.فإن كانت امرأة مميزة فقلت: كم امرأة قد قامت ، جاز أن نقول: قامتْ وقمنَ لجعل الفعل مرة على لفظ المفسر ومرة على معنى (كم) ـــ وقال الله جل وعز: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا﴾[4] فردوه إلى معنى (كم) . وقال جل

توكيد لفظي ، وضعّف البيان والبدل بقوله: لأن البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الأول من غير معنى التأكيد . والثاني فيما نحن فيه لا يفيد إلا التأكيد.

ب. ضم الأول مع نصب الثاني عطف بيان على المحل أو توكيد أو نصب بتقدير: أعني ، أو مصدر بدل من فعل الأمر أو مصدر أريد به الدعاء.

ت. نصب الأول وجر الثاني على إضافة الأول إلى الثاني كما نقول ... الجود أو طلحة الخير ، وإعراب نصب الثالث أن يكون عطف بيان أو توكيد على المحل إذا ضم نصر الأول ، أو هو منصوب على المصدرية. انظر شرح الكافية ١٢٥/١ ، شرح المفصل ٣/٢ ، المقتضب ٢٠٩/٤.

(١) الأصول ، لابن السراج ٣٣٥/١.

(٢) الكتاب ٢١٦/١.

(٣) أسرار العربية ، عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري ، تحقيق فخر صالح قدارة ، دار الجيل بيروت ط١/١٩٩٥م ١ /٢٦٢ .

(٤) سورة النجم:٢٦.

ثناؤه: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا﴾[1] فجاء على لفظ المفسر ، فإدخالك (من) وإخراجها واحد ، لأنك تريد التفسير))[2] .

فأنت ترى في استعماله لمصطلح المفسر والتفسير ، ولعله أرد بذلك المصطلح المرادف للتمييز ؛ لأن الآيتين تشتملان على التمييز (فكم) في الآية الأولى خبرية في موضع رفع على الابتداء و(من ملك)في محل نصب تمييز كم الخبرية وكذلك في الاية الثانية فـــ(كم)خبرية في موضع رفع على الابتداء (ومن قرية) تمييز كم الخبرية[3] . ويجوز دخول (من) على تمييز (كم) الاستفهامية والخبرية سواء وليها أم فصل عنها ، والفصل بينهما بجملة وبظرف وبمجرور جائز على ما قرّ في النحو[4].

وقد جاء في باب (كم) قول ابن السراج: ((وتقول: عندي عشرون رجلاً صالحاً ، وعندي عشرون رجالاً صالحون ، ولا يجوز صالحين على أن تجعله صفة رجل ، فإن كان جمعاً على لفظ الواحد جاز فيه وجهان: نقول: عندي عشرون درهماً جياداً وجياد ، ومن رفع جعله صفة للعشرين ، ومن نصب أتبعه المفسر. وهذا البيت ينشد على وجهين:

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَـــةً سُـــــودَاً كَخَافِيَـــــةِ الغُـــــرَابِ

---

(١) سورة الأعراف:٤.

(٢) الأصول ، لابن السراج ٣٢٣/١.

(٣) إعراب القرآن الكريم وبيانه ، محي الدين الدرويش ، دار ابن كثير ، دمشق ، ط٩ ، ١٤٢٦ه/٢٠٠٥م، ٣٣٢/٧ ، وانظر٢/ ٥١٠

(٤) البحر المحيط ، أبو حيان ١٢٧/١ ، انظر الكشاف ١٢٨/٢ ، شرح الكافية ٩١/٢ ، المغني ١٠٩ ــ ١١٠ ، الأصول ، لابن السراج ٣٢٣/١ الهامش ، ودخول (من) على (كم) الخبرية كثير ، وذلك لموافقته جراً للمميز المضاف إليه أما مميز (كم) الاستفهامية فقد أنكر بعض النحويين جره بمن في نظم ولا نثر ، ويرد ذلك بقوله تعالى: (سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة).

(٥) يروى بنصب (سود) ورفعها على التمييز بالصفة ، الحلوبة: التي يحتلبون ، فهي محلوبة . انظر: شرح المفصل ، ٥٥/٣ ، شرح شواهد المغني ، العيني ٤٧٨/٤ ، خزانة الأدب ٣١٠/٣ ، المعلقات السبع ١٦٥ ، الديوان ٢١٦ ، البيت لعنترة بن شداد ومن معلقته.

ويروى سود »[1] .

فوجه النصب هنا أنه للمفسر أي: التمييز.

قال ابن السراج: «اعلم أن الأسماء التي تنتصب انتصاب التمييز لا يجوز أن تقدم على ما عمل فيها ، وذلك قولك:(عشرون درهماً) ولا يجوز (درهماً عشرون) وكذلك: (له عندي رطلٌ زيتاً) ولا يجوز (زيتاً رطلٌ) وكذلك إذا قلت: (هو خيرٌ عبداً)لا يجوز (هو عبداً خير)فإن كان العامل في التمييز فعلاً ، فالناس على ترك إجازة تقديمه ، سوى المازني ، ومن قال بقوله. وذلك قولك: (تفقأت سمناً) ، فالمازني يجيز: (سمناً تفقأت)[2] . وقياس بابه أنه لا يجوز ؛ لأنه فاعل في الحقيقة وهو مخالف للمفعولات ، ألا ترى إنه إذا قال: (تفقأت شحماً) فالشحم هو المتفقئ كما أنه إذا قال: (هو خيرٌ عبداً) فالعبد هو خيرٌ ولا يجوز تعريفه ، فبابه أولى به ، وإن كان العامل فيه فعلاً ، وفي الجملة أن المفسّر إنما ينبغي أن يكون بعد المفسَّر»[3] .

فالنص كما رأيت تعايش فيه لفظ التمييز بجانب مصطلح المفسر مما يؤكد استعمالهما مترادفان[4] .

ثم جاء بنص آخر جمع فيه بين مصطلح التميز والتفسير ، فقد ورد قوله: «أما الإضافة التي بمعنى (من) فهو أن تضيف الاسم إلى جنسه نحو قولك: ثوب خزّ وباب حديد ، تريد: ثوباً من خز وباباً من حديد ، فأضفت كل واحد منهما إلى جنسه الذي هو منه ، وهذا لا فرق فيه بين إضافته بغير (من) وبين إضافته (بمن) وإنما حذفوا (من) هنا استخفافاً ، فلما حذفوها التقى الاسمان فخفض أحدهما الآخر ، إذا لم يكن الثاني خبراً عن الأول ولا صفة له ، ولو نصب على التمييز أو التفسير لجاز إذا نون الأول ، نحو قولك: ثوبٌ خزاً »[5].

ومما يدلك على استعماله للمصطلحين بالمعنى نفسه ، أنه جمع بينهما بأو ، و(أو)

---

(١) الأصول ، لابن السراج ٢/٢٣٠.

(٢) انظر المقتضب ٢/٣٦ ، الإنصاف ٤٩٣ ، شرح المفصل ٢/٧٣ .

(٣) الأصول ، لابن السراج ٢/٢٢٩.

(٤) السابق ٢/٢٣٠.

(٥) السابق ١/٥٤.

تفيد التخيير كما هو مقرر به. فالتفسير والتمييز عنده بمعنىً.

استعماله لمصطلح الجر بجانب مصطلح الخفض:

ورد استعماله لمصطلح الجر كثيراً ، وهو بصري ، وقد كثر استعماله للمصطلح مضافاً إلى الحرف ، فأكثر استعماله كان بعبارة حرف الجر وقد ورد في باب (المعرفة والنكرة) قوله: «وقد اختلف النحويون في (دخلت البيت) هل هو متعد أو غير متعد ، وإنما التبس عليهم ذلك لاستعمال العرب له بغير حرف الجر في كثير من المواضع ، وهو عندي غير متعد وإنك لما قلت: دخلت إنما عنيت بذلك انتقالك من بسيط الأرض ومنكشفها إلى ما كان غير بسيط منكشف فالانتقال ضرب واحد وإن اختلفت المواضع ... ودخلت مثل غرتُ إذا أتيت الغور ، فإن وجب أن يكون دخلت متعدياً وجب أن يتعدى (غرت) ، ودليل آخر أنك لا ترى فعلاً من الأفعال يكون متعدياً إلا كان مضاده متعدياً، وإن كان غير متعدٍ كان مضاده غير متعد فمن ذلك تحرك وسكن ، فتحرك غير متعد وسكن غير متعد وأبيض وأسود كلاهما غير متعد وخرج ضد دخل وخرج غير متعد فواجب أن يكون دخل غير متعد ، وهذا مذهب سيبويه»[1].

فهاهو يتحدث عن التعدي الذي يكون بحرف الجر ، ومذهب العرب في ذلك. وهو في حديثه دوماً يستحضر المقارنات والتعليل ليقرب المعنى ويوضح المغزى. أرأيت كيف أنه وضع حداً عاماً ضابطاً لما هو متعد وما هو غير متعد ، فكل فعل ومضاده يجب أن تعتريه حالة واحدة ، فإن كان أحدهما متعد فالآخر كذلك وإن كان أحدهما غير متعد فالآخر كذلك غير متعد ، فالنص عنده شامل كامل يستعمل المصطلح المقصود ثم يوضح ويقارن.

وقال:«اعلم أن من الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين في اللفظ وحقه أن يتعدى إلى الثاني بحرف جر ، إلا أنهم استعملوا حذف حرف الجر فيه. فيجوز فيه

---

(١) الأصول ، لابن السراج ١/١٧٠ ــ١٧١ ، الكتاب ١/١٥ .

الوجهان في الكلام ، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾[1] ، وسميته زيداً وكنيته زيداً أبا عبد الله ، ألا ترى أنك تقول: اخترت من الرجال وسميته بزيد ، وكنيته بأبي عبد الله ومن ذلك قول الشاعر:

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبَاً لَسْتُ مُحْصِيهِ* رَبَّ العِبَادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ والعَمَلُ[2]

أراد أستغفر الله من ذنب. وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولاً واحداً ، فأصل هذا دخول الباء ، فإذا حذف حرف الجر عمل الفعل ، ومنه: نبئت زيداً ، تريد: عن زيد. وأنشد سيبويه في حذف حرف الجر قول المتلمس:

آليتُ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ * وَالحبُّ يَأْكُلُهُ في القَرْيةِ السّوسُ[3]

وقال: تريد على حب العراق))[4] .

وورد في باب الأسماء المخفوضة في القسم قوله:((ويعرض في القسم شيئان: أحدهما حذف حرف الجر والتعويض ، أو الحذف فيه بغير تعويض. فأما ما حذف منه حرف الجر وعوض عنه قولهم: أي ها الله ثبتت ألف ها ؛ لأن الذي بعدها مدغم ، ومن العرب من يقول: أي هلله ، فيحذف الألف التي بعد الهاء ، قال سيبويه: فلا يكون في المقسم به هاهنا إلا الجر ؛ لأن قولهم (ها) صار عوضاً عن اللفظ بالواو فحذفت تخفيفاً على اللسان))[5] .

---

(١) سورة الأعراف:١٥٥.

(٢) من شواهد سيبويه ١٧/٢ ، على أنه سمع حذف الجار من ثاني مفعولي ــ استغفر ــ الذي تعدى إليه بوساطة الحرف . انظر المقتضب ٣٢١/٢ ، الخصائص ٣٤٧/٣ ، الكامل ٢٠٩.

(٣) من شواهد سيبويه على انتصاب حب العراق على التوسع ، إذ التقدير: على حب العراق فحذف الخافض ونصب ما بعده ، ولم يجعله من باب (زيداً ضربته). وضمير الخطاب في (آليت) عائد إلى عمر بن هند الذي أقسم ألا يذوق المتلمس حب العراق ، أي لا يأتيها ، ومعنى الشطر الثاني أن القمح مبتذل ميسور . والبخل فيه قبيح. وأراد بالقرية الشام ، وبالحب: البر والمتلمس وهو جرير بن عبد المسيح . انظر شرح السيرافي ٢٢٨/١ ، والشعر والشعراء ١٨٢/١ ، وروايته: آكله بدلاً من: مطعمه ، ورواية سيبويه والأعلم (بالقرية) ، الديوان ١٨٠ ، شرح المفصل لابن يعيش، ٢٩١/٢.

(٤) الأصول ، لابن السراج ١٧٨/١ ــ ١٧٩ ، ٥٢/٢ ــ٥٣ ــ ٥٤.

(٥) السابق ٤٣١/١.

فالأسماء المخفوضة يعني بها المجرورة وإنما قصد أن يستعمل المصطلح الكوفي بجانب المصطلح البصري ليظهر سماحة مذهبه في الأخذ من المدرستين والخلط بين المصطلحات المستعملة عندهما.

وقد ورد استعماله للخفض أيضاً في ذكره علامات الأسماء ، حيث قال: «ويعرف أيضاً بدخول حرف الخفض عليه ، نحو مررت بزيد وبأخيك ، وبالرجل ولا يجوز أن تقول مررت بيقوم ولا ذهبت إلى قام »[1].

وقال: «واعلم أن الأشياء التي يسميها البصريون ظروفاً يسميها الكسائي (صفة) ، والفراء يسميها (محال) ويخلطون الأسماء بالحروف فيقولون : حروف الخفض: أمام ، وقدام ، وخلف ، وقبل ، وبعد ، وتلقاء ، وتجاه ، وحذاء ، وإزاء ، ووراء ، ممدودات ، ومع ، وعن ، وفي ، وعلى ومن ، وإلى ، وبين ودون ، وعند، وتحت ... فيخلطون الحروف بالأسماء ، والشاذ بالشائع ، فإذا كان الظرف غير محل للأسماء سماه الكوفيون الصفة الناقصة ، وجعله البصريون لغواً ، ولم يجز في الخبر إلا الرفع ، وذلك قولك: فيك عبد الله راغب ومنك أخواك هاربان ، وإليك قومك قاصدون ، لأن (منك ، وفيك ، وإليك) في هذه المسائل لا تكون محلاً ولا يتم بها الكلام. وقد أجاز الكوفيون: فيك راغباً عبد الله ، شبهها الفراء بالصفة التامة لتقدم راغب على عبد الله ، وذهب الكسائي إلى أن المعنى : فيك رغبةً عبد الله »[2] .

فالنص يعكس اهتمام ابن السراج بالمصطلحات ، ولعله جمع الأشتات حيث ذكر لنا مصطلح البصريين ومصطلح الكسائي ، والمصطلح الذي استعمله الفراء.

إلا أن مصطلح الفراء تنقصه بعض الشمولية ؛ لأجل ذلك نجد أن الكوفيين احترزوا بعض الشيء. فإذا كان الظرف غير محل للأسماء سماه الكوفيون الصفة الناقصة ، وذلك لأنه في مثل قولك: فيك عبد الله راغبٌ. لم يجز في الخبر إلا الرفع ؛ لأن الخبر هنا محذوف ، والاستقرار أو مستقر حُذف اختصاراً . فالظرف هنا غير محل ؛ لأن المعنى

---

(١) الأصول ، لابن السراج ، ١/٢٠٥.

(٢) السابق ١/٢٠٥.

الذي نلمحه في مثل قولك: في الدار زيد قائم ، غير المعنى الذي نراه في مثل قولك: فيك عبد الله راغبٌ.

ولعل مصطلح البصريين (لغوا) لا يبعد كثيراً عن هذا المعنى ؛ لأن اللغو: ما كان فضلة وسمي لغواً ؛ لأنه لو حذف لكان الكلام مستغنياً عنه ، لا حاجة إليه. فالظرف عند البصريين إذا كان غير محل للأسماء سماه البصريون لغواً.

ثم جاء الكوفيون وأجازوا: فيك راغباً عبد الله ؛ لأن الفراء شبهها بالصفة التامة لتقدم راغب على عبد الله. ولو نصبوا راغباً مع التأخير لجاز، نحو: فيك عبد الله راغباً . وقد جاء في الشعر:

فَلا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِـــــــــــــــــــــــها * أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمّاً بَلابِلُهُ[1]

فها هو جوز تقديم معمول خبر (إنّ) على اسمها ، إذا كان مجروراً ، والظرف يساويه في ذلك.

وقد ورد مصطلح الخفض أيضاً في معرض الحديث عن تعاقب حروف الجر والذي أشار إليه بمصطلح حروف الخفض ، حيث قال: «واعلم أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني. فمن ذلك: الباء تقول: فلان بمكة وفي مكة ، وإنما جازا معاً لأنك إذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا قد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع ، وإذا قلت: في موضع كذا فقد خبرت (بفي) عن احتوائه إياه وإحاطته به. فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب يصلح للمعاقبة وإذا تباين معناهما لم يجز. ألا ترى أن رجلاً لو قال: مررت في زيد أو كتبت إلى القلم لم يكن هذا

(١) من شواهد سيبويه ٢٨٠/١ . تلحني: يقال لحيت الرجل إذا لمته ، الجم: الكثير ، البلابل: الأحزان ، وشغل البال ، واحدها: بلبال ، يقول: لا تلمني في حب هذه المرأة فقد أصيب قلبي بها ، واستولى عليه حبها فالعذل لا يصرفني عنها ، شرح السيرافي ، ٥/٣ ، المغني ٧٧٣/٢ ، ابن عقيل: ١٣٧ ، همع الهوامع ، ١٣٥/١. الأصول ، لابن السراج ٢٠٥/١.

يلتبس به ، فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض ، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز»[1].

العطف والنسق:

وكذلك من المصطلحات التي تعددت ألفاظها ومدلولها واحد ، استعماله للعطف والنسق وكلاهما بمعنىً فالنسق من كل شيء ما كان على طريقة نظام واحد عام في الأشياء[2]. ويريد به الكوفيون العطف ، قال ابن منظور: «والنحويون يسمون حروف العطف حروف النسق ؛ لأن الشيء إذا عطفت عليه شيئاً بعده جرى مجرى واحد»[3] .

ونص ابن يعيش على أن النسق من عبارة الكوفيين كما أن العطف من عبارة البصريين[4]. غير أن القوزي ذكر لنا ما يفيد أن مصطلح النسق ما هو إلا من مصطلحات الخليل أستاذ البصريين والكوفيين على السواء[5].

فكما كان يستعمل الخليل مصطلح النسق والعطف ، كذلك الفراء قد استعملهما معاً[6]. وابن السراج قد تابع سابقيه فاستعمل المصطلحين كذلك. فسيبويه كان يسمي العطف الإشراك[7] كما يسمي حروف العطف حروف الإشراك.

كذلك ابن السراج نجد عنده استعمال مصطلحي العطف والنسق في نص واحد . فقال: «وقد أجاز قوم من النحويين: ظننت عبد الله يقوم ، وقاعداً ، وظننت عبد الله قاعداً ويقوم ترفع (يقوم) وأحدهما نسق على الآخر. ولكن إعرابهما مختلف وهو عندي قبيح من أجل عطف الاسم على الفعل ، والفعل على الاسم ؛ لأن العطف أخو التثنية ، فكما لا يجوز أن ينضم فعل إلى اسم في تثنية كذلك لا يجوز في العطف

---

(١) الأصول ، لابن السراج /٤١٥ ، ٢/٥٩.

(٢) لسان العرب مادة (نسق).

(٣) لسان العرب ، مادة (نسق)

(٤) شرح المفصل ١٤٣/٨.

(٥) المصطلح النحوي ، ١٠٨ ، ١٦٩.

(٦) معاني القرآن ١٥٧/١ ، ٢٥٠.

(٧) الكتاب ٣٨٩/١ ، ٣٩١ ، ٤٢٩.

، ألا ترى أنك إذا قلت: زيدان ، فإنما معناه: زيد وزيد ، فلو كان الأسماء على لفظ واحد لاستغني عن العطف ، وإنما احتيج إلى العطف لاختلاف الأسماء ، تقول: جاءني زيد وعمرو لما اختلف الاسمان ، ولو كان اسم كل منهما عمرو لقلت: جاءني العمران ، فالتثنية نظير العطف »[1]

فلو استعمل ابن السراج مصطلح العطف فقط ، لما كان يضيره الأمر ، ولكن سماحة مذهبه الخالط دعته إلى استعمال مصطلح النسق أيضاً.

وأروع ما يميز هذا النص هذه المقارنة التي عقدها بين العطف والتثنية ، والإخاء الذي تم بينهما. ومما يميز ابن السراج أيضاً أنه بتلك المقارنات يقرّب المعنى ويوضحه. فطريقة عرض النصوص وطرح المعلومة للمتلقي تبين مراسم منهجه الرائع الذي لا ينفك عن المقارنات والتعليل. فالنص الواحد عند ابن السراج يمكنك أن تلمح من خلاله منهجه في العرض ، ومذهبه النحوي . وهذا بين في جل نصوصه.

وفي نص آخر جمع بين المصطلحين (النسق والعطف) قائلاً: «وقال بعض النحويين: إن الواو التي تكون مع المنكرات ليس بخلف من (رب) ولا (كم) وإنما تكون مع حروف الاستفهام ، فتقول: وكم قد رأيت؟ ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾[2] يدل على التعجب ثم تسقط(كم) وتترك الواو ولا تدخل مع (رب) ولو كانت خلفاً من (كم) لجاز أن يدخل عليها النسق كما فُعل بواو اليمين ، وهو عندي واو العطف ، وهذا أيضاً مما يدل على أن (رب) جواب وعطف على كلام »[3] .

هكذا جمع في نص واحد بين العطف والنسق.

«واعلم أن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض ، فإن وجدت ذلك في كلام فقد أخرج أحدهما من حروف القسم ، وذلك مثل قولهم: لم يقم عمرو ولا زيد ، والواو نسق (لا) توكيداً للنفي ، وكذلك قولك: والله فعلت ، والله لا فعلتُ ثم

---

(١) الأصول ، لابن السراج ١/١٨٤.

(٢) سورة آل عمران:١٠١.

(٣) الأصول ، لابن السراج ١/٤٢٠ ، ٤٢١.

للنسق ، والواو قسم. وحروف العطف لا يفرق بينها وبين المعطوف بشيء مما يعترض بين العامل والمعمول فيه ، والأشياء التي يعترض بها: الإيمان ، والشكوك والشروط»[1].

وقال في باب مسائل العطف: «تقول: زيد قام أمس ولم يقعد ولا يجوز: زيد قام ويقعد ، وإنما جاز مع (لم) لأنها مع ما عملت فيه في معنى الماضي ، ولا يجوز أن تنسق على (لن ، ولم) بلا مع الأفعال ، لا تقول: لم يقم عبد الله لا يقعد ، وكذلك لن يقوم عبد الله لا يقعد يا هذا ؛ لأن (لا) إنما تجئ في العطف لتنفي عن الثاني ما وجب للأول»[2] .

وقد ورد في باب مسائل من الألف واللام قول ابن السراج: «ويقولون: الذي إذا كان جزاء فإنه لا ينعت ولا يؤكد ولا ينسق عليه لأنه مجهول ، لا تقول: الذي يقوم الظريف ، فأخواك ولا الذي يقوم وعمرو فأخواك ؛ لأنه مجهول وعمرو عندهم معروف. قال أبوبكر: إن كان (أخاه) من النسب فلا معنى لدخول الفاء ؛ لأنه أخوه على كل حال ، وإن كان من المؤاخاة فجائز وأما النعت والتوكيد فهو عندي كما قالوا إذا جعلت (الذي) في معنى الجزاء ؛ لأنه لم يثبت شيئاً منفصلاً عن أمه فيصفه»[3] .

فابن السراج لا يقبل رأي القائلين على إطلاقه ، بل يحترز ؛ لأنه يرى أنه إذا كان أخاه من النسب فلا معنى لدخول الفاء ، فذي نتيجة حتمية ، أما إن كان من المؤاخاة فجائز.

وقد وافقهم في أنه ـــ أي الذي إذا كان جزاء لا ينعت ولا يؤكد ، وقد علل لذلك أنه لم يثبت شيئاً منفصلاً فيصفه.

ثم جاء وجوز العطف في مثل قولك: (الذي يأتيني فله درهم) فعلى معنى الجزاء فقد أردت (كل من يأتيني) ، فلا معنى للصفة هنا ، ولكن العطف عنده يجوز ، وعليه يجوز (الذي يجئ هو زيد فله درهم) لأنك أردت الجائي مع زيد فقط[4] .

---

(١) السابق ٢/٦٩ ـــ ٧٠.

(٢) السابق ٢/٧٨.

(٣) الأصول في النحو ، لابن السراج ، ٢/٣٥٦.

(٤) السابق ٢/٣٥٦.

وقد أورد ابن السراج كثيراً من النصوص التي تشير إلى هذا الاستعمال والخلط بين النسق والعطف[١].

وخلاصة الأمر أن علماءنا الأجلاء كانوا يتمتعون بحرية الفكر وينطلقون من كل قيد إلا قيد العلم والحقيقة[٢]. فالفراء عندما وجه القراءة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[٣] ، يقول: ((إن شئت جعلت (فتكونا) جواباً نصبت ، وإن شئت عطفته على أول الكلام ، فكان جزماً))[٤]. ثم لما عرض لإعراب قوله عز وجل: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[٥] . قال: ((إن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصباً على ما يقول النحويون))[٦] .

كان الكسائي يسمي الهمزة ألفاً متابعاً في ذلك سيبويه وكذلك صنع ابن السراج.فهذه هي حرية الفكر التي ينطلقون منها والذي أجد ابن السراج يمثلها خير تمثيل. إذ لا يعلن الحرب على مصطلح كوفي ليستعمل نظيره البصري ، بل يستعملهما معاً خالطاً بينهما في تناغم وانسجام بديعين.

العماد ــ ضمير الفصل:

ورد في شرح المفصل:((الفصل من عبارات البصريين ... والعماد من عبارات الكوفيين))[٧] ، ويسمونه أيضاً الدعامة[٨].

ويتبع اختلافهم في التسمية اختلافهم في إعرابه ، فالكوفيون يرون أن له موضعاً من الإعراب ، ولا يرى البصريون ذلك[٩] .

---

(١) السابق ٤٢٦/١ ، ٧٦/٢ ، ٧٧ ، ١٨٥ ، ٣٣٨ ، ٣٤٦.

(٢) المصطلح النحوي ، ١٦٤.

(٣) سورة البقرة:٣٥.

(٤) معاني القرآن ٢٦/١.

(٥) سورة البقرة:٤٢.

(٦) معاني القرآن ، ٣٣/١ ، انظر كذلك ، ٣٤/١ ، ٣٥ ، المصطلح النحوي ١٦٩.

(٧) لابن يعيش ١١٠/٣.

(٨) انظر معاني القرآن ٥٢/١ ، همع الهوامع ٦٨/١.

(٩) الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٧٠٦/٢ ، المسألة ١٠٠.

فابن النحاس يرى أن حكم العماد والفصل حكم الزائد ، ففي قول الله عز وجل: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾﴾[1] ، قال: ((هم ابتداء ثان ، والمفلحون خبر المبتدأ الثاني ، والثاني وخبره خبر الأول. ويجوز أن تكون هم زائدة ، يسميها البصريون فاصلة ويسميها الكوفيون عماداً))[2] .

فإذا التمسنا الدليل على نسبة هذا المصطلح إلى الكوفيين وجدناه ماثلاً في معاني القران وغيره من كتب الكوفيين ، ففي إعراب قول الله عز وجل: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾[3] ، قال الفراء: ((إن شئت جعلت هو كناية عن الإخراج ... وإن شئت جعلت (هو) عماداً))[4].

وهكذا ورد المصطلح في كتب النحاة الأسبقين ، فعلى أي وجه استعمله ابن السراج؟

قد أسلفنا القول إن ابن السراج يتميز بمذهبه الخالط بين المذهبين ، فقد ورد من أصوله استعمال مصطلح العماد كما ورد عنده استعمال مصطلح الفصل ، فقال: ((اعلم أنهم يقولون: إنه زيد منطلق، يريدون أن الأمر زيد منطلق ، وإنما أظهروا المضمر المجهول في (إنّ وظننت) خاصة ، ولم يظهروا في (كان) ؛ لأن المرفوع يستتر في الفعل ، والمنصوب يظهر ضميره ، فمن قال: كان زيد منطلق ، قال: إنه زيد منطلق ، وإنه أمة الله ذاهبة ، وإنه قام عمرو ، والكوفيون يقولون: إنه قام عمرو ، هذه الهاء عماد ، ويسمونها المجهول))[5].

فقد أورد المصطلح الكوفي في هذا الموضع ـــ (عماد) ولم يورد المصطلح البصري (الفصل) ، وذلك لأن البصريين لا يسمون هذه الهاء فصلاً ، بل يسمونها ضمير الشأن أو القصة أما الكوفيون فقد توسعوا في ذلك. فهم يسمون الهاء في مثل (إنه زيد

---

(١) الأعراف:١٥٧.

(٢) إعراب القرآن ، ٤٥.

(٣) سورة البقرة:٨٥.

(٤) معاني القرآن ٥١/١ ، مجالس ثعلب ١٣٣/١ ، المصطلح النحوي ١٥٧.

(٥) الأصول ، لابن السراج ٢٣٢/١.

منطلق) عماداً. فمصطلح العماد عندهم لم يكن وقفاً على الضمير المرفوع المنفصل . فقد ذهب بعض الكوفيين إلى أن الكاف في (إياك) مضمر وإن (إيا) عماد[1].

وقد رد أبو البركات الأنباري زعمهم هذا معللاً ، بأن الشيء لا يُعمّد بما هو أكثر منه ، وأن (إيا) اسم مضمر وأن الكاف للخطاب ، ولا موضع لها من الإعراب[2] .

وقد أصاب ابن الأنباري في ردهم عما ذهبوا إليه ؛ لأن هذا يخالف العلة التي من أجلها سمي عماداً ، فإذا ذكر الفراء أن العماد يكون حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية وهو شبيه بعماد البيت الحافظ للسقف من السقوط[3]. فأي شيء يحفظ من السقوط في مثل قولهم: (إنه زيد منطلق) فلو سقطت (إن) وما اتصلت به لرجعت الجملة إلى أصلها ، أعني المبتدأ والخبر ، فالخبر في مـــأمن من السقوط. إذن فلا عماد هنا.

وقد ورد مصطلح العماد في نص آخر في قوله: «وحُكي عن الفراء أنه قال: لا أجيز: إنه قام ؛ لأن هاء العماد إنما دخلت لشيئين ، لاسم وخبر ، وكان يجيز فيما لم يسم فاعله إنه ضُرب ، وقال: لأن الضمة تدل على آخر»[4] .

أما في هذا النص ، فقد جمع بين المصطلح الكوفي والمصطلح البصري حين قال: «واعلم أن أنت وأنا ونحن وأخواتهن يكن فصلاً ، ومعنى الفصل أنهن يدخلن زوائد على المبتدأ المعرفة وخبره ، وما كان بمنزلة الابتداء والخبر..... ولا يكون الفصل إلا ما يصلح أن يكون كنايةً عن الاسم المذكور وتقول: إن زيداً هو الظريف فيكون فصلاً.... وهذا الباب يسميه الكوفيون (العماد) ، وقال الفراء: أدخلوا العماد ؛ ليفرقوا بين الفعل والنعت،لأنك لو قلت زيد العاقل لأشبه النعت ولوقلت:زيد هو

---

(١) المصطلح النحوي ، ١٧٥.

(٢) أسرار العربية ٣٤٢.

(٣) الأصول ، لابن السراج ٢٥٨/١.

(٤) السابق ٢٨٥/١.

العاقل قطعت هو عن توهم النعت فهذا الذي يسميه البصريون (فصلاً) يسميه الكوفيون (عماداً) ، وهو ملغي من الإعراب ، فلا يؤكد ولا ينسق عليه ، ولا يحال بينه وبين الألف واللام وما قاربهما ، ولا يقدم قبل الاسم المبتدأ ولا قبل كان»[1] .

هكذا جاء ابن السراج بنص جامع عقل فيه المسألة وأحكم شاردها وبين شروطه في قالب سلس بديع.

(١) السابق ٢/١٢٥.

المطلب الثاني:مصطلح واحد ومدلولاته مختلفة

الحرف:

من المصطلحات ذات المدلولات المختلفة ، مصطلح الحرف ، وبالنظر إلى معناه اللغوي نجده يصلح لأكثر من معنى ، وكلنا يعلم أن العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للألفاظ كبيرة جداً ، وقد يكون انفصالهما في الدلالة مستحيلاً[١].

قال ابن جني: ((حرف الشيء إنما هو حده وناحيته ... سميت حروف المعجم ؛ لأنها جهات للكلم ونواح كحروف الشيء وجهاته المحدقة به ، ومن هذا سمى أهل العربية أدوات المعاني حروفاً ؛ لأنها تأتي في أوائل الكلام وأواخره في غالب الأمر ، فصارت كالحروف والحدود له))[٢] .

وهذا المعنى يؤكد لنا أن الحرف يصلح لمدلولات كثيرة ، وهذا ما حدث بالفعل ، فقد وردت استعمالات واسعة للحرف عند الخليل وتلميذه ، فالخليل يطلقه على الكلمة كما يطلقه على الحرف الهجائي[٣].

وكذلك الشأن عند الفراء ، فالحرف عنده يعني الكلمة ويعني حرف الهجاء كما يعني القراءة أيضاً. وقد وردت المعاني الثلاثة[٤] عنده ثم هي في اللغة تصلح لأكثر من ذلك ، فتطلق على الجملة ، وعلى الخطبة ، وعلى القصيدة[٥].

وكذلك الشأن عند ابن السراج ، فمصطلح الحرف عنده ذو مدلولات واسعة فقد استعمله بمعانيه المختلفة ، كما هو الشأن عند سابقيه ، فقد ورد ـــ عنده ـــ الحرف قسيماً للاسم والفعل وهو كثيراً ما ينطبق على حروف المعاني ، وقد تأتي بمعنى الكلمة وقد تكون هذه الكلمة قراءة في كثير من الأحيان ، كما جاء عنده بمعنى حرف الهجاء.

---

(١) المصطلح النحوي ، ٢٢.

(٢) سر صناعة الإعراب ١/١٤.

(٣) انظر الكتاب ١/٤٥٢ ، ٢/١٨٠ ــ١٨١ ، المصطلح النحوي ٢٢ ، ١١٦.

(٤) معاني القرآن ٣٧٢.

(٥) أبو زكريا الفراء ،٤٤٧.

قال ابن السراج:((يأتلف الكلام من ثلاثة أشياء ، اسم ، وفعل ، وحرف))[١] .
ويقول: ((والاسم أيضاً ينعت ، والفعل لا ينعت ، وكذلك الحرف ، تقول: مررت برجل عاقل ، ولا تقول: بضرب عاقل ، فيكون عاقل صفة لضرب))[٢] .

وقد ورد في باب مواقع الحروف قول ابن السراج:((واعلم أن الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع ، إما أن يدخل على الاسم وحده مثل الرجل ، أو الفعل وحده مثل سوف ، أو ليربط اسماً باسم نحو: جاءني زيد وعمرو ، أو فعلاً بفعل أو فعلاً باسم أو على كلام تام[٣] ، أو ليربط جملة بجملة أو يكون زائداً))[٤] .

فإذا ما استطلعت النصوص السابقة وجدت أن الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: اسم ، وفعل ، وحرف. فهو قسيم الاسم والفعل[٥] .

وقد جاء في الأصول مصطلح الحرف ليشير إلى حروف المعاني ، وهنا كان الاستعمال الأوسع لمصطلح الحرف ؛ لأنه يشير إلى حروف الجر[٦] ، وحروف الإضافة [٧] ، وحروف الاستفهام[٨] ، وغيرها .

وإليك بعض ما قد ورد فيه مصطلح الحرف بهذا المعنى ، حيث قال: (((ومن) تزاد توكيداً مع حرف النفي وحرف الاستفهام إذا وليهما نكرة[٩]...وقد أدخلوها على الفاعل والمفعول أيضاً ، كما أدخلوها على المبتدأ ، فقالوا: ما أتاني من رجل ، ...

---

(١) الأصول ، لابن السراج ٣٦/١.
(٢) السابق٣٨/١.
(٣) أي قولك: أعمرو أخوك ، ما قام زيد.
(٤) الأصول ، لابن السراج ٤٢/١.
(٥) السابق ، ٤٠/١ ، ٤٥ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٥ ، ٢٠٥ ، ٢٦٢.
(٦) السابق ١٧١/١ ، ١٨٨ ، ٢٠٤ ، ٢٠٨ ، ٤٢٢
(٧) السابق ٢٠٢/١ ، ٢٠٤ ، ٣٨٩ ، ٨٠/٣
(٨) السابق ١٨٢/٢ ، ٢١٣ ، ٢٥٢ ، ٣٤٥.
(٩) قال تعالى: (ما لكم من إليه غيره) الأعراف ٥٩ ، وهود ٥٠ ، وقرئ في السبعة برفع الهاء من (غيره) مما يؤكد زيادة (من) للتوكيد ، كما قرئ بكسر الراء والهاء ، انظر: النشر ٢٧٠/٢ ، الإتحاف ٢٢٦ ، الأصول ، لابن السراج ٩٤/١.

و﴿وَمَاوَجَدْنَالِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ﴾[1] و﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾[2] .))

فالحرف هنا إما حرف استفهام ، أو حرف نفي ، وهما من حروف المعاني.

وقال في باب الإعراب: ((ويجوز أن نقول: سير بزيد ، فتقيم (بزيد) مقام الفاعل فيكون موضعه رفعاً ، ولا يمنعه حرف الجر ، من ذلك كما قال: ما جاءني من أحد . فأحد فاعل وإن كان مجروراً بمن))[3] .

وقال أيضاً: ((وهذه الحروف أعني (إن وأخواتها) خولف بين عملها وبين عمل الفعل بأن قدم فيها المنصوب على المرفوع))[4].

وقد جاء في باب التمييز: ((أن اللام قد تدخل على الاسم الذي لا يضارع الفعل ، نحو قولك: إن الله لربنا ، وإنّ زيداً لأخوك ، فليس هنا فعل ولا مضارع لفعل ، ولا يجوز أن تدخل هذه اللام على حرف الجزاء ، لا تقول: إنّ زيداً لإن أتاني أكرمته ولا ما أشبه ذلك ، ولا تدخل على النفي ، ولا على الحال ، ولا على الصفة ، ولا على التوكيد ، ولا على الفعل الماضي إلا أن يكون معه قد))[5] .

فقوله حرف الجزاء ــ هنا ــ استعمل المصطلح بمعنى حرف عامل أي أن حروف الجزاء من حروف المعاني.

ومما ورد فيه مصطلح الحرف بمعنى حرف من حروف المعاني هو استعماله كحرف الاستثناء ، حيث قال: ((المستثنى يشبه المفعول إذا أُتي به بعد استغناء الفعل بالفاعل وبعد تمام الكلام ، تقول: جاءني القوم إلا زيداً ، فجاءني القوم كلام تام وهو فعل وفاعل ، فلو جاز أن تذكر زيداً بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ، ما كان إلا نصباً. لكن لا معنى لذلك إلا بتوسط شيء آخر فلما توسطت (إلا) حدث الاستثناء ووصل الفعل بعد (إلا)...))[6] .

---

(١) سورة الأعراف:١٠٢.

(٢) سورة مريم:٩٨. ، وانظر الأصول ، لابن السراج ٦٨/١ ، ٩٤.

(٣) الأصول ، لابن السراج ٧٨/١.

(٤) السابق ٩٧/١.

(٥) السابق ٢٤٤/١.

(٦) السابق ٢٨١/١.

ومن حروف المعاني الحروف العاملة وقد استعمل ابن السراج مصطلح الحرف للحروف العاملة حيث قال في باب العطف على الموضع: ((شربٌ يكون العامل فيه حرفاً زائداً للتوكيد ، سقوطه لا يخل بالكلام بل يكون الإعراب على حقه والكلام مستعمل(لست بقائم ولا قاعد)

والضرب الآخر: أن يكون الحرف العامل غير زائد ، ومتى سقط لم يتصل الكلام بعضه ببعض ، (مررت بزيد وذهبت إلى عمرو))[1].

وجاء في باب العطف على عاملين قول ابن السراج:((اعلم أن العطف على عاملين لا يجوز من قبل أن حرف العطف ، إنما وضع لينوب عن العامل ، ويغني عن إعادته فإن قلت: قام زيد وعمرو ، فالواو غنيت عن إعادة (قام) فقد صارت ترفع كما يرفع (قام) ، وكذلك إذا عطفت على منصوب نحو قولك: إنّ زيداً منطلق وعمراً ، فالواو نصبت كما نصبت (إنّ) ، وكذلك في الخفض ، إذا قلت: مررت بزيد وعمرو ، فالواو جرت كما جرّت الباء))[2] .

أرأيت كيف أن مصطلح الحرف هنا إنما استعمل لحرف عامل وهو حرف العطف[3]

ولعل هذا القسم الأخير أي الحرف الذي جاء لمعنى ، لعله مرادف لمصطلح الحرف الذي أسميناه قسيم الاسم والفعل ، وذلك لما لمسناه في الباب الذي أسماه باب الحروف التي جاءت للمعاني ، حيث قال:((قد ذكرنا في أول الكتاب ما يعرف به الحرف ، والفرق بينه وبين الاسم الفعل ، وإنما هي أدوات قليلة تدخل في الأسماء والأفعال ، وتحفظ لقلتها ... وهي تنقسم أربعة أقسام: ساكن يقال له موقوف ، ومضموم ومكسور ، ومفتوح الأول[4])) .

---

(١) الأصول في النحو ، لابن السراج ، ٦٣/١ ، ٦٤، ٥٦.

(٢) السابق ٦٣/١ ، ٦٤ ، ٦٥.

(٣) السابق ٢٠٦/٢.

(٤) السابق ٢٠٦/٢.

أما المعنى الثاني الذي ورد له مصطلح الحرف أن جاء على معنى الكلمة ، وذلك نحو قوله: ((واعلم أنه ربما شذّ الشيء من بابه فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرد في جميع الباب ، لم يعن بالحرف الذي يشذ منه فكلمة الحرف هنا لم يعن بها الحرف الذي يقاسم الاسم والفعل ، ولا يعني بها حرف الهجاء ، وإنما عنى بها الكلمة التي يمكن أن تشذ عن الباب ، فلا يقاس عليها)) .

وفي نص آخر وردت كلمة حرف ـــ أيضاً ـــ بمعنى الكلمة ، حيث وقد نطق بما لم يسم فاعله في أحرف و لم ينطق فيها بتسمية الفاعل ، فقالوا أنيخت الناقة ، وأغرى به ، وأولع به ، وما كان من نحو هذا مما أخذ عنهم سماعاً ، وليس بباب يقاس عليه)) [1] .

وقد وردت كلمة الحرف بمعنى الكلمة في معرض حديثه عن قول المرار:

أَعَلاقَـــةً أُمَّ الوَلِيـــدِ بَعـــدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَـــامِ المخْلِـــسِ [2]

جعل(بعد) مع (ما) بمنزلة حرف واحد ، وابتدأ ما بعده[3] .فقوله بمنزلة حرف واحد أي بمنزلة كلمة واحدة

وقد ورد في الحديث عن حذف اللام من لفظ الجلالة (الله) قال سيبويه: ((... وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم: لاه أبوك ، حذفوا لام الإضافة ، واللام الأخرى ليخففوا الحرف على اللسان))[4].

وهنالك استعمال آخر لمصطلح الحرف عند ابن السراج ، فهو يطلقه ويريد به القراءة . وهذا ـــ فيما أحسب ـــ لا يبعد كثيراً عن استعمال مصطلح الحرف ليشير به

---

(١) الأصول في النحو ، لابن السراج ، ٨١/١.

(٢) من شواهد سيبويه ، ٢٨٣/١ ، على زيادة (ما) وجعلها كافة (البعد) عن الإضافة ، وكذلك في جـ١ /٦٠ على نصب أم الوليد ، بعلاقة ، فإنه اسم مصدر (التعليق) وعمل المصدر . انظر المقتضب ٥٤/٢ ، أمالي ابن الشجري ، ٢٤٢/٢ ، المغني ٣٤٤/١ ، ، الخزانة ٤٩٣/٤ ، الأصول ، لابن السراج ٢٣٤/١. العلاقة: الحب ، الأفنان: الغصن وأراد بها ذوائب الشعر على سبيل الاستعارة ، الثغام: نبات له خيوط طوال وكأنه من أصل واحد ، وإذا جفت ابيضت كلها ، ويشبه بها الشيب ، المخلس ما اختلط فيه البياض بالسواد.

(٣) الأصول ، لابن السراج ٢٣٤/١.

(٤) السابق ٤٣٣/١.

إلى الكلمة ؛ لأن القراءة إنما تكون مع كلمة من كلمات الآية ، ومن هذا قوله: ((قال سيبويه: كان عيسى يقرأ هذا الحرف ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ﴾[1] أراد أن يحكي كما قال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾ [2] كأنه قال ــ والله أعلم ــ قالوا: ما نعبدهم[3] ، فعلى هذا عندي قراءة: (فدعا ربه أني مغلوب))[4] .أي دعا ربه فقال إني مغلوب

وقال في باب كسر ألف إنّ وفتحها: ((وقد قُرئ هذا الحرف على وجهين: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾[5] ، قال سيبويه وقد قُرئ هذا الحرف على وجهين ، قال بعضهم (وأنك لا تظمأ فيها) وقال بعضهم: (وإنك) القراءتان بفتح همزة (إنك) وكسرها سبعيتان. الفتح بالعطف على (ألا تجوع) والكسر بالعطف على جملة (أن) الأولى أو على الاستئناف))[6] .

كما ورد نص آخر يشير فيه بمصطلح الحرف للقراءة ، فقال: ((قال سيبويه وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[7] وتشير هذه القراءة إلى الأوجه المتاحة في إذن إذا ما وقعت بين الفاء والواو ، وبين الفعل المستقبل ، فإنك فيها بالخيار إن شئت أعملتها ... وإن شئت ألغيت))[8] .

هكذا ورد مصطلح الحرف عند ابن السراج ، مشاراً به للقراءة.

والاستعمال الأخير لمصطلح الحرف عنده أنه استعمله بمعنى حرف الهجاء وذلك في مواضع تذكر بعضاً منها. فقد ورد في معرض الحديث عن الأفعال التي لا يجوز أن

---

(١) سورة القمر:١٠.

(٢) سورة الزُّمَر:٣.

(٣) انظر الكتاب ١/٤٧١.

(٤) الأصول ، لابن السراج ١/ ٢٦٣ ــ ٢٦٤.

(٥) سورة طه:١١٩.

(٦) انظر الكشاف ٢/٤٩٩ ، البحر المحيط ٦/٢٨٤ .

(٧) سورة الإسراء:٧٦.

(٨) الأصول ، لابن السراج ٢/١٤٩.

تستعمل في التعجب على ضربين ، الضرب الآخر: ما زاد من الفعل على ثلاثة أحرف ، سواء أكانت الزيادة على الثلاثة أصلاً أم غير أصل.[١].

فمصطلح الحرف هنا لا يعني به الكلمة ولا الحرف الذي هو قسيم الاسم والفعل بل أراد به حرف الهجاء فما زاد من الفعل على ثلاثة أحرف لا يجوز أن يستعمل في التعجب ، وكذلك جاء بهذا المعنى ـــ أي حرف الهجاء ـــ في باب (نعم وبئس) حيث قال: ((نعم وبئس فعلان ماضيان كان أصلهما (نَعمَ وبَئسَ ، فكسرت الفاءان منها من أجل حرفي الحلق ، وهما العين في (نعم) والهمزة في (بئس) فصار (نعم و بئس)))[٢] .

فمصطلح الحرف هنا كما هو واضح إنما عني به حروف الهجاء العين والهمزة. وقد ورد في باب الترخيم قوله: ((وكل اسم على ثلاثة أحرف لا يحذف منه شيء إذا لم يكن آخره الهاء[٣] ؛لأن أقل الأصول ثلاثة))[٤] .

وقد جاء في باب الياء المتحركة قوله:((الياء المتحركة لا تخلو من أن تكون أولاً أو بعد حرف ، وإذا كانت أولاً فلا بد من أن تكون بعدها حرف ساكن أو حرف متحرك ، فإن كان بعدها حرف ساكن أو حرف متحرك فهي على حالها لا تقلب ولا تُغيّر حركتها إلا في قول من قال: في (يَوْجل) (يَيْجَل) فيكسر الياء ليثبت قلب الواو بعدها))[٥].

فقد ورد مصطلح الحرف في ذا النص في أكثر من موضع ، كلها تدور معانيها حول حرف الهجاء وليس معنى آخر من المعاني التي سبق استطرادها[٦].

---

(١) الأصول لابن السراج ١٠٢/١ ـــ ١٠٣.

(٢) السابق ١١١/١.

(٣) لأن حذف الهاء في ترخيم الاسم العلم أكثر في كلام العرب من الترخيم فيما لا هاء فيه . الأصول ، لابن السراج ٣٦٠/١.

(٤) الأصول ، لابن السراج ٣٦٥/١.

(٥) السابق ٣٠٤/٣.

(٦) السابق ٣٠٥/٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١١ ، ٣٢٤.

الصفة:

مصطلح الصفة من المصطلحات التي تعددت مدلولاتها عند ابن السراج ، فكيف استعمله من سبقه؟ فالصفة وردت في كتاب سيبويه وهي التي ترادف النعت ، فقد عبّر بالصفة[١] ، كما عبّر بالنعت[٢] ــ وعند إضافتها إلى كلمة مشبهة فينصرف معناها إلى الصفة المشبهة. أما الفراء فالصفة عنده تقابل حرف الجر وتساوي الظرف أحياناً[٣].

أما ابن السراج فقد استحدث في اصطلاح الصفة معنى جديداً فهو بجانب استعماله لها كأحد التوابع وقد يعبر عنها بالنعت أحياناً كما هو الشأن في كتاب سيبويه. إلا أنه استخدمها بمعنى الطريقة أيضاً. كما ورد استعماله لها مضافة عندما يقصد الصفة المشبهة .

إذن فهي تعني عنده ــ التابع المعروف أو الطريقة أو الصفة المشبهة.

ومما جاء بمعنى الصفة قوله: ((... وحق المعطوف أن يكون بعد العطف عليه ، كما أن حق الصفة أن تكون بعد الموصوف))[٤] .

وقال أيضاً: ((والحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه ، ولا يجوز أن تكون تلك الصفة إلا صفة متصفة غير لازمة ، ولا يجوز أن تكون خلقة ، لا يجوز أن نقول: جاءني زيد أحمر ، ولا أخوك ، ولا جاءني عمرو طويلاً ، فإن قلت: متطاولاً ، أو متحاولاً ، جاز ؛ لأن ذلك الشيء يفعله وليس يخلقه))[٥] .

وقال: ((ولا تكون الحال إلا نكرة ؛ لأنها زيادة في الخبر والفائدة ، وإنما تفيد السائل والمحدث غير ما يعرف ، فإن أدخلت الألف واللام صارت صفة للاسم المعرفة وفرقاً

---

(١) الكتاب ١/٢٣٧ ، ٢٤٧ ، ٢٧٤ .

(٢) السابق/٣٠٩.

(٣) انظر معاني القرآن ٣١ ، انظر الكتاب ١/٩٩.

(٤) السابق١/٢١١.

(٥) السابق ١/٢١٣ ، ٢١٤.

بينه وبين غيره ، والفرق بين الحال وبين الصفة تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ. والحال زيادة في الفائدة والخبر ، وإن لم يكن للاسم مشارك في لفظه ، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد القائم ، فأنت لا تقول ذلك إلا وفي الناس رجل آخر اسمه زيد ، وهو غير قائم ، ففصلت بالقائم بينه وبين من له هذا الاسم وليس بقائم. وتقول: مررت بالفرزدق قائمًا ،وإن و لم يكن أحد اسمه الفرزدق غيره ، فقولك: قائماً إنما ضممت به إلى الإخبار بالمرور خبراً آخرا غير متصلا به مفيداً)).

أرأيت أروع من هذه المقارنة التي تشير إلى دقة ابن السراج في وضع الحدود والتفرقة بين المتشابهات فهو هنا يفرق بين الصفة والحال بأسلوب رائق رائع،وليس هذا فحسب بل نجده ختم النص بتلخيص رائع رصد فيه اوجه الفرق بين الصفة والحال فقال:فهذا فرق بين الصفة والحال وهو أن الصفة لا تكون إلا لاسم مشترك فيه لمعنيين أو لمعان ، والحال قد تكون للاسم المشترك والاسم المفرد ، وكذلك الأمر في النكرة ، إذا قلت: ((جاءني رجل من أصحابك راكباً ، إذا ما أردت الزيادة في الفائدة والخبر ، وإن أردت الصفة خفضت فقلت: مررت برجل من أصحابك راكبٍ. وقبيح أن تكون الحال من نكرة ؛ لأنه كالخبر عن النكرة ، والإخبار عن النكرات لا فائدة فيه ... فمتى كان في الكلام فائدة فهو جائز في الحال ، كما جاز في الخبر ، وإذا وصفت النكرة بشيء قربتها من المعرفة وحسن الكلام. تقول: جاءني رجل من بني تميم راكباً. وما أشبه ذلك)) [1].

وللمتعلم أن يأخذ هذا نموذجاً مثالياً يوصله للإفهام ومعرفة الحدود. وهذا غرض ابن السراج في كتابه كما صرّح بذلك.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن ابن السراج استعمل المصطلح المرادف للصفة وهو مصطلح النعت حيث قال: ((واعلم أن أفعل منك لا يثنى ولا يجمع ... تقول مررت برجل أفضل منك وبقوم أفضل منك ، وبرجلين أفضل منك وبقوم أفضل منك ،

(١) الأصول ، لابن السراج ٢٢٧/١.

وكذلك المؤنث. وأفضل منك موضعه خفض على النعت ، إلا أنه لا ينصرف))[1].

وما زالت الدقة تلازم نصوص ، فعندما قال: موضعه خفض على النعت ، احترز على الفور قائلاً ، إلا أنه لا ينصرف ـــ ففي الصفة يمكنك التثنية والجمع ، والإفراد ، أما في أفعل التفضيل فلا يجوز ذلك . وإنما ذكر لنا هنا الموضع من حيث الإعراب ، فموضعه خفض على النعت.

وإليك نص جمع فيه ابن السراج بين المصطلحين النعوت والصفات حيث قال: ((وأما (ما) فيسأل بها عن الأجناس ، والنعوت ، تقول: ما هذا الشيء؟ ، فيقال إنسان أو حمار أو ذهب ، أو فضة ففيها الاختصار مثل ما كان في (من)[2] وتسأل بها عن الصفات ، فتقول: ما زيد؟ فيقال: الطويل ، والقصير ، وما أشبه ذلك. ولا يكون جوابها زيد ، ولا عمرو ، فإن جعلت الصفة في موضع الموصوف على العموم جاز أن تقع على مَنْ يعقل ، ومن كلام العرب سبحان ما سبح الرعد بحمده ، وسبحان ما سخركن لنا ، وقال عز وجل: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾[3] فقال قوم: معناه: ومن بناها ، وقال آخرون: إنما والسماء وبنائها[4] كما تقول: بلغني ما صنعت ، أي: صنيعك ؛ لأن (ما) إذا وصلت بالفعل كانت بمعنى المصدر[5].)) .

قد أوضح ابن السراج في هذا النص المعنى الذي تفيده (ما) وذكر من معانيها أنها تفيد الاختصار ، شأنها في ذلك شأن (من) فجعلوه سؤالاً عمن يعقل نحو قولك: من هذا؟ ومن عمرو؟ فاستغني بمن عن قولك: أزيد هذا ؟ أعمرو هذا ؟ أبكر هذا؟ والأسماء لا تحصى فانتظم بمن جميع ذلك[6] . فبدلاً من أن تقول: ما هذا الشيء ؟ أإنسان ، أم حمار ، أو ذهب أو فضة والأجناس والنعوت كثيرة فتغنيك ما عن هذا التطويل وتختصر

---

(١) السابق ، ٢٢٧/١.

(٢) ورد في بداية النص ، انظر الأصول ، لابن السراج ١٣٥/٢.

(٣) سورة الشمس:٥.

(٤) المقتضب ٥٢/٢.

(٥) الأصول ، لابن السراج ١٣٦/٢.

(٦) السابق ١٣٥/٢.

كل ذلك. فالإجابة عن: ما هذا؟ قولك: إنسان

كما ورد في مصطلح الصفة ملازماً لمصطلح النعت في نصّ آخر ، حيث قال: واعلم أن هذه الأسماء المبهمة التي توضحها صلاتها لا يحسن أن توصف بعد تمامها بصلاتها ؛ لأنهم إذا أرادوا ذلك أدخلوا النعت في الصلة ، إلا الذي وحدها[1] ؛ لأن (الذي) لها تصرف ليس هو لمن وما ، ألا ترى أنك تقول: (رأيت الرجل الذي في الدار) ولا تقول: رأيت الرجل من في الدار ، وأنت تريد الصفة وتقول: (رأيت الشيء الذي في الدار) ولا تقول: (رأيت الشيء ما في الدار) وأنت تريد الصفة ، فالذي لما كان يوصف بها حسن أن توصف (ومن وما) لما لم يجز أن توصف بهما لم يجز أن يوصفا» [2] .

لعلك تكشفت معي المعنى الذي يريده بمصطلح الصفة في النصوص الآنفة الذكر[3] ولنستطلع معاً النصوص القادمة لنكشف أنها جاءت لمعنى غير الذي سبق ، حيث قال:«فإذا كانت الضمة إعراباً تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها سميت: رفعاً ، فإذا كانت الفتحة كذلك سميت: نصباً ، وإذا كانت الكسرة كذلك سميت: خفضاً وجراً ، هذا إذا كن بهذه الصفة ، نحو قولك: هذا زيدٌ يا رجلُ ، ورأيت زيداً يا هذا ، ومررت بزيد فاعلم»[4].

لعلك لاحظت أن كلمة الصفة هنا لا يعني بها المعنى الذي سبق أي أنها توابع أو نعوت ، وإنما قصد أن الحركات إذا كانت بهذه الطريقة أي تغيير الدال في زيد واختلاف الحركات التي تلحقها ، فإذا كانت بهذه الطريقة سميت إعراباً.

وقال: « والقسم الثالث من الحروف : ما يدخل على الأسماء وعلى الأفعال ، فلم

---

(١) أي: التي تصلح أن نصف بها مع صلتها.

(٢) الأصول ، لابن السراج ٣٤١/٢.

(٣) للاستزادة انظر الأصول ، لابن السراج ١١٨/١ ، ١١٩ ، ١٨٦ ، ١٩٥ ، ٢٩/٢ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٣٩ ، ٨٣ ، ١٠٠ ، ١٣٥ ، ٢٢٢ ، ٢٢٥ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٥١ ، ٣٥٥ ، ٤٢١ ، ١٤٩/٣ ، ١٥٤ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٠.

(٤) الأصول ، لابن السراج ٤٥/١.

تختص به الأسماء دون الأفعال ، ولا الأفعال دون الأسماء ، وما كان من الحروف بهذه الصفة فلا يعمل في اسم ولا فعل ، نحو ألف الاستفهام ، تقول: أيقوم زيد ، فيدخل حرف الاستفهام على الفعل ثم تقول: أزيد أخوك ، فيدخل الحرف الاسم»[1] .

فإن قال قائل إن مصطلح الصفة ـــ هنا ـــ يعني التابع المعروف لدى النحاة ، فالمعنى لا يستقيم قطعاً ، وإنما يعني به: ما كان من الحروف بهذه الطريقة وبهذا النسق ، فلا يعمل في اسم ولا فعل.

وهناك نص آخر ورد فيه مصطلح الصفة على غير المعنى الموضوع له وهو قوله: «واعلم أن خبر المبتدأ إذا كان اسماً من أسماء الفاعلين ، وكان المبتدأ هو الفاعل في المعنى وكان جارياً عليه إلى جنبه ، أضمر فيه ما يرجع إليه وانستر الضمير ، نحو قولك: عمرو قائم ، وأنت منطلق ، فأنت وعمرو الفاعلان في المعنى ؛ لأن عمراً هو الذي قام ، وقائم جاز على (عمرو) وموضوع إلى جانبه ، لم يحل بينه وبينه حائل ، فمتى كان الخبر بهذه الصفة لم يحتج إلى أن يظهر الضمير إلا مؤكداً »[2] .

وبالطبع فمصطلح الصفة هنا إنما عني به النسق أو الطريقة وليس الصفة المعهودة.

أما المعنى الثالث الذي أفاده مصطلح الصفة ، فالإضافة فيه وضحت المراد منه ، فعندما يقول الصفة المشبهة إنما ينصرف الذهن إلى المقصود بهذا المصطلح ، حيث قال: «وتأملت جميع ذلك فوجدت الأشياء التي ترتفع بها الأسماء ارتفاع الفاعل ستة أشياء: فعل ، متصرف ، وفعل غير متصرف ، واسم فاعل ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، والمصدر والأسماء التي سموا فيها الفعل في الأمر والنهي»[3] .

فالصفة المشبهة كما رأيت قد عدها ابن السراج كما رأيت أحد الأشياء الستة التي تعمل عمل الفعل. ثم جاء وفصّل في ذلك ، ومثّل لها بقوله: «الرابع: الصفة المشبهة باسم الفاعل ، نحو قولك: حسن ، وشديد ، تقول: الحسن وجه زيد والشديد ساعدك

---

(١) السابق ١/٥٥.

(٢) الأصول ، لابن السراج ، ١/٧٠ ، ٧٥ ، ٢٢٧.

(٣) السابق ١/٥٥.

، وما أشبهه»[1] .

هكذا تلونت مدلولات الصفة عند ابن السراج ، ورأينا المعاني التي كان يرمي إليها.كما رأيت أن أكثر المعاني شيوعاً ، المعنى الأصلي كمصطلح الصفة وكونه أحد التوابع المنصوص عليها عند النحاة.

(١) السابق ١/٧٦.

التقريب:

أما مصطلح التقريب ففي ظاهره أنه مصطلح كوفي النسب ، وكنت أحسبه كذلك إلى أن استوقفتني بعض النصوص والآراء حوله ، فتكشّف لي ـــ بعدها ـــ أنه مصطلح له أكثر من مدلول ، أي أن مدلوله عند البصريين ، غير المدلول الذي ورد عند الكوفيين، غير أن ابن السراج قد استعمله بوجهيه البصري والكوفي.

فإذا ثبت أن سيبويه قد استعمل اللفظ (التقريب) وبيّن دلالته المعنوية فهو يعرفه إذن. فالتقريب عند سيبويه ضد التبعيد ولا عمل له عنده ، وهو إن جاء بهذا المصطلح فإنه لا يقصده لذاته . فهو يعرف التقريب ولكن لا يعترف بعمله ،وهو يقول: «إنما صار المبهم بمنزلة المضاف ؛ لأن المبهم تقرّب به شيئاً أو تباعده وتشير إليه»[1].

قال السيرافي: «والمبهم مفارق للعلم ؛ لأن في المبهم لفظاً يوجب التقريب. ولفظاً يوجب التبعيد ، نحو:ذلك ، وتلك ، وأولئك»[2] .

فالتقريب عند سيبويه مذكور ، ولكن ليس بالمعنى الذي تناوله الكوفيون ، ولا يُعدّ هذا قصوراً من سيبويه أو جهلاً من البصريين بالمصطلح ، إنما العمل هو المفرق بين الفريقين ، فسيبويه لا يعترف بعمل التقريب ؛ لأن وجه النصب عنده ـــ في مثل قولنا (هذا عبد الله منطلقاً) أن يكون على الحال[3] . أما الكوفيون فيعربون (هذا) تقريباً ؛ لأنهم يرون أنّ (هذا) و(هذه) إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات (كان) في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب ، نحو: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادماً ، وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعةً.

فلكل فريق وجهة هو متجهها في إعراب الاسم الذي بعد هذا. وهذا الاختلاف ولّد اختلافاً في المصطلح الذي يشار به لهذا الاسم . ولكن ليس جهلاً من سيبويه كما

---

(١) الكتاب ٢٢٣/١.

(٢) السابق ٢٢٣/١.

(٣) السابق ٢٥٦/١ ، شرح السيرافي ٩١/٢.

زعم ثعلب[1]. ولا رفضاً لهذا المصطلح بكونه أحد المصطلحات الخاصة بالكوفيين[2].

أما ابن السراج فقد استعمل المصطلح بكلياته وشموليات ، بمعناه الدلالي ـــ كما ورد عند سيبويه ـــ ومعناه العملي كما ورد عند الكوفيين . فقد ذكر أن الكوفيين يسمونه تقريباً ، كما نقل رأي البصريين وأنهم ينصبون الاسم الذي بعد هذا على أنه حال[3].

واستعمل معناه الدلالي فذكر أنه يستعمل للتقريب والتشبيه كما أنه بمعنى التقريب ضد التبعيد[4] .

فقد أورد نصاً ذكر فيه الاصطلاح الكوفي والبصري قائلاً: «وقال قوم: إن كلام العرب أن يجعلوا هذه الأسماء المكنية بين (ها ، وذا) وينصبون أخبارها على الحال فيقولون: ها هو ذا قائماً ، وها أنذا جاساً ، وها أنت ذا ظالماً ، وهذا الوجه يسميه الكوفيون التقريب ، وهو إذا كان الاسم ظاهراً جاء مرفوعاً ونصبوا الخبر معرفة كان أو نكرة. فأما البصريون فلا ينصبون إلا الحال»[5] .

وقال: «واعلم أن الظروف أصلها الأزمنة والأمكنة ثم تتسع فيها العرب للتقريب والتشبيه . فمن ذلك فمن ذلك قولهم: زيد دون الدار ، و فوق الدار إنما تريد مكان دون الدار ومكانا فوق الدار ، ثم يتسع ذلك فتقول: زيدون دون عمرو ، وأنت تريد في الشرف ، أو العلم ، أو المال ، ونحو ذلك ، إنما الأصل المكان »[6] .

وقال: «واعلم أنه لا يجوز: أنت مني مربط الفرس ، وموضع الحمار ؛ لأن ذلك شيء غير معروف في تقريب ولا تبعيد ، وجميع الظروف من الأمكنة خاصة تتضمن الجثث دون ظروف الأزمنة ، وتقول: زيد خلفك ، والركب أمامك ، والناس

---

(١) مجالس ثعلب ١٤٣/١.

(٢) المصطلح النحوي ، للقوزي ٣٤٩.

(٣) الأصول ، لابن السراج ١٥٢/١.

(٤) السابق ٩٩/١ ، ٢٠١.

(٥) السابق ١٥٢/١ ــ١٥٣.

(٦) السابق ١٩٩/١.

عندك»[1] .

أرأيت كيف أن ابن السراج قد استعمل مصطلح التقريب في ثلاثة مواضع ، في المرة الأولى استعمله بوصفه مصطلحاً له عمل على رأي الكوفيين ، وفي الموضعين الآخرين ، وردت الاستعمال بمعناه الدلالي كما صنع سيبويه فهو عنده ـــ إذن ـــ يشير إلى أكثر من مدلول كما أسلفت.

المطلب الثالث: استعماله للمصطلح البصري منفرداً:

لعل ابن السراج قد رسم لنفسه منهجاً واضحاً سار على نهجه ، فهو يعد ممن خلط بين المذهبين ، وهذا لا يمنعه من استعمال بعض المصطلحات البصرية منفردة كما ورد عنده استعمال بعض المصطلحات الكوفية منفردة ، ومن المصطلحات البصرية التي وردت عنده النفي ـــ والتوكيد ـــ والظرف.

النفي:

من المصطلحات التي آثر ابن السراج استعمالها ، وهي بصرية النسب ، تقابل عند الكوفيين الجحد ، والإقرار ، وضعهما الفراء في مقابل النفي والإثبات عند البصريين ، يقول الفراء: «وضعت (بلى) لكل إقرار في أوله جحد»[2] ، ويرسم قاعدة دقيقة لهذين الاصطلاحين ، فيقول: «ألا ترى أن ما بعد إلا في الجحد يتبع ما قبلها ، فتقول ما قام أحد إلا أبوك»[3] ، كما قال الشاعر:

وَبَلْـــدَة لَـــيْسَ بِهَـــا أَنِـــيسُ إِلّا اليَعَـــافِيرُ وَإِلّـــا العِـــيسُ[4]

وقد استعمل الفراء مصطلح (الجحد) بدل مصطلح (النفي) عند البصريين ، فيقول في تفسير قوله تعالى: ﴿فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا﴾[5] (أو) هنا مترلة (لا)

---

(١) السابق ٢٠١/١.

(٢) معاني القرآن ، ٥٢/١.

(٣) السابق ٤٧٩/١.

(٤) البيت لحران العود ، انظر المقتضب ، ٤١٤/٢ ، خزانة الأدب ١٩٧/٤ ، شرح المفصل ٨٠/٢ ، المصطلح النحوي ، ١٧١ .

(٥) سورة الإنسان:٢٤.

و(أو) في الجحد تكون في معنى (لا) فهذا من ذاك[1].

فقد وردت استعماله لمصطلح النفي في باب الإعراب قائلاً: «فالفاعل رفع إذا أخبرت عنه (فَعَلَ) ، وسيفعل أو هو في حال الفعل أو استفهمت عنه هل يكون فاعلاً أو نفيت أن يكون فاعلا نحو: قام عبد الله ، ويقوم عبد الله ، وسيقوم عبد الله ، وفي الاستفهام ، هل يقوم عبد الله؟ وفي الجزاء إن ذهب زيد أذهب ، وفي النفي: ما ذهب زيد ، و لم يقم عمرو فالعامل هو الفعل على عمله ، أين نقلته لا يغيره عن عمله شيء أدخلت عليه ما يعمل فيه أو لم يعمل فسواء كان الفعل مجزوماً أو منصوباً ، أو مرفوعاً أو موجباً ، أو منفياً أو خبراً أو استخباراً ، وهو في جميع هذه الأحوال لا بدّ أن يرفع به الاسم الذي بني له»[2] .

فقد ورد مصطلح النفي ـــ هنا ـــ أكثر من مرة ليفيد معنى النفي الموضوع له ، وهو مصطلح بصري ، بينما استعمل الكوفيون مصطلح الجحد مقابلاً للنفي ، بيد أن ابن السراج لم يستعمل المصطلح الكوفي بل فضل استعمال المصطلح البصري ، ونشير هنا إلى أن أروع ما يميز ابن السراج ، وضع الحدود الجامعة المانعة ، انظر كيف جدّ لنا الفاعل أنه رفع على أي وضع يأتي ، حالاً كان أو استقبالاً ، جزاءً أو استفهاماً أو نفياً. فالأفعال كلها ماضيها وحاضرها ومستقبلها يرفع بها الفاعل.

وقد ورد في باب الإعراب أيضاً استعماله لمصطلح النفي ، قال:« وأما قول الشاعر:

حَتَّى ظَهَرْتَ فَمَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ * إِلّا عَلَى أَحَدٍ لا يَعْرِفُ القَمَرَا[3]

فقد فسر هذا البيت على ضربين:

أحدهما: أن يكون (أحد) في معنى واحد ، كأنه قال: إلا على واحد لا يعرف

---

(١) معاني القرآن الفراء ، ٣٥٢.

(٢) الأصول ، لابن السراج ١/٧٥.

(٣) البيت لذي الرمة ديوان شعر ذي الرمة ، تنقيح وتصحيح كاريل هنري هيس ، مطبعة كمبردج ، ١٣٣٧هـ/١٩١٩م

القمرا. فأحد هذه هي التي تقع في قولك: أحد وعشرون ، وتكون على قولك أحد التي تقع في النفي ، فتجريه في هذا الموضع على الحكاية لتقديم ذكره إياه» [1] .

جاء في باب التمييز قوله: «فإن توكيد الحديث ، وهي موصلة للقسم ؛ لأنك لا تقول: والله زيد منطلق ، فإن أدخلت(إنّ) اتصلت بالقسم ، فقلت: والله إنّ زيداً منطلق ، وإذا خففت ، فهي كذلك ، إلا أن لام التوكيد تلزمها عوضاً لما ذهب منها ، فتقول: إنّ زيداً لقائم ، لابد من اللام إذا خففت كأنهم جعلوها عوضاً ولئلا تلتبس بالنفي[2] » .

أرأيت أن الذي زان النص ، تعليله للزوم اللام في خبر إن ولا سيما المخففة ذاكراً علتين لذلك أحداهما: تعوضاً لما ذهب عنها ؛ لأنها كانت ثقيلة فصارت خفيفة ، وعلة أخرى حتى لا تلتبس (إن)المخففة بـــ(إن) النافية.

وقال أيضاً: «ولكنّ الثقيلة التي تعمل عمل (إنّ) يستدرك بها بعد النفي وبعد الإيجاب ، يعني إذا كان بعدها جملة تامة كالذي قبلها نحو قولك: ما جاءني زيدٌ لكنّ عمراً قد جاء ، وتكلم عمرو ولكن بكراً لم يتكلم. ولكن الخفيفة إذا ابتدأت ما بعدها وقفت أيضاً بعد الإيجاب والنفي للاستدراك. فأما إذا كانت لكن عاطفة اسماً مفرداً على اسم لم يجز أن تقول: جاءني زيد لكن عمرو وأنت تريد عطف عمرو على زيد » [3] .فقد ورد مصطلح النفي في هذا النص أكثر من مرة ، و لم يشفعه بمصطلح آخر ، مما يشير إلى انفراده ببعض المصطلحات البصرية دون الكوفية.

وقد ورد مصطلح النفي والمنفي في باب إعراب الفعل المعتل اللام حيث أفرد فصلاً يذكر فيه قلّ وأقلّ ، حيث قال: «اعلم أن قلّ فعل ماض ، وأقلّ: اسم ، إلا أن أقل رجل قد أجروه مجرى قلّ رجل فلا تدخل عليه العوامل ، وقد وضعته العرب

---

(١) الأصول ، لابن السراج ٨٥/١.

(٢) الأصول ، لابن السراج ٢٩٩/٢.

(٣) السابق ٢٤٤/١ ، ٥٧/٢.

موضع (ما) ؛ لأنه أقرب شيء إلى المنفي القليل ، كما أنّ أبعد شيء منه الكثير ، وجعلت(أقلّ) مبتدأة صدراً ، إذا جعلت تنوب عن النفي كما أن النفي صدر ، فلا يبنون (أقل) على شيء ، فتقول: أقلّ رجل يقول ذاك ، ولا تقول: ليت أقل رجل يقول ذاك ولا يعل ، ولا إنّ إلا أن تضمر في (إنّ) وترفع أقل بالابتداء »[1] .

ففي النص استعمال بين لأحد أصول النحو وهو القياس ، وكيف أن العرب يجرون لفظة مجرى الأخرى لوجه شبه معقود بينهما. فأقلّ اسم ولكن أجروه مجرى الفعل (قل) فلا تدخل عليها عوامل الأسماء. وشبهوها بالنفي فمنحوها الصدارة ، كما أن النفي له الصدر.

وورد في باب الحروف التي جاءت للمعاني قوله:«ومن الحروف (ما) وهي تكون نفي (هو يفعل) إذا كان في الحال وتكون كليس في لغة أهل الحجاز ، وتكون توكيداً لغواً تغيّر الحرف عن عمله نحو: إنّما وكأنّما ، ولعلما ، جعلتهن بمنزلة حروف الابتداء ، ومن ذلك حيثما صارت بمجيء (ما) بمنزلة (إن) التي للجزاء ، وأما في (لما) مغيرة عن حال (لم) ، كما غيّرت (لوما) ألا ترى أنك تقول: (لما) ولا تتبعها شيئاً »[2] .

انظر كيف جمع لنا معاني (ما) تحت سقف واحد كما ذكرنا أنها تكون كليس في لغة أهل الحجاز ؛ لأنهم يشبهونها بليس إذا كان معناها كمعناها[3] ، كما ذكر أنها تكون توكيداً لغواً فهي تدخل على ضربين أحدهما: أن تكون زائدة للتوكيد فلا يتغير الكلام بها عن عمل ولا معنى[4] .

وجاء في باب الزيادة والإلغاء «... وقد جاءت حروف خافضة ، وذكروا أنها من زوائد إلا أنها تدخل لمعان فمن ذلك: (ليس زيد بقائم) أصل الكلام: (ليس زيد قائماً) ودخلت الباء لتؤكد النفي ، وخص النفي بها دون الإيجاب ومن ذلك: (ما من رجل في

---

(١) السابق٢/١٨٦.

(٢) السابق ، ٢/٢١١.

(٣) الكتاب ١/٢٨ ، الخصائص ١/١٢٥.

(٤) المقتضب ٢/٥٤.

الدار) ودخلت (من) لتبين أن الجنس كله منفي وأنه لم يرد القائل أن ينفي رجلاً واحداً»[1] .

فهنالك أكثر من أربعين موضعاً استعمل ابن السراج فيها معنى النفي ، ولم يشفعه بالمصطلح المقابل له من المدرسة الكوفية ، وهو الجحد مما يؤكد استعماله للمصطلح البصري دون الكوفي[2].

التوكيد:

وهو مصطلح كتب له الذيوع والانتشار أكثر من مصطلح التشديد الذي وصفه الفراء ومن ذلك ما جاء في معانيه من إعراب قوله تعالى: (والسابقون السابقون) حيث قال: «إن شئت رفعت السابقين بالسابقين الثانية ... فإذا رفعت إحداهما بالآخرة فهو كقولك الأول السابق ، وإن شئت جعلت الثانية تشديداً للأولى...»[3] يريد توكيداً لها.

أما ابن السراج فقد آثر استخدام المصطلح البصري (التوكيد) حيث ورد عنده في مواضع عدة منها ما ورد ذكره مع التوابع حيث قال: «التوابع خمسة: التوكيد ، والنعت ، وعطف البيان ، والبدل ، والعطف بالحروف ، وهذه الخمسة أربعة منها تتبع بغير متوسط والخامس وهو العطف لا يتبع إلا بتوسط حرف ، فجميع هذه تجري على الثاني ما جرى الأول من الرفع والنصب والخفض»[4] . وأردف قائلاً: «التوكيد يجيء على ضربين : إما توكيد بتكرير الاسم ، وإما أن يؤكد بما يحيط به»[5] .

وقد نقل كلام سيبويه في باب إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل قال: «قال

---

(١) الأصول ، لابن السراج ٢/٢٥٩.

(٢) السابق ١/٧٥ ، ٨٥ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٢٢٩ ، ٢٤٤ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٩٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٥ ، ٣٢٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٦ ، ٤٠٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤١٧ ، ٢/١٧ ، ٦٣ ، ٧٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ــ ١٧٦ ، ١٨٠ ، ١٨٥ ، ١٨٨ ، ٢٠٠ ، ٢١١ ، ٢١٨ ، ٢٥٩ ، ٢٧٣.

(٣) معاني القرآن : عند تفسير (والسابقون السابقون) ٣/١٢٢.

(٤) الأصول ، لابن السراج ٢/١٩.

(٥) السابق ٢/١٩.

سيبويه «إن قلت: ضُرب زيد اليدُ والرجلُ جاز أن يكون بدلاً وأن يكون توكيداً ، وإن نصبته لم يحسن»[1] ، والبدل كما قال: جائز حسن إلا أن التوكيد عند ابن السراج يقبح إذا لم يكن للاسم المؤكد هو المؤكد ، واليد والرجل ليستا جماعة زيد ، وهو في السهل والجبل عندي يحسن ؛ لأن السهل والجبل هي جماعة البلاد ، وكذلك البطن والظهر ، إنما يراد بها جماعة الشخص ، فإن أراد باليد والرجل أنه قد ضربت جماعة واجتزأ بذكر الطرفين في ذلك جاز»[2].

فابن السراج يحترز ويفصّل في القول ، ولا يأخذ كلام سيبويه على إطلاقه.

والتوكيد والتأكيد لفظان معناهما واحد ، فقد ورد التأكيد عنده ـــ أيضاً ـــ قال: «وقد سمعناهم يقولون: ضربتهم ظهراً وبطناً ، وتقول: ضربت قومك صغيرهم وكبيرهم على البدل والتأكيد جميعاً ، فإن قلت: أو كبيرهم لم يجز إلا البدل .... وقد خبرتك أن البدل إنما هو اختصار خبرين»[3].

وقال في ذكر عدة ما يكون عليه الكلم: «ومنها ما جاء على حرفين ، قال: وتكون (لا) كما في التوكيد واللغو ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[4] أي: لأن يعلم أهل الكتاب ونفي لقوله: يفعل ولم يقع الفعل . وقد تغير الشيء عن حاله كما تفعل (ما) وذلك قولك: (لولا) صارت (لو) في معنى آخر (وهلا) صيرتها في معنى آخر ، وتكون ضداً لنَعَم وبلى »[5] .

وقال: «فأما قوله عز وجل: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾[6] فالنصب على التوكيد للأمر ، والرفع على قولك: إن الأمر جميعه لله أي على الابتداء»[7] .

---

(١) الكتاب ٧٩/١.

(٢) الأصول ، لابن السراج ٥٤/٢.

(٣) الأصول في النحو ، لابن السراج ، ٥٤/٢.

(٤) سورة الحديد:٢٩.

(٥) الأصول ، لابن السراج ١٧٢/٣ ، ١١/٢ ، انظر: الكتاب ٣٠٦/١.

(٦) سورة آل عمران:١٥٤.

(٧) الأصول ، لابن السراج ٢٣/٢. وللاستزادة انظر الأصول ، لابن السراج: ٨٠/١ ، ١٦٨ ، ٢٢٩ ، ٢٤٤ ، ٢٦٨ ، ٣٥١ ، ١٩/٢ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٥٤ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٧ ، ٣٥٦ ، ١٧٢/٣ ، ١٧٤.

الظرف:

وهو المصطلح الذي اختاره البصريون ، أما الفراء فقد كان يطلق عليه مصطلح المحل ويسميه الكسائي صفة[1] فتسمية الفراء والكسائي للمصطلحين لا تخرجهما عن دائرة الكوفيين ، فالذي عليه الإجماع أن الظرف والمفعول فيه من اصطلاحات البصريين[2].

ولعل ابن السراج غير راض عن اصطلاح الكوفيين لذلك نجده يفضل مصطلح البصريين ، وذلك جليّ بيّن من نصّه الذي يقول فيه : «واعلم أن الأشياء التي يسميها البصريون ظروفاً يسميها الكسائي صفة ، والفراء يسميها محال ، ويخلطون الأسماء بالحروف»[3] .

وبعد استقراء نصوصه نجده قد استعمل مصطلح الظرف في أكثر من ثلاثين موضعاً منها ما يلي: قال:«وخبر المبتدأ الذي هو أول في المعنى على ضربين:ضرب يظهر فيها الاسم الذي هو الخبر نحو ما ذكرنا من قولك زيد أخوك وزيد قائم و ضرب يحذف منه الخبر ويقوم مقامه ظرف له و ذلك الظرف على ضربين:إما أن يكون من ظروف المكان ، وإما أن يكون من ظروف الزمان ، أما الظروف من المكان فنحو قولك: زيد خلفك وعمرو في الدار ، والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما كأنك قلت: زيد مستقر خلفك ، وعمرو مستقر في الدار لكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال»[4] .

والبصريون يسمون الظرف مفعولاً فيه ، قال ابن السراج: «المفعول فيه ينقسم إلى قسمين: زمان ومكان ، أما الزمان فإن جميع الأفعال تتعدى إلى كل ضرب منه معرفة كان أو نكرة وذلك أن الأفعال صيغت من المصادر ... فما نصب من أسماء الزمان

---

(١) المصطلح النحوي ١٦٣.

(٢) الإنصاف ١٥١/١ ، المصطلح النحوي ١٦٣.

(٣) الأصول ، لابن السراج ٢٠٤/١.

(٤) السابق ٦٣/١.

فانتصابه به على أنه ظرف وتعتبره بحرف من الظرف أعني: (في) فيحسن معه ، فتقول: قمت اليوم وقمت في اليوم ، فأنت تريد معنى (في) ؛وإن لم نذكرها ولذلك سميت–إذا نصبت–ظروفاً لأنها قامت مقام (في) »[1] .

وأحسب أن ابن السراج موفق في اختياره لمصطلح المفعول فيه في هذا النص. فعندما كان الكلام يدور عن التعدي والأفعال التي تتعدى والتعدي ينتج عنه النصب كما تعلم ، اثر استعمال مصطلح المفعول فيه ؛ لأن المقام مقام نصب ، وكلنا يعلم أن المفعول منصوب ؛ ولأنه لا ينفك عن معنى(في) وإن لم نذكره ــ أي الحرف ــ فسموه مفعولاً فيه فهو موفق أيما توفيق في أختياره لمصطلح المفعول فيه بدلاً عن مصطلح الظرف.

وقد ورد مصطلح الظرف في الفصل بين كم وتمييزها بالمجرور قائلاً: وأنشد سيبويه:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلا * وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَه[2]

يفصل بين كم وبين مقرف بالظرف ، وأجاز في مقرف الرفع والنصب أيضاً[3] .

فالرفع على أن تجعل (كم) ظرفاً ، ويكون لتكثير المرار[4] ، وترفع المقرف بالابتداء وما بعده خبر ، والتقدير: كم مرة من مقرف نال العلا . والنصب على التمييز لقبح الفصل بينه وبين كم في الجر ، أما الجر فعلى جواز الفصل بينه كم وما عملت فيه بالمجرور ضرورة. وموقع (كم) في الموضعين رفع بالابتداء ، والتقدير: كثير من

---

(١) السابق١/١٩٠.

(٢) المقرف: النذل اللئيم الأب ، يريد قد يرفع اللئيم بجوده ، ويتضع الكريم الأب ببخله. نسب هذا البيت إلى أنس بن زنيم وإلى عبد الله بن كويز ، ولأبي الأسود الدؤلي . انظر المقتضب ٦٤/٣ ، شرح السيرافي ١٩/٣.

(٣) الأصول ، لابن السراج ٣٢٠/١.

(٤) أي: أن تجعل كم مراراً ، انظر: الأصول ، لابن السراج ٣٢٠/١.

المقرفين نال العلى بجوده[1].

وقد كثرت المواضع التي استعمل فيها ابن السراج مصطلح الظرف ، وللاستزادة يمكن الرجوع للصفات التالية[2] .

(١) انظر الكتاب١/٢٩٦ ، ، شرح المفصل ١٣٢/٤ ، الإنصاف ١٩٢.

(٢) انظر الأصول ، لابن السراج ٦٣/١ ، ٨٨ ، ١٢٧ ، ١٨٨ ، ١٩٤ ، ٢٠١ ، ٢٠٥ ، ٢٢٤ ، ٢٤٩ ، ٢٨٠ ، ٢٣٠ ، ١٣٧/٢ ، ١٤٠ ، ١٦٦ ، ١٧٠ ، ٢٢٣ ، ٢٤٧ ، ٢٥٥ ، ٢٦٦ ، ٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٣١٩ ، ٣٤٦ ، ٣٥٩ .

المطلب الرابع:استعماله للمصطلح الكوفي منفرداً:

الصلة:

وهي من المصطلحات الكوفية التي ارتأى ابن السراج استعمالها بدلاً من مصطلح الحشو البصري فسيبويه كان يسمي صلة الموصول (حشواً) وقال:((الوصف والحشو واحد))[١] وقد اختار الفراء مصطلح الصلة[٢] على حين اختار البصريون مصطلح الحشو[٣] غير أن مصطلح الفراء قد تغلب وكتب له البقاء. على أن كلمة الصلة لها وجه آخر في الاصطلاح ، فيطلقها الفراء على الزيادة في القرآن تأدباً منه ، وتورعاً أن ينسب الزيادة إلى كتاب الله تعالى[٤].

أما ابن السراج فلم يرد عنده استعمال مصطلح الحشو بل كثر عنده مصطلح الصلة في أكثر من أربعين موضعاً ، منها قوله في باب (نعم وبئس) حيث قال: ((وتقول: نعم بك كفيلاً زيد ، كما قال تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾[٥] ويجيز الكسائي نعم فيك الراغب زيد ، ولا أعرفه مسموعاً من كلام العرب ، فمن قدر أنّ (فيك) من صلة الراغب فهذا لا يجوز البتة ، ولا تأويل له ؛ لأنه ليس له أن يقدم الصلة على الموصول. فإن قال: أجعل فيك تبييناً ، وأقدمه كما قال: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾[٦] قيل له: هذا أقرب إلى الصواب إلا أن الفرق بين المسألتين أنك إذا قلت: نعم فيك الراغب زيد ، فقد فصلت بين الفعل والفاعل ، (ونعم وبئس) ليستا كسائر الأفعال ؛ لأنهما لا تتصرفان))[٧] .

فابن السراج في هذه المسألة يخالف قول الكسائي محتكماً لأصل من أصول النحو

---

(١) انظر الكتاب ٢٦٩/١.

(٢) انظر المعاني عند تفسير قوله تعالى : (من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً) .

(٣) انظر الكتاب ٢٦٩/١.

(٤) أبو زكريا الفراء ، الأنصاري ، ٤٤٢.

(٥) سورة الكهف:٥٠.

(٦) سورة الكهف:٥٠.

(٧) الأصول ، لابن السراج ١١٩/١.

، وهو السماع ، مستخدماً مصطلح الصلة الكوفي النسب . ثم احترز ابن السراج لمسألة الكسائي ليضعها في قالب الجواز بقوله: ((فإن جعل (فيك) تبييناً وقدمها كما هو الشأن في الآية فهو أقرب إلى الصواب)).

وقال في باب التقديم والتأخير: ((الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر سنذكرها ، وأما ما يجوز تقديمه فكل ما عمل فيه فعل متصرف ، أو كان خبراً لمبتدأ سوى ما استثنيناه ، فالثلاثة عشر التي لا يجوز تقديمها: الصلة على الموصول ، والمضمر على الظاهر من اللفظ والمعنى))[1] .

ثم فسّر لاحقاً فقال: ((لا يجوز أن تقدم الصلة على الموصول ؛ لأنها كبعضه وذلك نحو: صلة (الذي) و(أن) فالذي توصل بأربعة أشياء ، بالفعل ، والفاعل ، والمبتدأ والخبر ، وجوابه ، والظرف ، ولا بد من أن تكون في صلتها ما يرجع إليها ، والألف واللام إذا كانت بمنزلة الذي ، فصلتها كصلة الذي ، إلا أنك تنقل الفعل إلى اسم الفاعل في (الذي) فتقول: في (الذي قام) القائم ، وتقول في الذي ضرب زيداً ، الضارب زيداً ، فتصير الألف واللام اسماً يحتاج إلى صلة وأن يكون في صلته ما يرجع إلى الألف واللام ... ولا يصلح أن نقدم شيئاً في الصلة ظرفاً كان أو غيره على الذي البتة. فأما قوله: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[2] فلا يجوز أن تجعل (فيه) في الصلة))[3] .

أرأيت كيف أن ابن السراج قد استعمل مصطلح الصلة أكثر من خمس مرات في النص الواحد ، ولو أنه أراد التوسع لشفعه بمصطلح الحشو البصري ، ولكنني كما أسلفت قد آثر استعمال مصطلح الصلة أكثر من غيره.

وقال: ((واعلم أنه لا يجوز أن يتقدم الفاعل ولا المفعول الذي مع المصدر على المصدر ؛ لأنه في صلتة وكذلك إن وُكّد ما في الصلة أو وصف ، لو قلت:دارك أعجب

---

(١) الأصول ، لابن السراج ٢/٢٢٢.

(٢) سورة يوسف:٢٠.

(٣) الأصول ، لابن السراج ٢/٢٢٣.

دخول عمرو ، فتنصب الدار بالدخول كان خطأ»[1].

ثم جاء ليوضح لنا ما كان في صلة (أن) قائلاً: «وأما أن فنحو قولك: (أن تقيم الصلاة خير لك) لا يجوز أن تقول: (الصلاة أن تقيم خير لك) ولا تقدم (تقيم) على (أن) ، وكذلك لو قلت: (أن تقيم الصلاة الساعة خير لك) لم يجز تقديم (الساعة) على (أن) . وكذلك إذا قلت: (أأن تلد ناقتكم ذكراً أحبُّ إليكم أم أنثى. لأن ذكراً العامل فيه (تلد) و(تلد) في صلة أن ، وكذلك المصادر التي في معنى (أن تفعل) لا يجوز أن تقدم ما في صلتها عليها لو قلت: أولادة ناقتكم ذكراً أحب إليكم أم ولادتها أنثى . ما جاز أن تقد (ذكراً) على ولادة ، وكل ما كان في صلة شيء من اسم أو فعل مما لا يتم إلا به ، فلا يجوز أن نفصل بينه وبين صلته بشيء غريب منه»[2] .

فقد ختم النص بحد جامع مانع يصلح أن تقيس عليه كل ما يدخل تحت حدّه فتعرفه به. وهذا من أسلوبه الرائع الذي ما فتئ يعرضه في كتابه ليوضح به فكرته.

وقد ورد مصطلح الصلة ــ أيضاً ــ في شرح الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد ، حيث قال: «وذلك قولك: ضرب زيدٌ عمراً ، اعلم أن هذا الباب لابد من أن يكون في جميع مسائله اسمان في كل مسألة فاعل ومفعول ، فإن قيل: لك: أخبر عن الفاعل بالذي ، قلت: الذي ضرب عمراً زيدٌ ، فالذي رفع بالابتداء ، وضرب عمراً صلته ، وفي ضرب ضمير الذي هو راجع إليه ، وضرب عمرو في صلة الذي وبهما تم اسماً والخبر زيد وزيد هو الذي ، فإن قيل لك: ثن أو اجمع قلت: اللذان ضربا زيد عمراً الزيدان ، والذين ضربوا عمراً الزيدون ، لابد أن يكون الخبر بعد المبتدأ مساوياً له ، كذلك الضمير الذي في الصلة وهي كلها يشار بها إلى معنى واحد الذي والضمير والخبر»[3] .

---

(١) السابق ٢/٢٢٤.

(٢) الأصول ، لابن السراج ٢/٢٢٤.

(٣) السابق ٢/٢٨٠.

هكذا ورد عنده مصطلح الصلة كثيراً ولك أن تنظر ذلك في مواضع أخرى[1] .

ما لم يسم فاعله:

لم أعثر عند ابن السراج على مصطلح المبني للمجهول ، كما أنه لم يستعمل عند سيبويه ، ويبدو أنه من المصطلحات التي استحدثت بعدهما.

أما الفراء فقد استعمل مصطلح (ما لم يسم فاعله) في مثل قوله: «وقرأ بعض أهل المدينة (وأملي لهم) بنصب الياء ، وضم الألف يجعله فعلاً لما لم يُسم فاعله»[2] . وأحياناً يطلق عليه المبني للمفعول[3] .

وقد اقتفى ابن السراج سبيل الفراء ، فهو يطلق عليه مصطلح ما لم يسم فاعله ، كما ورد عنده مصطلح المبني للمفعول مرة واحدة فقط[4].

أما في بقية النصوص فقد آثر استعمال (ما لم يسم فاعله) ، وقد ورد في مواضع منها قوله: «وقد أجاز قوم في (كان زيد قائماً) أن يردوه إلى ما لم يسم فاعله ، فيقولون: (كين زيد) قال أبو بكر: وهذا عندي لا يجوز من قبل أن (كان) فعل غير حقيقي ، وإنما يدخل على المبتدأ والخبر. فالفاعل فيه غير فاعل في الحقيقة ، والمفعول غير مفعول على الصحة فليس فيه مفعول يقوم مقام الفاعل ؛ لأنهما غير متغايرين ، إذ كان إلى شيء واحد ؛ لأن الثاني في المعنى هو الأول وقد نطق بما لم يسم فاعله في أحرف ولم ينطق فيها في تسمية الفاعل ، فقالوا: أنيخت الناقة ، وقد وضع زيد في تجارته ووكس[5] وأغري به وأولع به ، وما كان نحو هذا مما أخذ عنهم سماعاً وليس

---

(١) السابق ١١٩/١ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٧٥ ، ٣٣٧ ،٣٧٦ ، ٤٣٥ ، ٤٣٧ ، ٦٧/٢ ، ١٠٤ ، ١٧٩ ، ٢٢٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٨٠ ، ٣٠٠، ٣٠٦ ، ٣١٠ ، ٣١٥ ، ٣٢٢ ، ٣٣٢، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٤١ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٥ ، ٣٧٣.

(٢) معاني القرآن ٣٠٥.

(٣) السابق ٣٥٧.

(٤) انظر الأصول ، لابن السراج ٧٨/١ . لقد سبق عرض النص ، لذا لم أعد تكراره. انظر ص من هذا البحث.

(٥) وكس: نقص ، الوكس النقص ، في حديث أبي هريرة (ولا من باع بيعتين في بيعة : فله أوكسهما أو الربا .

بباب يقاس عليه»[1] .

هكذا تكون النصوص عند ابن السراج ، غنية بالمعلومات سهلة الفهم ، وما ذاك إلا أن ابن السراج يرتسم منهجه فهو يطرح القضية ثم يعلل لها ويشرحها ، ثم يحتكم لأصول النحو سماعاً وقياساً . فها هو يخالف رأي من رد (كان) إلى ما لم يسم فاعله ، مبرراً ما ذهب إليه ، أنّ كان فعل غير حقيقي ، وبالتالي فيس هناك فاعل حقيقي حتى يقوم مقامه المفعول ؛ لأنّ كليهما يشير إلى شيء واحد[2]. وليس هو من الأحرف التي نطقوا فيها بما لم يسم فاعله ، نحو أنيخت وأغري به وأولع به. ويقول ابن السراج:«وتقول: ضربت زيداً يوم الجمعة عندك ضرباً شديداً ، فالضرب مصدر ، ويوم الجمعة ظرف من الزمان ، وعندك ظرف من المكان، وقولك شديداً نعت للمصدر ليقع فيه فائدة ، فإذا بينت الفعل لما لم يسم فاعله رفعت زيداً ، وأقررت الكلام على ما هو عليه ؛ لأنه لا سبيل إلى أن تجعل شيئاً من هذا الذي ذكرنا من ظرف أو مصدر في مكان الفاعل ، والاسم الصحيح معهما ، فإن أدخلت شاغلاً من حروف الإضافة كنت مخبراً بين هذه الأشياء وبينه ، فإن شئت نصبت الظرف والمصدر وأقمت الاسم الذي معه حرف الإضافة مقام الفاعل »[3] .

وقال: «واعلم أن هذا المصدر الذي ينتصب لأنه مفعول له يكون معرفة ويكون نكرة كشعر حاتم ولا يصلح أن يكون حالاً .... ولا يجوز أيضاً في هذا المصدر الذي تنصبه نصب المفعول له ، أن تقيمه مقام ما لم يسم فاعله»[4] .

فقوله شعر حاتم إنما يعني قوله:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ * وَأَصْفَحُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا[5]

اللسان ، مادة: وكس.

(١) الأصول ، لابن السراج ٨١/١.

(٢) الكتاب ٢١/١.

(٣) الأصول ، لابن السراج ٢٠٢/١.

(٤) السابق ٢٠٨/١.

(٥) من شواهد سيبويه ١٨٤/١ ، ٤٦٤.

جاء هذا الشاهد على نصب الادخار والتكرم على المفعول له والتقدير لادخاره والتكرم . فحذف حرف الجر ووصل الفعل ونصب[1].

هكذا استعمل ابن السراج مصطلح ما لم يسم فاعل في مواضع عدة[2] .

(١) انظر المقتضب ٣٤٨/٢ ، شرح السيرافي ، ١٠٩/٢ ، شرح المفصل ٥٤/٢ .

(٢) انظر الأصول ، لابن السراج ٧٧/١ ، ٨١ ، ١٤٠ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٩ ، ١٩٤ ، ٢٠٢ ، ٢٠٨ ، ٢٥٨ ، ٢٨٨/٢ ، ٣٤٩، ٣١٣/٣.

المطلب الخامس:مصطلحات تفرد بها ابن السراج:

العَلَم:

الاسم الخاص ، والعَلَم الخاص ، والموقت ، كلها مصطلحات تطلق على العَلَم. فالاسم الخاص والعَلَم الخاص مصطلحات استعملها سيبويه[١]. والموقت هو اصطلاح الفراء[٢].

ويبدو أن اصطلاح (العَلَم) قد وضع متأخراً عن عصر سيبويه والفراء ، وربما يكون قد وضع بعد عصر المبرد[٣] إذ رأيناه في المقتضب يستعمل اصطلاح الاسم الخاص [٤] ولا يستعمل العلم.

وقد ذكر صاحب المصطلح النحوي [٥] أن سيبويه كان يسميه العلامة اللازمة المختصة[٦].

فسيبويه كما رأيت قد أطلق المصطلح مقيداً ، أما بكلمة العلم الخاص ، أو الاسم الخاص ، أو العلامة اللازمة المختصة ، وتابعه في ذلك المبرد مما يشير إلى أن ابن السراج أول من أطلق مصطلح العلم دون تقييد ، مما يدل دلالة قاطعة على أن هنالك مصطلحات تبلور مفهومها واتضح عند ابن السراج ، واستقرت دلالتها عنده.

فقد ورد مصطلح العلم عنده مطلقاً في جل المواضع ولم يقيده سوى في موضع واحد[٧] ولعله بذلك أراد أن يبقي شيئاً من آثار سيبويه ، من قبيل الاعتزاز بمتابعة إمام النحاة كما صنع شيخه المبرد. فالمبرد يعلم حقيقة اصطلاح (العلم) وقد بنى عليه

---

(١) الكتاب ٢١٩/١.

(٢) معاني القرآن ٥٦/١ ، ٥٧ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، .

(٣) أبو زكريا الفراء ، الأنصاري ، ٤٤٨.

(٤) المقتضب ٣٢٣/٤.

(٥) المصطلح النحوي ١٤٢.

(٦) الكتاب ٢١٩/١.

(٧) الأصول ، لابن السراج ٣٢/٢.

الحديث فقال: «والكنى التي هي أعلام ، بمنزلة الأسماء[1]» إلا أنه في حديثه تابع إمام النحاة في مصطلحه[2].

فال ابن السراج: «والمعرفة خمسة أشياء: الاسم ، والمكنى، والمبهم ، والعلم ، وما فيه الألف واللام ، وما أضيف إليهن » [3]. وقال في باب الترخيم: «وحذف الهاء في ترخيم الاسم العلم أكثر في كلام العرب من الترخيم فيا لا هاء فيه. وكذلك إن كان اسماً عاماً غير علم والعلم قولهم في سلمة: يا سلم أقبل ، تريد يا سلمة»[4] . وقال: «الأسماء المعارف خمسة ، العلم الخاص ، والمضاف إلى المعرفة ، والألف واللام ، والأسماء المبهمة والإضمار»[5] .

فكما رأينا ذكره مصطلح العلم مقيداً بكلمة الخاص في هذا النص. أما بقية النصوص ، فقد ورد فيها المصطلح دون تقييد[6].

الحال:

كان سيبويه يطلق على الحال مصطلحات (الخبر)[7] (والصفة)[8] و(المفعول فيه)[9] فأخذ منها المبرد مصطلح المفعول فيه وأطلقه على الحال[10].

أما الفراء فقد كان يطلق مصطلح القطع على ما عرف بالحال ، ففي قوله عز وجل: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[11] قال:«إنه رفع على وجهين ، ونصب من وجهين ... فأما

---

(١) المقتضب ٣١٠/٢.

(٢) المصطلح النحوي القوزي ١٦٨ ، ١٦٩.

(٣) الأصول ، لابن السراج ١٤٩/١.

(٤) السابق ٣٦٠/١ ــ ٣٦١.

(٥) السابق ٣٢/٢.

(٦) السابق٧٧/٢ ، ٩٢ ، ٣٤١ .

(٧) الكتاب ٢٤١/١ ، ٢٤٢ ، ٢٥٨.

(٨) السابق ٢٧٦/١.

(٩) السابق ١٩٥ ، ٢٦٠.

(١٠) المقتضب ١٦٦/٤

(١١) سورة البقرة:٢.

النصب في أحد الوجهين فأن تجعل (الكتاب) خبراً لـــ(ذلك) ـــ فتنصب (هدى) على القطع ؛ لأن النكرة لا تكون دليلاً على معرفة ، وإن شئت نصبت (هدى) على القطع من الهاء في (فيه) ، كأنك قلت: لا شك فيه هادياً»[1] .

وقد كان سيبويه أطلق عليه أكثر من مصطلح سبقت الإشارة إليه ، وتابعه المبرد في تسمية الحال مفعولاً فيه ، إذ يقول: «هذا باب من المفعول فيه ، ولكن عزلناه مما قبله ؛ لأنه مفعول فيه وهو الذي يسميه النحويون الحال»[2] . ولهذه التسمية وجه ، فهو يتضمن معنى (في)[3] ولكنه يشرك الظرف في ذلك فخصصه النحويون باصطلاح الحال[4].

فالمبرد يسميه باب المفعول فيه وهو عندئذ إنما يعني به الحال ، ويعلل لوجه الشبه والشركة بينه وبين الظرف ، ويذكر أن النحويين عدلوا عن مصطلح المفعول فيه لأجل هذا التشابه والاشتراك فسموه حالاً إلا أنه أبقى على مصطلح إمام النحاة المفعول فيه.

أرأيت كيف أن المبرد على الرغم من إدراكه كنه المصطلح إلا أنه يسميه مفعولاً فيه ولا يسميه حالاً .

أما ابن السراج فلم يرد عنده مصطلح المفعول فيه مرادفاً لمصطلح الحال. بل لعله أول من أطلق مصطلح الحال دون مرادف له فهو لم يخلط بين الحال والمفعول فيه كما صنع شيخه المبرد ، و لم يطلق عليه أكثر من مصطلح كما فعل سيبويه ، و لم يسمه قطعاً كما جاء عند الفراء. فقد ورد عنده المصطلح في أكثر من سبعين موضعاً كلها كانت

---

(١) معاني القرآن ١١/١ ، ١٢ ، انظر تفسير الطبري تحقيق أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة مصر ، ١٣٧/٥ ، المصطلح النحوي ١٧٠ .

(٢) المقتضب ١٦٦/٤.

(٣) انظر شرح المفصل ٥٧/٢ .

(٤) انظر الأشباه والنظائر ١٠٣/٢.

لمسمى واحد وهو مصطلح الحال. سنذكر بعضاً منها ،حيث قال:«فإما الحال والتمييز فلا يجوز أن يجعل واحد منهما في محل الفاعل ، إذا قلت: سير بزيد قائماً ، أو تصبب بدن عمرو عرقاً ؛لا يجوز أن نقيم(قائماً وعرقا)مقام الفاعل لأنهما لا يكونان إلا نكرة فالفاعل وما قام مقامه يضمر كما يظهر ، والمضمر لا يكون إلا معرفة . وكذلك المصدر الذي يكون علة لوقوع الشيء نحو: جئتك ابتغاء الخير ، لا يقوم مقام الفاعل ابتغاء الخير ؛ لأن المعنى لابتغاء الخير ، ومن أجل ابتغاء الخير ، فإن أقمته مقام الفاعل زال ذلك المعنى »[1]

فها هو يعلل لعدم مجيء النكرة مقام الفاعل ؛ لأن الفاعل يضمر والمضمر لا يكون إلا معرفة . وكذلك المصدر الذي يجيء لعلة ؛ لأنك إن أقمته جردته من معنى اللام التي تفيد العلة من مجيئه. إلا أن هنالك مصادراً تقع موقع الحال فتغني عنها . قال ابن السراج:«واعلم أن في الكلام مصادر تقع موقع الحال فتغني عنها وانتصابها انتصاب المصادر نحو قولك: أتاني زيد مشياً ، فقولك: مشياً قد أغنى عن ماش ويمشي ، إلا أنّ التقدير: أتاني يمشي مشياً ، من ذلك قتلته صبراً ، ولقيته فجأة ، ومفاجأة وكفاحاً ومكافحة ، ولقيته عياناً وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضاً وعدواً ، وأخذت عنه سماعاً وسمعاً»[2] .

إلا أن سيبويه لا يأخذ المسألة على إطلاقها ، فهو لا يضع كل المصادر هذا الموضع ، فهو يرى أن المصادر منها ما لا يحسن في هذا الموضع قائلاً:«وليس كل مصدر يوضع هذا الموضع ، ألا ترى أنه لا يحسن أتانا سرعة ولا رجلة»[3] .

ولكن المبرد خالف سيبويه ، فهو يرى أن المصدر يقع بقياس حالاً إذا كان نوعاً

---

(١) الأصول ، لابن السراج ٨١/١.

(٢) السابق، ١٦٤/١.

(٣) انظر الكتاب ١٨٦/١ ، الأصول ، لابن السراج ١٦٣/١ ــ١٦٤.

من فعله كقولك: جئته سعياً ؛ لأن المجيء يكون سعياً. قال الله عز وجل: ﴿ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗاۚ﴾[1] ولو قلت: جئته إعطاء لم يجز ؛ لأن الإعطاء ليس من المجيء [2].

ومجمل قول المبرد أنه: «ليس يمتنع من هذا الباب شيء من المصادر أن يقع موقع الحال ، إذا كانت قصته هذه القصة ... وقد جاء بعض هذه المصادر يغني عن ذكر الحال بالألف واللام ، نحو: أرسلها العراك »[3] .

إلا أن ابن السراج أضاف تفصيلاً في المسألة ، فهو يرى أن العراك نائب عن الحال وليس بحال حيث قال: «والعراك لا يجوز أن يكون حالاً ولا ينتصب انتصاب الحال وإنما انتصب عندي على تأويل أرسلها تعترك العراك فـــ(تعترك) حال ، والمصدر الذي عملت فيه الحال هو العراك ، ودل على تعترك فأغنى عنه ، وكذلك طلبته جهدك ، وطاقتك ، كأنك ، قلت: طلبته تجتهد جهدك ، وتطيق طاقتك ، أي تستفرغهما في ذلك »[4].

هكذا يعرض ابن السراج مسائله ناقداً ومحللاً ومفصلاً لمعانيها يزينها بعلله التي يجود بها عقله الوقاد.

وقال: «وسيبويه يجيز نصب : هذا رجل مع امرأة قائمين ، على الحال ، ويجيز: مررت برجل مع امرأة منطلقين ، على الحال أيضاً ، ويحتج بأن الآخر قد دخل مع الأول في التنبيه والإشارة ، وأنك قد جعلت الآخر في مرورك فكأنك قلت: هذا رجل وامرأة ، ومررت برجل وامرأة وتجعل ما كان معناهما واحداً على الحال»[5] .

---

(١) سورة البقرة:٢٦٠.

(٢) المقتضب ٢٤٤/٣ ، همع الهوامع ٢٣٨/١، ، حاشية الصبان٦١/٢.

(٣) المقتضب ٢٤٤/٣.

(٤) الأصول ، لابن السراج ١٦٥/١.

(٥) السابق/٤١ ، الكتاب ٢٤٦/١.

وجاء استعماله لمصطلح الحال في باب إعراب الفعل المعتل اللام حيث قال: «وأما كيف ، فحق جوابها النكرة وذلك قولك: كيف زيد ، فيقال: صالح أو فاسد ولا يقال الصالح ولا أقول لأنها حال ، والحال نكرة.....والكوفيون يدخلون كيف وكيفما في حروف الجزاء ، ولو جازت العرب بها لأتبعناها »[1].

هنا يخالف ابن السراج الكوفيين محتكماً للسماع ، فاصطلاح الحال ورد عند ابن السراج بهذه الكيفية لا خلط ولا مترادفات لهذا المصطلح. وللإضافة انظر[2]

(١) السابق ١٩٧/٢ ، انظر الإنصاف ٣٣٧ ، ٣٤٠.

(٢) وللإضافة انظر: الأصول ، لابن السراج ١٥٠/١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٨٨ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٦ ، ٣٠٢ ، ٣٠٨ ، ٣٢٤ ، ٣٢٧ ، ٣٧٠ ، ٤٢١ . ٣٠/٢ ، ٣٤ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٩٨ ، ١٢٢ ، ١٤٠ ، ١٤٨ ، ١٦٠ ، ١٦٧ ، ١٧١، ١٨٩ ، ٢١٠ ، ٢٤٦ ، ٢٦٨ ، ٢٩٨ ، ٣٤٧ ، ٣٥٠ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ . ١٧٢/٣.

المبحث الثاني: التبويب والترتيب عند ابن السراج و ملامح التغيير

المطلب الأول: ترتيب الأبواب قبل ابن السراج:

قبل الخوض فِي الحديث عن تبويب ابْن السرّاج وترتيبه لابد لنا أن نستحضر العبارات الّتِي تشير إلى ذَلِك والّتِي مَا فتِئ صاحب الأصول يذكرنا بِهَا و قَد صَرِّح بذلك فِي مواضع حيث قَال: ((تفهم هذه الأصول والفصول، فقد أعلنت فِي هذا الكتاب أسرار الْنَّحْو و جمعته جمعاً يحصره، وفصلته تفصيلَاً يُظْهِره، وَيُثَبِّت أنواعه و صنوفه علي مراتِبِهَا بِأَخصَر مَا أَمكَن مِن الْقَوْل و أبينه لِيَسْبِق إلى الْقُلُوْب فهمه، و يسهل عَلَى متعلميه حَفِظَه))[1]

وَ كان ابن الْسَّرَّاجِ أثنَاء عرضه لمادته يذكر القارئ بالتِّرابط الْمُنَظِّم بَين أبْوَاب كتابه، فَمَثَلَا عندما أنهي الْحَدِيْث عَن الْأسماءِ المرفوعة وَ المنصوبة وَ المجرورةِ قَالَ: ((نجزت الأسماء المرفوعات والمنصوبات وَالمجرورات وسنذكر تَوَابعهَا إن شَاء الْلّهُ))[2]

و بعد أن فرغ من التوابع قال: ((قد ذكرنا هذه الأسماء المرفوعة والمنصوبة والمجرورة وما يتبعها في إعرابها ، وكنت قلت في أول الكتاب إنّ الأسماء تنقسم قسمين: معرب ومبني، فإنّ المعرب ينقسم قسمين: منصرف و غير منصرف و قد وجب أن يذكر من الأسماء ما ينصرف وما لا ينصرف ثم تتبعه المبنيات.))[3]

وبعد أن فرغ من الأسماء المعربة والمبنية و كذلك الأفعال قال: ((قد ذكرنا جميع أصناف الأسماء المعربة والمبنية والأفعال المبنية. و بقي ذكر الحروف مفردة)[4] . و بعد أن أنهى حديثه عن الحروف قال : ((قد أتينا على ذكر الاسم والفعل والحرف وإعرابها و بنائها ونحن نتبع ذلك ما يعرض في الكلام من التقديم والتأخير والإضمار إنشاء الله)) [5] .

و الشيء نفسه قد فعله مع أبواب الصرف، حيث إنّه بعد أن ذكر ما يلحق الكلم بعد تمامها[6] قال : ((بقي ما يلحق الكلم في ذاتها و هو تخفيف الهمز، وقد ذكرناه،

---

(١) الأصول لابن السراج ، ٥٦/١.

(٢) السابق ١٩/٢.

(٣) السابق ٧٩/٢

(٤) السابق ٢٠٥/٢

(٥) السابق ٢٢١/٢.

(٦) دراسة كتاب الأصول في النحو ، من مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، فائزة المؤيد ، ٩٩ ، ١٠٠

والمقصور والممدود، والتثنية والجمع الذي على حدّها، والعدد ، وجمع التكسير ، والتصغير والنسب، والمصادر ، وما اشتق منها والإمالة والأبنية والتصريف والإدغام وضرورة الشعر)) [1]

هكذا يشير ابن السراج دوماً إلى الترتيب المنسق والترابط الدقيق بين أجزائها، وليس كلامه هذا هو الشاهد الوحيد على حسن ترتيبه و تبويبه ؛ فقد شهد له بذلك العلماء الأفاضل في تراجمهم حيث قال الأنباري :((وأحسنها وأكبرها كتاب الأصول فإنه جمع فيه أصول علم العربية،وأخذ مسائل سيبويه و رتّبها أحسن ترتيب)) [2]

ولا ننسى العبارة المشهورة التي تناقلتها كتب التراجم والمؤلفات و التي تشير إلى تفرد هذا الكتاب عما سبقه من التأليف بمنهجية محكمة،إذ اتبع فيه مؤلفه منهجاً واضحاً، ضم فيه الأشباه إلى أشباهها و النظائر إلى نظائرها، فجاء كتاب حسن التبويب جيد التقسيم [3] حتى قيل فيه:((ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله)) [4]

ومما يبرز قيمة القوالب الجديدة المبتكرة التي صبّ فيها ابن السراج مادته،ذلك التناثر للموضوع الواحد ومادته في المدونات التي سبقته وهي كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد.

فالذي يتتبع المرفوعات في كتاب المبرد،يجد أنها متناثرة ومتفرقة في أجزائه الأربعة وكذلك المنصوبات والمجرورات ..... بل إن موضوعات النحو لم تفصل فيه عن موضوعات الصرف، وإنما جاءت متداخلة متشابكة[5] ولعل هذا يعكس تأثر المبرد بسيبويه فهو الذي يعد نفسه الأمين على النحو البصري بعده،فحري به أن يترسّم خطاه ويسير على نهجه[6]

فاستقرأ كتاب سيبويه، وتأثر به كثيراً وعمل جهده ألاّ يغيّر إلا فيما لم يستطع سيبويه أن يقيمه بصورة واضحة. فالمصطلحات التي جاءت عند سيبويه نجد المبرد يستعملها

---

(١) الأصول ، لابن السراج ٤٠٦/٢.

(٢) نزهة الألباء ٦٤.

(٣) الأصول في النحو ، لأبي بكر بن السراج ، أحمد مطر عطية ، عالم الكتب مج ١٨ ،.

(٤) معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ١٩٨/١٨.

(٥) دراسة كتاب الأصول في النحو ، من مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، العدد ١٤ ، ٢٠٠٢م ، فائزة المؤيد ، ٩٩ ، ١٠٠

(٦) المصطلح النحوي ، للقوزي ، ١٥٩.

كما كان سيبويه من قبل،بل قد لاحظ البعض أن المبرد قد ساق بعض المصطلحات كما هي عند سيبويه واختصر بعضها، وفاق سيبويه في تطويل مصطلحات بعض الأبواب [١]

إذن فالمبرد كان يترسم خطى سيبويه الذي كان يمزج أبواب النحو في صورة عجيبة، فهو يتنقل من باب إلى غيره قبل أن يستوفي أحكامه ،فمثلاً نجد الكلام عن الفاعل قد ابتدأ من الصفحات الأولى من الكتاب[٢] و نثر الحديث عنه في صفحات الكتاب في قفزات غير منتظمة بحسب تداعي المعاني مما أثر على منهجه،فهو لا يحدثّك عن أحوال الفعل مع فاعله تذكيراً و تأنيثاً إلاّ عند حديثه عن الصفة المشبهة فيقول:((إن الوصف مع مرفوعه كالفعل مع فاعله في التذكير والتأنيث))[٣]

ولكنه لا يستكمل الحديث عن تأنيث الفعل للفاعل إلا في الجزء الثاني[٤] ، فضلاً عن ما أسبغه على الفاعل من أبواب ليست لها علاقة مباشرة، والحديث فيها أو في جلّها لا يختص بالفاعل ،فهناك مثلاً (باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وإن شئت اقتصرت على المفعول الأول)[٥]، و(باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ...)[٦]. و هنالك (باب للفاعل الذي تعداه فعله إلي مفعول)[٧] و(باب للفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول)[٨]

هذه الأبواب وإن كان للفاعل دور فيها إلا أنها عقدت للفعل لا للفاعل،فالأبواب الأولى تختص بالفعل المتعدي،كما اختص الباب الأخير منها بالفعل اللازم ،و لعل سيبويه وهو يجعل الفاعل مدار حديثه،يشير إلى أن الفعل وهو الحدث لا يكون إلا بالفاعل، وأن الفاعل عمدة لا يستغنى عنه في الكلام. [٩] .

---

(١) انظر المصطلحات النحوية ، نشأتها وتطورها ، سعيد أبو العزم إبراهيم ١٠٨ ، نقلاً عن المصطلح النحوي ١٥٩.

(٢) الأصول في النحو ، ٦/١.

(٣) الكتاب٢٣٨/١ ، ٢٤٠.

(٤) السابق ٢٢/٢.

(٥) السابق ١٦/١.

(٦) السابق ١٩/١.

(٧) السابق ١٤/١.

(٨) الكتاب ١٣/١ ، ١٤.

(٩) المصطلح النحوي ، للقوزي ١٢٥.

و تتعجب من منهجه وهو يقدم لك المادة النحوية،المرفوع إلى جانب المنصوب والمجرور.[1]

فعندما تحدث عن المسند والمسند إليه كان عليه أن يستوفي أبواب المسند إليه من ابتداء أو فاعلية أو غيرها ثم يعود إلي المسند يستوفي أنواعه و أحكامه و لكنه لم يتبع ذلك،و كثيراً ما تقول و أنت تقرأ الكتاب ، ليت ذلك الباب وضع هنا، أو ليت ذلك الفعل قد انتقل إلى هناك.[2]

وقد يكون باب الإسناد أحسن حالاً من باب الحال الذي لم يضع له عنواناً مميزاً ،بل نثر الكلام عنه هنا و هناك فنجده ضمن أبواب المفعول والمفعول المطلق والتوكيد والمصادر ، والاستفهام ، موزعاً مسائله[3] في أماكن شتّى تبعاً للمناسبات التي تستدعيها . فهو وان فكر في صناعة الأبوب لمسائل النحو إلا أنه لم يستطع ضم مسائل كل باب بعضها إلى بعض ليكوّن منها سلاسل متصلة الحلقات متتابعة الاختصاص[4] . والذي دعاه لذلك أن فكرة الأبواب لم تكن بعد قد تميزت عنده التميّز الكافي، شأنها شأن النحو نفسه،والذي لم يتميّز عنده بعد عن غيره من علوم العربية فكثير من الأبواب لم تتحدد معالمها . يقول الفراء ((مات الكسائي وهو لا يحسن حدّ نعم وبئس،ولا حد(أن)المفتوحة ولا حدّ الحـــكاية...ولم يكن الخليل يحسن حدّ النداء ولا كان سيبويه يحسن حدّ التعجب)) [5] إلا أنّ هذا لا يعدّ مذمّة لسيبويه ؛ فحسبه أنّه أوّل مؤلّف يسطّر لنا قواعد اللغة العربية و يحفظ لنا تراثاً ثميناً ، لولاه لضاعت اللغة وآراء الأقدمين الذين لم يخلّفوا مؤلّفات تحفظ تراثهم. ولكن يبقى السؤال : ما الخيط أو النهج الذي كان يربط أبواب سيبويه، هل هو منهجه الفطري كما قال النجدي[6] أم أنّ منهجه كان استقرائيا

---

(١) الكتاب ٧/١

(٢) سيبويه حياته وكتابه ، بدوي أحمد أحمد ٣٠ ، نقلاً عن المصطلح النحوي ١٢٦.

(٣) السابق ٣٢ ــ ٣٣.

(٤) المصطلح النحوي ١٢٦

(٥) معجم الأدباء ، لياقوت ، دار الفكر ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٠ه/١٩٨٠م ، ١٨٥/١٣.

(٦) سيبويه إمام النحاة ، علي النجدي ناصف ، دار المعارف بمصر ، ط٣ ، ١٥٨.

يبدأ بالمادة لينتهي إلى المقياس كما أورد ذلك عبد الصبور شاهين[1] ، أم أنه تقسيم طبيعي ذو طابع تعليميّ ،أم منهج كليّ تربويّ ،أم أنّ طريقته كانت طريقة فذّة لم يقلّده فيها ، أو لم يستطع تقليده أحد ممن اشتغلوا بالنحو بعده [2]، حيث قال د . عبد الصبور شاهين: ((فقد كان يفهم من النحو ما نفهمه نحن الآن من علم التراكيب ،وهو مفهوم يدرس في إطاره فنّ التعبير و علاقات أجزاء الجملة بعضها ببعض، و من ثم وجدناه يعتمد في دراسته على تقديم نماذج التعبير المأثورة ، كما سمعها من العرب ، أو من شيوخه دون أن يلجأ إلى الأمثلة المصنوعة إلاّ لإيضاح الفكرة أو تشخيص القاعدة ،أو حيث لا يجد تعبيراً مأثوراً يرقى إلى مستوى الاحتجاج [3] . ووجدناه أيضاً يقدم إلينا مباحث في فنّ التعبير لا تدخل الآن في نطاق النحو بل هي من أبواب علم المعاني كما يدرسه البلاغيون ، مع أنها من وجهة النظر اللغوية الحديثة من صميم علم النحو، بل إنّ مباحث علم المعاني أشدّ اتصالاً بالدراسات اللغوية منها بالدراسات البلاغية

هكذا يطول الكلام ويكثر حول سيبويه وكتابه ومنهجه، وهذا الخلاف يعكس قيمة هذا الكتاب والعقلية الفذّة التي تقف وراء تأليفه . وبدلاً عن هذا السرد الذي سيطول آثرت الوقوف عند ابن السراج وذكر النماذج التي يقتضيها الحال من كتاب سيبوبه لنلمح الفرق بينهما ونتعرف التجديد والتغيير اللّذين أحدثهما ابن السراج.

---

(١) المنهج اللغوي في كتاب سيبويه عبد الصبور شاهين ، مجلة كلية الآداب والتربية ، جامعة الكويت ، ع٣ ، ٤ ، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م ص ٦٣.

(٢) السابق ٦٤.

(٣) انظر في ذلك الكتاب ، ١/١٥ ، ١٦.

المطلب الثاني: تنظيم الأبواب وترتيبها عند ابن السراج:

يمكننا أن نلخص ذلك من خلال إعادة تبويب مواد النحو ، ومحاولة تحديد أقسام الكلم من منطلق معنوي ومنطقي، فالتأثيرات اليونانية التي دخلت على النحو العربي ابتداء من القرن الثالث للهجرة تركت بصماتها على التفكير النحوي . انعكس ذلك على ترتيب المسائل النحوية ترتيباً منهجياً جديداً يقتضي البدء بتحديد أقسام الكلم ،ثم الانتقال إلى المسائل الإعرابية ثم دراسة الأسماء المرتفعة فالأسماء المنصـــوبة والأسماء المجرورة ثم التوابع وبعدها المسائل الصرفية [1]وبذلك نتج ذاك الانتقال النوعي الذي حققه ابن السراج في تبويب مواد النحو حسب الاعتبارات الإعرابية.مما نتج عنه العدول عن منهج سيبويه الوظيفي إلى منهج ينطلق من مرتكزات معنوية منطقية. بينما مدار الترتيب عند سيبويه كان الأصل فيه فكرة العامل كما يرى النجدي[2] وقد أضاف عبد الصبور شاهين اعتبارات أخرى غير فكرة العامل تسير معه جنباً إلى جنب أولها اعتبار الإعراب والبناء، وثانيها: كون الوجه الإعرابي واحداً أو متعدّداً [3].

حتى لو أننا سلمنا بأن فكرة العامل كانت هي المدار الأساس في كتاب سيبويه، هنالك مواضع تشير في ظاهرها إلى عدم المنهجية، فقـــد عرض المصـــدر أولاً وتعرض لمســـألة انتصاب المصـــدر بالفعل المحـــذوف ، كـــما عالج أحوالاً أخرى للمصدر ،كالمصدر المبتدأ أو المصدر المنصوب ، والنائب عن المصدر ، ولم يوفِّ المصدر حقّه ، فجاء وعرضه في موضع آخر[4] .

وإذا كان رابطه العامل وهو الخيط الذي يربط أبوابه فما رأيك في إقحامه مواضع للرفع والنصب أثناء عرضه لقضية الجـــرّ وعامله ، وذلك من خلال معالجة التوابع النعت والبدل ، ويجدها فرصة لعرض مسائل الخبر التي فاتته فيما سبق.

---

(١) مدخل إلى دراسة المفاهيم النحوية في التراث العربي ، محمد شعيرات ، جامعة باريس ، من مجلة التواصل اللساني ، مج٤ ، ع٢ ، سبتمبر ١٩٩٢ ، ٢٩.

(٢) سيبويه إمام النحاة ،

(٣) المنهج اللغوي في كتاب سيبويه ، عبد الصبور شاهين ، ٦٧.

(٤) السابق ٦٨.

ثم يستأنف باباً بعنوان :(هذا باب الابتداء) وكأنه عود على بدء فهو قد بدأ الكتاب بالحديث عن المسند والمسند إليه، ولعلّه أراد أن يتعرّض للموضوع تفصيلاً لأنّه عندما ذكره أول مرة ،لعله عالج هنالك فكرة الإسناد بصورة سريعة على أن يعرض لها تفصيلاً فيما بعد[١]

أما ابن السراج فقد نجح في الفصل بين العلوم التي تناولها من نحوية وصرفية وشعرية، حيث كان عرضة للمادة العلمية قائماً على جمع المتجانس والمتشابه حيث كان يجمع الأسماء المرفوعة ثم المنصوبة ثم المجرورة [٢]

فكان تقسيما موفقا يقوم على التماس الروابط المشتركة بين الموضوعات. حيث بدأ بالحديث عن أقسام الكلم الثلاثة : الاسم والفعل والحرف، ثم تناول كلّ قسم على حدة، ذاكراً جميع أحكامه ،ودون أن ينظر إلى القسم الآخر عدا ما يدعو المقام إليه ، وذلك كما فعل عندما تكلم عن المفعول به[٣] واضطر لأن يتكلم عن الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين[٤] ، والفعل الذي يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين[٥] .

فان قال قائل إن ابن السراج قد أقحم موضوعاً في إطار الآخر قلنا : أولاً : إنّ الضرورة هنا دعته لذلك لأنّ المنهج عنده قائم على ضمّ المتشابهات. وثانياً : إنه إقحامه كان في المدار نفسه ، حيث كان الباب معقوداً للمفعول به وما أقحمه من باب الفعل كان أيضاً يتصل بالمفعول . وليس الشأن كما صنع سيبويه حيث أدخل أبواب الفعل أثناء حديثه عن الفاعل بل دعاه الأمر لإقحام الفعل اللازم كما رأيت. وإذا استعرضنا بعض النماذج وجدناها تشير إلى ذاك الترتيب المنظم الذي يحذوه ابن السراج. وسنري ذلك من خلال باب المنصوبات حيث ابتدره بذكر المفاعيل : المطلق[٦] ثم المفعول به

---

(١) المنهج اللغوي ٦٨ ، ٦٩.

(٢) دراسة كتاب الأصول ، فايزة عمر ٩٩.

(٣) الأصول لابن السراج ١٦٩/١

(٤) السابق ١٧٧/١

(٥) السابق ١٨٧/١

(٦) السابق١/ ١٥٩.

[1]،فأدرج تحته الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين والذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين[2] ثم ذكر المفعول فيه[3] ثم المفعول له[4] وأخيراً المفعول معه[5].

وبعد أن أنهى المفاعيل أورد ما يشبّه بها[6] وهما الحال والتمييز[7] . و بعدهما أورد خبر كان و أخواتها[8] وتلاه خبر إنّ وأخواتها[9] . وهنا يكمن التنظيم البديع لهذه المفردات فقد سبق أن ذكر مرفوع(كان) في باب المرفوعات[10] . وقد تلت الفاعل لأنه يسمّـــيها المشبهة بالفاعل في اللفظ.كمـــا يسمي كان وأخواتها المشبهة بالفعـــل حيث ذكر مفارقتها للفعل الحقيقي و شبهها له[11] .فإذا أقحم خبر كان هنا لادّعي النقاد أنه أقحم في باب المرفوعات ما ليس منه و لذلك أجّل عرضها فذكرها مع المنصوبات. ثم جاء بـــاب كســـر ألف إنّ وفتحها[12] لأنها تدخل في النصب بوجه من الوجوه،ثم جاء بالاستثناء[13] ثم أورد تتمة التمييز. لابد لنا من وقفة هنا لنفترض سؤالاً – والناظر في هذه الأبواب يجده قد فصل بين باب التمييز وتتمته بأبواب وهي خبر (كان)،و بعده إنّ وأخواتها ،ثم باب كسر ألف إنّ،وبعده المستثنى — ما الغرض من مجيئها وما تفسير ذلك ؟ إذا تتبعنا ابن السراج وجدناه قد قسم المنصوبات إلى مفاعيل و شبيهة بالمفاعيل،والمشبه بالمفعول قسمه ثلاثة أضرب:

١. ما كان العامل فيه فعلاً حقيقياً.

---

(١) السابق ١/١٦٩.
(٢) الأصول ، لابن السراج ١/١٧٧.
(٣) السابق ١/١٩٤
(٤) السابق ١/٢٠٦.
(٥) السابق ١/٢٠٩.
(٦) السابق ١/٢١٢.
(٧) السابق ١/٢٢٢.
(٨) السابق ١/٢٢٨.
(٩) السابق ١/٢٢٩.
(١٠) السابق ١/١٥٨
(١١) السابق ١/٨٢.
(١٢) السابق ١/٢٦٢.
(١٣) السابق ١/٢٨١.

٢. ما العامل فيه شيء على وزن الفعل و يتصرف تصرفه وليس بفعل حقيقة

٣. ما العـــامل فيه حـــرف جامد غير متصـــرف فالنوع الأول قصـــد به التمييز والحال[١] والنوع الثاني قصد به خبر كان وأخواتها[٢] والنوع الثالث إنّ و لكنّ وليت ولعل وكأن[٣] فالخيط الرابط هنا هو الفعل والعامل، فالتمييز والحال العامل فيهما فعل حقيقي ،وخبر كان وأخواتها العامل فيه ما كان على لفظ الفعل و تصرف تصرفه وجرى مجراه[٤] أما ما كان العامل فيه حرفا جامد غير متصرف ولكنها حروف تعمل عمل الفعل فترفع وتنصب[٥]. أما باب كسر ألف إنّ وفتحها فهي أيضاً ألبسها ثوب الفعل قائلاً:((إنما تشبه فعلا داخلا على جملة وتلك الجملة مبتدأ وخبر)) "[٦] أما المستثنى فهو يشبه المفعول إذا أتى به بعد استغناء الفعل بالفاعل وبعد تمام الكلام[٧]. إذن فكل هذه الأبواب فصل بها بين التمييز وتتمته . وابن السراج لا يرى أنّ هذا فصلا حقيقياً لأن هذه الأبواب كان مدار الحديث فيها عن الفعل والعامل ،فهو لا يرى أنه فصل بين التمييز وبين ما تلاه بما هو أجنبيّ عنه . إذن فالعلاقة باقية من وجهين : الأول: وجه النصب في كل هذه المفردات . والثاني وجه العامل حيث عمل في جميعها فعل أو ما شابه الفعل فالأبواب عنده توجد بينها روابط عامة وأخرى خاصة

١. عامة من حيث كونها منصوبات .

---

(١) الأصول ، لابن السراج ٢١٣/١.

(٢) السابق ٢٢٨/١.

(٣) السابق ٢٢٩/١.

(٤) السابق ٢٢٨/١

(٥) السابق ٢٢٩/١.

(٦) السابق ٢٦٢/١.

(٧) السابق ٢٨١/١.

٢. وخاصة من حيث العامل فيها فعل أو ما شابهه. ولكنه كان حاضراً في ذهنه أنه لم يكمل التمييز فعاد وذكر متمماته كتمييز المقادير والأعداد ، و (كم) .

وتأتي روعة الترتيب ودقته إذا نظرت في الأبواب التالية وهي باب النداء ومتعلقاته ، وباب النفي بـــ(لا) ، وما يتبعه .

ونذكّر القارئ أننا ما زلنا في حرم المنصوبات . فالمنادى ، وإن كان منه ما هو مبنيّ على الضم في النداء كالعلم المفرد والنكرة المقصودة[١] ، فحقّ كلّ منادى النصب ؛ من قبل أن قولك : يا فلان ينوب عن قولك : أنادي فلاناً[٢]. . وكذلك باب النفي بـــ (لا) " فأي اسم نكرة ولي (لا) وكان جواباً لمن قال : هل من غلام ؟ فهو مفتوح[٣].

إذاً فهذين البابين يعدّان بمثابة المتممات للمنصوبات . ولكنّ ابن السرّاج قد فصل بين هذين وبين ما سبقهما بفاصل سمّاه : ((ذكر الاسم المضموم والمفتوح اللّذين يضـــارعان المعرب))[٤] . وهذا الفاصل فهمنا منه أنه إنما أراد أن ينبّه أنّ التالي بناءٌ وما سبقه إعراب حيث قال : ((وإذا فرغنا من الرّفع والنصب فلنذكر الضمّ والفتح اللّذين يضارعانهما إن شاء الله)) [٥]

وإذا ما سأل سائل : ما الداعي لذكر الضمّ ونحن بصدد المنصوبات ، قلنا : لأن هذا الضرب من الضم يكون .في النداء . ولكنّ أصله النصب ، أما الفتح الذي يشبه النصب إنّما يكون في النفي بـــ (لا) . وبذلك تكون المنصوبات عنده منظمة على نسق معيّن . فنصب الإعراب أولاً ثمّ يتلوه الفتح في البناء .

---

(١) الأصول لابن السراج ١/٣٣٠.

(٢) السابق ١/٣٣٣.

(٣) السابق ١/٣٧٩.

(٤) السابق١/٣٢٨

(٥) السابق ١/٣٢٨.

إذاً فعرضه كان قائماً على جمع المتجانس والمتشابه . فجمع الأسماء المرفوعة ، فالمنصوبة ، فالمخفوضة . وحتى النوع الواحد ،كالمنصوبات مثلاً ، فهناك خيوط تربط بين مفرداتها في تسلسل بديع وترابط رائع .

والناظر في كتاب الأصول لابن السرّاج يجده قد بدأ بالأسماء المعربة وثنّى بالأسماء المبنية . وبين الاثنين ذكر الاسم الممنوع من الصرف . وكأنه يشير إلى إن هذا الاسم متوسط بين الإعراب والبناء . وختم حديثه عن الأسماء بذكر توابعها [1].

وما فتئ ابن السرّاج يذكّرنا بالترتيب المتناسق بين أبواب كتابه ، فنحن الآن قد ولجنا الجزء الثاني منه وهو يستحضر في ذهنه ما بدأ به في أول الكتاب . فقال : ((وكنت قلت في أول الكتاب انّ الأسماء تنقسم قسمين : معرب ومبني . فإنّ المعرب ينقسم قسمين : متصرّف وغير متصرّف . وقد وجب ان نذكر من الأسماء ما ينصرف وما لا ينصرف ثم نتبعه المبنيات))[2]

وقد وعد ابن السراج بأنه سيبيّن كلّ نوع في مكانه . وها هو ذا قد أوفى بما وعد مما يشير إلى حسن التقسيم والتنظيم الذي يربط بين أبوابه . فالمعربات عنده استغرقت ما يفوق الجزء الأول ثم أتى للجزء الثاني ليستأنف الحديث عن المبنيات ، ولكن لم يفته أن هنالك اسماً لا هو بالمعرب إعراباً كاملاً ، ولا هو بالمبني بناءً كاملاً . فارتأى ان يجعله واسطة العقد بين المعربات والمبنيات . وهو ذكر ما ينصرف من الأسماء ، وما لا ينصرف . فالذي لا ينصرف لا يدخله جرّ ولا تنوين . إذاً فإعرابه ناقص ، ولكنه ليس بالمبني أيضاً لانه إنما يرفع وينصب.

وقد ابتدر حديثه هنا بمقارنة ما لا ينصرف بالفعل الذي يشبهه كما وعد في أول كتابه انه سيعرض أوجه الشبه بينهما[3] حين قال : ((فالذي لا ينصرف لا يخله جر ولا تنوين ؛ لأنه مضارع عندهم للفعل ، والفعل لا جرّ فيه ولا تنوين ، وجر ما لا ينصرف كنصبه ، كما ان نصب الفعل كجزمه والجر في الأسماء نظير الجزم في الفعل ، لأن الجر يخص الأسماء

(١) دراسة كتاب الأصول ، فايزة عمر ، ٩٩.

(٢) الأصول ، لابن السراج ، ٥٠/١ ، ٧٩/٢.

(٣) السابق ٥٠/١.

والجزم يخص الأفعال ، وإنما منع ما لا ينصرف الصرف لشبهه بالفعل كما اعرب من الأفعال ماشابه الاسم))[1] .

وقد آثر ابن السراج ذكر ما لا ينصرف لندرك أن ما عداه منصرف ؛ لان الذي صرف أكثر من الذي لا ينصرف ((وأصول الأسماء كلها الصرف ، وإنما في بعضها ترك الصرف . وللشاعر إذا اضطر أن يصرف جميع ما لا ينصرف .))[2] وليس لك ان تدرك ترتيب ابن السراج إلا بعد النظر إلى سيبويه ، وأين كان موضع الاسم الذي لا ينصرف . فالناظر في كتاب سيبويه يجد ان سيبويه بعد ان أكمل الحديث عن الاحوال التي تعرض للاسم المنصرف او المتمكن ، وكذلك استوفى الحديث عن الفعل ... بعد ذلك أن الوقت قد حان للحديث عن الاسم غير المتمكن او الذي لا ينصرف ، وربما خطر بالذهن أن موضع الحديث عن ما لا ينصرف قد تاخر ، وقد كان حقه ان يجيء قبل الفعل[3] وهذا ما صنعه ابن السرّاج . فالاسم غير المنصرف يتبع للأسماء ومجيئه قبل الفعل منطقي ، بل والاكثر من هذا أنه جعله بين المبني والمعرب . فهو متوسط بين الاثنين ، ثم تابع حديثه عن الأسماء بذكر توابعها ، ثم انتقل إلى الحديث عن الافعال . فهو قد خالف ترتيب سيبويه هنا . وصنيع ابن السرّاج هذا وترتيبه المخالف لسيبويه لا يجعلنا نتحامل على سيبويه ؛ فهنالك تعليل سيبويه في مجيء الاسم الذي لا ينصرف عقب تناوله للأفعال .

فعبد الصبور شاهين يرى أن من أسباب منع الصرف او عدم التمكن في الاسم شبهه للفعل لذلك كان أول الأسباب التي تحدث عنها سيبويه في هذا الباب[4] .

إذاً فكلّ من ابن السرّاج وسيبويه له رؤية منهجية في ما ذهب إليه .

وبعد ان انهى ابن السرّاج حديثه عن الأفعال التي تلت الأسماء في ترتيبها ، وصل إلى الحروف فقسّمها هي أيضاً إلى :

١. ما جاء منها على حرف واحد[5]

---

(١) الأصول ، لابن السراج ، ٧٩/٢.

(٢) السابق ، ٧٩/٢.

(٣) المنهج اللغوي في كتاب سيبويه ، لعبد الصبور شاهين ، ٧٠.

(٤) الكتاب ٣/٢.

(٥) الأصول ، لابن السراج ٢١٩/٢.

٢. ما جاء منها على حرفين [١]

٣. ما جاء على ثلاثة أحرف[٢]

٤. ما جاء منها على أربعة أحرف[٣]

وإذا استوقفنا القارئ هنا نلمح في تقسيمه للحروف بروز اعتبار آخر غير العدد التي تكونت منه الحروف . فبجانب تقسيمها على ذات الحرف والحرفين والثلاثة والأربعة ، برز اعتبار آخر وهو اعتبار البناء والإعراب . والإعراب أبعد ما يكون عن الحروف ؛ فآثر البدء بالموقوف حيث قسم الحروف إلى أربعة أقسام : ساكن يقال له موقوف ، ومضموم ، ومكسور ، ومفتوح الأول[٤] . ثم بدأ بالموقوف الذي يتكون من حرفين نحو : أم ، أو، هل[٥] ثم جاء بعدها بالحروف التي تتكون من ثلاثة أحرف ، وذلك نحو : " على ، إلى ، سوف ، إنّ " [٦] فهي ليست مبنية على علامة واحدة ولكن يجمعها التكوين . فهي جميعها مكونة من ثلاثة أحرف .

ثم تلاها بذات الأربعة نحو : (حتّى ، و لكنّ ، ولعلّ)[٧] . ثم أرجأ ذات الحرف الواحد إلى الآخر ؛ ولعلّ السبب في ذلك ان جميع الانواع الثلاثة السابقة يجمعها ضبط واحد ، أي كونها غير متحرّكة بينما نجد الحروف ذات التكوين الواحد كلها ((متحركات إلا لام المعرفة فإنها ساكنة . فإذا أرادوا أن يبدءوا أيضاً أتوا بألف الوصل قبلها . واما لام الامر فهي مكسورة ويجوز أن تسكّن ، ولا تسكّن إلا أن يكون قبلها شئ نحو قولك : فليقم زيد ...)) [٨]

فاعتبار البناء هو المسيطر في تقسيم الحروف لذلك لا ينفك ابن السرّاج يذكّر به القارئ دوماً . فها هو يبرزه داخل إطار الحروف التي جاءت على حرف واحد . فيقول :

---

(١) الأصول ، لابن السراج ، ٢/٢١٣.

(٢) السابق ٢/٢١٦.

(٣) السابق ٢/٢١٨.

(٤) السابق ، ٢/٢٠٦.

(٥) السابق ٢/٢٠٦.

(٦) السابق ٢/٢١٦ ، ٢١٧.

(٧) السابق ٢/٢١٨.

(٨) السابق ٢/٢١٩.

((فالحروف على ثلاثة أضرب : مبنيّ على السكون ، وعلى الفتح ، وعلى الكسر . فاما المبني على الفتح فواو العطف ، والفاء كالواو ... وكاف الجرّ للتشبيه ، ولام الإضافة مع المضمر ، وفي الاستغاثة وواو القسم ، ... واما المبنيّ على الكسر : فباء الجرّ للإلصاق والاختلاط ، ولام الإضافة مع الظاهر ...))[1]

وهنا أيضاً يبرز بوضوح منهجه الجامع للمتجانس والمتشابه مما أدى إلى النتيجة الحتمية فقيل إنه عقل النحو وجمع أشتاته .

والنماذج التي تؤكد هذه المقولة وتحققها كثيرة . منها انه جمع كل ما يدخله التقديم والتأخير في باب واحد[2] حيث جمع تحت هذا الباب كلّ الأشياء التي لا يجوز تقديمها . وهي ثلاثة عشر نذكر بعضها :

١. الصلة : ((لا يجوز ان تقدّم على الموصول لأنها كبعضه . وذلك نحو صلة الذي وأن ...)) [3]
٢. توابع الأسماء : ((وهي : الصفة والبدل والعطف ، لا يجوز أن تقدّم الصفة على الموصوف ولا ان تعمل الصفة في ما قبل الموصوف ، وكذلك البدل))[4]
٣. المضاف إليه : ((لا يجوز أن تقدّم على المضاف ولا ما اتصل به فتفصل به بين المضاف والمضاف إليه))[5]
٤. الفاعل : ((لا يجوز أن يقدّم على الفعل إذا قلت : قام زيد ، لا يجوز ان تقدّم الفاعل فتقول : زيد قام ، فترفع زيد ب (قام) ويكون قام فارغاً . ولو جاز هذا لجاز ان نقول : (الزيدان قام)[6]

وعلى هذا الترتيب البديع والنسق الرائع فسِر إلى أن تنهي الأنواع الثلاثة عشر .

---

(١) الأصول ، لابن السراج ٢/٢١٩.
(٢) السابق ، ٢/٢٢٢.
(٣) السابق ٢/٢٢٣.
(٤) السابق ٢/٢٢٥.
(٥) السابق ٢/٢٢٦.
(٦) السابق ٢/٢٢٨.

وتطالعك أبواب كثيرة تحقق هذا المعنى ، أي أنه عقل النحو . فبعد أن عرض الأبواب النحوية ووحداتها الثلاثة أسماءً ، وأفعالاً ، وحروفاً ، جاء بالأبواب الجامعة لضمّ الشارد والمتناثر . وهي :

١. باب الزيادة والإلغاء[١]

٢. باب ما جاز أن يكون خبراً [٢]

٣. باب ذكر الابتداء[٣]

ولأن ابن السرّاج قد جنّد نفسه لبلورة مفهوم الإخبار ، والذي كان عنده معياراً للنظرية النحوية ، جاء بباب يوظف هذا المعنى ويحققه . وهو باب : " ما جاز ان يكون خبراً "[٤] حيث قال : ((اعلم أن أصول الكلام جملتان : فعل وفاعل ، ومبتدأ وخبر . وقد عرّفتك كيف يكون الفاعل خبراً [٥]. وان الفعل لا يجوز أن يكون خبراً مخبراً عنه ، ... ، وذكرت لك المبتدأ والخبر والإخبار عن كلّ واحد منهما ، وأبواب هذا الكتاب تنقسم بعدد أسماء الفاعلين والمفعولين ، وبحسب ما يتعدّى من الأفعال وما لا يتعدّى ، وكل ما يتعدّى إليه الفعل ويعمل فيه إلا ما استثنيناه مما تقدّم فهو جائز ان نخبر عنه ، إلا ان يكون اسماً نكرة لا يجوز أن يضمر ويصرف ، فإنه لا يجوز الإخبار عنه نحو ما ينتصب بالتمييز ، فجميع الأبواب التي يجوز الإخبار عن الأسماء التي فيها مميّز أربعة عشر باباً :

الأول : الفعل الذي لا يتعدى

الثاني الذي يتعدّى إلى مفعول واحد

الثالث : الفعل الذي يتعدّى إلى مفعولين ولك أن تقتصر على أحدهما "[٦]

---

(١) الأصول ، لابن السراج ٢/٢٥٧.

(٢) السابق ٢/٢٧٦.

(٣) السابق ٢/٣٦٧.

(٤) السابق ، ٢/٢٧٦.

(٥) السابق ١/٧٣ ، ٧٤.

(٦) السابق ٢/٢٧٦.

ولعلّ هذا هو التغيير الجوهري الذي أجراه ابن السرّاج، والـذي يكمـن في بلورة مفهوم الإخبار . والذي تمكّن بموجبه من اقتراح علاقة واحدة موحدة بـين أقسام الكلم وبين جزئي الجملة الاسمية والفعلية [١]. فنجح ابـن السـرّاج علـى الصعيد المنطقي في تصوّر إطار نظري موحّد للكلام العربي . فالاعتبارات المنطقية دفعته إلى إقامة معادلة تامّة بين الجملتين بإخضاع الجملة الفعلية لـنمط الجملـة الاسمية تحت تاثير النموذج المتكوّن من مخبر عنه ومخبر[٢] .

لعلّك أدركت من هذا الباب روعة هذا المنهج . ولو لم يكن هناك دليل على ترتيب منهجه وروعته غير هذا الباب لكفانا ذلك . ولكنّ أمثاله كثر تطالعـك أينمـا التفتّ وكلّما استطلعت أبوابه .

ثمّ ذكر ابن السرّاج ما يحرّك من السواكن في أواخر الكلم [٣] . وبذلك يكون قـد جمع كلّ شارد وارد في أبواب النحو .

ثم انتقل إلى أبواب الصرف فابتدر بباب المذكر والمؤنث[٤] ثمّ باب الجمع[٥] ، فبـاب التحقير[٦]، ثمّ النسب[٧] ، ثمّ باب الأبنية حيث ابتدأ بباب المصدر وأسمـاء الفـاعلين ، وذكر ما جاء من المصادر والصفات والأفعال على بناء واحد[٨] ، والأبنيـة وأقسـامها

---

(١) مدخل على دراسة المفاهيم النحوية في التراث العربي ، محمد شعيرات ، ٣٠ ، مجلة التواصل اللساني ، مج ٤ ، ع٢ ، ١٩٩٢ م ، الرباط ، المغرب

(٢) الأصول ، لابن السراج ، ٣٧/١ ،٥٨ ، ٧٥.

(٣) السابق ٣٨٤/٢ .

(٤) السابق ٤٠٧/٢.

(٥) السابق ٤٢٠/٢.

(٦) السابق ٣٦/٣.

(٧) السابق ٦٣/٣.

(٨) السابق ٨٥/٣.

الثلاثي والرباعي والخماسي[١] ، وباب الزيادة[٢] ، وباب الإبدال [٣] . ثم ذكر ما يتمّ ويصحّح ولا يعلّ[٤] ، ثمّ باب الإدغام[٥].

هكذا يكون ابن السرّاج قد انهى عرضه الرائع للابواب النحوية والصرفية ، فاصلاً بين هذين العلمين فصلاً تامّاً . ولكنّه استوقف نفسه فوجد باباً من الاهمية بمكان ، حيث لا يمكن تجاهله أو صهره في بطون الابواب . وإذا ما أراد تصنيفه فهو لا يدخل ضمن موضوع معيّن من موضوعات النحو أوالصرف ، فارتاى ان يختم به كتابه . ألا وهو باب الضرورات الشعرية[٦] .

(١) الأصول ، لابن السراج ، ١٧٩/٣.

(٢) السابق ٢١١/٢.

(٣) السابق ٢٥٣/٣.

(٤) السابق ٢٨٦/٣.

(٥) السابق ٣٩٩/٣.

(٦) السابق ٤٣٥/٣.

المطلب الثالث: الضرورات الشعرية:

من المعهود ان الضرائر تعرض عليك في كلّ حين في الشواهد النحوية والصرفية وغيرها ، لكنّه هذّبها وجعل لها باباً على غرار أبوابه النحوية والصرفية . واستهلّ بابها بذات التسلسل والتهذيب الرائعين . حيث بدأ بذكر الذي يحسن من ذلك ويقاس عليه[١] ، وما يحسن للشاعر إذا اضطرّ أن يحذفه[٢] وتخفيف المشدّد في القوافي[٣] . فالضرورة عند ابن السرّاج محكومة بأصول . ولم يكن همّه الأوحد رصد الأشياء التي يضطر الشاعر لأن يخالفها ، بل كان همّه وضع الاصول التي تقيّد هذا الصنيع ، حيث قال : " وليس للشاعر ان يحذف ما اتّفق له ولا ان يزيد ما شاء ، بل لذلك أصول يعمل عليها ، فمنها ما يحسن أن يستعمل ويقاس عليه ، ومنها ما جاء كالشاذّ . ولكنّ الشاعر إذا فعل ذلك فلا بدّ من ان يكون قد ضارع شيئاً بشئ ...))[٤] . فالقياس هو الحكم الذي ينبغي ان يتقيّد به الشاعر ، فالضرورة الشعرية وإن ، كانت هي خروج عن المعتاد لاجل الوزن والقافية ، فابن السرّاج يضع لها أصولاً تحكمها كالقياس مثلاً . وهاهو يقيس حذف حرف بحذف آخر . إذ يرى أن حذف التنوين ــ أي الصرف ــ من قول الشاعر

وَقَائِلَةٍ مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعدَنَا * صَحَا قَلْبُه عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنَ هِنْدِ[٥]

ليس بأبعد من حذف الواو في قوله :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ * لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجَيبُ[٦]

---

(١) الأصول ، لابن السراج ، ٤٣٥/٣.

(٢) السابق ٤٤٧/٣.

(٣) السابق ٤٤٨/٣.

(٤) السابق ٤٣٥/٣.

(٥) البيت من الطويل ، والشاهد فيه عدم صرف دوسر وهو منصرف ، انظر الإنصاف ٥٠. وذكر الرواية الأخرى للبيت ، وهي: (ما للقريص بعدنا) ، وانظر أيضاً ضرائر الشعر ١٠٢ ، وكان المبرد ينشده ، (وقائلة ما للقريص بعدنا) ، فراراً من حذف التنوين ، انظر أيضاً مجالس ثعلب ١٤٧ ، شرح شواهد المغني ، للعيني ٣٦٦/٤ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة ، السيرافي ،تحقيق عوض حمد القوزي ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ط١/١٤٠٩هـ/١٩٨٩م ، ٥٠.

(٦) الملاط: مقدم السنام ، وقيل: جانبه ، وهما ملاطان ، وقوله: رخو ، إشاره إلى عظمه واتساعه ، الأصول

حيث قال ابن السرّاج : ((لو صحّت الرواية في ترك صرف ما ينصرف في الشعر لما كان حذف التنوين بأبعد من حذف الواو في قوله : فبيناه يشـــري رحلـــه ...))[1] . والكلام (فبينا هو يشري رحله) فحذف الواو من (هو) وهي متحركة من الكلمـــة وليست بزائدة . فإذا جاز أن يحذف ما هو من نفس الحرف جاز ان يحذف التنوين الذي هو زائد للضرورة))[2].

فابن السرّاج – كما رأيت – يحتكم للقياس ليؤصّل للأحكام التي تعتري الكلمة. فالضرورة مثلاً يجعل لها أحكاماً تحكمها . على أن تلميذه السيرافي قد خالفه في ذلك حيث قال : ((الذي قاله[3] وجهٌ . غير أن حذف التنوين عندي – وإن كان زائداً – أقبح من حذف الواو في (هو) لأن التنوين علامة تفرّق بين ما ينصرف وما لا ينصرف ، وسقوطه يوقع اللبس ، وحذف الواو من (هو) لا يوقع لبساً ويلحقه بغير بابه))[4].

السيرافي هنا يردّ على أستاذه لكنه ردّ مقرون بالبرهان[5] . ولعلّ مفهوم الضرورة قد تبلور واتّضح عند ابن السرّاج حيث ابتدر الباب قائلاً : ((ضرورة الشاعر أن يضـــطّره الوزن إلى حذف أو زيادة أو تقديم أو تأخير في غير موضعه ، وإبدال حـــرف أو تغـــيير إعراب عن وجهه على التأويل ، أو تأنيث مذكّر على التأويل ...))[6]

ولعلّ ابن السرّاج قد استبق عصره إذ نرى المؤلفات التي أفردت للضرورة من بعده سارت على نفس النهج والتقسيمات التي قسمها. فأروع ما ألف في هذا المضـــمار كتاب أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي والذي قسم الضرورة إلى تسعة أوجه وهي الزيادة والنقصان والحذف والتقديم والتأخير والإبدال وتغيير وجه من وجوه الإعـــراب إلى وجه آخر على طريقة التشبيه وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث[7] .

٤٣٩/٣.

(١) الأصول لابن السراج ، ٤٣٩/٣.

(٢) ما يحتمل الشعر من الضرورة ، ٥٢.

(٣) أي: ابن السراج

(٤) ما يحتمل الشعر من الضرورة ، ٥٢.

(٥) السابق ١٨.

(٦) الأصول ، لابن السراج ، ٤٣٥/٣.

(٧) ما يحتمل الشعر من الضرورة ٣٤ -٣٥

وهذه هي الأقسام نفسها التي ذكرها ابن السراج وهو الأسبق عصراً بل هو أستاذ السيرافي ، فلعلّ السيرافي قد أفاد من تجربة شيخه العالم .

وقد توالت المؤلفات بعد ذلك فألّف ابن عصفور الاشبيلي :" ضرائر الشعر" ولا تخرج عنده عن الأساسيات التي ذكرها من سبقه وهي منحصرة عنده في الزيادة و النقص والتأخير والبدل .

ولا يغرّنك هذا التلخيص والاختصار فتظن أنها نقصت عن أقسامها التسعة المعهودة . فهي وإن كانت أربعة جزئيات إلا أنها تضمنت التسعة السالفة الذكر ، فهو لم يذكر الحذف لأنه ضمّنه تحت قسم النقص[١] ، ولم يذكر قلب الإعراب وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث ؛ لأنه ذكرها تحت عنوان إبدال الحكم من الحكم[٢].

فهو بذلك لا يبعد كثيرا عن سابقيه ، وبالنظر إلى أبي سعيد السيرافي وهو من رجال القرن الرابع (٣٦٨ هـ) وبالنظر إلى ابن عصفور وهو من رجال القرن السابع (٦٦٩هـ) على الأرجح [٣] ، لا أرى أنّ هنالك إضافة في التقسيم – أعني أقسام ضرائر الشعر – مما يشير إلى سبق ابن السرّاج في هذا . ومن تلاه فله فضل التفصيل والشرح والتوضيح . ولكن ابن السرّاج يظلّ صاحب الفضل في وضع البذور الأولى. ومما يؤكّد ذلك النظر في كتاب سيبويه في باب (ما يحتمل الشعر)[٤] . فهو لم يتقصَّ الضرورة ، ولم يقسّمها فضلاً عن كونه جعلها مقحمة في أبواب النحو الأولى حيث استهلّ الباب بقوله : " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف ، يشبّهونه بما ينصرف من الأسماء لأنها أسماء كما أنّها أسماء ...))[٥] . هكذا بدأ سيبويه الباب ثم استرسل في ذكر الشواهد.

---

(١) ضرائر لشعر ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، ٨٤ ، دار الأندلس للطباعة والنشر ، ط١ يناير ١٩٨٠م

(٢) السابق ٢٢٦.

(٣) بغية الوعاة ٢/٢١٠.

(٤) الكتاب ١/٥٣

(٥) السابق ١/٥٣.

لعلّك تلمح التغيير في كلّ تقاسيم الكتاب ، فالعلماء الذين سبقوا ابن السرّاج ذكروا الضرورة كما ذكروا شواهدها . لكنّ ذكرها بهذا النسيج المنظّم ، وذكر أقسامها بهـــذا التفصيل هو مما سبق إليه ابن السرّاج في هذا المضمار . وقد أسلفت أن الكتب التي تلته لم تبعد كثيراً عن تقاسيمه .

ومما استحدثه أيضاً أنه أفرد لها باباً بعد أن أنهى موضوعاته النحويّة والصرفيّة علـــى غير ما كان عليه الحال عند سيبويه ، فكان حظّها من الترتيب عنده أن كانت في بدايـــة الكتاب . أما ابن السرّاج فقد ختم بها كتابه . وأحسب أنّ هذا التأخير له فلسفته عنده ؛ فالشعر هو عصب المادة اللغوية ، ونجده مبثوثاً في جميع الأبواب النحويّة والصرفية . ولمّا كانت الضرورة إنما تدخل على الشعر أكثر من غيره، ارتأى أن يؤجلها في خاتمة كتابه

الفصل الخامس: مصادر ابن السراج وأثره في العلماء

المبحث الأول: اتصاله بالسابقين

المطلب الأول: ابن السراج وسيبويه

المطلب الثاني: ابن السراج والمبرد

المبحث الثاني: أثره في من جاء بعده

المطلب الأول: أثره في أبي علي الفارسي.

المطلب الثاني: أثره في الرماني.

المطلب الثالث: أثره في الشيخ خالد الأزهري

المبحث الأول: اتصاله بالسابقين

المطلب الأول: ابن السراج وسيبويه:

قبل البدء في التفصيل عن سيبويه وطريقة الأخذ عنه أود أن أشير إلى أن الاختلاف الذي قد نلمحه في حالة عرض نص ما لسيبويه ، وهذا الاختلاف ليس مرجعه إلى السهو أو الخطأ من قبل ابن السراج وإنما مرجعه إلى اختلاف النسخ التي أخذ عنها. فهو يشير في كتابه الأصول[1] إلى تلك النسخ المختلفة التي كانت بحوزته والنص الذي أورده يشير صراحة للاختلاف الذي أشرنا إليه ، وهو قوله: «هذا الحرف ليس في كتابي المنسوخ من نسخة أبي العباس ، وهو فيما قرئ في كتاب القاضي عليه ، و لم أجده في نسخة ثعلب»[2]. إلى أن قال في موضع آخر في معرض حديثه عن بعض الأوزان الذي ذكر أنه وجدها في كتاب بعض أصحابنا ـــ ويعني بهم البصريين ـــ وليس موجوداً في أصل أبي العباس.

نستشف من هذا الكلام أن ابن السراج كان يقتني أكثر من نسخة لكتاب سيبويه ، فها هي نسخته المأخوذة عن شيخه المأخوذة عن القاضي ، وكذلك نسخة ثعلب ، ثم نسخة بعض البصريين ، وعليه فهذا توثيق أمين ودقيق أطلعنا عليه ابن السراج ، إذن فلا عجب إن اختلفت بعض النصوص التي بين أيدينا مما تحصلنا عليها من كتاب سيبويه المطبوع والمتداول اليوم.

وأذكر على سبيل المثال لا الحصر النص الذي أورده ابن السراج: «قال سيبويه: وأما أنت مرأى ، ومسمع ، فرفع لأنهم جعلوه الأول»[3] ، أما نصه في الكتاب: «فإنما رفعوه ؛ لأنهم جعلوه هو الأول حتى صار بمنزلة قولهم: أنت من قريب»[4] .

وأحسب أن النص الثاني أكثر بياناً وإيضاحاً من النص الذي نقله ابن السراج ، وسوف أعرض بعض النصوص المختلف فيها وأشير إليها في محلها حيث تعرض حتى لا أُخرج النصوص عن موضوعها.

أ/ما أخذه عن سيبويه:

---

(١) الأصول ، لابن السراج٣/٢٢١.

(٢) السابق ٣/٢٢١ ، ٢٠٢.

(٣) السابق ١/٤٠٠.

(٤) الكتاب ، ١/٢٠٧.

وقد اختلفت طريقة الأخذ عن سيبويه على النحو التالي:

كان ابن السراج يتخذ رأي سيبويه موثقاً من خلاله لشيوخه ، ناقلاً لآرائهم ، وسيبويه عنذئذ يعد مرجعاً لآرائهم ؛ لأنهم لم يخلّفوا لنا مصنفات تدوّن فيها آراءهم ، فكان يأخذ موروثهم العلمي عبر سيبويه ، وذلك كالآتي:

عندما تحدث سيبويه عن نصب (فرسخاً) في نحو قولهم: داري من خلف دارك فرسخاً: «فانتصب فرسخ ؛ لأن ما خلف دارك الخبر ، وفرسخاً على جهة التمييز ، فإن شئت قلت: داري خلف دارك فرسخان ، تلغي خلف[1] ، وقال سيبويه: وزعم يونس أن أبا عمرو كان يقول: داري من خلف دارك فرسخان. شبهه بدارك مني فرسخان »[2] .

إذن فسيبويه ينقل رأي يونس يقوي به موقفه من حيث الرفع ثم أورد النصب ابن السراج معتمدا إياه[3] .

وكذلك في معرض الحديث عن كنايات العدد مثل: كم وكأيّن حيث ذكر سيبويه قولهم: كأيّن رجلاً قد رأيت ، قال: زعم يونس ... ثم عقب على رأي شيخه فقال[4]: إلا أن أكثر العرب إنما تتكلم بها مع (من) قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾[5] ثم رجع سيبويه ليشير إلى صحة رأي يونس فقال: فإن حذفت فالكلام جيد. وإني لأحسبه قد ناصر شيخه ؛ لأن يونس ذكر (كأين) من غير (من) ، وهو قوله: كأيّن رجلاً قد رأيت.

هكذا ينقل لنا ابن السراج نص سيبويه فنجني من ورائه فوائد جمة[6].

هناك فائدة عظيمة لمحتها في النصوص التي استقاها ابن السراج من سيبويه نقلاً عن يونس وهي أن النصوص تعد تأصيلاً حقيقياً لأحد أصول النحو وهو السماع إذ ارتبطت هذه النصوص بروايتها عن العرب ، وهذا يؤكد اهتمام ابن السراج ومراعاته لأصول النحو ، فعندما كان يتحدث عن معرفة الأسماء التي خصها العرب بالنداء فلجأ لتقوية رأيه برأي

---

(١) الأصول ، لابن السراج ١/٢٠٠

(٢) الكتاب ١/٢٠٧.

(٣) الأصول ، لابن السراج١/٢٠٠.

(٤) الكتاب ١/٢٩٧.

(٥) سورة الحج:٤٨.

(٦) الأصول ، لابن السراج١/٣٢٠ ، ٣٤٢.

سيبويه الذي حكاه يونس عن العرب ، فقال: ما حكى سيبويه عن يونس أنه سمع عن العرب من يقول: يا فاسق الخبيث[1] ، فلو لم يكن فاسق عنده معرفة ما وصفه بما فيه الألف واللام.

إذن فهنالك غاية من توثيقه للنصوص بهذه الطريقة التي تعكس اهتمام ابن السراج بالرواية والسند الصحيح عن العرب ؛ لأنه لم يرم لذلك لاكتفى بالإشارة إلى نص سيبويه و لم يفتش عم أخذه سيبويه.

ربما استشف ابن السراج أهمية ذكر سيبويه لشيخه فأحب أن يعكس لنا هذا ، حتى أن سيبويه يقدم رأي شيخه ثم يبني الكلام عليه ، فيعقب متمماً المعنى الذي لم يذكره شيخه ، وذلك في معرض حديثه عن الندبة حيث قال سيبويه: «وأما يونس فيلحق الألف الصفة ، ويقول:وا زيداه الظريفاه ، ولا يجوز أن تندب النكرة ، وذلك: وارجلاه ويا رجلاه ، ولا المبهم ، لا تقول: واهذاه.. »[2] .

هذا قول يونس قدمه سيبويه ثم علق عليه في سياق جميل لا يبعد عن المعنى الذي ذهب إليه شيخه ، فيؤكد المعنى الذي ذهب إليه شيخه ، فيؤكد المعنى الذي ذهب إليه شيخه فيقول: «إنما ينبغي أن تتفجع بأعرف الأسماء ولا تبهم ، ألا ترى أنك لو قلت: واهذاه كان قبيحاً ؛ لأنك إن ندبت فينبغي لك أن تفجّع بأعرف الأسماء ، وأن تخص فلا تبهم ؛ لأن الندبة على البيان»[3] .

ثم ذكر أن هذا الوجه ليس على الإطلاق ؛ لأنه هنالك مبهماً في لفظه لكنه معروف بعينه ، وذلك كأن تقول: ومن حفر بئر زمزماه ؛ لأن هذا معروف بعينه.

وهذا أيضاً من النصوص التي نلمح فيها اختلافاً بين نص سيبويه الذي أورده ابن السراج ونصه في الكتاب ، وهنا أيضاً نجد أن نص سيبويه في كتابه أكثر وضوحاً وبياناً.

ثم ينقل لنا ابن السراج وجهاً آخر يمثل موقف سيبويه مع شيخه ، فسيبويه لم يكن متتبعاً فقط بل قد تضطره المواقف لمخالفة شيخه[4] ، ومبرراً للوجه الذي يراه صحيحاً ،

---

(١) الكتاب ٣١١/١.

(٢) السابق ٣٢٣/١ ــ ٣٢٤.

(٣) الكتاب ٣٢٤/١.

(٤) الأصول ، لابن السراج٢٠٢/٢ ، ٣٨٢.

معياره في ذلك سماع العرب والقياس. وذلك في معرض الحديث عن نون التوكيد الخفيفة عند إسنادها إلى فعل جمع النساء[1].

فيقال في الوقف والوصل: «اضربنْ زيداً ، فيكون بمنزلة: إذا لم ترد الخفيفة ، ولو أتيت بها للزمك أن تقول: اضربنان زيداً ، فتأتي بالألف لتفصل بين النونين ، أو تكسر لالتقاء الساكنين فتحركها وهي لا تحرك»[2] .

هذا هو حكم النون الخفيفة مع نون النسوة ، فأنت لا تحذف نون النسوة لتوالي الأمثال ؛ أريد بها معنى لا يحصل إلا بها ، ولكن تأتي بألف فارقة تفرق بين نوني النسوة والتوكيد الخفيفة ، وتحرك النون لتتقي التقاء الساكنين.

إلا أن سيبويه نقل لنا ما قاله يونس وناس من النحويين فيقولون: «اضربانْ زيداً ، واضربنانْ زيداً ، ويقولون في الوقف: اضربا ، واضربنا ، فيمدون ، فإذا وقع بعدها ألف ولام ، أو ألف وصل جعلوها همزة مخففة»[3] .

هذا ما قاله يونس ومن معه ، إلا أن سيبويه لم يوافقهم فيما ذهبوا إليه محتكماً إلى كلام العرب والقياس ، فقال: «هذا ما لم تفعله العرب ، والقياس أن يقولوا في اضْرِبنْ اضربِ الرجل فيحذفون لالتقاء الساكنين»[4] .

فمذهب يونس ومن معه أنهم لا يحركون النون الخفيفة وإن تلت ساكناً ، ولعلهم في موقفهم هذا يتبعون أصل النون لأنها ساكنة ، ولم يلتفتوا لالتقاء الساكنين ، ولكن موقفهم كما رأيت يخالف السماع والقياس وتلك هي الأصول التي نحتكم إليها في مسائلنا النحوية.وأحياناً يعرض ابن السراج رأي سيبويه ليبين لنا سعة اللغة واختلاف الأوجه ، بيد أنها صحيحة ومنقولة عن العرب. فمثلاً عندما يتحدث عن اسم المكان الذي من ذوات الواو أنه يبنى على (مَفعل) ، وذلك قولك للمكان الموعد ، والموضع ، والمورد[5] .

وقال ابن السراج: «أكثر العرب في وجل ووجل موجل وموجل ؛ لأن هذه الواو قد

---

(١) الأصول ، لابن السراج٢/٢٠٣.

(٢) السابق ٢/٢٠٣.

(٣) الكتاب ٣/١٥٧.

(٤) الأصول ، لابن السراج ، ٣/٢٠٣.

(٥) السابق٣/١٤٦.

تعل فشبهوه بواو وعد» . هذا ما نقله ابن السراج وأنه على أكثرية العرب. ثم نقل لنا رأي سيبويه[1] عن شيخه يونس أن ناساً من العرب يقولون في (وجل) يَوْجل ، ونحوه: (مَوْجَل) ، قال: وكأنهم الذين يقولون: يَوْجَل ، فلم يعلوا الواو».

أرأيت كيف أن هذه الاختلافات ستغني لغتنا وتعطينا مساحة أوسع وأرحب في التعبير ، فأفدنا أن كلا الوجهين جائز وأن كليهما مأخوذ عن العرب ولكل فريق حجته المقنعة .

هكذا كان ينقل لن ابن السراج نصوص سيبويه آخذاً عن شيخه يونس متنوعاً في هذا الأخذ متنوعاً في الأخذ تنوعاً أخذنا منه كثيراً.

وقد أكثر النقل عن سيبويه ولا سيما النصوص التي تعكس تساؤلات سيبويه للخليل. حيث كان أخذ سيبويه عن الخليل متلوناً ، فأحياناً يسأل ، وأخرى يعقب وأحياناً يتمم. فها هو يسأل في كثير من المواضع[2] وأحياناً يحكي عنه[3] وتارة وأيضاً ينقل زعمه[4].

فإذا كان ابن السراج قد ذكر سيبويه في أكثر من ثلاثمائة موضعاً ، فثلث تلك المواضع كان أخذاً عن شيخه وأستاذه الخليل ، إذ ورد ذكره في أصول ابن السراج حوالي ١٣٣ موضعاً ، إلا أنّ ابن السراج كثيراً ما يذكر الخليل ولا يقرن ذكره بسيبويه ، وكلنا يعلم أن الخليل لم يخلف لنا مصنفات تنقل آراءه ، وإنما استقينا آراءه وجهوده من كتاب سيبويه .

وعندما نظرت في الكتاب وجدت آراء الخليل التي لم يقرنها ابن السراج بسيبويه ، وجدتها مدونة في الكتاب[5] ، فلا أدري لم لم يشر ابن السراج إلى سيبويه بجانب ذكره للخليل . وأزعم أن الذي دعاه لهذا شهرة العلاقة بين سيبويه وشيخه ، إذ لا ينكر أحد أن سيبويه هو الوسيط الوحيد الذي وصلتنا عبره آراء الخليل .

فمثلاً عندما كان يتحدث ابن السراج عن الأفعال[6] التي لا يجوز استعمالها في التعجب

---

(١) الكتاب ٢٤٩/٢.

(٢)انظر الأصول ، لابن السراج، لابن السارج ٢٥١/١ ، ٢٦٧ ، ٢٧١ ، ٢٧٧ ، ٣١٧ ، ٣٤٠ ، ٤٢/٢ ، ٨٦ ، ٩٩ ، ٣٧٥ ، ٤١٨ ، ٤٢٣ ، ٣٣/٣ ، ٦٣.

(٣) السابق ٢٧٨/١ ، ٣٦٥/٢ ، ٤٠٢.

(٤) السابق ٢٩٦/١ ، ٣١٥ ، ٣٤٤.

(٥) السابق ١٠٢/١ ، والكتاب ٢٥١/٢.

(٦) الأصول ، لابن السراج ، ١٠٢/١

ذكر الفعل الذي يزيد على ثلاثة أحرف وسواء أكانت الزيادة على الثلاثة أصل أم غير أصل ، فأما الألوان والعيوب فنحو: الأحمر والأصفر والأعور والأحول

، وما أشبه ذلك ، لا تقول فيه ما أحمره ولا ما أعوره. ثم ذكر علة الخليل دون أن يقرنه سيبويه ، وهو قوله: «قال الخليل رحمه الله: وذلك أنه ما كان من هذا لوناً أو عيباً فقد ضارع الأسماء وصار خلقه كاليد والرجل والرأس ونحو ذلك ، فلا تقل فيه ما أفعله كما لم تقل ما أيداه وما أرجله وإنما تقول ما أشد يده ، وما أشد رجله»[1] .

أرأيت كيف أن ابن السراج اعتل بعلة الخليل دون أن يشير إلى سيبويه أو كتابه ، وأجمل بها من علة.

وفي نص آخر لابن السراج[2] عرض فيه رأي الخليل دون الإشارة إلى سيبويه وكتابة وذلك في معرض الحديث عن (لا) إذا جعلت كـ(ليس) لم تعمل إلا في نكرة ، ولا يفعل بينها وبين ما علمت فيه ، لأنها تجري رافعة مجراها ناصبة وأما قول الشاعر:

أَلَا رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْرَاً يَدُلُّ عَلَى مُحَصّلَةٍ تَبِيتُ[3]

فزعم الخليل أنه أراد: الفعل وأنه ليس لـ(لا) ها هنا عمل ب أراد لا ترونني. فجاء البيت على نصب (رجل) وتنوينه ، لأنه حمله على اضمار فعل ، وجعل (ألا) حرف تخصيص والتقدير: ألا ترونني رجلاً ولو جعلها (ألا) التي للتمني لنصب ما بعدها بغير تنوين[4] .

فهذا مأخوذ من الكتاب إلا أن ابن السراج[5] لم يشر إلى ذلك.

وبعد استقراء آراء الخليل التي نقلها لنا سيبويه لمحت سمة بارزة في هذه النصوص ، وهي أنها ـــ أي النصوص ـــ تحكي في أغلبها حال التلميذ مع أستاذه ، وهي طريقة السؤال والجواب ، فأغلب المواضع جاءت بعبارة سألته أي: سألت الخليل ، وذلك في

---

(١) الكتاب ٢/٢٥١.

(٢) الأصول ، لابن السراج١/٢٩٨.

(٣) من شواهد الكتاب ١/٣٨٩ ، وأراد بالمحصلة المرأة التي تخلص الذهب من تراب المعدن.

(٤) الكتاب ١/٣٥٩ ، انظر شرح السيرافي بهامش الكتاب ، وشرحه ٣/٩٦ ، شرح المفصل ٢/١٠ ، العيني ٢/٣٦٦ ، الخزانة ١/٤٥٩.

(٥) الأصول ، لابن السراج١/٣٩٨.

المواضع التالية:

قال سيبويه[1]: وسألت الخليل عن قوله: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٢﴾﴾[2] و﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾[3] ، فزعم أنها (وي) مفصوله عن (كأنّ) ، والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم أو نبهوا فقيل لهم: أما يشبه إن يكون ذا عندكم هكذا. والله أعلم.

أما المفسرون فقالوا: ألم تر أن الله.

وقد عرضها محي الدين الدرويش[4] في إعرابه وبسط جميع الآراء بطريقة بديعة وأورد قول المفسرين كما أرود قول سيبويه والخليل الذي اختاره الزمخشري في كشافه وهو أن (وي) مفصولة عن (كأنّ) وهي كلمة تنبه على الخطأ ، وتندم ، ومعناه أن القوم قد تنبهوا على خطئهم وقولهم: ﴿يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ قَٰرُونُ﴾[5] ، وتندموا ثم قالوا: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٢﴾﴾[6] أي: ما أشبه الحال بأن الكافرين لا ينالون الفلاح ، وهو مذهب الخليل وسيبويه.

ونقل موضعاً آخر يعكس سؤال الخليل لأستاذه. قال سيبويه[7] سألت الخليل عن قوله: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾[8] ، فقال: إنما هو على حذف اللام.

وهي من الآيات التي اختلف فيها القراء فبعضهم قرأ بكسر همزة ، وبعضهم قرأ بفتحها ، بخلاف الآية التي في سورة الأنبياء ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴿٩٢﴾﴾[9] فإنهم اتفقوا على قراءتها بكسر الهمزة والتشديد على الاستئناف والحرميان[10] وأبو عمرو بالفتح والتشديد[1]

---

(١) الكتاب ٢٩٠/١ ، الأصول ، لابن السراج٢٥١/١ .

(٢) سورة القصص:٨٢.

(٣) سورة القصص:٨٢.

(٤) إعراب القرآن الكريم وبيانه ، محي الدين الدرويش ، ٦٥٨/٥.

(٥) سورة القصص:٧٩.

(٦) سورة القصص:٨٢.

(٧) الكتاب ٤٦٣/١ ، الكتاب ٢٦٧/١.

(٨) سورة المؤمنون:٥٢.

(٩) سورة الأنبياء:٩٢.

(١٠) هما نافع وابن كثير ، نافع المدني أبو عبد الله من أئمة التابعين بالمدينة ، ثقة لا يعرف له خطأ في جميع ما رواه ، الأعلام ٥/٨. ابن كثير عبد الله بن كثير الداري المكي ، أحد القراء السبعة كان قاضي الجماعة بمكة. الأعلام ١٥/٤

.

فالمواضع التي يسأل فيها سيبويه ، تحتاج ـــ حقاً ـــ لبعض التبيين ؛ لأن الآيات سالفة الذكر ، هي محل خلاف بين العلماء.

فكان قول الخليل: إنها على حذف اللام ، إلا أن المبرد رفض هذا الوجه وقال[٢]: زعم قوم من النحويين أن موضع (إنّ) خفض في هذه الآيات وما أشبهها ، وأن اللام مضمر ليس هذا بشيء.

إذن سيبويه وضع السؤال في محله ؛ لأن الآية محل خلاف كما رأيت ويبدو أن الخليل اختار الفتح ، لأنه قال[٣]: ولو قرأها قارئ: (وإنَّ) كان جيداً ، ولعل هذا هو الوجه الذي اختاره الكوفيون[٤] ؛ لأنهم قرأوها بكسر الهمزة والتشديد على الاستئناف.

وإذا ما تتبعنا النصوص وجدنا أن المواضع التي سأل عنها سيبويه جلها تدور حول خلاف ما ، إذن فالموضع حقاً يستدعي سؤال التلميذ أستاذه فمثلاً عندما سأله عن قولهم: على كم جذع بيتك مبني[٥] ، فقال: «القياس النصب ، وهو قول عاملة الناس. يعني: نصب جذع ، قال: فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى (من) ولكنهم حذفوا ها هنا تخفيفاً على اللسان . وصارت (على) عوضاً عنها» [٦].

إذن فهذه المسألة لها وجهان: الأول: النصب ، وهو القياس ، والثاني: الجر على تقدير (من).

وإليك مسألة أخرى تحتمل أكثر من وجه وهي قول سيبويه[٧] سألت الخليل عن مررت بزيد ، وأتاني أخوهما أنفسهما. قال: الرفع على صاحباي أنفسهما ، والنصب على (أعنيهما) ، ولا مدح فيه ؛ لأنه ليس مما يمدح به.

---

(١) النشر ٣٢٧/٢ ، الإتحاف ٣١٩.

(٢) المقتضب ٢٤٧/٢.

(٣) الأصول ، لابن السراج٢٧١ ، ٢٧٢.

(٤) البحر المحيط ٤٠٩/٦.

(٥) الكتاب ٢٩٣/١، الأصول ، لابن السراج٣١٧/١.

(٦) الكتاب ٢٩٣/١.

(٧) الكتاب ٢٤٧/١ ، الأصول ، لابن السراج٣١٧/١.

إذن فلولا سؤال سيبويه لظنّ ظانّ أنّ وجه النصب على المدح ، ولكن سؤال سيبويه كشف النقاب عن اللبس الذي قد يحدث.

وكذلك عندما سأله سيبويه[1] عن رُمّان فقال: لا أصرفه وأحمله على الأكثر ، إذا لم يكن معنى يعرف ــ أنه إذا سمي لم يصرفه في المعرفة ــ ؛ لأنه لا يدري من أي شيء اشتقاقه ، فحمله على الأكثر ، والأكثر زيادة الألف والنون.

قال: وسألته عن سعدان ومرْجان ، فقال: لا أشك في أن هذه النون زائدة ؛ لأنه ليس في الكلام مثل سرْداح ، ولا فعلال إلا مضعفاً ، ولو جاء شيء على مثال حَبْحَاب لكانت النون عندنا بمنزلة نون مُرّان[2] إلا أن يجيء أمر بين أو يكثر في كلامهم فيدعوا صرفة[3] ، فيعلم أنهم جعلوها زائدة.

أرأيت كيف أنها مواضع تستدعي السؤال وتحتاج الإجابة والبيان والتوضيح.

فالخليل حكم على أن هذه النون زائدة ، وذلك لأن القياس عندهم يقتضي ذلك ؛ لأنه إذا كان في آخر الاسم ألف ونون وقبلهما ثلاثة أحرف حكم عليهما بالزيادة حتى يقوم الدليل من اشتقاق أو غيره أنّ النون أصلية ، ومن أجل ذلك حكم الخليل على أن نون النون في (رمان) أنها زائدة ، وإن لم يعرف اشتقاقه ؛ لأن الأكثر كذلك وأنه يعرف لزمن معنى[4] .

أيضاً هنالك فوائد عظيمة استقيناها من سؤال سيبويه لشيخه وذلك كالعلل الذي يسوقها الخليل ليوضح لتلميذه الحكمة مما ذهب إليه العرب ، فعندما سأل سيبويه عن حذف النون (ني) و(كأني) و(لعلي) و(لكني).

فساق الخليل علته فأفدنا منها. قال سيبويه[5] قلت له ــ يعني الخليل ــ ما بال العرب قالت: إني وكأني ولعلي ، ولكني؟.

فزعم ــ أي الخليل ــ إنّ هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم ، وأنهم

---

(١) الكتاب ١١/٢.

(٢) المران: الرماح الصلبة اللدنة ، وأحدثها مرانة اللسان ، والأصول ، لابن السراج٨٦/٢.

(٣) الكتاب ١٢/٢.

(٤) انظر شرح السيرافي على هامش الكتاب ١١/٢.

(٥) الكتاب ٣٨٦/١ ، الأصول ، لابن السراج١٢٢/٢.

يستثقلون في كلامهم التضعيف ، فلما كثر استعمالهم إياها مع تضعيف الحروف ، حذفوا النون التي تلي الياء . قال: فإن قلت: (لعلي) ليس فيها تضعيف فإنه زعم أن اللام قريبة من النون ، يعني في مخرجها من الفم. وقد قال الشعراء في الضرورة (ليتي) .

ومثل سيبويه هنا يقول الشاعر زيد الخيل:

كَمُنْيَـــةِ جَـــابِرٍ إِذْ قَـــالَ لَيْتِـــي أُصَادِفُهُ وَأُتْلِفُ بَعْـــضَ مَـــالِي[1]

فالشاعر حذف النون من ضمير المنصوب في (ليتي) وكان الوجه: (ليتني) كما نقول: ضربني فنشبه ليت في الحذف ضرورة بأن ولعل إذا قلت: إني ولعلي[2].

إذن فالعلة واضحة من إسقاط النون من إني وأخواتها ولكن ليست الحال مطردة في نظائرها ، وأجمل بسؤال سيبويه عندما سأل شيخه عن نظائرها ، هي عني وقطني ، ولدني ، مالهم جعلوا علامة المجرور ها هنا كعلامة المنصوب؟

وأحسب أن سؤال سيبويه تشوبه الدقة لأنه ثمة تشابه بين الموضعين . فالياء في عني وقطني ولدني في موضع جر ، أما الياء في مثل ضربني ففي موضع نصب.

إذن فالتشابه مفقود بين النوعين ، فماذا كان جواب الأستاذ؟

قال: إنه ليس من حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركاً مكسوراً ، ولم يريدوا أن يحركوا الطاء في (قط) ولا النون في (من) فجاءوا بالنون ليسلم السكون ، وقدني بهذه المنزلة ، وهذه النون لا ينبغي أن تذكرها في غير ما سمع عن العرب ، لا يجوز أن نقول قدي كما قلت: مني ، وقد جاء في الشعر قدي ، قال الشاعر:

قدي من نصر الخبيبين قدي

فقال: قدي لما اضطر ، شبهه بحسبي.

أرأيت الفائدة التي استقيناها من سؤال سيبويه لشيخه ، فقد ذهب الأستاذ إلى أبعد مما سأل تلميذه.

أولاً: وضع له الأصل العام الذي يحكم هذه الكلمات عندما تلحقها الإضافة.

ثانياً: ساق له العلة التي من أجلها جاءوا بالنون حتى يسلم السكون في الطاء من (قطني)

---

(١) من شواهد الكتاب ، ٣٨٦/١ .

(٢) الكتاب ٣٨٦/١. (الهامش).

والنون في (من).

ثالثاً: قاس له ما يشابه هذه الكلمات عليها. فقال: قدي بهذه المترلة.

رابعاً: بيّن له أنّ الحكم في هذا يجري على السماع ولا ينبغي أن نذكرها في غير ما سمع عن العرب ، وإذا خرج أحدهم عن السماع ، إنما مرده للضرورة.

وقد أخذ ابن السراج من سيبويه ليبين من خلال أخذه هذا ما نقه عن شيخه أبي الخطاب ، ولا يفوتني أن أذكر السمات التي اتسمت بها مواضع أبي الخطاب ، وهي:

١. قلة المواضع التي أخذ فيها عن شيخه مقارنة بالخليل ويونس.
٢. كانت مواضع الأخذ تحقق أصلاً من أصول النحو ،فكانت تحتكم إلى السماع عن العرب في أكثرها.
٣. كما اتسمت بعد تعقيب سيبويه عليها ، فكانت أن أوردها دون أن يعلق عليها برأيه أو رأي غيره ، وأحسب أن السبب في ذلك أنها سمعت عن العرب هكذا ، والسماع من أقوى الأصول التي اتفق عليها العلماء.
٤. وكذلك كانت تحتكم للقياس في موضع أو موضعين ، زعم أبو الخطاب[١] أنهم فهذا على قياسه.

ومن مواضع التي رواها عن العرب ، نقلها لنا ابن السراج في معرض الحديث عن الأفعال ، حيث قسمها[٢] إلى ثلاثة أضرب ، الضرب الأول: اسم مفرد ، والثاني: مضاف ، والثالث: اسم استعمل مع حرف الجر.

فمثّل للضرب الأول بقوله: (حيّ هل الثريد) ثم أورد زعم أبي الخطاب أن بعض العرب يقول: حي هل الصلاة.

وهذه هي المواضع التي نقلها ابن السراج دون الإشارة إلى سيبويه ، كما هو الشأن مع الخليل وكلنا يعلم أن أبا الخطاب لم يخلّف لنا مؤلفات ، إذن في ـــ دون شك ـــ مستمدة من الكتاب ، وإذا ما نظرنا في الكتاب[٣]، وجدنا النص مثبتاً بل مرسوماً بشكل أدغمت فيه الهاء مع الياء (حيّهل الصلاة).

---

(١) الكتاب ١٩٩/٢ ، الأصول ، لابن السراج٢٩/٣.

(٢) الأصول ، لابن السراج١٤١/١.

(٣) الكتاب ١٢٣/١.

وكذلك في الضرب الثاني ، وهي الأسماء المضافة ، نحو: دونك زيداً ، وعندك زيداً ، حيث ذكر سيبويه[١] أن أبا الخطاب حدثه أنه سمع من يقال له: إليك ، فيقول: إليّ ، كأنه قال له تنح ، فقال: أتنحى.

ونلاحظ أن النص قد يحكى أكثر من مرة ليعالج في المرتين قضيتين مختلفتين فوردت عبارة (حيّ هل الثريد) في المرة الأولى في الضرب الأول ، أسماء الأفعال[٢] ـــ أي الأصوات المحكية ـــ الصوت الذي يُبنى مع الصوت ، ذلك قولهم: حيّ هل الثريد ، ومعناه ايتوا الثريد.

كما أورد سيبويه رأي شيخه في معرض الحديث عن حذف الهمزة تخفيفاً ؛ لأن ما قبلها ساكن ، وذلك قولهم: أرى ، وترى ، ونرى ، ويرى ، وقد أجمعت العرب على تخفيف المضارع من رأيت لكثرة استعمالهم إياه[٣] .وإن أمرت واحداً نطقت بالراء وحدها ... إلا أن سيبويه قال: حدثني أبو الخطاب أنه سُمع من يقول: أرْآهم فجاء به على الأصل[٤] .

وكذلك وردت نصوص أخرى تشير إلى أخذ سيبويه عن شيخه ، أبي الخطاب فأورد زعمه حيث قال: إنّ الشمال تجعل جمعاً[٥] .

وفي موضع آخر: وزعم أبو الخطاب أنهم يقولون: أرض ، وآراض ، كما قالوا: أهل وآهال[٦] . وفي موضع غيرهما قال: وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول في الإضافة إليه الملائكة والجن روحاني[٧] أضاف إلى الروح.

فتلك المواضع الأخيرة عرض فيها زعم أبي الخطاب مما يشير إلى أن كلمة (زعم) عند سيبويه ، لم تكن مرتبطة بالخليل فحسب ، وإنما أوردها مع يونس وأبي الخطاب أيضاً.

كذلك لا تخلو المواضع التي أخذ بها سيبويه عن أبي الخطاب من ذكر لغات أو لهجات بعض القبائل ، وذلك في معرض الحديث عن كسر العين في نعم حيث ذكر سيبويه[٨] أن

---

(١) السابق ١/١٢٦.

(٢) الأصول ، لابن السراج١/١٤٢.

(٣) السابق ٢/٤٠.

(٤) الكتاب ٢/١٦٥.

(٥) السابق ١/٢٠٩.

(٦) الكتاب ١/١٩٩ ، الأصول ، لابن السراج٣/٢٩

(٧) الأصول ، لابن السراج٣/٨٢.

(٨) الكتاب ٢/٤٠٨.

(نعمّا)[1] ، فحرك العين ليس على لغة من قال: (نعم) محرك العين. ثم استند سيبويه على ما حدثه به شيخه أبو الخطاب من أنها لغة هذيل وكسروا كما كسروا (لعب).

ومن الملاحظ أن جل المسائل التي استقاها سيبويه من أبي الخطاب تبدو عليها الصبغة الصرفية[2] ، كما هو واضح من النصوص التي سبق ذكرها ، مما يشير إلى ندرة أخذه عنه في المسائل النحوية غير مسألة واحدة هي أسماء الأفعال.

فهذا وجه من الوجوه في طريقة أخذ ابن السراج من سابقيه ـــ وهو أن يعرض رأي سيبويه ليثبت من خلاله رأي أحد شيوخه ، كما أنه هنالك وجه آخر ، وهو الأخذ من سيبويه الأخذ من سيبويه أخذاً مباشراً. وكذلك هذا الوجه ـــ أيضاً ـــ كان ابن السراج متنوعاً فيه على النحو التالي:

أ/ أحياناً يأخذ رأي سيبويه دون أن يعلق على نصه.

ب/ وأحياناً يجنح إلى إعادة الصياغة وتيسير الصعب ، إذا أحس ابن السراج غموضاً أو ما شابه ذلك.

جـــ/ وأحياناً يدعوه الأمر إلى مخالفة سيبويه .

وإليك النماذج مرتبة النحو الذي ذكرنا.

فمن أمثلة أخذه دون تعقيب أو تعليق ، في باب تمييز المقادير حيث أورد تعليق سيبويه على قول العباس بن مرداس:

ومرةٌ يَحْمِيهِمْ إِذَا مَا تَبَدّدُوا * وَيَطْعَنُهُمْ شَزَرَاً فَأَبْرَحَتْ فَارِسَا[3]

قال سيبويه[4]:«كأنه قال: فكفى بك فارساً وإنما يريد كفيت فارساً ودخلت هذه الباء

---

(١) يشير إلى قوله تعالى: (أن الله نعما يعظكم به) النساء ٥٨.

(٢) انظر الأصول ، لابن السراج٣/٢٨٠.

(٣) الشاهد فيه نصب فارس على التمييز للنوع الذي أوجب له المدح ، والمعنى فأبرحت من فارس ، أي: بالغت وتناهيت في الفروسية وأصل أبرحت من البراح ، وهو المشح من الأرض المنكشف أي: تبين فضلك تبين البراح من الأرض وما نبت فيه ، يقول: إذا تبددت الخيل أي تفرقت للغارة ، ردها وحماها أي: حمى منها. الشزر: الطعن في جانب ، فإن كان مستقيماً فهو اليسر ، والشزر أشد منه ؛ لأن مقاتل الإنسان في جانبيه. انظر: شرح الشنتمنتري ، أسفل الكتاب ٢٩٩/١. شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، تحقيق محمد الريح هاشم ، ٤٢٤/١.

(٤) الكتاب ٢٩٩/١.

توكيداً ومن ذلك قول الأعشى: فأبرح رجلاً وأبرحت جارا[1] .

ومثله أكرم به رجلاً »[2] .

فلم يعلق ابن السراج ، فكأنه ارتضى ما قاله سيبويه. بينما نجده قاس على قول سيبويه فبينما تحدث سيبويه عن دخول الباء[3] للتأكيد ذكر ابن السراج ، دخول (من) توكيداً ، فلعله كان مكملاً وليس بمعقب على ما قاله سيبويه. فقال: «وإذا كان في الأول ذكر منه ، حسن أن تدخل (من) توكيداً لذاك الذكر ، تقول: ويحه من رجل ، ولله در زيد من فارس ، وحسبك به من شجاع ، ولا يجوز: عشرون من درهم ، ولا هو أفرههم من عبد ؛ لأنه لم يذكر في الأول ومعنى قولهم ذكر منه ، أنّ رجلاً هو الهاء في ويحه ، وفارس هو زيد ، والدرهم ليس هو العشرون ، والعبد ليس زيد ، ولا الأفره ؛ لأن الأفره خبر زيد »[4] .

أرأيت كيف أن ابن السراج يحقق معنى الأصول ، فها هو يقيس على ما ذكر سيبويه. وموضع آخر عرض فيه ابن السراج رأي سيبويه دون أن يعقب ، وهو في معرض الحديث عن (أنْ) المخففة من الثقيلة قال سيبويه:«لا تخفضها أبداً في الكلام وبعدها الأسماء ، إلا وأنت تريد الثقيلة ، تضمر فيها الاسم ــ يعني الهاء ــ قال: ولو لم يريدوا ذلك لنصبوا كما ينصبون إذا ما اضطروا في الشعر يريدون معنى (كأن) و لم يريدوا الإضمار »[5] .

ولكن عندما يحس ابن السراج غموضاً أو ما شابه يجنح إلى إعادة الصياغة ، وتيسير الصعب ، وإذا نظرت للنصين أدركت سهولة ويسر أحدهما قال سيبويه:«والدليل على أنهم إنما يخففون على إضمار الهاء ، أنك تستقبح: قد عرفت أن يقول حتى تقول: أن لا ، أو

---

(١) الشاهد نصب (رب) و(جار) على التمييز ، المعنى أبرحت رب ، ومن جار: أي بلغت غاية الفضل في هذا النوع ، وصدر البيت : تقول ابنيّ حين جد الرحيل* فأبرحت رباً وأبرحت جارا

والمعنى على هذا: أبرح ربك وأبرح جارك ثم جعل الفعل لغير الرب والجار: وقال: أبرحت رباً وأبرحت جاراً ، كما تقول: = طبت نفساً وقررت عيناً. وأرادوا بالرب الملك الممدوح ، وكل من ملك شيئاً ، فهو ربه. انظر شرح الشنتمري ، الكتاب ٢٩٩/١ ــ ٣٠٠.

(٢) الكتاب ٢٩٩/١.

(٣) في نحو قوله: (فكفى بك فارساً)

(٤) الأصول ، لابن السراج٣١٠/١.

(٥) الكتاب ــ٤٨٠/١.

تدخل سوف والسين وقد»[1] .

أما ابن السراج فقد عرض المعلومة بطريقة أو وأيسر ، قال: «واعلم أنه قبح أن يلي (أن) المخففة الفعل إذا حذفت الهاء ، وأنت تريدها ، كأنهم كرهوا أن يجمعوا على الحرف الحذف ، وأن يليه ما لم يكن يليه ، وهو مثقل ، قبيح أن تقول: قد عرفت أن يقوم زيد ، حتى تفصل بين أن والفعل شيء يكون عوضاً من الاسم ، نحو: لا وقد والسين ، نقول: قد عرفت أن لا يقوم زيد ، وأن سيقوم ، وأن قد زيد ... ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[2] »[3] .

أرأيت كيف عرض ابن السراج المعلومة نفسها بطريقة أيسر وأوضح.

ب/ مخالفته لسيبويه:

أحياناً نجد ابن السراج يخالف سيبويه في بعض المواقف وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أنه لم يكن اتباعه مطلقاً ، بل يخالف ، ويحلل ، ويعلل ، ويصوغ الحجج وذلك في معرض حديثه عن صيغ المبالغة ، حيث قال: «ومن كلام العرب: أنه لمنحار بوائكها[4] وقد أجرى سيبويه (فعيلاً) كرحيم وعليم ، هذا المجرى ، وقال:معنى ذلك المبالغة[5] وأباه النحويون من أجل أنّ فعيلاً بابه أن يكون صفة لازمة للذات ، وأن يجري على (فعُل) بابه أن يكون صفة لازمة للذات وأن يجري على (فعُل) نحو (ظرُف) فهو ظريف ، وكرُم فهو كريم ، وشرُف فهو شريف ، والقول عندي كما قالوا.»[6] .

فواضح من النص أن ابن السراج لم يرتض لأبي العباس المبرد الذي قال: «فأما ما كان على (فعيل) نحو رحيم وعليم . فقد أجاز سيبويه النصب فيه ، ولا أراه جائزاً ، وذلك أن (فعيلاً) إنما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى ، فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له ملحق به ، والفعل الذي هو الفعيل في الأصل ، إنما هو ما كان على (فعُل) نحو

---

(١) السابق ٢٣٨/١.

(٢) سورة طه:٨٩.

(٣) الأصول ، لابن السراج٢٣٩/١.

(٤) البوائك: جمع بائكة وهي الناقة السمينة ، من باك البعير ، إذا سمن ، انظر: اللسان.

(٥) الكتاب ٥٩/١.

(٦) الأصول ، لابن السراج١٢٤/١ ، انظر الكتاب ٥٨/١.

كرم فهو كريم »[1] . وأحسب أن هذا ما ارتضاه ابن السراج.

وإليك موقف آخر يبين مخالفة ابن السراج[2] لسيبويه موافقاً شيخه أبا العباس ، وذلك عندما ذكر سيبويه[3] أنّ أنْ المخففة إذا كانت بمعنى (ما) لا يرى سيبويه فيها إلا رفع الخبر ؛ لأنها حرف نفي تدخل على ابتداء وخبر ، كما تدخل ألف الاستفهام ولا تغير الكلام. وذلك مذهب بني تميم.

إلا أن أبا العباس المبرد ، يجيز نصب الخبر على التشبيه (بليس) كما فعل ذلك في (ما)[4] أما ابن السراج فقد اتبع شيخه قائلاً: «وهذا هو القول ؛ لأنه لا فصل بينها وبين (ما) في المعنى»[5] .

وسيبويه أورد نصاً قال فيه: «وتكون (إن) في معنى (ما) قال الله عز وجل: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾[6] أي: ما الكافرون إلا في غرور)).

و لم يمثل لها سيبويه في حالة إعمالها ، إلا أن ابن السراج ذكر لنا أن الأقيس في (إنّ) أن يرفع ما بعدها إذا خففت ، وكان الخليل يقرأ: ﴿قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[7] ولا بد من إدخال اللام على الخبر إذا خففت (إن) المكسورة ، تقول: إن الزيدان لمنطلقان ، كيلا يلتبس بإن التي تكون نفياً في قولك: إن زيد قائم ، تريد ما زيد بقائم ، وإذا نصب الاسم بعدها لم يحتج إلى اللام ؛ لأن النصب دليل.

واضح مما تقدم أن ابن السراج ذهب لغير ما ذهب إليه سيبويه من حيث الإعمال والإهمال ، ولقد أكد ابن السراج[8] ما قاله بما أورده عن تلميذه أبي علي الفارسي ، حيث ذكر الوجه الرابع لـــ(إنْ) وهو: أن تكون مخففة من الثقيلة ، فإذا رفعت ما بعدها لزمك أن

---

(١) المقتضب ١١٤/٢.

(٢) الأصول ، لابن السراج٢٣٦/١.

(٣) الكتاب ٤٧٥/١.

(٤) المقتضب ٣٦٢/٢.

(٥) الأصول ، لابن السراج٢١٦/١.

(٦) سورة المُلك:٢٠.

(٧) سورة طه:٦٣.

(٨) الأصول ، لابن السراج٢٣٥/١.

تدخل اللام على الخبر ، ولم يجز غير ذلك لما خبرتك به ، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾﴾[1]

وقوله: ﴿وَإِن كَانُوا لَيَقُولُونَ ﴿١٦٧﴾﴾[2] وإن نصب بها لم تحتج إلى اللام إلا أن تدخلها توكيداً ، كما تدخلها في إنّ الثقيلة ؛ لأن اللبس قد زال.

ولنا أن نستوقف أنفسنا حيال قول أبي علي الفارسي ، قد ذهب المحقق[3] إلى هذا ربما يكون من عمل الناسخ ؛ لأن أبا علي الفارس تلميذ ابن السراج ، وربما أخذ الأستاذ عن تلميذه النابه ، ولكني أحسب أنه من كلام ابن السراج ؛ لأنه قال: ولم يجز على ذلك لما خبرتك به. وكان ابن السراج قبل قد أخبرنا أنه لابد من إدخال اللام على الخبر إذا خففت إنْ المكسورة [4] وكانت عبارة أبي السراج سابقة لعبارة أبي علي الفارسي ، أو التي يزعم أنها لأبي على الفارسي ، التي تلت قول ابن السراج.

هذه بعض المواقف التي خالف فيها ابن السراج سيبويه ، ولعلنا سنشهد المزيد من خلافه لسيبويه عندما نتحدث عن مناصرة ابن السراج للمبرد التي نستشف من خلالها بعض المخالفات لسيبويه.

---

(١) سورة الطارق:٤.

(٢) سورة الصافات:١٦٧.

(٣) عبد الحسين الفتلي ، ٢٣٦/١ (الهامش).

(٤) الأصول ، لابن السراج٢٣٦/١.

المطلب الثاني: ابن السراج والمبرد:

أ/ ما أخذه عن المبرد:

لقد أكثر ابن السراج النقل عن شيخه أبي العباس في حوالي (مائة وواحد وستون) موضعاً تلوّن فيها ذكره لشيخه ، ما بين ذكر كنيته وتارة ذكر اسمه وتارة أخرى فنجده يذكره بأبي العباس[١] تارة ومحمد بن يزيد[٢] تارة أخرى و لم يرد عنده لفظ المبرد قط.

وفي أخذه عن شيخه المبرد كان يعرض رأي شيخه مستنداً عليه ، ليرد رأياً أو يخالف فريقاً ، وذلك كالرد على الكوفيين[٣] عندما أجازوا بناء (أفعل التفضيل) من لفظي السواد والبياض ، وهو شاذ عند البصريين الذين وافقهم ابن السراج عندما قال:«واعلم أن كل ما قلت فيه: ما أفعله ، قلت فيه:أفعل به ، وهذا أفعل من هذا ، وما لم نقل فيه ما أفعله ، لم نقل فيه هذا أفعل من هذا ، ولا أفعل به ... وتقول: ما أشد حمرته ، وما أحسن بياضه ، وتقول على هذا: أشدد ببياض زيد ، وزيد أشد بياضاً من فلان هذا كله مجراه واحد ؛ لأن معناه المبالغة والتفضيل »[٤] ثم عرض رأي الكوفيين قائلاً: وقد أنشد بعض الناس:

يَا لَيْتَنِي مِثْلُكَ فِي البَيَاضِ * أَبْيَضَ مِنْ بَيَاضِ أَخْت بَنِي أَبَاضِ[٥]

وحتى يطرح رأيه المخالف للكوفيين تبنى رأي أبي العباس ـــ شيخه ـــ الذي رد صنيع الكوفيين ، وأوضح أنه معمول على فساد ، وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه في كلام ، ولا نحو ولا فقه ، وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو ومن (لا حجة معه)[٦].

---

(١) انظر الأصول ، لابن السراج، ٧٤/١ ، ١٠٥ ، ١١٣ ، ٢٧٩ ، ٣١١ ، ٣٤٦.

(٢) السابق نفسه ٢٢١/١ ، ٣٢٤ ، ١٠٢/٢ ، ١٧٤ ، ١٩٠ ، ٣٢١.

(٣) الإنصاف ، للأنباري ، ١٤٨/١.

(٤) الأصول ، لابن السراج ، ١٠٤/١.

(٥) المغني ٨٧، شرح المفصل ، ٩٣/٦ ، الخزانة ٤٨١/٣.

(٦) الأصول ، لابن السراج١٠٥/١ ، والاقتراح ، للسيوطي ٢٩.

ثم احترز أبو العباس[1] من قول القائلين: فإن قال قائل فقد جاء في القرآن ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا ٧٢ ﴾[2] قيل في هذا جوابان:أحدهما: أن يكون من عمى القلوب وإليه ينسب أكثر الضلال ، فعلى هذا نقول: ما أعماه ، كما تقول ما أحمقه.

والوجه الآخر: أن يكون من عمى العين ، فيكون وقوله: (فهو في الآخرة أعمى) لا يراد به أنه أعمى من كذا وكذا ، ولكنه فيها أعمى كما كان في الدنيا أعمى وهو في الآخرة أضل سبيلاً[3].

فابن السرج جاء برأي شيخه ليرد به رأي فريق آخر لا يوافقه الحجة والرأي.

وقد يأتي ابن السراج برأي شيخه ــ أبي العباس ــ يستنصر به ، ويقوي موقفه ــ وذلك عندما تحدث ابن السراج عن المصادر ، قال: «واعلم أنّ في الكلام مصادر تقع موقع الحال ، نحو قولك: أتاني زيدٌ مشياً قد أغنى عن ماشي ، ويمشي ، إلا أن التقدير أتاني يمشي مشياً ، فمن ذلك قتلته صبراً ولقيته فجأة ، ومفاجأة وكفاحاً ومكافحة ، ولقيته عياناً ، وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضاً وعدواً ، وأخذت عنه سماعاً وسمعاً »[4] .

وبعد أن ذكر ابن السراج رأيه وجد أن نعت سيبويه يخالف ما قاله ؛ لأن سيبويه يقول: «وليس كل مصدر يوضع هذا الموضع ، ألا ترى أنه لا يحسن: أتانا بسرعة ولا رجلة» [5] ، هذا ما قاله سيبويه إلا أن أبن السراج وجد النصرة في رأي شيخه ــ أبي العباس حيث قال:«ليس يمتنع من هذا الباب شيء من المصادر أن يقع موقع الحال إذا كانت قصته هذه القصة»[6] . وخالف سيبويه[7].

---

(١) المقتضب ١٨٢/٤.

(٢) سورة الإسراء:٧٢.

(٣) البحر المحيط ٦٣/٦ ــ ٦٤.

(٤) الأصول ، لابن السراج١٦٣/١.

(٥) الكتاب ١٨٦/١.

(٦) المقتضب ٢٤٤/٣.

(٧) الأصول ، لابن السراج١٦٤/١.

فالمبرد يرى أنه ليس يمتنع أن يقع المصدر موقع الحال ، إذا كان نوعاً من فعله[1] ، فإذا تدبرت نص أبي العباس وجدته يعني ذلك قال[2].«ولو قلت جئت إعطاء لم يجز ؛ لأن الإعطاء ليس من المجيء ، ولكن جئته سعياً ، فهذا جيّد ؛ لأن المجيء يكون سعياً ، فهذا جيد ؛ لأن المجيء يكون سعياً ، قال الله عز وجل: ﴿ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗا﴾[3] »)، فهذا اختصار يدل على ما يرد مما يشاكلها ويجري مع صنف منها ، وكلام المبرد هنا صريح في أن الصدر يقع ـــ بقياس ـــ حالاً إذا كان نوعاً من فعله .

وهكذا استنصر ابن السراج برأي شيخه مخالفين ما ذهب إليه سيبويه. إلا أن المحقق[4] ذكر أن النصوص التي أشار إليها ابن السراج قد يفهم منها أن المصدر يعرب مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف ؛ لأن ابن السراج قال: «أتاني زيد مشياً ، فقولك: مشياً قد أغنى عن ماش ، ويمشي ، إلا أن التقدير أتاني يمشي مشياً» [5].

وأحسب أن كلام المحقق لا يبعد كثيراً عما ذهب إليه ابن السراج . فإن كان زعمه صحيحاً ـــ أي يفهم من النصوص أن المصدر يعرب مفعولاً مطلقاً . فالمفعول المطلق هو المصدر ، وما سمي مطلقاً إلا لأنه مصدر ، وأنه غير مقيد بحرف ، خلاف المفاعيل الأخرى ، كالمفعول به ، وفيه ، ومعه ، وله فكلها تقيد بحروف ما عدا المفعول المطلق الذي يقال له المصدر ـــ أيضاً ـــ فقول ابن السراج عن المصادر يندرج تحت لوائها المفعول المطلق أيضاً.

ومما خالف فيه الكوفيين ورد زعمهم عارضاً رأي شيخه ، أولئك الذين يزعمون أن أصل الأمر أن يكون باللام في المخاطب ، فالأمر للمخاطب ـــ عنده ـــ مجزوم وليس بمبني. ويردون ذلك إلى أن الأصل في المخاطب أن يكون باللام ، إلا أنه كثر ، فأسقطوا التاء واللام. يعنون أن أصل اضربْ ، لتضرب ، فأسقطوا اللام والتاء[6] .

---

(١) انظر المقتضب ٢٦٩/٣ ، حاشية الصبان ، ٦١/٢.

(٢) المقتضب ٢٤٤/٣ ، ٢٦٩/٣.

(٣) سورة البقرة:٢٦٠.

(٤) عبد الحسين الفتلي ، الأصول ، لابن السراج١٦٤/١ ، الهامش.

(٥) الأصول ، لابن السراج ١٦٣/١.

(٦) السابق ١٧٤/٢.

فأورد ابن السراج [1]رأي شيخه رداً على ما ذهبوا إليه حيث قال: « قال: محمد بن يزيد وهذا خطأ فاحش »[2]. وذلك لأن الإعراب لا يدخل من الأفعال إلا فيما كان مضارعاً للأسماء وقولك: اضرب ، وقم ، ليس فيه شيء من حروف المضارعة ، ولو كانت فيه لم يكن جزمة إلا بحرف يدخل عليه. ويروى عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه قرأ: (فبذلك فلتفرحوا)[3]. فإذا لم يكن الأمر للحاضر ، فلابد من إدخال اللام ، تقول: ليقم زيد ، وتقول: زره زيداً وليزرك إذا كان الأمر لهما جميعاً ؛ لأن زيداً غائب الأمر له إلا بإدخال اللام.

أرأيت كيف أن ابن السراج نقل رأي شيخه ليرد رأياً لم يرتضه ، بل جاء برأيه أيضاً ليرد على من أجاز إضمار هذه اللام عند الضرورة. قال ابن السراج:«فالنحويون[4] يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر وينشدون لمتمم بن نويرة:

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فَاخْمِشِي * لَكِ الوَيلُ حُرَّ الوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى[5]

أراد ليبك ، وقول الآخر:

مُحَمّدُ تَفْدِ نَفْسُكَ كُلَّ نَفْسٍ * إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيءٍ تَبَالَا[6]

قال أبو العباس: ولا أرى ذا على ما قالوا ؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء ،

---

(١) السابق ١/١٧٤.

(٢) المقتضب ٢/١٣١.

(٣) سورة يونس ٥٨ ، قراءة فلتفرحوا بناء الخطاب عشرية ،في النشر ٢/٢٨٥ ، انظر الإتحاف ٢٥٢. البحر المحيط ٥/١٧٢ ، الأصول ، لابن السراج٢/١٧٤.

(٤) لعل كلمة النحويين عن ابن السراج ـــ هنا ـــ تعني الكوفيين ؛ لأن ابن الأنباري عقد مسألة في الإنصاف لهذا الخلاف. الإنصاف ٣٠٣ ، ٣١٧.

(٥) الشاهد فيه جزم يبك على إضمار لام الأمر ، ويجوز أن يكون محمولاً على معنى فاخمشي ؛ لأنه في معنى لتخمشي وهذا أحسن من الأول. البيت من الطويل ، البعوضة هنا: موضع بعينه ، قتل فيه رجال من قومه فحضّ على البكاء عليهم ، ومعنى اخمشي: اخدشي ، الكتاب ١/٤٠٩ ، المقتضب ٢/١٣٢ ، الضرائر ٨٤ ، الإنصاف ٢٧٦ ، ٧/٦٠.

(٦) الشاهد فيه إضمار لام الأمر في قوله: تفد نفسك ، وهذا من أقبح الضرورة ؛ لأن الجازم أضعف من الجار وحرف الجر لا يضمر. وقد قيل هو مرفوع حذفت لامه ضرورة واكتفي بالكسر منها ، وهذا أسهل في الضرورة وأقرب ، التبال: سوء العاقبة ، وهو بمعنى الوبال فكأنّ التاء بدل من الواو ، إذا خفت وبال أمر ، أعددت له. الكتاب ١/٤٠٩ ، المقتضب ٢/١٣٢ ، شرح السيرافي ١/٣٩ ، شرح الكافية ٢/٢٤٩ ، شرح المفصل ٩/٢٤.

ولكن بيت متمم يحمل على المعنى ؛ لأنه إذا قال:فاخمشي فهو في موضع فتلتخمشي ، فعطف الثاني على المعنى.

أما هذا البيت الأخير فليس بمعروف على أنه في كتاب سيبويه كما ذكرت لك »[1]

.

فأبو العباس خرّج البيت الأول على أنه حمل على المعنى ، أما البيت الثاني فهو غير معروف ؛لأنه نُسب إلى حسان تارة كما نسب إلى الأعشى ، ولم نجده في ديوان أحدهما. وابن السراج هنا تبنى رأي شيخيه وهما ـــ هنا ـــ مخالفين لسيبويه ، لأن سيبويه[2] يرى أن لام الأمر يجوز حذفها في الشعر ، وتعمل مضمرة ، كأنهم جاءوا بأن إذا عملت مضمرة ، ثم أورد الشاهدين اللذين أوردهما ابن السراج. فلعل ابن السراج يقصد بكلمة النحويون يجيزون إضمار هذه اللام ـــ لعله يقصد سيبويه أيضاً. غير أن الشارح يرى أن حمل البيت على المعنى أحسن من إضمار لام الأمر. كما يرى في البيت الثاني أنه من أقبح الضرورة ، أن تضمر لام الأمر ؛ لأن الجازم أضعف من الجار ، وحرف الجر لا يضمر .

وموقف الشارح هذا يقوي رأي ابن السراج وشيخه.

وها هو ـــ أيضاً ـــ يستنصر برأي شيخه مخالفين ما نقله أبو زيد الأنصاري[3] عن جميع النحويين.

قال ابن السراج في باب ما لحقته الهاء عوضاً: «ولا يجوز الحذف فيما لامه همزة نحو (تجزئة) ، و(تهنئة) ؛ لأنهم ألحقوها بأختيهما الياء والواو. قال أبو العباس: الإتمام أجود وأكثر» [4] .

فهو هنا رأيه يوافق رأي ابن السراج إذ يقول: الأفضل أن تجيء بالهاء ولا تحذفها .

غير أن أبا زيد الأنصاري قال: وجميع النحويين فيقولون: هنّأته وخطّأته ، تخطئاً وتهنئاً ، وتخطئة وتهنئة أي: أنّ الأمرين جائزان ، الإتمام والحذف. إلا أن ابن السراج لم

---

(١) الأصول ، لابن السراج١٧٤/٢.

(٢) الكتاب ٤٠٨/١ ـــ ٤٠٩.

(٣) سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ، أحد أئمة الأدب واللغة ، له (النوادر) و(خلق الإنسان) ، الأعلام ٩٣/٣.

(٤) الأصول ، لابن السراج١٣٢/٣.

يجوّز الوجه الثاني بقوله: «ولا يجوز الحذف فيما لامه همزة » . وإن كنت ألمح الجواز عند أبي العباس وإن لم يصرح بالوجه الثاني ، لكن عبارته (الإتمام أجود وأكثر) ربما تشير إلى وجه آخر ولكنه أقل استعمالاً من الوجه الأول. غير أن النحويين يرون الأمرين سواء.

وهكذا فإن ابن السراج لا يقلد وينقل فحسب ، وإنما له رأي مستقل بجانب آراء النحاة الآخرين.

واليك موضع آخر جاء فيه ابن السراج برأي شيخه ليقوي ما ذهب إليه . وهو أن الأفعال لا تثنى ولا تجمع ، ويجوز قاموا الزيدون ويقومون على لغة من قال: (أكلوني البراغيث) ثم أوضح أن الواو والألف إنما هما علامتان تبينان أن الفعل لاثنين لا لواحد ، أو أنه لجمع لا لواحد ولا اثنين. أما الفعل للمؤنث فتقول: فعلت ولا يحسن سقوطها[1]. ـــ أي العلامة.

ثم جاء برأي شيخه ليقوي ما ذهب إليه فأورد علة أبي العباس الذي يرى أن نلزم ـــ الفعل ـــ علامة التأنيث ولا تلزمه علامة التثنية والجمع والسبب ـــ في رأيه ـــ «أن التأنيث معنى لازم غير مفارق فإذا لزم المعنى لزمت علامته ، وليس كذا التثنينة والجمع ، لأنه يجوز يفترق الاثنان ، والجمع ، فتخبر عن كل واحد منهما على حياله ... ولا يجوز حذف علامة التأنيث إلا أن يضطر شاعر ، فيجوز له حذف العلامة على قبح »[2] .

ثم طفق أبو العباس يذكر لنا المواضع التي يجوز أن تحذف فيها علامة التـــــأنيث حيث قال[3]: فإن كان التأنيث في الاسم ولا معنى تحته فأنت مخير إن شئت جئت بالتاء لتأنيث اللفظ ، وإن شئت حذفتها ، قال الله عز وجل: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾[4] قالوا: لأن الموعظة والوعظ سواء. وقال تعالى: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾[5] ؛ لأن الصيحة والصوت واحد . أما قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسۡوَةٞ فِي ٱلۡمَدِينَةِ﴾[6] فإنما جاء على تقدير جماعة ، فهو

---

(١) الأصول ، لابن السراج١/١٧٣.

(٢) المقتضب ٢/١٤٧.

(٣) السابق ٢/١٤٧ ، والأصول ، لابن السراج١/١٧٣.

(٤) سورة البقرة:٢٧٥.

(٥) سورة هود:٦٧.

(٦) سورة يوسف:٣٠.

تأنيث الجمع ولا واحد لزمه تأنيث فجمع عليه ، فلو كان تأنيث الواحد للزمه التاء ،كما تقول: قامت المسلمات ؛ لأنه على مسلمة.

أرأيت كيف ينتقي ابن السراج في النصوص عن سابقيه يبين لنا العلل والدقائق البديعة التي طالما ننشدها ونحن نجوب ساحات اللغة اللطيفة . ويمكننا أن نلتمس ذلك من خلال الآيات التي عرضها ، ففي الآية الأولى عندما جاز لنا أن نسلط اللفظ على أحد المعنيين ، جاز عندئذ حذف العلامة ، فإن أردنا الموعظة أثبتنا التاء وهي قراءة أبي بن كعب ، والحسن البصري ، وإن أردنا الوعظ حذفنا التاء وهي قراءة الجمهور[1].

يقال إذا أضيف شيء لآخر ، فمن حقه أن يتخصص به أو يتعرف به ، فلذلك لا يضاف الشيء إلى نفسه في مثل قولك: صلاة الأولى ومسجد الجامع . «فإن كان من الصفة وأضيف إلى الاسم نحو: صلاة الأولى ومسجد الجامع ، فمن قال هذا فقد أزال الكلام عن جهته ؛ لأن معناه النعت وحده: الصلاة الأولى ، والمسجد الجامع ، ومن أضاف فجواز إضافته على إرادة هذه صلاة الساعة الأولى ، وهذا مسجد الوقت الجامع ، أو اليوم الجامع ، وهو قبيح بإقامته النعت مقام المنعوت ، ولو أراد به نعت الصلاة والمسجد كانت الإضافة إليهما مستحيلة ؛ لأنك لا تضيف الشيء إلى نفسه ، لا تقول: هذا زيد العاقل ، والعاقل هو زيد ، وهذا قول أبي العباس رحمه الله»[2] .

فهنا جاء برأي شيخه عارضاً إياه مكتفياً به لشرح المثال وتوضيح المعنى.

وإليك نصاً آخراً يكتفي به لشرح المثال وتوضيحه ، وذلك في نحو: «هذا مُعْطِي زيدٍ أمسِ الدراهمَ » يقول: بعد الإضافة أضفت الدراهم ، قال أبو العباس: وليس كذلك ؛ لأنك أعملت فيها (معطي) هذا الذي ذكرنا ، ولكن جاءت الدراهم بعد الإضافة ، فحملت في النصب على المعنى ؛ لأنك ذكرت اسماً يدل على فعل ، ولا موضع بعده إذا كان قد استغنى بالتعريف ، فحملته على المعنى الذي دل عليه ما قبله.

إذن فالدراهم عنده ليست على الإضافة ، بل منصوبة على أنها عملت فيها (معطي) ثم جاء بتفاصيل ومقارنات توضح المعنى أكثر وتقربه فيما يخص الذي حمل على المعنى ،

---

(١) البحر المحيط ٥/٢٩٥.

(٢) المقتضب ١/١٨٦.

وذلك نحو قوله: «وكذلك لو قلت: هذا ضارب زيد أمس وعمراً ، لجاز ، والوجه الجر ؛ لأنهما شريكان في الإضافة ، ولكن الحمل على المعنى يحسن إذا تراخى ما بين الجار والمجرور ، ومن ذلك حمل على جعل الليل سكناً ، من قوله عز وجل: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا﴾[1] ؛ لأن الاسم على ذلك ، ولو قال قائل : (مررت بزيد وعمرو لجاز ؛ لأن (بزيد) مفعول ، والواصل إليه الفعل بحرف في المعنى كالذي يصل إليه الفعل بذاته ؛ لأن قولك (مررت بزيد) معناه أتيت زيداً ، إلا أن الجر الوجه للشركة » .

كان ابن السراج محقاً في تبني رأي أبي العباس ؛ لأنه جاء بدقائق تزودنا بعلم جم.

فالآية التي عرضها ، منهم من قرأ (جاعل)[2] ومنهم من قرأ (جعل) ، وهم الكوفيون.

فقراءة الكوفيين من غير ألف في (جاعل) وبنصب اللام م الليل ، وقرأ الباقون بالألف وكسر العين (جاعل) ورفع اللام وخفض (الليل)[3] فجاعل فيه معنى الفعل وهو يعمل عمله ، ومن قرأ (جعل) أخذ الفعل الذي ليس الذي في معناه ، فكلاهما جائز.

وهنا أيضاً نجد ابن السراج يشرح ويعرض حجج أبي العباس ، وذلك في معرض الحديث عن أسماء الفاعلين[4] حيث قال:«فإن قلت: عبد الله جاريتُك أبوها ضاربٌ ، فبين النحويين فيه خلاف فبعض يكره النصب وبعض يجيزه ، وأبو العباس يجيز ذلك ، ويقول[5]:إنّ ضارباً يجري مجرى الفعل في جميع أحواله في العمل وفي التقديم وفي التأخير. وإنما يكره الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه نحو قولك: كانت زيداً الحمى تأخذ.

ويرى أبو العباس أنّ زيداً منصوب بتأخذ ، وتأخذ خبر كان ، وتفصل بزيد بين اسم كان وخبرها وليس (زيد) لها باسم ولا خبر.

والذي لمحته من خلال عرض ابن السراج لبعض الآراء أنه يترك لك الخيار بعد أن

---

(١) سورة الأنعام:٩٦.

(٢) قراءة سبعية ، النشر ٣٦/٢.

(٣) الإتحاف ٢١٤ ، البحر المحيط ١٨٦/٤.

(٤) الأصول ، لابن السراج١٢٨/١.

(٥) المقتضب ١٥٦/٣ ، ١٠٩.

يطرح رأيين ، كرأي أبي العباس ورأي سيبويه ، ولعله في ذلك يعكس لنا سعة اللغة ومقدرتها على التنوع ، وتعدد الأوجه وذلك نحو قوله[1]: وقال أبو العباس ـــ رحمه الله ـــ في إنشادهم:

أنَا ابْنُ التّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرَاً * عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ عُكُوفُا[2]

أنه لا يجوز عنده في(بشر) إلا النصب ؛ لأنهم إنما يخضعونه على البدل ، إنما البدل أن أن توقع الثاني موقع الأول ، وأنت إذا وضعت (بشرا) في موضع الأول لم يكن إلا نصاً ، فأما نظير هذا قولك: يا زيد أخانا ، على البدل ، وقال النحويون (بشر).

هكذا عرض ابن السراج رأي أبي العباس دون أن يعلق عليه بالموافقة الصريحة أو المخالفة ، وسرعان ما منحنا وجهاً آخراً من الإعراب عندما قال: (وقال النحويون بشر).

فالوجه الثاني: هو جر (بشر) ولعل هذا ما ذهب إليه سيبويه قال: «سمعنا ممن يرويه عن العرب ، وأجرى بشراً على مجرى المجرور ؛ لأنه جعله بمنزلة ما يكف منه التنوين»[3].

والشاهد فيه إضافة التارك إلى البكري تشبيهاً بالوجه الحسن ؛ لأنه مثله في إضافته للألف واللام ، وجاز ذلك مع تقدير الانفصال وأجرى بشراً على لفظ البكري عطف بيان عليه أو بدلاً منه ، وإن لم يكن في الألف واللام ، وجاز ذلك لبعده عن الاسم عن الاسم المضاف ؛ ولأنه تابع والتابع يجوز في ما لايجوز في المتبع ، وقد خولف سيبويه في جر (بشر) وحمله على لفظ البكري ؛ لأنك لو وضعته موضعه لم يتسع لك أن تقول: أنا ابن التارك بشر ، كما لا تقول الضارب زيد . إلا أن الشنتمري[4] وافق سيبويه لأخذه

---

(١) الأصول ، لابن السراج١/١٣٥.

(٢) من شواهد سيبويه ٩٣/١ ، الرواية المشهورة (وقوعاً) ، والمعنى: وصف أن أباه صرع رجلاً من بكر فوقعت = = عليه الطير وبه رمق ، فجعلت ترقب موته لتتناول منه. والوقوع ها هنا جمع واقع ، وهو ضد الطائر. شرح المفصل ٧٢/٣ ، ٧٤ ، شرح ابن عقيل ٣٩٤ ، الأصول ، لابن السراج١/١٣٥ ، الشنتمري يقول: إن وقوعاً يجوز نصبه على الحال من الضمير في ترقبه ولو رفع على الخبر لجاز. البيت للمرار بن سعيد الفقعسي.

(٣) الكتاب ٩٣/١.

(٤) الكتاب ٩٣/١ ، أسفل الصفحة.

ذلك عن العرب والعلة التي ذكرناها.

فالشنتمري يقوي مذهب سيبويه ؛ لأن له علة هي بعده أي بشر عن الاسم المضاف كما استند إلى سماع العرب. وابن السراج على الرغم من استناده على السماع كثيراً إلا أنه في بعض المواقف يقوي القياس على السماع ؛ لأن سيبويه معه الحجة لم يخالفه ابن السراج ، و لم يعلق إنما عرض الرأيين ليعكس لنا سعة اللغة.

ولك موقف آخر يعرض فيه ابن السراج رأي شيخه وسيبويه ويترك لنا سبيل الترجيح.

فابن السراج[1] يرى أنه عند اجتماع الضمائر لك أن تلتزم ترتيباً معيناً حيث تبدأ بالأقرب قبل الأبعد ، أي أن المتكلم قبل المخاطب ، والمخاطب قبل الغائب ، ولا سيما عند ذكرك للفعل الذي يتعدى إلى مفعولين ، فتقول: أعطانيه وأعطانيك ويجوز أعطاكني ، أي: أن تقدم المخاطب على المتكلم وإن كان المتكلم رتبته التقديم ، لكن أن تبدأ بالغائب فهذا محل الخلاف بين سيبويه وأبي العباس الذي نقله لنا ابن السراج دون تعقيب على رأي أحد الشيخين.

فإن بدأت فقلت: أعطاهوني. قال سيبويه [2] هو قبيح ، لا تكلم به العرب. وقال أبو العباس[3] هذا كلام جيد ليس بقبيح ، وقال الله عز وجل: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ﴿٢٨﴾﴾[4] ، فتقول هذا أعطاك أياك ، وهو أحسن من أعطاهوك.

إذا استوقفنا أنفسنا عند قول أبي العباس أعطاه إياك والذي عده أحسن من قول أعطاهوك. نجده قد ذهب لشيء مما ذهب إليه سيبويه ـــ أي استقبح أعطاهوك ، وجعل أبو العباس وقولك: أعطاه إياك أحسن ؛ لأنه جاء بصورة غير التي استقبحها سيبويه. فالفصل هنا جعل تقديم الغائب أفضل مما كان عليه وهو متصل نحو: أعطاهوك الذي استقبحها سيبويه ـــ فلعل أبا العباس ـــ يرى فيها شيئاً من القبح أيضاً ـــ وإلا لما جعل أعطاه إياك أفضل من أعطاهوك. وعليه فلم نجد أن ابن السراج قد عقب على أحد

---

(١) الأصول ، لابن السراج٢/١٢٠.

(٢) الكتاب ١/٣٨٣.

(٣) الأصول ، لابن السراج ٢/١٢٠.

(٤) سورة هود:٢٨.

الرأيين.

ب/ مخالفته للمبرد:

نجد أن السمة الغالبة على نصوص ابن السراج الذي أخذها عن شيخه ، هي موافقته ومناصرته وتبني رأيه ليرد به آراء غيره ، إلا أنّ ذلك لا يمنعه عن مخالفة شيخه ، إذا دعت الضرورة لذلك وإن دل هذا إنما يدل على استقلالية الرأي عند ابن السراج وحجيته. وذلك في بعض المواقف منها: عندما تحدث أبو العباس عن نصب يا حسن الوجه لطوله لا لأنه مضاف ، لأن معناه حسن وجهه ، فهو يرى أنه وإن كان مضافاً ، في تقدير: يا حسناً وجهه إذا أردت يا أيها الحسن وجهاً[1] .

إلا أن ابن السراج يرى أنه نصب من حيث أضيف فما جاز أن ويخفض ما أضيف ــ وإن كان المعنى على غير ذلك ــ كذلك نصب كما ينصب المضاف ؛ لأنه على لفظه[2].

وها هو يخالفه فيما ذهب إليه من أنه[3] ليس شيء من الأفعال يقع بعد (إن) غير (كان) إلا ومعناه الاستقبال: لا تقول: إن جئتني أمس أكرمتك اليوم ... قال عز وجل: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[4] .

فالمبرد يرى أنّ (إنْ) قد تقع بعدها الماضي ولكن ليس الماضي مطلقاً ، وإنما خصص (كان) فقط. أما فيما عدا (كان) فدوماً يليها الفعل المستقبل ــ أي لا يليها من الماضي غير كان إلا أنّ ابن السراج كان مخالفاً له فيما ذهب إليه ، حيث يرى أنّ (إنْ) وإن وليها الماضي فهو في تقدير المستقبل ، وعليه فقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[5] فهو بمعنى إن أكن كنته قلته ... وقال رداً على شيخه[6]: وهذا الذي قاله أبو العباس ــ رحمه الله ــ لست أقوله ، ولا يجوز أن تكون (إن) تخلو من الفعل المستقبل ، وهذا الذي قال ، عندي ، نقض لأصول أحكام الكلام ، فالتأويل عندي لقوله: إن كنت زرتني أمس أكرمتك اليوم ، فدلت (كنت) على (تكن) .

---

(١) المقتضب ٣٢٦/١.

(٢) الأصول ، لابن السراج../٣٤٦.

(٣) السابق١٩٠/٢ المقتضب ٣٣٤/٢ ــ ٣٣٥.

(٤) سورة المائدة:١١٦.

(٥) سورة المائدة:١١٦.

(٦) الأصول ، لابن السراج١٩١/١.

وكذلك قوله عز وجل:﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[1] أي: إن أكن كنت إنْ أقل كنت قلته.

والمشهور أن الحروف تقلب الأفعال ، ألا ترى أنك تدخل (لم) على المستقبل فيصير في معنى الماضي تقول لم يقم زيدٌ. فكذلك حروف الجزاء تقلب الماضي إلى المستقبل[2] ، تقول: إن أتيتني آتيك ، فلا أدري لم جعل أبو العباس الفعل ماضياً في مثل قولك: إن كنت أعطيتني فسوف أكافيك ـــ و لم يقلب معناه مع العلم أنّ (إنْ) لا تخلو من الفعل المستقبل ، فالذي بعدها وإن كان في صيغة الماضي فهو يلبس ثوب المضارع ومعناه.

وهكذا تلون أخذ ابن السراج عن شيخه أبي العباس ، فإما أن يكون مستنصراً برأيه ، ومقوياً به ما ذهب إليه ، أو متمماً به شرحاً ، أو طارحاً لرأيه دون تعقيب أو تعليق ، أو مخالفاً له كما خالف سيبويه من قبل.

---

(١) سورة المائدة:١١٦.

(٢) الأصول ، لابن السراج٢/١٩٠.

المبحث الثاني: أثر ابن السراج في من جاء بعده:

المطلب الأول: أثره في أبي علي الفارسي

تشير المباحث السابقة إلى النقلة النوعية التي أحدثها ابن السراج ورأينا كيف أنه بلور مفهوم الإخبار، وكيف أنه رتّب مواد النحو حسب الاعتبارات الإعرابية. وعالم قدير بهذه الصفة فلابد أن يكون قد أثّر على من جاء بعده.

ولعل أحسن طريقة لتقويم تأثير ابن السرَّاج على النحاة المتأخرين،هي أن نبدأ بتفحّص ما آلت إليه نظريته عند من ألّف كتباً وصلت إلينا من تلاميذه. ولعلّ أبا علي الفارسي هو من أهمّ تلاميذ ابن السرَّاج إذ يمثّل التلميذ التابع لأستاذه، المواصل لمجهوده[1]

وبالنظر إلى كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي والذي قام بشرحه عبد القاهر الجرجاني،تتكشف لنا أوجه التأثير حيث قيل إنّ تأثير ابن السرَّاج على أبي علي واضح تمام الوضوح،وذلك يتجلى في تبويب الكتاب الذي تبنّى خطة ابن السراج في الأصول وفي أهمية مفهوم الإخبار.بيد أنّ أبا علي يخالف أستاذه في بعض المسائل،مثل مسألة (حدّ أقسام الكلم).فلئن كان في ما يتعلق بالاسم متفقاً مع أستاذه خاصة في التأكيد على خاصية الإخبار عنه، وتقسيمه إلى اسم دالٍّ على عين واسم دالٍّ على غير عين، فهو يعود في حدّ الحرف إلى مذهب سيبويه دون التصريح بذلك.يقول أبو علي:((الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل))[2]

أمّا في ما يخص الفعل فهو لا يحدُّه كما يحدُّه ابن السراج:((ما دلَّ على معنى وزمان))[3] بل يكتفي بذكر أهمَّ خصائصه:((الفعل ما كان مسنداً إلى شيء و لم يسند إليه شيء))[4].فهو في باب الفعل يؤكد على الإسناد والإخبار، والظاهر أنَّهما مترادفان عنده،بينما يتجاهل ذلك في حدِّ الحرف، فما السرُّ في ذلك؟

وحتى تتكشّف السرّ في ذلك أي:ذكره الإخبار تارة وتجاهله له تارة أخرى،نعرض لك النصوص متقابلة حتى تتبين ذلك.قال ابن السراج في شرح الاسم:((فالاسم تخصُّه

---

(١) المدخل إلى دراسة المفاهيم النحوية في التراث العربي ، محمد شعيرات ، ٣١.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، (د.ط.د.ت) ٨٤/١.

(٣) الأصول ، ابن السراج ٣٨/١.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح ٧٦/١.

أشياء يعتبر بها،منها أن يقال:إنّ الاسم ما جاز أن يخبر عنه نحو قولك:عمرو منطلق،وقام بكر))[1].

قال أبو علي الفارسي في حدِّ الاسم:((فما جاز الإخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم،ومثال الإخبارعنه قولنا:(عبد الله مقبل،قام بكر،فمقبل خبر عن عبد الله،وقام خبر عن بكر))[2]

فها هو يتفق مع أستاذه في التأكيد على خاصية الإخبار عنه.أمّا سيبويه فقد اكتفى بالتمثيل له:((فالاسم رجل و فرس وحائط))[3].

أمّا في حدّ الحرف فهو يعود إلى مذهب سيبويه دون التصريح بذلك[4]،يقول أبو علي:((الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل))[5]

فحدّ الحرف عند سيبويه عند قوله:((فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل))[6]

أمّا في ما يخصُّ الفعل فهو لا يحدّه كما لا يحدّه ابن السراج:((ما دلّ على معنى وزمان))[7] بل يكتفي بذكر أهمّ خصائصه:((الفعل ما كان مستنداً إلى شيء و لم يُسند إليه شيء))[8] ثم يذكر فيما بعد انقسامه بأقسام الزمان:ماضٍ وحاضرٍ ومستقبلٍ.

فأبو علي الفارسي يؤكد في باب الفعل على الإسناد والإخبار،والظاهر أنّهما مترادفان كما أسلفت.

وبالاعتماد على شرح الجرجاني له يمكنك أن تتبين أنّ الإسناد والإخبار مترادفان،فتمثيل أبي علي للفعل بقوله:((خرج عبد الله،وينطلق بكر،واذهب ولا تضرب))[1]

---

(١) الأصول ، لابن السراج ١/٣٧.

(٢) المقتصد ١/١٩.

(٣) الكتاب ١/١٢.

(٤) مدخل إلى دراسة المفاهيم النحوية ٣١.

(٥) المقتصد ١/٨٤.

(٦) الكتاب ١/١٢.

(٧) الأصول ، لابن السراج ١/٣٨.

(٨) المقتصد ١/٧٦.

هذا التمثيل عندما شرحه عبد القاهر فسّر لنا السر في اختيار أبي علي لكلمة الإسناد دون الإخبار حيث قال:((اعلم أنّ الإسناد مُجراه مُجرى الإخبار فكأنَّه قال:وأمّا الفعل فما كان خبراً عن شيء و لم يكن مخبراً عنه[٢] غير أنّ في الإسناد فائدةً ليست في الإخبار وهي أنّ من الأفعال ما لا يصحُّ إطلاق الإخبار عليه،كفعل الأمر،نحو:ليضرب زيد،إذ الأمر لا يكون خبراً من حيث إنَّ الخبر ما دخله الصدق والكذب،ويصحُّ أن يُطلق عليه الإسناد؛لأنَّ حقيقة الإسناد إضافة الشيء إلى الشيء وإمالته إليه وجعله متّصلاً وملامساً[٣].

يبدو من خلال النص السابق أن فكرة ابن السرَّاج ــ التي تبلور مفهوم الإخبار قد وصلت.فشرح الجرجاني للنص كلِّه قائم على مقياس الإخبار بل وقد ذهب إلى أبعد من ذلك حيث ذكر لنا العلة من اختيار لفظ الإسناد عند أبي علي بدلاً عن الإخبار؛لأنَّ الثاني لا يمكن اطلاقه على فعل الأمر كما رأيت.

وهذا النص يعكس شيئاً آخر وهو أنَ التلميذ التفت إلى ما فات شيخه.وهو أنّ ابن السراج لم يصُبّ الأفعال في قالب الإخبار والسبب في ذلك بالتأكيد ما ذكره الجرجاني ولأنّ أبا علي يعلم أنَّ الإخبار لا يصدق على جميع صنوف الفعل فاختار الإسناد بدلاً عن الإخبار.وعليه نخلص إلى أنّ الإسناد يصلح لما لا يصلح له الإخبار والإخبار لا يصلح لكل ما يصلح له الإسناد[٤]

فتأثير ابن السّراج واضح بيِّن على تلميذه وعلى الجرجاني أيضاً.

هنالك جانب آخر للتأثير، وهو ترتيب أبواب كتابه ــ أي أبي علي ــ على نهج الترتيب السائر عند ابن السرّاج حيث ابتدر ابن السرّاج كتابه كالآتي:

ــ ((الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء:اسم،وفعل،وحرف))[٥]

---

(١) السابق١/٧٦.

(٢) المقتصد ، ١/٧٦.

(٣) السابق ١/٧٦ ، ٧٧. ومما يؤكد هذا المعنى ، قول امرئ القيس:

فلما دخلنا أضفنا ظهورنا إلى كل حاري جديد مشطب

(٤) السابق ١/٧٧.

(٥) الأصول ، لابن السراج ١/٣٦.

ـــ تلاه باب الإعراب والمعرب والبناء والمبني[1]

ـــ ثُمّ شرع في ذكر الأسماء المرتفعة[2] مبتدأ له خبر، خبر لمبتدأ بنيته عليه، فاعل بُني على فعل، مفعول به بُني على فعل وهو حديث عنه ولم تذكر من فعل به فقام مقام الفاعل.

ـــ باب نِعم وبِئس وهي من الأفعال التي لا تتصرف[3]

ـــ باب الأسماء المنصوبات[4].

ـــ باب الجر والأسماء المجرورة[5]

هذا صنيع ابن السرّاج وقد فصلناه في مبحث التبويب والترتيب، فهل سار التلميذ على نهج أستاذه؟

الذي يطالع إيضاح أبي علي الفارسي يجد ترتيبه كالآتي:

ـــ باب ما إذا ائتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاماً مستقلاً[6]

ـــ باب الإعراب[7]

ـــ باب البناء[8]

ـــ باب الابتداء[9]

ـــ باب خبر المبتدأ[10]

ـــ باب الفاعل[11]

---

(١) السابق، ١/٤٥.

(٢) الأصول ، لابن السراج ، ١/٥٨.

(٣) السابق ١/١١.

(٤) السابق ١/١٥٨.

(٥) السابق ١/٤٠٨.

(٦) المقتصد ١/١٠١.

(٧) السابق ١/٢٦٣.

(٨) السابق ١/١٠١.

(٩) السابق ١/١٠٥.

(١٠) السابق ١/١٣٣.

(١١) السابق ١/١٢١.

ـــ باب الفعل المبني للمفعول به[1]

ـــ باب الأفعال التي لا تتصرف[2].

ـــ باب نِعم وبِئس[3].

ـــ باب الأسماء المنصوبة[4]

ـــ باب الأسماء المجرورة[5]

فالتأثير بترتيب شيخه واضح كما رأيت.

وإليك وجه آخر يعكس لنا تأثير أبي علي بشيخه ابن السرّاج وهو الأخذ بآرائه ونقل أفكاره،وحتى نُظهر قيمة التأثير وأهميته نتناول مؤلفاً آخراً لأبي علي وهو شرح الأبيات المشكِلة الإعراب،المسمى(إيضاح الشعر) حيث نقل عن أستاذه في مواضعَ عدّة نذكر بعضاً منها.

قال أبو علي:((وقال ذؤيب يذكر خمراً [6]

فَمَا برحَتْ في النَّاسِ حَتّى تبيَّنت * ثَقِيـــفَاً بِزِيزاءِ الإشَاءِ قِبَابُها

أَتَوْهَا بِرِيحٍ حَاوَلَتْه فَأَصبَحَـــتْ تُكفَتُ قَد حَلَّتْ وَسَاغَ شَرَابُها

ما برحت:أي ما برح أهلها حتى تبيّنوا ثقيفا،فالمضاف في الموضعين محذوف وكذلك أتوها: أتوا أهلها،فأصبحت تُكفّت أي يُكفّت ثمنها أي يُجمع ويُقبض،من قوله تعالى: ﴿أَلَمْ

(١) السابق ١/٢٦٣.

(٢) السابق١/٣٦٢.

(٣) المقتصد ١/٣٧١.

(٤) السابق ١/٥٨٧.

(٥) السابق ١/٨٢٢.

(٦) الزيزاء ظهر منقاد غليظ مرتفع من الأرض ، الواحدة زيزىاءة ، والمعنى حملت إلى عكاظ ، وهي دار ثقيف ، الأشاء: النخل ، قباها: يريد أصحاب القباب وأهلها ، (بزيزاء) بكسر الزاي ،هو لغة عامة العرب ، والفتح لغة هذيل انظر: إيضاح الشعر ٣٩٣.

تَجۡعَلِ ٱلۡأَرۡضَ كِفَاتًا ﴿٢٥﴾﴾[1] وحكى محمّد ابن السرِّي عن بعض العلماء أن لغة هُذيل : (الزَّيزاء) بنصب الزاي.

قال أبو علي الفارسي:((وأنشد محمّد ابن السرِّي :

ومهمَهٍ طَامِسِ الأَعْلامِ في صَخَبِ الـــ أَصْدَاءِ مُخْتَلطٍ بالتُربِ دَيْجُوجِ[2]

الأصمعي في ليل صخِب الأصداء، أي:كثير صوت الصدى، قال أبو علي، تقديره:طَمَسَ أعلامه في صَخِب الأصداء والمعنى في ظلمة ، صخب الأصداء إي: في ظلمة ليل صخب الأصداء فأقام المضاف إليه مقام المضاف والصفة مقام الموصوف))[3]

فها هو يورد قول شيخه ليشرح المعاني اللغوية ويبيّن اللهجات واللغات المختلفة مدعَّماً بها كلامه مما يعكس الذخيرة اللغوية التي تجود بها قريحة شيخه محمّد السرِّي أي ابن السرّاج،

ولا يكاد يخلو مؤلف من مؤلفات تلميذه أبي علي ـــ من أقوال ابن السرَّاج مما يعكس تأثره به ونقله عنه.

ففي مسائله الحلبيات قد أورد أقوال شيخه في مواضع **عدة منها قول أبي علي**:((**وأخبرني**

محمّد بن السرِّي عن محمّد بن يزيد أنّ أبا عثمان قال:((سمعت أبا زيد يقول:وَلِغ الكلب في الإناء يَوْلَغُ،ووَلَغَ يَلِغُ،ويَلَغُ جميعاً.وزعم أنّه يجيز في جميع(يَفْعَلُ) المفتوح مما واوه في موضع الفاء نحو:(يَوْلَغُ) الحمل على قياس(يَوْجَلُ)فيقول(يَيْلَغُ)))[4]

وقال أبو علي:((قول الأعشى:

هَذَا النّهَارُ بَدَا لَهَا مِنْ همِّهَا * مَا بَالهَا بِاللَّيلِ زَالَ زَوَالُها

---

(١) سورة المرسلات:٢٥.

(٢) البيت لذي الرمة ، الديوان ، ٩٨٧. المهمه: الأرض البعيد ، الأعلام الجبال ، طامس الأعلام: طمست أعلامه فلا ترى في الليل ، الأصداء جمع صدى ، وهو طائر ، ديجوج: أسود ، انظر: إيضاح الشعر ٤١٣.

(٣) إيضاح الشعر ٤١٣.

(٤) المسائل الحلبيات ، أبو علي الفارسي ، تقديم وتحقيق حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، دار المنارة بيروت ، ط١ ، ١٤٠٥ه/١٩٨٧م ، ١٢٨.

فإنّ محمد بن السرِّي ـــ رحمه الله ـــ روى عن أبي العبّاس:يقال:(زلت الشيء وأزلته)فهذا على هذا القول دعا عليها كأنّه قال:زال الله زوالها كما تقول:(أزال الله زوالها..))[1]

فها هو يورد رأي أستاذه مستعيناً به مقوياً به ما ذهب إليه استناداً للسماع وتقوية للرواية،وقال أبو علي في المسائل الشيرازيات:((أنشدني محمّد بن السرِّي:

وإنَّ ابن ليلى فاهَ لي بمقالةٍ ولو سرتُ فيها كنتُ مِمّن يُنيلُها[2]

إنْ قال:إنّ الذي في صلة (مَنْ) في هذا البيت اسمان:أحدهما الضمير الفاعل في يُنيلُ، وهو يعود إلى ابن ليلي، والآخر المنصوب العائد إلى المقالة، فقد خلت الصلة من راجع إلى الموصول.

فالقول في ذلك:إنّ(نِلْتُ) يتعدى إلى مفعول واحد،فإذا نُقِل بالهمزة يتعدى إلى مفعولين،فالتقدير:فلو سرت فيها ـــ أي: في طلبها ـــ كنت ممّن يُنيله إياها،فحذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول كما حذفه من قوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾[3] ونحوه ووقع تقدير المحذوف من قوله ينيلها،واتصال الضميرين إذا كانا للغائبين بالفعل الذي يتعدى إلى مفعولين سائغ مستقيم وهو على قياس ما أنشده سيبويه))[4]

أرأيت كيف أنَّه يحتكم إلى القياس كأستاذه الذي كان يُعبِّر عنه باسمه محمد بن السرِّي، وليس بلقبه ابن السرَّاج كما هو مشهور.

---

(١) السابق ٢٧٤. انظر ديوان الأعشى ٧٧.

(٢) البيت لكثير عزة ، الديوان ٣٠٤.وإيضاح الشعر ٤٣٢. ابن ليلى: عبد العزيز بن مروان ، ويعني بما قال قول عبد العزيز له لما مدحه كثير بمدح استجاده ، سلني حوائجك. قال تجعلني في مكان ابن رمانة ، قال: ويلك ، ذاك رجل كاتب وأنت شاعر.

(٣) سورة الفرقان: ٤١.

(٤) المسائل الشيرازيات أبو علي الفارسي ، حققه حسن بن محمود هنداوي ، كنوز أشبيلية الرياض ط١ ، ١٤٢٤ه/٢٠٠٤م ، ٥٩١.

المطلب الثاني: أثره في الرماني:

قد وقع اختياري على تلميذ آخر من تلاميذ ابن السرَّاج وهو الرُمّاني من خلال شرحه

لكتاب سيبويه،ومما يعكس أهمية آراء ابن السرّاج وتأثر تلاميذه به ، فإنّ الرْماني يستعين بآراء شيخه في شرحه لكتاب سيبويه فيأتي برأيه محللاً أو موازناً أو مقارناً أو مناقشاً.وقد اعتمدت في ذلك على كتاب الرماني النحوي في ضوءِ شرحه لكتاب سيبويه حيث عرض آراء ابن السرَّاج في عدة مواضع نذكر منها ما يلي:

قال الرماني في باب النداء:((ما العامل في المنادى؟ولِمَ وجب أنّه على إضمار الفعل المتروك إظهاره؟وما تقدير المحذوف فيه؟ثُم يجيب بقوله:((والعامل في المنادى محذوف لا يجوز إظهاره وهو مهمل في الاستعمال،ويفسره(يا) ـــ (أعني ـــ عبد الله،أو يا ـــ أنادي ـــ عبد الله.إلاّ أنّه على فعل من النداء وليس بخبر،وهو مهمل للاستغناء بحرف النداء عنه وهذا مذهب سيبويه.وأمّا ابن السرَّاج فيذهب إلى أن العامل في المنادى هو حرف النداء لأنه أغنى عن فعل.وكلا المذهبين متوجه في هذا الباب))[1] فهاهو يعرض المذهبين ويوافقهما لأنَّ توجيه الرأيين ينصَبُّ في المعنى ذاته.

واتخذَّ الرماني من القياس أداة أقام عليها مناقشاته النحوية وبنى عليها أحكامه.وما من موقف يقضي فيه بين نحويين مختلفين إلا ويكون القياس وسيلة حكمه وحجة قضائه، قال:

((واختلفوا في (كيمه)،فذهب سيبويه إلى أنَّ بعض العرب يجعلها بمنزلة(لِمه؟)ويجب على قوله أنْ تضمر بعدها(أنْ) كما تضمر بعد اللام إلاَّ أنه أظهر أنَّ (أنْ) لا تظهر بعد(كي)بإجماع وتظهر بعد اللام.وخالفه ابن السراج في ذلك فذهب إلى أنَّه لا يضمر بعدها(أنْ)وإنَّما تنصب الفعل بحق الأصل عند الجميع.إلاَّ أن الذي قال(كيمه)شبهها ب(لمه)من جهة الغرض الذي تكون كل واحدة منهما له، إذا قلت:جئتك لتفعل، وكي تفعل فالمعنى متفق))[2]

---

(١) الرماني النحوي،٢٥١

(٢) السابق ٢٥٦.

ويؤيد الرماني مذهب ابن السراج فيقول:((ويقوِّي قول ابن السرّاج أنّه لو كانت بمنزلة اللام لجاز:المال كي زيد،كما يجوز المال لزيد.فكانت تدخل على الأسماء الظاهرة المتمكنة فتقع مواقع اللام.فلّما امتنع ذلك دلَّ على الشبه في موضع مخصوص.ومذهب ابن السرّاج في هذا الباب أقوى.ويقوي مذهب ابن السرَّاج دخول اللام عليها في قولك

جئتك لكي تفعل كذا، وذلك لأنّها شبهّت بأن من جهة موافقة المعنى في قولك:لأن تفعل، ولكي تفعل))[1]

ومذهب ابن السرَّاج في هذه المسألة هو مذهب الكوفيين لأنَّهم هم الَّذين قالوا:إنّ كي لا تكون إلاَّ حرف نصب ولا يجوز أن تكون حرف خفض. أمَّا البصريون فذهبوا إلى أنَّها يجوز أن تكون حرف خفض[2]

ثُمَّ أورد الرُمَّاني مسألة أخرى قائلاً فيها:((اختلف البصريون في ما بينهم حول عامل الرفع في الخبر،،إذ رأى سيبويه أنَّ عامل الرفع في الخبر هو المبتدأ. ورأى الأخفش وابن السرَّاج أنَّه الابتداء،ورأى آخرون أنَّه المبتدأ والابتداء معاً)) [3]

وقد وافق الرُمَّاني الأخفش وابن السرَّاج في بعض قولهما،فقال:((إنّ الابتداء هو عامل الرفع في الخبر الذي هو المبتدأ،وأمَّا إذا كان الخبر جملة أو شبه جملة فإنَّ الرُمَّاني يخالف سيبويه والبصريين جميعاً منفرداً بمذهب خاص به،إذ يرى هذا النوع من الخبر مستغنياً عن العامل...أمّا الظرف فقد عمل فيه عامل محذوف[4] ومنع ذلك أن يعمل فيه الابتداء))[5]

فهو لا يتَّبع فحسب بل يوازن ويناقش ويتَّخذ وجهة جديدة. وقد نقل الرُمَّاني قول سيبويه في مسألة أخرى وقول ابن السرّاج فوجدناه مؤيِّداً لابن السرَّاج حيث قال:((قال

---

(١) الرماني النحوي ٢٥٧.

(٢) الإنصاف ، ٢٣٥. مسألة ٧٨. انظر مغني اللبيب ١٨٣.

(٣) الرماني النحوي ٣٠٤.

(٤) انظر اختلافهم في تقدير هذا العامل في همع الهوامع ٩٨/١.

(٥) الرماني النحوي ٣٠٤.

سيبويه:(وإذا قلت:رُبّ رجل يقول ذاك.فقد أضفت القول إلى الرجل برُبّ))[1] وقال الرُمَّاني :((والمضاف في ربَّ رجل يقول ذاك فيه خلاف.فسيبويه يذهب إلى أنَّه القول أضيف إل رجل بربَّ.وابن السرَّاج يخالفه في ذلك؛لِأنَّ(يقول) من صفة الرجل،فهو بمنزلة ربّ رجل قائل ذلك،في أنّه لا يصلح أن يعمل في رُبَّ... والذي عندي أنّه إذا كان(يقول)صفة فهو على ما ذكره ابن السرَّاج لأنه بمنزلة قائل ذاك))[2]

وقال الرُمَّاني في مسألة الياء والكاف في(لولاي)،ولولاك:((....واختلفوا في موضع الكاف،فذهب الخليل ويونس وسيبويه إلى أنّها في موضع جرٍّ،وذهب الأخفش وبعض النحويين المتقدمين وابن السرَّاج إلى أنَّها في موضع رفع....وإنَّما وقعت علامة المجرور موقع علامة المرفوع كما يقع المصدر موقع الحال في قولك:إنَّما أتيت سيراً سيراً ، وكما يقع المصدر المعرَّف في(أرسلها العراكَ) موقع الحال))[3]

وقد علَّق الرُمَّاني قائلاً:((فأمّا أن ينقل ضمير المجرور إلى موضع ضمير المرفوع فغير ممتنع وشواهده كثيرة،والَّذي نختاره في هذا مذهب الأخفش))[4] وقد أسلفنا أنّ مذهب الأخفش هو مذهب ابن السرَّاج.

وهكذا يبدو أثر ابن السرَّاج واضحاً في من جاء بعده ولاسيما تلاميذه.ولا يكون هذا التأثر بنقل الرأي فحسب بل بالاهتمام بأصول النحو كذلك فكثيراً ما يردُّ المسائل ويحكم في المسألة بالقياس أسوة بشيخه الَّذي رأينا أنَّه يهتمّ بالقياس كثيراً.

---

(١) الكتاب ٢٠٩/١.

(٢) الرماني النحوي ٢٩٥.

(٣) السابق ٣١٨.

(٤) السابق ٣١٨.

المطلب الثالث: أثره في الشيخ خالد ابن عبد الله الأزهري[1]:

بعد أن طفنا في ساحة تلاميذ ابن السرَّاج ووقفنا على تأثّرهم به بقي لنا أن ننظر أثره في المتأخرين ليتبين لنا أنَّه مهما بَعُدَتِ الأزمان؛ فابن السرّاج أثره باقٍ ومعينه لم ينضب.وقد وقع اختياري على كتاب التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري.ولعل اختياري له أسباب منها:

١/ إنَّ الكتاب يضمُّ ألفية ابن مالك إلى جانب كتاب أوضح المسالك(التوضيح) لابن هشام.

٢/ إنَّه نقل بعض آراء النحويين واللغويين من كتب مفقودة لم تصل إلينا مثل:أغلاط الزمخشري لابن معزوز[2] والبسيط لابن العلج [3]،ومختصر الأنساب لابن السِّيد البطليوسي[4] وغير ذلك من الكتب التي عفت عليها يد الزمان.

٣/ إنَّه يُعدُّ متمماً لكتاب أوضح المسالك(التوضيح) فقد ذكر فيه ما أهمله ابن هشام[5]

٤/ وقوفه عند آراء الكثير من النحاة مثل:الأخفش والزمخشري[6] وسيبويه وابن مالك [7]كما قد وجدته قد أكثر النقل عن ابن السرَّاج فآثرت أن أجعله نموذجاً للمتأخرين الَّذين

---

(١) هو زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري الشافعي النحوي المصري المعروف بالوقاد ، وصاحب كتاب التراكيب ، ولد ٨٣٣ه وتوفي ٩٠٥ه. الأعلام ٢٩٧/٢. معجم المؤلفين ٩٦/٤. المدارس النحوية ٣٥٩.

(٢) أبو الحجاج يوسف بن معزوز ، عالم بالعربية ، من أهل الجزيرة الخضراء بالأندلس ، له شرح الإيضاح للفارسي وغيره ، الأعلام ٢٥٤/٨.

(٣) أبو عبد الله ضياء الدين محمد بن العلج الأشبيلي ، من نحاة الأندلس في القرن السابع الهجري ، أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه ، بغية الوعاة ٣٧٠/٢ ،

(٤) هو عبد الله بن محمد السيد البطليوسي ، أمام في اللغة والآداب وكان ثقة مأموناً على ما قيده ، له الاقتضاب في أدب الكتاب والحلل في شرح أبيات الجمل ت ٥٢١ه.

(٥) التصريح على التوضيح ١٣/١

(٦) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري ، جار الله أبو القاسم ، من أئمة العلم بالدين والتفسير والأدب ت٥٣٨ ه. الأعلام ١٧٨/٧

(٧) هو محمد بن عبد الله ابن مالك العلامة جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجياني الشافعي النحوي إمام النحاة وحفاظ اللغة ت ٦٧٢ ه ، الأعلام ٢٣٣/٦.

تأثَّروا بآراء ابن السرَّاج وأدرجوها في مؤلفاتهم،وغيره كُثْر ممن ضمَّنوا كتبهم آراءه مما يشير إلى أثر أهمية ابن السرَّاج في من تلاه.

إليك بعض النماذج التي تمثّل بعض آراء ابن السرَّاج التي أدرجها في كتابه.

قد عرض في الباب السابع من أبواب النيابة،الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف أو الواو أو الياء،وعلامة الجزم فيه تكون بحذف الآخر نيابة عن السكون نحو: لم يخشَ، لم يرمِ،ولم يدعُ،فالمحذوف من(لم يخش) الألف والفتحة قبلها دليل عليها،ومن:(يرمِ)الياء،والكسرة قبلها دليل عليها،ومن(يدعُ)الواو والضمّة قبلها دليل عليها.ثم القول بأنَّ علامة الجزم فيها حذف حرف العلة إنَّما يتمشى على قول ابن السرَّاج[1] ومن تابعه بأنَّ هذه الأفعال لا يقدَّر فيها الإعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة في الألف في حالة النصب. وعلَّل ذلك بأنَّ الإعراب في الفعل فرعٌ.فلا حاجة لتقديره فيه،بخلاف الاسم وجعل الجازم كالدواء المسهّل،إنْ وَجَدَ فضلة أزالها،وإلاَّ أخذ من قوي البدن.وذهب سيبويه[2] إلى تقدير الإعراب فيها،فعلى مذهب سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها،ثم لَّما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرَّقوا بينهما بحذف حرف العلة،فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به،وعلى قول ابن السرَّاج:الجازم هو حذفَ حرف العلة نفسه.

فهاهو الأزهري يعرض المسألة تحت مظلة الفريقين سيبويه وابن السرَّاج ذاكراً العلة

لكل منهما ومستطرداً في المسألة ومُورداً للشواهد التي دَعَت للخلاف في ذلك[3].

ثُمَّ أورد مسألة أخرى في باب الموصول مستعيناً برأي ابن السرَّاج والذي استخدمه لتوجيه قول الكسائي وتعليله حيث قال:(أي) الموصولة لا يعمل فيها إلاّ عامل

---

(١) الأصول ٤٨/١.

(٢) الكتاب ٥/١

(٣) شرح التصريح على التوضيح ، ٨٧/١ ــ٨٨ ، وذلك كقول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تنمي .بما لاقت لبون بني زياد

مستقبل متقدم عليها نحو: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[1] خلافاً للبصريين في الاستقبال والتقديم[2]

قال في التسهيل:ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافاً للكوفيين[3]،وقال أبو حيَّان[4] في شرح التسهيل:وسأل الكسائي في حلقة يونس:لم لا يجوز:أعجبني أيُّهم قام.فمنع من ذلك، فقيل له:لِمه؟فلم يلُح له وجه المنع، فقال:أي كذا خُلقت.أي كذا وُضعت.قال ابن السرَّاج موجِّهاً قول الكسائي بالمنع ما معناه، إنّ(أيا) وضعت على العموم والإبهام،فإذا قلت:يعجبني أيّهم يقوم،فكأنك قلت:يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام كائناً من

كان،ولو قلت: أعجبني أيّهم قام لم يقع إلا على الشخص الذي قام،فأخرجها عما وضعت له من العموم.

لعلك أدركت أن رأي ابن السرَّاج ـــ هنا ـــ يُعدُّ من الأهمية بمكان،حيث أورد لنا العلة التي لم تخطر للكسائي حينما سئل عن عدم جواز(أعجبني أيّهم قام)،والعلة التي أوردها ابن السرَّاج كشفت القناع عن عدم جوازها إذ يرى أنّ قولك:(أعجبني أيّهم قام) تخرج(أيُّ) عن العموم الذي وضعت له فيقع القيام على الشخص الذي قام فقط،أمَّا قولك:(يعجبني أيّهم يقوم،فكأنّك قلت:يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام كائناً من كان.فيتحصّل المعنى الذي أريد لها وهو العموم.

و إنَّما اشترط كون العامل فيها متقدماً مع كونه مستقبلاً لأجل الفرق بين الشرطية

والاستفهامية وبين الموصولة، لِأنّ الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيهما إلاَّ متأخراً[5]

---

(١) سورة مريم:٦٩.

(٢) الإنصاف ٧١١/٢.

(٣) الإنصاف ٧١٠/٢

(٤) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي ، من كبار العلماء بالعربية ، من تصانيفه البحر المحيط ، وارتشاف الضرب من لسان العرب الأعلام ١٣٧/٥.

(٥) شرح التصريح على التوضيح ١٥٨/١

وقــد عــرض رأي ابن السرَّاج في أحكام الفاعل، فالأصل فيه أن يتصل بفعله لأنه متزل منه متزلة الجزء ثم يجيء المفعول بعدهما.وهنالك مســألتان يجب فيهما الالتزام بالأصل أي تقديم الفاعل وتأخير المفعول وذلك عندما يُخشى اللبس في الفاعل ولا قرينة تُميز الفاعل من المفعول كـــ (ضرب موسى عيسى)،فيُمتنع هنا تقديم المفعول على الفاعل خشية التباس أحدهما بالآخر وهذا قول أبوبكر ابن السرّاج[1] كما صرّح به الشيخ خالد الأزهري[2]

وقد استعان برأي ابن السرَّاج في مسألة أخرى في معرض الحديث عن حروف الجر حيث ذكر أنّ منها ما يستعمل اسماً وذلك نحو:(مذ ومنذ)وذلك في موضعين:

أحدهما:أن يدخلا على اسم مرفوع نكرة أو معرفة، معدوداً أو لا، نحو:(ما رأيته منذ يومان) فـــ(يومان)منكر معدود.أو (منذ يوم الجمعة) فـــ(يوم الجمعة)معرّف غير معدود وهما حينئذٍ أي حين إذ رُفع ما بعدهما:مبتدآن وما بعدهما خبر عنهما واجب التأخير إجراء للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن السرَّاج والفارسي وطائفة من الكوفيين [3]

لعلك تلمح السمة البارزة لآراء ابن السرّاج التي أوردها الشيخ خالد الأزهري فهذه المسألة وما سبقها تتسم بالتعليل ففي المسألة الأولى ذكر أنّ العلة ـــ من حذف حرف العلة في الأفعال المعتلة كون هذه الحر وف لا تقدر فيها الحركات؛لأن الإعراب أصلٌ في الأسماء فرع في الأفعال.وبالطبع فالفرع لا يُعامل معاملة الأصل.

كما ذكر العلة في المسألة الثانية أيضاً ولماذاكان العامل في(أي)الموصولة مستقبلٌ متقدم عليها.حيث وضّح أن العامل الماضي يخرجها من صفة العموم التي وضعت لها.

هنا كذلك ذكر تعليلاً لطيفاً لـــ(منذ ومذ)كون ما بعدهما خبرٌ عنهما واجب التأخير؛

لأنهم أجروا الرفع مجرى الجر.وأنت تعلم أنَّ المجرور يجب أن يتأخر عن عامله الَّذي جرّه

فالمسائل التي أوردها خالد الأزهري تعكس لنا شغف ابن السرَّاج بالتعليل الذي

---

(١) الأصول ٢/٢٤٥.

(٢) شرح التصريح على التوضيح ١/٤١٢

(٣) شرح التصريح على التوضيح ١/٤١٣

يُقوي الدليل ويرفع عنا ما يمكن أن نتوهمه في فهم القواعد.

والمواضع التي أوردها الشيخ خالد الأزهر كثيرة يمكنك أن تطلع عليها[1]

(١) السابق :

١/٥٤٣،٤١٢،٣٨٨،٣١٨،٢٩٨،٢٧١،٢٤٧،١٩٦،١٧٥،١٦٢،١٦١،١٥٨،٩٢،٨٧،٣٣،٥،

٢/٥٩٨،٦٦١،٦٧٨،٦٧٩،٧٠٠،٧٢٩

٤٦٨،٤٠١،٣٩٨،٣٥٨،٣٠٨،٢١١،١٤٤،١٢٢،١٢١،١٠٣،٩٠،٨٣،٧٩،٧١،٦٩،٦٨،٦٧٧،٥٢٨.

الخاتمة

تشتمل على:

١. الخلاصة

٢. النتائج والتوصيات

أولاً:الخلاصة

اشتملت الصفحات السابقة من هذه الرسالة على دراسة منهج ابن السراج ومذهبه النحوي .وبعد رحلة طويلة وشاقة في صحبة هذا الكتاب.

حاولت في البحث استكشاف شخصية كانت لها بصماتها في مجال الدراسات النحوية والتعريف بها ومعرفة شيوخها وتلاميذها ومكانتها العلمية ومذهبها النحوي كما اهتديت إلى اهتمام ابن السراج الشديد بأصول النحو وأدلته كما أبرزت نهجه وطريقته في معالجة القضايا النحوية بدءاً من عرض المعلومة ودراسة شواهده والمصطلحات التي كان يستعملها وطريقة تبويبه وترتيبه المتميزة .كما أشرت إلى المصادر التي استقى منها مادته العلمية ممثلة في اتصاله بالسابقين كما بينت جوانب من أثره في اللاحقين فكان تأثيره واضحاً على الخالفين من الأجيال التالية والمتتالية من العلماء .

ثانياً: النتائج والتوصيات التي خرجت بها بعد الدراسة ألخصها في الآتي :

١/أدركت أن أول كتاب وصل إلينا يحمل عنوان (الأصول)هو كتاب أبي بكر بن السراج ،وقد بينت مدى توافق معنى كلمة الأصول مع المعنى الذي أراده بكتابة .ولذلك كان همِّي إثبات أحقية ابن السراج وإسهاماته في علم أصول النحو والذي دعاني لذلك إنكار بعض العلماء أن تكون لابن السراج أية صلة بأصول النحو ،ومن هؤلاء ابن جني حيث نفى عن ابن السراج هذه الحقيقة بقوله (لم يلمَّ فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوله) . وباستقراء نصوصه من كتاب الأصول تبيَّنت أنه حقق مفهوم أصول النحو بمعنييه ،استنباط القواعد الكلية في بدء انفتاق العلم ثم استخدام أدلة النحو وأصوله لمعرفة وقواعده وأحكامه والارتقاء بالنحو إلى إيفاع الحجة والدليل.

٢/إبراز لونه المذهبي وهو أنه بغدادي المذهب والذي اتسم بالخلط بين المذهبين وسَوْقِ الأدلة والبراهين لذلك على عكس ما هو مشاع عنه في الكتب والمؤلفات من كونه بصري المنهج والاتجاه.

٣/الترتيب المنظم والمنسق الذي قام به وإعادة ترتيب أبواب سيبويه كما نقل عنه في كتب التراجم أنه أخذ مسائل سيبويه ورتبها وأحسن ترتيبها .

٤/ضم الأشباه والنظائر إلى بعضها البعض مما تمخَّض عنه عَقْل النحو وضم شارده.

٥/بلورة مفهوم الإخبار وجعله معياراً حقيقياً لوحدات الكلم الثلاث والذي تمكن بموجبه من اقتراح علاقة واحدة موحدة بين أقسام الكلم وبين جزئي الجملة الاسمية و الفعلية

٦/إقصاء الضرورات الشعرية وتقسيمها وتنظيمها وترتيب جزئياتها.فكان له فضل السبق في ذلك والكتب التي تلته كانت من عياله على نحو ما نرى عند أبي سعيد السيرافي وابن عصفور الإشبيلي.

وأخيراً تقترح الباحثة ،بل بالأحرى تضم صوتها إلى أولئك الحادبين على اللغة والحاملين همها والغيورين على صرحها وتتضامن معهم من أجل رفع المستوى التعليمي لطلابنا وذلك بتقرير مثل هذه الكتب على المتخصصين في مجال اللغة العربية وآدابها حتى يكونوا أكثر تمكناً في مجال اللغة والنحو والأدب لما في هذه الكتب من مادة علمية تثري عقولهم وتصقل مواهبهم فتجعلهم ينضحون بآراء سيبويه وأفكار الخليل وسماحة ابن السراج .

أما بعد :

فلله الفضل والمنة على ما أنعم عليّ لإتمام هذا البحث ، وها هو بين أيديكم للنظر فيه وتقويمه أسأل الكريم أن أكون قد وفقت في إعداده فإن أحسنت فمن الله وحده وإن أسأت فمن نفسي والشيطان .

ومَنْ ذَا الذّي تَرْضَى سَجَاياهُ كُلّها * كَفَى المَرء نُبْلاً أن تُعَدّ مَعايبه

الفهارس العامة

١. فهرس الآيات القرآنية

٢. فهرس الأحاديث النبوية

٣. فهرس الشواهد الشعرية

٤. فهرس الأمثال

٥. فهرس الأعلام

٦. فهرس المصادر والمراجع

٧. فهرس الموضوعات

فهرست الآيات القرآنية

م	الآية	الصفحة	السورة	رقم الآية
١	﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾	٣٦	الفاتحة	٢
٢	﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾	١٩٥	البقرة	٢
٣	﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾	١٦٣	البقرة	٣٥
٤	﴿ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾	١٣٠	البقرة	٣٨
٥	﴿ وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾	١٦٤	البقرة	٤٢
٦	﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ تَعْمَلُونَ ﴾	١٦٤	البقرة	٨٥
٧	﴿ ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ۚ ﴾	١٩٧– ٢٤٠	البقرة	٢٦٠
٨	﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾	٢٤٣	البقرة	٢٧٥
٩	﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ ﴾	١٢٢	البقرة	٢٨٠
١٠	﴿ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ ﴾	١٢١	آل عمران	٨١
١١	﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ ﴾	١٦٢	آل عمران	١٠١
١٢	﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ۗ ﴾	١٨٦	آل عمران	١٥٤
١٣	﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾	١,١١٩, ١٥٠، ١٥١، ١٥٢	النساء	٤
١٤	﴿ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴾	١٢٣	النساء	٥٣
١٥	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ ﴾	٢٣٢	النساء	٥٨
١٦	﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ ﴾	١٤٨	المائدة	٢٤
١٧	﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾	٢٦	المائدة	٣٨

١٨	﴿ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ ﴾	١٣١	المائدة	٩٥
١٩	﴿ إِن كُنتُ قُلۡتُهُۥ فَقَدۡ عَلِمۡتَهُۥۚ ﴾	٢٤٨	المائدة	١١٦
٢٠	﴿ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا ﴾	٢٤٤	الأنعام	٩٦
٢١	﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ ﴾	١,٢٣، ١٢١	الأنعام	١٣٧
٢٢	﴿ وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا ﴾	١٥٤	الأعراف	٤
٢٣	﴿ وَمَا وَجَدۡنَا لِأَكۡثَرِهِم مِّنۡ عَهۡدٖۖ ﴾	١٦٩	الأعراف	١٠٢
٢٤	﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾	١٥٧	الأعراف	١٥٥
٢٥	﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾	١٦٤	الأعراف	١٥٧
٢٦	﴿ لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ﴾	١١٧	التوبة	١١٨
٢٧	﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾	١٦	يونس	٧١
٢٨	﴿ وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ إِنِّي لَكُمۡ نَذِيرٞ مُّبِينٌ ﴾	١٢٢	هود	٢٥
٢٩	﴿ أَنُلۡزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمۡ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴾	٢٤٧	هود	٢٨
٣٠	﴿ وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ ﴾	٢٤٣	هود	٦٧
٣١	﴿ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾	١٩٠	يوسف	٢٠
٣٢	﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفۡرَطُونَ ﴾	٩٧	النحل	٦٢
٣٣	﴿ وَقَالَ نِسۡوَةٞ فِي ٱلۡمَدِينَةِ ﴾	٢٤٣	يوسف	٣٠
٣٤	﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا ﴾	٢٣٩	الإسراء	٧٢
٣٥	﴿ وَإِذٗا لَّا يَلۡبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾	١٧٢,١٢٢ ,١٢٣	الإسراء	٧٦
٣٦	﴿ بِئۡسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلٗا ﴾	١٨٩	الكهف	٥٠
٣٧	﴿ قُلۡ هَلۡ نُنَبِّئُكُمۡ بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا ﴾	١١٩	الكهف	١٠٣
٣٨	﴿ أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ ﴾	١١٩	مريم	٣٨

٣٩	﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾	٢٦٠	مريم	٦٩
٤٠	﴿ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ ﴾	١٦٩	مريم	٩٨
٤١	﴿ قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾	٢٣٦	طه	٦٣
٤٢	﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾	٢٣٥	طه	٨٩
٤٣	﴿ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴾	١٧٢	طه	١١٩
٤٤	﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾	٢٢٧	الأنبياء	٩٢
٤٥	﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ ﴾	٢٢٢	الحج	٤٨
٤٦	﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴾	٢٢٧	المؤمنون	٥٢
٤٧	﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾	٢٥٥	الفرقان	٤١
٤٨	﴿ يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ قَٰرُونُ ﴾	٢٢٧	القصص	٧٩
٤٩	﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾	٢٢٧	القصص	٨٢
٥٠	﴿ وَإِن كَانُواْ لَيَقُولُونَ ﴾	٢٣٦	الصافات	١٦٧
٥١	﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ ﴾	١٧٢	الزمر	٣
٥٢	﴿ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾	١٥١	غافر	٦٧
٥٣	﴿ وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ۚ ﴾	٩٧	فصلت	٣٤
٥٤	﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾	٣٧	محمد	٤
٥٥	﴿ عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ۚ ﴾	١٣١	الأحقاف	٢٤
٥٦	﴿ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾	١٢٤	الفتح	١٦
٥٧	﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ ۘ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَىْءٍ نُّكُرٍ ﴾	١٣٠	القمر	٦
٥٨	﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ﴾	١٢٩	القمر	٧
٥٩	﴿ فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ ﴾	١٧٢	القمر	١٠
٦٠	﴿ إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ فِتْنَةً لَّهُمْ ﴾	١٣١	القمر	٢٧
٦١	﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا ﴾	١٥٤	النجم	٢٦

٦٢	﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴾	١٨٥	الواقعة	١٠
٦٣	﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾	١٨٦	الحديد	٢٩
٦٤	﴿ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ﴾	١٥٠	المدثر	٣١
٦٥	﴿ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾	٢٣٦	الملك	٢٠
٦٦	﴿ فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا	١٨١	الإنسان	٢٤
٦٧	﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ كِفَاتًا ﴾	٢٥٣	المرسلات	٢٥
٦٨	﴿ هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾	١٢٤	المطففين	٣٦
٦٩	﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾	٢٣٦	الطارق	٤
٧٠	﴿ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴾	١٢٤	الأعلى	١٦
٧١	﴿ لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ﴾	٩٧	البلد	١
٧٢	﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ﴾	١٧٦	الشمس	٥
٧٣	﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾	١٢	الشرح	١
٧٤	﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾	١١٩	العصر	٢
٧٥	﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ﴾	١١٩	العصر	٣

فهرست الأحاديث النبوية الشريفة

م	الحديث	الصفحة
١	((اقتتلت امرأتان من هذيل ، فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها ، فاختصموا إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فقضى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن دية جنينها غرة عبد أو وليدة ، وقضى بدية المرأة على عاقلتها وورثها ولدها ومن معهم. فقال حمل بن مالك بن النابغة الهذلي: يا رسول الله كيف أغرم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل؟ فمثل ذلك يطلّ ! فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إنما هذا من إخوان الكهان من أجل سجعه الذي سجع))	١٢٧
٢	((إنّ هذا القرآن نزل على سبعة أحرف فاقرؤا ما تيسر منه.))	١٢٠
٣	((كيف تصنع إن عرض لك قضاء ؟ قال : أقضي بما في كتاب الله ، قال : فإن لم يكن ، قال: فبسنة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: فإن لم يكن في سنة رسول الله قال: أجتهد رأيي ولا آلو . قال معاذ : فضرب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم صدري ثمّ قال : الحمد لله الذي وفّق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله))	١٤,١٣
٤	((لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل))	١٦
٥	((لبيك إنّ الحمد والنعمة لك))	١٢٦
٦	((ما العمل في أيام أفضل منه في عشر ذي الحجة))	١٢٦

فهرست الشواهد الشعرية

حرف الهمزة

الصفحة	الشاهد
١٣٤	كَأنّ سُلافةً مِنْ بَيْتِ رَأسٍ * يَكُونُ مِزاجَها عَسَلٌ وَمَاءُ
٧٤	وَالكُسْرُ في رَاءِ المبرِّد وَاجِبٌ * وَبغَيرِ هَذَا يَنْطِقُ الجُهَلَاءُ
١٣٦	إِذَا عَاشَ الفَتَى مِئَتَينِ عَامَاً * فَقَدْ ذَهَبَ البَشَاشَةُ والفَتَاءُ

حرف الباء

الصفحة	الشاهد
١٣٧	فِي لَيْلَةٍ لا تَرَى بِهَا أَحَدَاً * يَحْكِي عَلَيْنَا إِلا كَوَاكِبُهَا
٢٥٣	فَمَا برحَتْ فِي النَّاسِ حَتّى تبيَّنت * ثَقِيـــــــفَاً بِزِيزاءِ الإِشَاءِ قِبَابُها أَتَوْهَا بِرِيحٍ حَاوَلَتْه فَأَصبَحَـــــتْ تُكفَتُ قَدْ حَلَّتْ وَسَاغَ شَرَابُها
٧٤	لا تَكْرَهَنْ لَقَبَاً شُهِرتَ بِهِ * فَلَرُبَّ مَحْظُوظٍ مِن اللَّقَبِ قَدْ كَانَ لُقِّبَ مَرةً رجلٌ * بالوائليِّ فَعُدَّ فِي العَرَبِ
٢١٦	فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ * لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجَيبُ
١٣٢	يا لَلرجال ليوم الأربعاء أما * يَنْفَكُّ يُحْدِثُ لِي بعْد النُّهَى طَرَبا

حرف التاء

الصفحة	الشاهد
٢٢٦	أَلَا رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْرَاً * يَدُلُّ عَلَى مُحَصّلَةٍ تَبِيتُ
٩٣	مَنْ يكُ ذَا بتٍّ فَهَذَا بَتِّي * مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

حرف الجيم

الصفحة	الشاهد
٢٥٣	ومهمَهٍ طَامِسِ الأَعْلامِ فِي صَخَبِ الـــ أَصْدَاءِ مُخْتَلطٍ بالتُربِ دَيْجُوجِ

حرف الحاء

الشاهد	الصفحة
وَردَّ جَازرُهُم حرفاً مُصَرَّمَةً * وَلا كَرِيمَ مَعَ الوِلْدانِ مَصْبُوحُ	١٣٢

حرف الدال

الشاهد	الصفحة
وَرَجِّ الفَتَى للخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتُهُ * عَلَى السِّنِّ خَيْرَاً لا يَزَالُ يَزِيدُ	٥٤
قَالَتْ أَلا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامَ لَنَا * إِلى حَمَامَتِنَا وَنِصْفَهُ فقدِ	١٣٣
أَوَدَى ابنُ جلْهمَ عَبّادَ بِصِرْمَتِهِ* إنّ ابنَ جلْهَمَ أَمْسَى حيّه الوَادِي	١٣٦
وَقَائِلَةٍ مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعدَنَا * صَحَا قَلْبُه عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنَ هِنْدِ	٢١٦
وَإِنْ يَلْتَقِ الحَيُّ الجَمِيعُ تُلاقِنِي * إلى ذرْوَةِ البَيْتِ الكَرِيمِ المصْمِدِ	١٣٧
وكَمْ دُونَ بَيْتِكَ مِنْ صَفْصَفٍ * وَدَكْدَاكِ رَمْلٍ وَأَعْقَادِهَا وَوَضْعِ سِقَاءٍ وَأَحْقَابِهِ * وكُلِّ حَلُوسٍ وأَغْمَادِهَا	١٤٨
فَمَا كَعْبُ ابْنُ مَامَةَ وَابْنُ سُعْدَى * بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الجَوَادا	٩٤

حرف الراء

الشاهد	الصفحة
وَعَيْنانِ قَالَ اللهُ كُونَا فَكَانَتَا * فُعُولانِ بالأَلْبابِ مَا تَفْعَلُ الخَمْرُ	٢٨
يا تيمَ تيمَ عديّ لا أَبَا لَكُمُ* لا يُلْفِيَنّكمْ في سَوْأَة عُمَر	١٣٨
مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُهُمْ* بِحَاصِبٍ كَنَدِيفِ القُطْنِ مَنْثُورِ عَلَي عَمَائِمِنَا تُلْقَى وَأَرْحُلِنَا* عَلَى زَوَاحِفَ تُزْجَى مخُّها رِيرِ	٢٨
كَمْ عَمَّةً لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ * دَعْاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيّ عِشَارِي	١٣٩
نَحْنُ في المشْتَاةِ نَدْعُو الجَفْلَى * لا تَرَى الآدِبَ فِينا يَنْتَقِر	١٥
إِنّي وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا * لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْراً نَصْراً	١٥٣
حَتَّى ظَهَرْتَ فَمَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ * إِلّا عَلَى أَحَدٍ لا يَعْرِفُ القَمَرَا	١٨٢

حرف السين

الشاهد	الصفحة
آليتُ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ * وَالحبُّ يَأْكُلُهُ في القَرْيَةِ السّوسُ	١٥٨
ومرةٌ يَحْمِيهِم إِذَا مَا تَبَدّدُوا * وَيَطْعَنُهُمْ شَزَرَاً فَأَبْرَحَتْ فَارِسَا	٢٣٨
وَبَلْدَة لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ * إلّا اليَعَافِيرُ وَإِلّا العِيسُ	١٨١
أَعَلاقَةً أُمَّ الوَلِيدِ بَعدَمَا * أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ المخْلِسِ	١٧١

حرف الضاد

الشاهد	الصفحة
يَا لَيْتَنِي مِثْلُكَ في البَيَاضِ * أَبْيَضَ مِنْ بَيَاضِ أَخْت بَنِي أَبَاضِ	٤٨,٢٣٨
كَمْ قَدْ تَجرَّعْتُ مِنْ غَيْظٍ وَمِنْ حَنَقٍ * لَكِنْ تَجَدُّدُ وَجْدِي هَوّنَ الماضِي وكَمْ غَضِبْتُ وَلَمْ يَلْوُوا عَلَى غَضَبِي * فَعُدْتُ طَوْعَاً بِقَلْبٍ سَاخِطٍ رَاضِي	٧٠

حرف العين

الشاهد	الصفحة
إنّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتّبعْ * وَبِهِ في كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعْ	١٦
مُزبدَاً يَخْطُرُ مَا لَمْ يَرَنِي * وإِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْمي رَتَعْ	١٢٩
تَكَنّفَنِي الوُشاةُ فَأَزْعَجُوني * فَيَا للنّاسْ للواشِي المُطَاعِ	١٣٢
قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضِبَاعَا * وَلا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْك الوَدَاعَا	١٣٥
كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلا * وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَه	١٨٨

حرف الفاء

الشاهد	الصفحة
ميـــــــــــّزتُ بـــــــَـــــيْـــــــــنَ جَمَـــــــــــــــــــــــــالِهَـــــــــــا وَفِـــــــــــــــــــعَـــــــــــــــــــالِـــــــــــهَا *	٦٩

فَإِذَا المَلاحَةُ بالخِيَانَةِ لا تَفِي حَلَفَتْ لَنَا أَلاّ تَخُونُ عُهُودَهَا * فَكَأَنَّمَا حَلَفَتْ لَنا أَلّا تَفِي واللهُ لا كَلّمْتُهَا وَلَوْ أَنّهَا * كَالبَدْرِ أَوْ كَالشّمْسِ أَوْ كَالمكْتَفِي	
أَنَا ابْنُ التّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرَاً * عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ عُكُوفُا	٢٤٥

حرف القاف

الشاهد	الصفحة
هَلْ أَنْتَ باعثُ دينارٍ لحَاجَتنا* أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أَخَا عَوْن بن مِخْرَاقِ	١٣١

حرف الكاف

الشاهد	الصفحة
عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فَاخْمِشِي * لَكِ الوَيلُ حُرَّ الوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى	٢٤١

حرف اللام

الشاهد	الصفحة
هَذَا النّهَارُ بَدَا لَهَا مِنْ هَمِّهَا * مَا بَالهَا بِاللَّيلِ زَالَ زَوَالُها	٢٥٤
فَلا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا * أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمّاً بَلابِلُهُ	١٦٠

وَمَا صَرَمْتُك حَتَى قُلْتِ مُعْلنَةً * لا نَاقَةٌ لِي فِي هَذا وَلا جَمَلُ	١٣٠
أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبَاً لَسْتُ مُحْصِيهِ* رَبَّ العِبَادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ والعَمَلُ	١٥٧
مَا أَنْتَ بَالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ * وَلا الأَصِيلِ وَلا ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ	١٠٢
رُبَّ مَنْ يَعْـــــــنِيهِ حَالِي * وَهْوَ لا يَجْرِي بِبَالِي قَلْبُهُ مَـــــلْآنُ مِنـــــــيِّ * وَفُـــــــــــــــــــــــــــــؤَادِي مِنْهُ خَالِي	٧٥
كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي * صَادِفُهُ وَأُتْلِفُ بَعْضَ مَالِي	٢٣٠
أُحِبُّهُ حُبَّ الشَّحِيحِ مَالَهُ * قَدْ كَانَ ذَاقَ الفَقْرَ ثُمَّ نَالَهُ	٦٩
مُحَمّدُ تَفْدِ نَفْسُكَ كُلَّ نَفْسٍ * إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيءٍ تَبَالَا	٢٤١

حرف الميم

الشاهد	الصفحة
وأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ * وَأَصْفَحُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا	١٩٣
فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً * سُوداً كَخَافِيَةِ الغُرَابِ الأَسْحَمِ	١٥٥

حرف الهاء

الشاهد	الصفحة
أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ * وَالـــــــــــــــــــــــــــــزَّادَ حَـــــــــــــــــــــــــــــتّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا	١٣٣

حرف الياء

الشاهد	الصفحة
فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلَىً هَجَوْتُهُ* وَلَكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا	٣٠
فَيَا رَاكِبَاً إِمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ * نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَلّا تَلاقِيَا	٩٤

فهرس الأمثال

م	المثل	الصفحة
١	(أطرق كرا إن النعام في القرى)	١٤٢
٢	(أطري فإنك ناعله)	١٤٢
٣	(لو ذات سوارٍلطمتني)	١٤٢

فهرس الأعلام

م	الاسم	الصفحة
١	إبراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن هرمة أبو إسحق	١٠
٢	أحمد بن الحسين بن الحسن أبو الطيب المتنبي	٧٨
٣	أحمد بن يحيي يسار الشيباني أبو العباس ثعلب	٣١
٤	امرؤ القيس بن حجر الحارث الكندي	١٠
٥	بكر بن محمد بن حبيب بن بقية أبو عثمان المازني	٧٣
٦	أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط	١٤
٧	الحسن بن رجاء	٦٩
٨	الحسن بن سهل	٣٥
٩	خلف بن حسان أبو محمد الشهير بخلف الأحمر	١٤٢
١٠	الخليل بن احمد الفراهيدي	٣١
١١	أبو زيد الأنصاري	٢٤٢
١٢	الشيخ خالد الأزهري	٢٥٩
١٣	صالح بن إسحق أبو عمر الجرمي	١٥
١٤	ضياء الدين محمد بن العلج	٢٥٩
١٥	طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد	١٥
١٦	ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل أبو الأسود الدؤلي	١٠
١٧	عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي	٢٤
١٨	عبد الله بن كثير الداري	٢٢٧
١٩	عبد الله بن محمد السيد البطليوسي	٢٥٩
٢٠	عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد جلال الدين السيوطي	١١
٢١	عبد الرحمن بن عبد الله الأنصاري أبو البركات الأنباري	٩
٢٢	عبد الرحمن بن هرمز	٢٢

٢٣	عثمان أبو الفتح ابن جني	١٦
٢٤	علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي الكسائي	١٦
٢٥	عمر بن بكير	٣٥
٢٦	عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه	٣١
٢٧	أبو عمرو بن العلاء	٢٤
٢٨	عنبسة الفيل	٢٢
٢٩	عيسى بن عمر	٣٣
٣٠	فناخسرو بن الحسن بن بويه عضد الدولة أبو شجاع	٧٨
٣١	مبرمان محمد بن علي بن إسماعيل أبو بكر العسكري	٧٧
٣٢	محمد بن أحمد بن منصور أبوبكر بن الخياط	٧٧
٣٣	محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبو حنيفة	٦٥
٣٤	محمد بن سلام الجمحي	٢٤
٣٥	محمد بن عبد الله بن مالك	٢٥٩
٣٦	محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أبو حيان الأندلسي	٢٦١
٣٧	محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشرى	٢٥٩
٣٨	ابن مردان الكوفي أبو موسى عيسى بن مردان	١٤
٣٩	ميمون بن قيس الأقرن	٢٢
٤٠	نافع المدني أبو عبد الله	٢٢٧
٤١	نصر بن عاصم بن سعيد الليثي	٢٢
٤٢	هشام بن معاوية الكوفي أبو عبد الله الضرير	١٤
٤٣	همام بن غالب بن صعصعة الفرزدق	٢٧
٤٤	يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور أبو زكريا الفراء	٣٢
٤٥	يحيى بن يعمر الوثقي	٢٢
٤٦	يوسف بن معزوز	٢٥٩
٤٧	يونس بن حبيب الضبي	١٤

فهرس المصادر والمراجع

١-أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم،صديق بن حسن القنوجي،تحقيق عبد الجبار زكار،دار الكتب العلمية بيروت،١٩٧٨.

٢-أبو زكريا الفراء و مذهبه في النحو واللغة،أحمد مكي الأنصاري،الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية،١٣٨٤ه،١٩٦٤م.

٣-إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر،المسمى منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات،احمد بن محمد البنا،تحقيق شعبان محمد إسماعيل،عالم الكتب بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية،القاهرة،ط/١ ،١٤٠٧ه،١٩٨٧م.

٤-أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض،لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي،تحقيق محمد إبراهيم البنا،دار الاعتصام،ط١، ١٤٠٥ه،١٩٨٥م.

٥-ارتشاف الضرب من لسان العرب،لأبي حيان الأندلسي،تحقيق رجب عثمان محمد،مراجعة رمضان عبد التواب،مكتبة الخانجي،القاهرة.ط/١ ١٤١٨ه،١٩٨٨م.

٦-إرشاد الفحول،للشوكاني ،دار الكتاب العربي،ط/١، ١٤١٩ه،١٩٩٩م.

٧-أسرار العربية،للأنباري،تحقيق فخر صالح قدارة،دار الجيل بيروت،ط/١ ،١٩٩٥م.

٨-الأشباه والنظائر في النحو،جلال الدين السيوطي،راجعه وقدم له فايز ترحيمي،دار الكتاب العربي بيروت،ط/٢ ،١٤١٤ه،١٩٩٣م.

٩-الإصابة في تمييز الصحابة،أحمد بن حجر العسقلاني،تحقيق محمد علي البجاوي،دار الجيل بيروت،ط/١ ،١٤١٢ه.

١٠- إصلاح المنطق،يعقوب بن إسحق ابن السكيت،تحقيق وشرح احمد محمد شاكر وعبد السلام هارون،دار المعارف مصر،ط/٣ ،١٣٦٨ه،١٩٤٩م.

١١- الأصول ،تمام حسان،دار الثقافة والدار البيضاء، المغرب،ط/١ ،١٤٠١ه،١٩٨٥م.

١٢- الأصول في النحو،لأبي بكر محمد بن سهل ابن السراج،تحقيق عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة بيروت،ط/٤ ،١٤٢٠ه،١٩٩٩م.

١٣- أصول الفقه،للشيخ أبو زهرة،دار الفكر العربي،١٩٥٨م.

١٤- أصول النحو دراسة في فكر الأنباري،سالم صالح،دار السلام القاهرة،ط/١ ،١٤٢٧ه،٢٠٠٦م.
١٥- أصول النحو العربي في نظرة النحاة إلي بن مضاء القرطبي في ضوء علم اللغة الحديث،محمد عيد،عالم الكتب القاهرة،١٩٧٨م.
١٦- إعجاز القرءان،أبوبكر محمد بن القاسم،تحقيق السيد أحمد صقر،دار المعارف ،القاهرة.
١٧- إعراب القرآن،لأبي جعفر النحاس،تحقيق زهير غازي زاهد،وزارة الأوقاف،بغداد،ط/٥، ١٣٩٧ه.
١٨- إعراب القرآن وبيانه،محيي الدين الدرويش،دار ابن كثير،دمشق،ط/٩ ،١٤٢٦ه،٢٠٠٥م.
١٩- الأعلام،لخير الدين الزركلي،دار العلم للملايين،بيروت،ط/١ ،١٩٧٦م.
٢٠- أعلام الموقعين عن رب العالمين،محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي بن القيم الجوزية،تحقيق طه عبد الرءوف سعد،دار الجيل،بيروت،١٩٧٣م.
٢١- الأغاني،لأبي الفرج الأصفهاني،تحقيق سمير جابر،دار الفكر،بيروت،ط/٢ .
٢٢- الإغراب في جدل الإعراب،تحقيق سعيد الأفغاني ،دار الفكر بيروت،١٣٩١ه،١٩١٧م.
٢٣- الاقتراح في أصول النحو وجدله،السيوطي،دراسة وتحقيق محمود فجال،ط/١ ،١٤٠٩ه،١٩٨٩م.
٢٤- أمالي ابن الشجري،هبةالله بن علي بن محمد بن حمزة الحسن العلوي،تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي،مكتبة الخانجي، القاهرة.
٢٥- الإمتاع والمؤانسة،لأبي حيان التوحيدي،تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين،منشورات المكتبة العصرية،بيروت،١٩٥٣م.
٢٦- إنباه الرواة علي أنباه النحاة،للقفطي،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،دار الفكر القاهرة،مؤسسة الثقافة بيروت.
٢٧- الأنساب، للسمعاني،تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي.
٢٨- الإنصاف في مسائل الخلاف،لأبي البركات الأنباري ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ،المكتبة العصرية،بيروت،١٤١٩ه،١٩٩٨م.

٢٩- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك،لابن هشام الأنصاري،دار الجيل بيروت،ط/٥ ،١٩٧٩م.
٣٠- الإيضاح في علل النحو،لأبي القاسم الزجاجي ،تحقيق مازن المبارك دار النفائس بيروت،ط/٤ ،١٤٠٢ه،١٩٨٢م.
٣١- البحر المحيط،لأثير الدين بن حيان الأندلسي،مكتبة النصر الحديثة،الرياض
٣٢- البرهان في علوم القرءان،للزركشي،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،دار المعرفة،بيروت،١٣٩١ه.
٣٣- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،جلال الدين السيوطي،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،المكتبة العصرية،بيروت.
٣٤- البيان والتبيين،أبوعثمان عمرو بن عثمان الجاحظ،تحقيق فوزي عطوي،دار صعب،بيروت،ط/١ ،١٩٦٨م.
٣٥- تاج العروس من جواهر القاموس للسيد مرتضى الزبيدي،المطبعة الخيرية،القاهرة،١٣٠٦ه.
٣٦- تاريخ الأدب العربي ،كارل بروكلمان،نقله للعربية رمضان عبد التواب،دار المعارف،القاهرة،ط/٣، ١٩٧٤م.
٣٧- تاريخ الإسلام للذهبي
٣٨- تاريخ بغداد أو مدينة السلام،الخطيب البغدادي،دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا،دار الكتب بيروت،ط/١، ١٤١٧ه.
٣٩- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،لأبن مالك،تحقيق محمد كامل بركات،دار الكتاب العربي القاهرة،ط/١، ١٩٧٨م.
٤٠- تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن،محمد بن جرير الطبري،تحقيق أحمد محمد شاكر،مؤسسة الرسالة مصر.
٤١- الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم ،أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم،دار الجيل بيروت،دار الآفاق الجديدة بيروت.
٤٢- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك ومعه شرح شواهد العيني،إحياء الكتب العربية.

٤٣- حجة القراءات،أبو زرعة عبد الرحمن،تحقيق سعيد الأفغاني،مؤسسة الرسالة،ط/٥، ١٤٢٨ه،١٩٩٧م.
٤٤- الحجة للقراء السبعة،لأبي علي الفارسي،تحقبق بدر الدين قهوجي وبشير حويجاني،دار المأمون للتراث.
٤٥- خزانة الأدب،عبد القادر البغدادي،تحقيق عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي ،القاهرة.
٤٦- الخصائص،لابن جني ،تحقيق محمد علي النجار،دار الكتب المصرية.
٤٧- خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري،سعود بن غازي أبو تاكي ،دار غريب،القاهرة.
٤٨- ديوان الأعشى،أبو بصير ميمون بن قيس ،تحقيق محمد محد حسبن،مكتبة الآداب القاهرة، ١٣٧٠ه،١٩٥٠م.
٤٩- ديوان جرير،بشرح محمد بن حبيب،تحقيق نعمان محمد أمين طه،دار المعارف،مصر،ط/٣.
٥٠- ديوان شعر المتلمس الضبعي،عنى بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه حسن كامل الصيرفي،١٣٨٨ه،١٩٦٨م.
٥١- ديوان طرفة بن العبد،أعتني به عبد الرحمن المسطاوي،دار المعرفة بيروت،ط/١، ١٤٢٤ه،٢٠٠٣م.
٥٢- ديوان عنترة بن شداد،تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي،المكتب الإسلامي بيروت،ط/٢، ١٩٨٣م.
٥٣- ديوان قيس بن ذريح، اعتنى به وشرحه عبد الرحمن المسطاوي،دار المعرفة بيروت،ط/٢، ١٤٢٥ه.
٥٤- ديوان النابغة الذبياني،تحقيق وشرح كرم البستاني،دار صادر بيروت،١٣٨٣ه،١٩٦٣م.
٥٥- رسالة الغفران ،لأبي العلاء المعري.
٥٦- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه،مازن المبارك،مطبعة جامعة دمشق،١٣٨٣ه،١٩٨٣م.
٥٧- سر صناعة الإعراب،أبو الفتح عثمان بن جني،تحقيق إبراهيم مصطفي وآخرين ،القاهرة،ط/١ ،١٣٧٤ه،١٩٥٤م.

٥٨- سنن أبي داؤد،أبو داؤد سليمان بن الأشعث،دار الكتاب العربي،بيروت،وزارة الأوقاف المصرية.
٥٩- السنن الصغرى،أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبوبكر البيهقي،تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي،ط/٢، ١٤٠٤ه،١٩٨٣م.
٦٠- سيبويه إمام النحاة،علي النجدي ناصف،دار المعارف،مصر،ط/٣.
٦١- سير أعلام النبلاء ،شمس الدين الذهبي،تحقيق أكرم البوشي.
٦٢- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه،دراسة وتحقيق عبد المنعم فائز،دار الفكر،دمشق،١٤٠٣ه،١٩٨٣م.
٦٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب،ابن العماد الحنبلي،دار إحياء التراث العربي بيروت.
٦٤- شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن السيرافي،تحقيق محمد الريح هاشم،دار الجيل بيروت،ط/١، ١٤١٦ه،١٩٩٦م.
٦٥- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر،لأبي علي الفارسي ،حققه حسن هنداوي،دار القلم دمشق،دارة العلوم والثقافة بيروت،ط/١، ١٤٠٧ه،١٩٨٧م.
٦٦- شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري،وضعه وضبطه عبد الرحمن المرقوقي،المطبعة الرحمانية،مصر،١٣٤٧ه،١٩٢٩م.
٦٧- شرح ديوان الفرزدق ضبط معانيه وشروحه وأكملها ، إيلياء الحاوي ، منشورات دار الكتاب اللبناني ، مكتبة المدرسة ، ط١ ، ١٩٨٣م.
٦٨- شرح الرضي على الكافية،رضي الدين الأستراباذي،تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر،منشورات قار يونس بنغازي،ط/٢، ١٩٦٦م.
٦٩- شرح بن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل،تحقيق محمد محيي الدين،دار الفكر دمشق،ط/٢، ١٩٨٥م.
٧٠- شرح كتاب سيبويه،أبو سعيد السيرافي،تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي،دار الكتب العلمية بيروت،ط/١، ١٣٢٩ه،٢٠٠٨م.
٧١- شرح المعلقات السبع،الزوزني،دار إحياء التراث العربي،ط/١، ١٤٢٣ه،٢٠٠٢م.
٧٢- شرح المفصل،لموفق الدين بن يعيش،إدارة الطباعة المنيرية القاهرة.

٧٣- صحيح البخاري،محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري أبو عبد الله.
٧٤- صحيح ابن خزيمة،محمد بن إسحق النسيابوري،تحقيق محمد الأعظمي،المكتب الإسلامي،بيروت،١٣٩٠ه،١٩٧٠م.
٧٥- ضحى الإسلام،أحمد أمين،ط/١٠، بيروت،١٣٥١ه،١٩٣٣م.
٧٦- ضرائر الشعر،لابن عصفور الإشبيلي،تحقيق السيد إبراهيم محمد،دار الأندلس للطباعة والنشر،ط/١، ١٩٨٠م.
٧٧- طبقات الشعراء،محمد بن سلام الجمحي،تحقيق وشرح محمدسويد،دار إحياء العلوم،بيروت،ط/١. ١٤١٨ه،١٩٩٨م.
٧٨- طبقات النحويين واللغويين،لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،دار المعارف،مصر.
٧٩- علم أصول الفقه وخلاصة التشريع الإسلامي،عبد الوهاب خلاف.
٨٠- في أصول النحو،سعيد الأفغاني،د.ط،د.ت.
٨١- فجر الإسلام،أحمد أمين.
٨٢- فهارس كتاب الأصول في النحو،محمود محمد الطنابي،مكتبة الخانجي،القاهرة،١٤٠٦ه،١٩٨٦م.
٨٣- الفهرست،محمد بن إسحق،أبو الفرج النديم،دار المعرفة،بيروت،١٣٩٨ه،١٩٧٨م.
٨٤- القاموس المحيط،محمد يعقوب الفيروز أبادي،دار الجيل،بيروت.
٨٥- القياس في النحو العربي،سعيد جاسم الزبيدي،دار الشروق،ط/١، ١٩٩٧م.
٨٦- القياس في النحو،منى إلياس،دار الفكر،سوريا،دمشق،ط/١، ١٤٠٥ه،١٩٨٥م.
٨٧- الكامل في اللغة والأدب ،لأبي العباس المبرد،تحقيق زكي مبارك،مطبعة مصطفى البابي الحلبي،القاهرة.
٨٨- الكتاب لسيبويه،طبعة بولاق،مصر،ط/١، ١٣١٧ه.
٨٩- كشف الظنون في أسامي الكتب والفنون،مصطفى بن عبد الله المشهور بحاجي خليفة،مكتبة المثنى،بغداد.
٩٠- لسان العرب،محمد بن مكرم بن منظور،دار صادر،بيروت،ط/١.

٩١- لمع الأدلة في أصول النحو،لأبي البركات الأنباري،قدم لها وعني بتحقيقها سعيد الأفغاني،دار الفكر،دمشق،ط/١، ١٩٥٧م.
٩٢- اللغة العربية معناها ومبناها،تمام حسان،الهيئة المصرية للكتاب،١٩٧٣م.
٩٣- مجالس ثعلب، لأحمد بن يحيى ثعلب،شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون،دار المعارف بمصر،ط/٥، ١٩٨٥م.
٩٤- مجالس العلماء،لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي،تحقيق عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي /صر،ط/٣، ١٤٢٠ه،١٩٩٩م.
٩٥- مجمع الأمثال،أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني،تحقيق محمد محيي الدين،دار المعرفة،بيروت.
٩٦- المحكم في نقط المصاحف،عثمان بن سعيد الداني وأبو عمرو،تحقيق عزة حسن،دارالفكر دمشق،ط/٢، ١٤٠٧ه.
٩٧- المخصص،أبو الحسن علي بن إسماعيل ابن سيده،بولاق ،ط/١، ١٤٢١ه.
٩٨- المدارس النحوية،لشوقي ضيف،دار المعارف القاهرة،ط/٧.
٩٩- مراتب النحويين،لأبي الطيب اللغوي،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،مطبعة نهضة مصر،١٩٥٥م.
١٠٠- مسند الإمام أحمد بن حنبل،تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون،مؤسسة الرسالة،ط/٢، ١٤٢٠ه،١٩٩٩م.
١٠١- المصطلح النحوي،نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري،عوض محمد القوزي،عمادة شئون المكتبات،جامعة الرياض،ط/١، ١٤٠١ه.
١٠٢- معاني القرءان،لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء،عالم الكتب،بيروت،ط/٢، ١٩٨٠م.
١٠٣- معجم الأدباء،لياقوت،دار الفكر بيروت،ط/٣، ١٤٠٠ه،١٩٨٠-١٩٨١م.
١٠٤- المعجم الكبير،سليمان بن أحمد ابن أيوب أبو القاسم الطبراني،تحقيق احمد عبد المجيد السلفي،مكتبة دار العلوم والحكم،الموصل،ط/٢، ١٤٠٤ه،١٩٧٣م.
١٠٥- معجم المؤلفين،عمر رضا كحالة،دار إحياء التراث العربي،بيروت،د.ط،د.ت.

١٠٦- مغنى اللبيب،عن كتب الأغاريب،لجمال الدين بن هشام الأنصاري،حققه وعلق عليه مازن المبارك،محمد علي حمد الله،دار الفكر ،بيروت،ط/١، ١٤٢٥ه.٢٠٠٥م.
١٠٧- المفصل في علم العربية،لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري،دار الجيل،بيروت،ط/٢، د.ت.
١٠٨- المقتضب للمبرد،تحقيق عبد الخالق عضيمة،ط/٣، ١٤١٥ه
١٠٩- من أسرار اللغة العربية،إبراهيم أنبس،مكتبة الأنجلو المصرية،ط/١، ١٩٥١.
١١٠- من أعلام البصرة،سيبويه،هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه،صاحب أبو جناح،من الأبحاث المقدمة مهرجان المربد الثالث .
١١١- مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير،أمين الخولي،دار المعرفة،مصر،١٩٦١م.
١١٢- الموافقات ،للشاطبي إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي،تحقيق عبد الله دراز،دار المعرفة،بيروت.

الدوريات:

١. مجلة الآداب ، العدد ١٥ ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٧٢م .
٢. مجلة التواصل اللساني ، مج ٤ ، العدد الثاني ، مطبعة النجاد الجديدة ،الدار البيضاء سبتمبر ١٩٩٢م.
٣. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، عدد ٣٥ ، ١٤٠٨/١٤٠٩ه.
٤. مجلة عالم الكتب ، مج ١٥ العدد (١) ١٤١٤ه/١٩٩٤م.
٥. مجلة عالم الكتب ، مج ١٨ ، العدد الخامس ، الربيعان ١٤١٨ه/١٩٩٧م.
٦. مجلة كلية الآداب ، العدد (٥٢) مركز النشر بجامعة القاهرة ، ١٩٩١م.
٧. مجلة كلية الآداب والتربية ، جامعة الكويت ، العدد الرابع ، ١٣٩٣ه.
٨. مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، عدد ١٤ ، ٢٠٢م.

فهرست الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١	**الإهداء**	ج
٢	**الشكر والتقدير**	د
٣	**ملخص البحث**	ه
٤	**المقدمة**	١-٨
٥	**التمهيد**	٩-١٩
٦	**الفصل الأول**:بدايات النحو وتطور مصطلح الأصول	٢٠-٦٦
٧	المبحث الأول:دور أبي الأسود والحضرمي وسيبويه والفراء	٢١
٨	المطلب الأول:دور أبي الأسود الدؤلي	٢١
٩	المطلب الثاني:دور عبد الله أبن أبي إسحق الحضرمي	٢٤
١٠	المطلب الثالث:دور سيبويه	٣٣
١١	المطلب الرابع:دور الفراء	٣٥
١٢	المبحث الثاني:دور ابن السراج وابن جني والأنباري	٤٢
١٣	المطلب الأول:دور ابن السراج في وضع أصول النحو	٤٢
١٤	المطلب الثاني:دور ابن جني في وضع أصول النحو	٥٠
١٥	المطلب الثالث:دور الأنباري	٥٥
١٦	المبحث الثالث:إرتباط أصول النحو بأصول الفقه	٦٠
١٧	**الفصل الثاني**:التعريف بابن السراج	٦٧-٨٨
١٨	المبحث الأول:اسمه ونشأته وأخباره	٦٨
١٩	المبحث الثاني:شيوخه وتلاميذه ومصنفاته ووفاته	٧٣
٢٠	المبحث الثالث:قيمة كتاب الأصول ومذهبه فيه	٨٤
٢١	المطلب الأول:قيمة كتاب الأصول وأهميته	٨٤
٢٢	المطلب الثاني:مذهب ابن السراج النحوي	٨٨

٢٣	**الفصل الثالث**:عرض المعلومات ودراسة الشواهد	٩٩-١٤٣
٢٤	المبحث الأول:كيفية عرض المعلومات ودراسة الشواهد	١٠٠
٢٥	المبحث الثاني:دراسة الشواهد عند ابن السراج	١١٩
٢٦	المطلب الأول: القرآن الكريم	١١٩
٢٧	المطلب الثاني:الحديث النبوي الشريف	١٢٦
٢٨	المطلب الثالث:الشعر	١٢٩
٢٩	المطلب الرابع: النثر	١٤١
٣٠	**الفصل الرابع**:المصطلح النحوي والتبويب:	١٤٦-٢١٩
٣١	المبحث الأول المصطلح النحوي عند بن السراج	١٤٧
٣٢	المطلب الأول:المصطلحات النحوية ذات المدلول الواحد	١٤٧
٣٣	المطلب الثاني:مصطلح واحد ومدلولاته مختلفة	١٦٧
٣٤	المطلب الثالث :استعماله للمصطلح البصري منفرداً	١٨١
٣٥	المطلب الرابع:استعماله للمصطلح الكوفي منفرداً	١٨٩
٣٦	المطلب الخامس:مصطلحات تفرد بها ابن السراج	١٩٤
٣٧	المبحث الثاني:التبويب والترتيب وملامح التغيير	١٩٩
٣٨	المطلب الأول:ترتيب الأبواب قبل ابن السراج	١٩٩
٣٩	المطلب الثاني:تنظيم الأبواب وترتيبها عند ابن السراج	٢٠٤
٤٠	المطلب الثالث:الضرورات الشعرية	٢١٦
٤١	**الفصل الخامس**:مصادر ابن السراج وأثره في العلماء	٢٢٠-٢٦٢
٤٢	المبحث الأول:اتصاله بالسابقين	٢٢١
٤٣	المطلب الأول:ابن السراج وسيبويه	٢٢١
٤٤	المطلب الثاني:ابن السراج والمبرد	٢٣٨
٤٥	المبحث الثاني:أثره في من جاء بعده	٢٤٩
٤٦	المطلب الأول:أثره في أبي علي الفارسي	٢٤٩
٤٧	المطلب الثاني:أثره في الرماني	٢٥٦

٤٨	المطلب الثالث :أثره في الشيخ خالد الأزهري	٢٥٩
٤٩	**الخاتمة**	٢٦٣
٥٠	**الفهارس العامة**	٢٦٦ــ٢٨٩
٥١	فهرس الآيات القرآنية	٢٦٧
٥٢	فهرس الأحاديث النبوية الشريفة	٢٧١
٥٣	فهرس الشواهد الشعرية	٢٧٢
٥٤	فهرس الأمثال	٢٧٦
٥٥	فهرس الأعلام	٢٧٧
٥٦	فهرس المصادر والمراجع	٢٧٩
٥٧	فهرس الموضوعات	٢٨٧